

إفريقيا.. فرص التنمية وتحديات المنافسة الدولي

مؤلف جماعي



طبع هذا الكتاب بدعم من
مؤسسة هانس زايدل



تنسيق وإشراف :

• د. الحسين شكراني • د. إدريس لكريني

طبعة 2022

مؤلف جماعي
Ouvrage collectif

إفريقيا..
فرص التنمية وتحديات
المنافسة الدولي

L'Afrique..
Opportunités de développement &
défis de compétition internationale

2022

L'Afrique ..

Opportunités de développement &
défis de compétition Internationale

Ouvrage collectif



Coordination et encadrement :

• Elhoucine Chougrani • Driss Lagrini

Édition 2022

إفريقيا: فرص التنمية وتحديات التنافس الدولي

مؤلف جماعي

تنسيق وإشراف

د. إدريس لكريني

د. الحسين شكراني

طبع هذا الكتاب بدعم من
مؤسسة هانس زايدل



**Hanns
Seidel
Stiftung**

إفريقيا: فرص التنمية وتحديات التنافس الدولي

مؤلف جماعي

تنسيق وإشراف: د.الحسين شكراني / د.إدريس لكريني

الطبعة الأولى: 2022

رقم الإيداع القانوني: 2022MO2730

رسمك: 978-9920-611-57-2

طبع:

دارالعرفان للنشر والتوزيع

05.28.23.51.13

أعضاء اللجنة العلمية:

- د. إدريس لكربي (كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض، مراكش)
- د. الحسين شكراني (كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض، مراكش)
- د. مصطفى جاري (كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض، مراكش)
- د. محمد بنطلحة (كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض، مراكش)
- د. محسن الأحمادي (كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض، مراكش)
- د. محمد نشطاوي (كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض، مراكش)
- د. العربي بلا (كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض، مراكش)
- د. عبد اللطيف بكور (كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض، مراكش)
- د. محمد الوالي (كلية الحقوق، جامعة محمد الأول، وجدة)
- د. محمد صدوقي (كلية الحقوق، جامعة محمد الأول، وجدة)
- د. البشير المتاقي (كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض، مراكش)
- د. وليد بن رحمة (مركز الدراسات القانونية، تونس)
- د. مصطفى الصوفي (الكلية الحقوق المتعددة التخصصات آسفي، جامعة القاضي عياض)
- د. عبد الحكيم التوزاني (كلية الحقوق آيت ملول، جامعة ابن زهر، أكادير).

ملحوظة:

الآراء الواردة في هذا المؤلف تعبر عن مواقف أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن
مواقف منسقي هذا العمل.

الفهرس

7.....	تقديم
11.....	القسم الأول التنمية في إفريقيا: الفرص والإشكالات
13.....	أي دور للمؤسسات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟ أفريقيا أنموذجاً
13.....	إبراهيم المرشيد
35.....	مقاربة نظرية حول أثر الموارد الطبيعية على الاقتصاد: إشارة لحالة الجزائر
35.....	د. بوبكر صابة
35.....	د. ناجي بن حسين
59.....	أزمة الدولة في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية
59.....	د. زهير لعيم
89.....	صعوبات تنفيذ العدالة الجنائية الدولية في إفريقيا
89.....	د. عبد الحكيم وادي
113.....	القسم الثاني إفريقيا كحلبة للصراع الدولي
115.....	صراع القوى الدولية على شمال أفريقيا: محفزات الجذب وتجليات التجاذب
115.....	د. يوسف عنتر
143.....	دينامية التنافس الدولي على موارد الطاقة في إفريقيا وتداعياته
143.....	د. لحسن الحسنوي
173.....	التنافس الدولي بمنطقة الساحل والصحراء
173.....	د. حسن كلي ورتي
199.....	آليات تحقيق الاستراتيجية الصينية في إفريقيا
199.....	د. لحسن بسباس

القسم الثالث رهانات وتحديات السياسة الإفريقية للمغرب.....	221
البعد الإفريقي في السياسة المغربية للهجرة الواقع والتحديات.....	223
دهشام بولنوار ود.عبد اللطيف بكور.....	223
الأبعاد الروحية للدبلوماسية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء وأثارها الآتية والمستقبلية على القضايا الحيوية للمملكة المغربية.....	247
د.محسن الأحمادي.....	247
د.محمد النضر.....	247
مشروع أنبوب الغاز نيجيريا – المغرب. التحديات والفرص.....	273
د. محمد الهزاط.....	273

تقديم

تملك القارة الإفريقية إمكانات مذهلة تُؤهّلها لاحتلال مكانة وازنة في عالم يتميز بالاناركية والفوضى بين الفاعلين على المستوى الدولي، فهي تتموقع ضمن مساحة شاسعة غنية بالثروات المعدنية وتنوع الثروات البحرية وتنوع أنماط الاقتصاد، ويناhez عدد سكان القارة السمرء المليمار نسمة بمكونات اجتماعية يطبعها الغنى في التنوعين الثقافي والحضاري، فيما يتجاوز عدد دولها الخمسين حالياً.

وتتباين تضاريس القارة الإفريقية ما بين البحار والسّهول والغابات والصحاري والجبال، كما تتنوع الثروات الطبيعية للقارة الإفريقية ما بين والغاز والماس والذهب والفوسفاط والنحاس والزنك والنفط الذي تقدر بعض الإحصائيات نسبته بأكثر من ثمانية بالمائة من الاحتياطي العالمي.

ورغم الآثار القاسية التي خلفتها ظروف الاحتلال الاستعماري التي طالت دول القارة الإفريقية على مدار عدة عقود، ودخول عدد من بلدانها في متاهات العنف والصراع على السلطة والتنافس حول المال، والتي عمقتها دورات الجفاف وانتشار الأوبئة والأمراض بشكل سريع وسوء التغذية وتأثير التغيرات المناخية على الاقتصاديات الوطنية مما زاد من كلفتها المجتمعية، إلى جانب الضغوطات التي فرضتها المؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) على عدد من الدول الإفريقية في برامجها (التنمية)، لاسيما في إطار ما يعرف بتوافق واشنطن، وتزايد أعباء الديون الخارجية وثقلها على البرامج التنمية، فقد شهدت القارة الإفريقية الكثير من التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية خلال العقدين الأخيرين، وقد أسهمت هذه التحولات في تحقيق الاستقرار والتداول السلمي على السلطة، ورسم صورة مشرقة عن القارة الإفريقية بعيداً عن تلك الصور النمطية المتصلة بالحروب

والأمراض والمجاعات والانقلابات والهجرات، وهو ما كان له الفضل في حدوث تطور على مستوى تصاعد نسب النمو الاقتصادي، وتحسّن بيئة الاستثمار وتزايد الاهتمام الدولي بالتعاون مع دول القارة الأفريقية.

وأمام هذه المعطيات التي تُعزز الفرص الاستثمارية لإفريقيا التي أضحت معها قارة المستقبل بامتياز، تزايد الاهتمام الدولي بهذه الأخيرة باعتبار القارة الأفريقية مركز جذب وتنافس للقوى الدولية والإقليمية الكبرى، حيث اتخذ هذا التنافس أشكالاً متباينة؛ تنوّعت بين السبل الناعمة والتدخلات (الخشنة).

ورغم ذلك، ما زالت القارة الإفريقية تواجه العديد من التحديات، سواء تعلّق الأمر بالتحديات السياسية والأمنية التي تُحَاك ببعض الدول (كمناطق الساحل والصحراء)، أو تنامي حدّة الهجرة السّرية تحت ضغط عدد من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أو تمدّد الإرهاب في بعض البلدان التي تعيش على وقع التوتر والتفتّت والأزمات المتتالية، كما هو الأمر بالنسبة لليبيا والصومال، أو تزايد حدّة التهافت الدولي على هذه القارة العذراء التي تختزن إمكانات مذهلة جاذبة للأطماع الخارجية بامتياز.

وفي هذا السياق، لم تستطع القارة الأفريقية المعنية بتحديات الهيمنة والتنافس، تنسيق أنشطتها البينية أو بلورة أسس تعاون وازن في إطار علاقات جنوب - جنوب، إذ يشعر الأفارقة بالضعف والهوان خيال التنافس الدولي المحموم، فمن خلال النظر في استراتيجيات الغرب نجده يعمل على (تعميق الاختلال (Deregulation) للقضايا المثيرة للجدل (كالتغير المناخي) بالاعتماد فقط على قوة السوق وضمان هيمنة الشركات المتعدّدة الجنسيات (TNCS) وتقوية شوكتها.

نسعى من وراء إصدار هذا المؤلف الوقوف على التحولات الكبرى التي شهدتها القارة الإفريقية في مختلف المجالات لاسيما السياسية والاقتصادية والأمنية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، ورصد مجمل الإشكالات والتحديات التي ما فتئت تواجه الدول الإفريقية مجتمعة، خاصة ما يتعلق بالتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تتخبط فيها القارة الإفريقية.

وإذ نشكر كل الأساتذة المساهمين في هذا العمل الجماعي، وأعضاء اللجنة العلمية التي عمّقت العمل وعملت على تجويده، نتمنى أن يجد فيه القراء وأصحاب الاختصاص ما يشفي فضولهم العلمي والمعرفي.

د.الحسين شكراني ود. إدريس لكريني

القسم الأول
التنمية في إفريقيا: الفرص والإشكالات

أي دور للمؤسسات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟ أفريقيا أنموذجاً

إبراهيم المرشيد

أستاذ الاقتصاد السياسي. جامعة

القاضي عياض. مراكش

مقدمة

يتفق معظم الباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي على أن رقي الأمم والشعوب مرهون، من بين أمور أخرى، بمستوى التنمية الاقتصادية، ومعلوم أن لا تنمية بدون نمو اقتصادي مضطرد ومستدام، وهذا الأخير مرتبط بدوره بتطور المؤشرات الماكرو-اقتصادية بما فيها الاستثمار والاستهلاك.

وإذا أخذنا حالة القارة الأفريقية، نلاحظ أن معدلي الاستثمار والاستهلاك المحليين ضعيفين بحكم ضعف القدرة الشرائية من جهة أولى، وضعف مستوى الادخار المحلي من جهة ثانية، وبما أن تحسين القدرة الشرائية ينطوي على عدة مخاطر ماكرو-اقتصادية بما فيها تفاقم عجز الموازنة، يبقى اللجوء الى الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد الخيارات المتاحة لتقليص الفجوة بين المعدلين المذكورين.

وتعد عملية استقطاب أو جذب الاستثمارات الأجنبية إحدى أهم التحديات التي تواجهها الدول الأفريقية نظراً لطابعها المركب وتكاليف الامتيازات الممنوحة للمستثمرين والعدد الكبير من المحددات التي تتحكم فيها (اقتصادية، جغرافية، تاريخية، مؤسسية و جيو استراتيجية)، وكذا المنافسة الشرسة بين الدول المهتمة باستقبال هذا النوع من الاستثمارات.

وانطلاقاً مما سبق ارتأينا طرح إشكالية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا من خلال دراسة أحد أهم المحددات المؤثرة في تدفقاتها ألا وهو المحدد

المؤسسي أي مجموع القواعد الرسمية التي تحكم تنظيم المجتمع بما في ذلك القوانين واللوائح التنظيمية، والهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو المساهمة في إغناء النقاش حول هذا الموضوع ولفت الانتباه الى بعض المغالطات التي تتضمنها معظم التقارير والأبحاث المنجزة في إطار المقاربة الأرثوذكسية (التقليدية) التي يتبناها جل الباحثين في حقل العلوم الاقتصادية.

ويستند البحث إلى فرضية رئيسية مفادها أن تدفق هذه الاستثمارات لا يرتبط بالضرورة بجودة المؤسسات الاقتصادية والسياسية في الدول المستقبلية، ويهدف التحقق من صحة (أو عدم صحة) هذه الفرضية، ارتأينا استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال استغلال بعض مما هو متاح من أدبيات وبيانات احصائية تتعلق بالموضوع، وفي هذا الصدد سنحاول الاجابة على ثلاثة أسئلة:

- (أ) ما هي الدلالة التي يحملها مفهوم المؤسسات من وجهة نظر اقتصادية؟ وكيف يتم قياسها؟

- (ب) كيف تبدو حالة جودة المؤسسات في القارة الأفريقية؟

- (ج) وهل للمؤسسات بشقيها الاقتصادي والسياسي دور معين في تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو أفريقيا؟

وقد قمنا بتنظيم ورقتنا البحثية على الشكل التالي، حيث تتناول الفقرة الأولى تحديد مفهوم المؤسسات وطرق قياسها، وخُصصت الفقرة الثانية لعرض أهم الأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين جودة المؤسسات وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، أما الفقرة الثالثة فتُقدم لمحة عن حالة المؤسسات الرسمية في القارة الافريقية، وأخيرا تُناقش الفقرة الرابعة تأثير جودة المؤسسات على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى أفريقيا.

أولاً: تعريف المؤسسات وطُرق قياسها

خلافًا لما هو متعارف عليه، لا يُحيل مفهوم المؤسسات (Institutions) إلى المنظمات (Organizations) بل إلى قواعد اللعبة، أي الضوابط التي وضعها الإنسان والتي تحكم سلوكه وطريقة تفاعله مع الآخرين، وقد عرفها المفكر الاقتصادي الأمريكي المعروف دوغلاس نورث (Douglas North) على أنها مجموع القيود التي صممها الإنسان والتي تُؤطر التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الناس داخل المجتمع¹، ويمكن التمييز بين نوعين من المؤسسات: المؤسسات الرسمية و المؤسسات غير الرسمية.

وتشمل المؤسسات الرسمية ثلاثة مكونات رئيسية وهي: (أ) القواعد الأساسية (الديساتير والقوانين والتشريعات) وهي التي تحدد دور كل من الدولة والأفراد والمنظمات داخل المجتمع، وكذا الشكل الهرمي للنظام السياسي، (ب) حقوق الملكية (حقوق الأفراد والدولة والمجتمع في الممتلكات والأراضي والمياه، الخ) التي تضمن وجود الأسواق وأدائها السليم، (ج) العقود الفردية التي تعكس شكل الحوافز المدرجة في حقوق الملكية.

أما المؤسسات غير الرسمية، فهي غير مكتوبة ومتجذرة في المجتمع، حيث تستمد مشروعيتها من الثقافة والأعراف والتقاليد ومنظومة الأفكار والتمثُّلات.

وخلافًا للمؤسسات الرسمية التي يمكن تعديلها أو تغييرها في أي وقت وبتكلفة منخفضة، فإن المؤسسات الغير الرسمية وبحكم تجدها في المجتمع تتسم بنوع من الجمود على المدى القصير، وبالتالي فإن تطورها على المدى

¹-North, D. (1990). Institutions, Institutional Change, and Economic Performance (New York: Cambridge University Press), p.3

المتوسط والبعيد يبقى رهين بتطور المجتمع الذي يحتضنها، ويمكن لهذا النوع من المؤسسات أن يتخذ إما شكل قواعد مشروعة تحدد حقوق وواجبات الأفراد داخل المجتمع أو قواعد غير مشروعة تتناقض مع قيم المجتمع كالزبونية والمحسوبية والرشوة والمحاباة والبحث عن الربح.

وفي كتابهما "لماذا تفشل الأمم" (Why Nations Fail) الصادر سنة 2012، ميز المؤلفان دارون أسيموغلو (Daron Acemoglu) وجيمس روبنسون (James Robinson) بين نوعين من المؤسسات: المؤسسات الاستخراجية أو الاستخراجية (Extractive Institutions) والمؤسسات الشاملة أو الجامعة (Inclusive Institutions)، يتميز النوع الأول بأنه شامل للجميع أي يرضى كافة الأفراد كيفما كان مستواهم ويُمكنهم من الحصول على حصة من الثروة المنتجة في الاقتصاد، أما النوع الثاني فيتميز بطابعه الاقصائي حيث أن القواعد المفروضة لا تخدم سوى فئة معينة من المجتمع، تلك التي تتبنى سلوكيات البحث عن الربح (Rent Seeking)، ومن شأن استحواذ هذه الفئة على غالبية ثمار النمو أن يُثني باقي أفراد المجتمع على العطاء والابتكار.

وغالبا ما يتم بناء مؤشرات تقيس بصفة دورية (سنويا على الأقل) مستوى جودة المؤسسات الرسمية في جل دول العالم، ومن أهم هذه المؤشرات وأكثرها مصداقية نجد الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) الذي يغطي نحو 140 دولة حول العالم، ويتكون هذا المؤشر المركب من ثلاث مؤشرات فرعية وهي: مؤشر المخاطر السياسية (50 في المائة من قيمة المؤشر)، ومؤشر المخاطر الاقتصادية (25 في المائة من قيمة المؤشر)، ومؤشر المخاطر المالية (25 في المائة الباقية). وكلما انخفضت درجة المخاطر كلما ارتفعت قيمة المؤشر، حيث يتم تقسيم الدول الى خمس مجموعات وفقا لدرجة المخاطر:

- الدول ذات المخاطر المنخفضة جداً (من 80 إلى 100 نقطة مئوية)؛

- الدول ذات المخاطر المنخفضة (من 70 إلى 79.9 نقطة مئوية)؛
- الدول ذات المخاطر المعتدلة (من 60 إلى 69.9 نقطة مئوية)؛
- الدول ذات المخاطر المرتفعة (من 50 إلى 59.9 نقطة مئوية)؛
- الدول ذات المخاطر المرتفعة جدا (من 0 إلى 49.9 نقطة مئوية).

وتعد مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) التي صممها البنك الدولي عام 1995 واحدة من المؤشرات الأكثر شمولية حيث يغطي أكثر من 200 دولة ويتم تطعيمها من 35 مصدرا. وتشمل هذه المؤشرات ستة مجالات رئيسية وهي:

- الاستقرار السياسي وغياب العنف: يقيس هذا المؤشر احتمالية حدوث تغييرات عنيفة للنظام أو الحكومة، وكذا احتمالية وجود تهديدات خطيرة تهدد النظام العام، بما في ذلك الارهاب؛
- رصد الفساد: يقيس هذا المؤشر استخدام امتيازات السلطة لأغراض شخصية وخاصة إثراء الأفراد الذين يتمتعون بالسلطة؛
- الصوت والمساءلة: يُغطي هذا المؤشر العديد من الأبعاد مثل حقوق الانسان وحرية التعبير وتكوين الجمعيات وحرية الصحافة والمشاركة السياسية للمواطنين وحرية الانتخابات والشفافية؛
- دولة الحق والقانون: يتعلق هذا المؤشر بدرجة ثقة واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم تفاعلتهم، ويشمل هذا المؤشر من بين أمور أخرى حقوق الملكية، ودرجة الثقة في المحاكم والشرطة، ونزاهة النظام القضائي؛
- فعالية الحكومة: يحدد هذا المؤشر مدى كفاءة البيروقراطية العمومية وجودة الخدمات العمومية، كما يهتم أيضا بتقييم السياسات الرامية إلى تحسين فعالية القطاع العام؛

- جودة الضوابط التنظيمية: يُقيم هذا المؤشر المشاكل التنظيمية التي تعيق اشتغال الأسواق، ويقيس قدرة السلطات العمومية على تطوير وتنفيذ سياسات جيدة وضوابط تنظيمية تحفز تنمية القطاع الخاص.

وبالإضافة الى هذين المؤشرين، برزت مؤشرات أخرى تم بنائها من طرف معاهد ومؤسسات غير حكومية معروفة من قبيل مؤسسة محمد ابراهيم (Mo-Ibrahim) ومعهد إيريتاج (Heritage Foundation) ومؤسسة بيت الحرية (Freedom House) ومعهد فريزر الكندي (Fraser Institute).

ثانيا: جرد لأهم الأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين جودة المؤسسات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

قدمت العديد من الدراسات الاقتصادية أدلة مقنعة لدعم الرأي القائل بأن الاختلافات في جودة المؤسسات تؤثر بشكل كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فبحسب منظمة التعاون والتنمية، تساعد المؤسسات ذات الجودة العالية والمتمثلة في احترام حقوق الملكية والشفافية ونظام قضائي مستقل واستقرار سياسي على تحسين مناخ الأعمال وخفض تكاليف المعاملات، مما يؤدي إلى الرفع من الإنتاجية وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد²، فعدم الاستقرار السياسي والتشريعي مثلا يشكل مصدر قلق كبير بالنسبة للمستثمرين في البلدان النامية، وغالبا ما يؤدي إلى تراجع الثقة وتفكك هياكل الإنتاج ومصادرة الممتلكات والتغيير السريع والغير المجدي في السياسات

² - OCDE. (2003), Incidence des droits de propriété intellectuelle sur l'investissement direct étranger et le commerce dans les pays en développement, TD/TC/WP (2002)42/FINAL, 26 juin.

الماكرواقتصادية³، كما أن الفساد يزيد من التكاليف الإدارية، مما يعرقل مسار تراكم الرأسمال المادي⁴.

ويرى دوكلاس نورث وتوماس روبيرت (Douglas North & Robert Thomas) أن المؤسسات تؤثر في مستوى الاستثمار من خلال التأثير على حقوق الملكية وهياكل الحوافز وتكاليف المعاملات⁵، أما ألبير ميشاليت (Albert Michalet) فقد أكد أن عدم استقرار وشفافية التشريعات الحاكمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة يضطر معظم الشركات الأجنبية للحد أو تعليق مشاريعها الاستثمارية⁶.

توصل الباحثان كيتي تشان وإدوارد الجميل (Kitty Chang & Edward Gemayel) في دراسة شملت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أن رداءة المؤسسات وعدم الاستقرار السياسي يعتبران المحددان الأساسيان لضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁷، وفي دراسة أخرى لعينة مكونة من 133 بلدا كشف روبيرت هول وشارل جونز (Robert Hall & Charles Jones) أن

³ - Lucas, R. (1993), "On the Determinants of Direct Foreign Investment: Evidence from East and Southeast Asia". World Development 21 (3), 391-406.

⁴ -Morisset, J. & Lumenga Neso, O. (2002). "Administrative barriers to foreign investment in developing countries". Washington, D.C: World Bank and International Finance Corporation, Foreign Investment Advisory Service, May.

⁵ - North, D. & Robert, T. (1973). The rise of the western world. A new economic history. (Cambridge, Ed: Cambridge University Press).

⁶ - Michalet, C.A. (1999). "La séduction des nations ou comment attirer les investissements", Edition : Economica, Paris).

⁷ - Chan, K.K. & Gemayel, E.R. (2003). "Macroeconomic Instability and the Pattern of FDI in the MENA Region". Preliminary Draft Working Paper FMI.

المؤسسات الجيدة تعظم الإنتاج وتحمي الملكية الخاصة، كما تُشجع على تراكم
الرأسمال البشري والمادي وتحسين مستوى الإنتاجية.⁸

ومن ناحية أخرى، يرى دارون أسيموغلو وآخرون (Daron Acemoglu and al.) أن المؤسسات الجيدة تحفز وترفع من وتيرة الاستثمارات الأجنبية وتعزز التقدم التكنولوجي، مما يؤدي تدريجياً إلى الرفع من مستويات الدخل⁹، أما سيمون دجانكوف وآخرون (Simeon Djankov and al.)، وباستخدام حواجز الدخل عبر البلدان كمقياس لجودة المؤسسات، فأكدوا وجود علاقة قوية بين هذا المتغير والنتائج الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك مستوى الاستثمارات الأجنبية¹⁰، وهذه الفكرة نفسها تبناها داني رودريغز وآخرون (Dani Rodrik and al.) حيث أكدوا أن جودة المؤسسات لها تأثير أقوى على جذب هذا النوع من الاستثمارات مقارنة مع باقي المحددات بما في ذلك الانفتاح التجاري والجغرافيا وتوافر الموارد، فهي العامل الوحيد الذي يفسر الفجوة الكبيرة بين شرق آسيا وأفريقيا فيما يخص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة¹¹.
من جانبه، يرى روبيرت مايسلاند (Robbert Maseland) أن المجتمعات التي يشعر فيها الفاعلون الاقتصاديون بالأمان فيما يتعلق بحقوق الملكية وقلة

⁸ - Hall, R., and Ch. Jones (1999). "Why Do Some Countries Produce So Much More Output Per Worker Than Others", The Quarterly Journal of Economics, Vol. 114, No. 1, pp. 83-116.

⁹ - Acemoglu, D., Johnson, S. and Robinson, J. (2005). "Institutions as the Fundamental Cause of Long- Run Growth", Handbook of Economic Growth, Vol. 1, 385-472.

¹⁰ - Djankov S. and al. (2002). "The Regulation of Entry". Quarterly Journal of Economics, 117, 1-37.

¹¹ - Rodrik, D. & al. (2002). "Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development". NBER Working Paper 9305 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

تفشي الفساد وسيادة القانون تكون فيها العقوبات البيروقراطية محدودة، مما يؤدي إلى انتعاش الأعمال، أما المجتمعات التي يواجه فيها الفاعلون الاقتصاديون مخاطر عالية فيما يتعلق بمصادرة الملكية ومحدودية اللجوء إلى القانون فهي أقل جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب انعدام الثقة وتقويض نشاط السوق¹². وهذا الاستنتاج يبدو صحيحا بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي القائم، فعلى الرغم من القيود التي تفرضها الأنظمة الديكتاتورية على حرية التعبير، فغالبا ما تكون المؤسسات الاقتصادية التي تختارها وتدافع عنها هذه الأنظمة ذات جودة أكبر مقارنة مع ما هو عليه في الأنظمة الديمقراطية، والتي يمارس فيها الأفراد أنشطتهم بكل حرية¹³.

توصلت إيليزابيت أسيدو (Elisabeth Asiedu) في دراسة شملت 22 بلدا أفريقيا جنوب الصحراء إلى نتيجة مفادها أن جذب رؤوس الأموال الأجنبية يتوقف على مدى فعالية المؤسسات ومستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي وانخفاض مستويات الفساد¹⁴، وهي النتيجة نفسها التي أكدتها أنيس بيناسي-كيري وآخرون (Agnès Bénassy-Quéré) لدى تقييمهم لأثر جودة المؤسسات على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجموعة مكونة من 52 دولة¹⁵، وتشير النتائج القياسية المُحصَل عليها إلى أن جودة مؤسسات البلد المضيف

¹² - Maseland, R. (2013). "Parasitical cultures? The cultural origins of institutions and development", Journal of Economic Growth, Vol. (18), 109-136.

¹³ - Flachaire, E. and al. (2013). "Political versus economic institutions in the growth process", Journal of Comparative Economics, pp. 1-18.

¹⁴ - Asiedu, Elisabeth (2002), "On the Determinants of Foreign Direct Investment to Developing Countries: Is Africa Different?", World Development, Vol.30, n°1, pp.107-119.

¹⁵ - Bénassy- Quéré, A. and al. (2007). "Institutional determinants of foreign direct investment". The World Economy 30 (5), 764-782.

تؤثر على مستوى هذه الاستثمارات مع أو دون إدراج الناتج المحلي الإجمالي للفرد في النموذج المستعمل، وقد سلط هؤلاء الباحثون الضوء على الدور الرئيسي الذي يجب أن يلعبه واضعو السياسات العمومية من أجل تحسين جودة المؤسسات، بما في ذلك الحد من حجم الفساد وتحسين النظام الضريبي وتبني الشفافية وحماية حقوق الملكية وتحسين فعالية العدالة.

وقد قام ستيفان جلورمان ودانييل شايبرو (Steven Globerman & Daniel Shapiro) بدراسة العلاقة بين نوعية الحكم وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية نحو الاقتصاديات النامية، وخلصا إلى أن البنية التحتية السياسية والقانونية تعد عاملا حاسما في هذا الشأن، أي أن الشركات الأمريكية تفضل في الغالب الاستقرار في البلدان النامية التي يسود فيها الحكم الصالح.¹⁶

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الإطار التشريعي والتنظيمي للتجارة الخارجية كأحد مكونات جودة المؤسسات، فالواضح أن لها تأثيرا إيجابيا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما أكدته مجموعة من الدراسات الأمريكية، ففي دراسة همت منطقة ميركوسور (السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية) توصلت الباحثتان مارتا كاستيلهو وسوليداد زيكنافو (Marta Castilho & Soledad Zignago) إلى نتيجة مفادها أن تشجيع التجارة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتبطان بشكل كبير في إطار إقليمي متكامل¹⁷، نفس النتيجة توصل إليها الباحثان فرتاح نوربخش وألبيرتو بولاني

¹⁶ - Globerman, S. & Shapiro, D. (2002). "Global foreign direct investment flows: the role of governance infrastructure", World Development, 30 (11), 1898-1919.

¹⁷ - Castilho, M., and S. Zignago. (2000). "Trade, FDI and Regional Integration in the MERCOSUR", Revue Economique 51 (3), 761-774.

(Farhad Noorbakhsh & Alberto Polani) في دراسة همت دولة بوتسوانا¹⁸. أما فوداياجيرى بالاسوبرامانيان (Vudayagiri Balasubramanyam) فقد قدم دليلا إحصائيا على أن الدول التي تتبنى "سياسة إحلال الواردات"¹⁹ هي أقل جاذبية للمستثمرين من التي تطبق سياسة موجهة نحو التصدير²⁰.

وفي دراسة همت عينة مكونة من 72 بلدا ناميا، خلص خالد السقاط وأريستومين فاروداكيس (Khalid Sekkat & Aristomene Varoudakis) إلى أن الإصلاحات التي تركز على تحرير التجارة يكون لها تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة²¹، وبحسب هذين الباحثين، فإن أغلبية بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبدو أقل جاذبية مقارنة ببلدان جنوب شرق آسيا بسبب التأخر المسجل في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسة.

وأخيرا، وبالاعتماد على نموذج ديناميكي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، توصل كاي كارستنسن وفريد توبال (Kai Carstensen and Farid Toubal) إلى أن المتغيرات المؤسسية، وخاصة مستوى وإجراءات تفعيل

¹⁸ - Noorbakhsh, F. & Polani, A. (2001). "Human capital and FDI inflows to developing countries: New emperical evidence". World Development, 29 (9), 1593-1610.

¹⁹ - تقوم "سياسة إحلال الواردات" (Policy Substitution Import) على أساس إقامة صناعات موجهة نحو السوق المحلية من خلال فرض حواجز جمركية وغير جمركية مرتفعة، وتهدف هذه السياسة إلى إحلال سلع صناعية محلية محل ما يتم استيراده من الخارج.

²⁰ - Balasubramanyan, V.N. (1984). "Incentives and Disincentives for Foreign Direct Investment in less Developed Countries", Weltwirtschaftliches Archive, 120, pp. 720-53.

²¹ - Sekkat, K. & Varoudakis, A. (2004). "Trade and Foreign Exchange Liberalization, Investment Climate and FDI in the MENA Countries". Working Paper CEB 04-023. RS. Université Libre de Bruxelles, Solvay Business School, Centre Emile Bernheim (CEB).

الخصخصة، تلعب دورا أكبر بكثير من المتغيرات الاقتصادية التقليدية في شرح تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.²²

ثالثا: لمحة عن حالة المؤسسات الرسمية في القارة الافريقية

بحكم الطابع المعقد للمؤسسات، ارتأينا الفصل بين المؤسسات ذات الطبيعة الاقتصادية والمؤسسات ذات الطبيعة السياسية، لقياس الأولى اعتمادنا على المؤشر الذي طورته إيريتاج الأمريكية (Heritage Foundation)، حيث بنت هذه المنظمة غير الحكومية مؤشرا مركبا يضم عشرة متغيرات وهي²³: حرية الأعمال (عدد وسرعة وتكاليف المساطر)، حرية التجارة (الحواجز السعرية واللاسعرية)، الحرية الجبائية (العبء الضريبي)، حجم الحكومة (ثقل الإنفاق العمومي)، الحرية النقدية (مراقبة الأسعار ومستوى التضخم)، حرية الاستثمار (حدة القيود على تدفقات الرساميل الأجنبية)، الحرية المالية (القيود على الخدمات المالية، مدى صعوبة الاشتغال في المجال المصرفي، إلخ)، حقوق الملكية (تدخل الدولة في القضاء، عدم احترام قانون الملكية، نزع الملكية، إلخ)، الفساد (مؤشر تمثل الفساد الذي يتم نشره سنويا من طرف ترانسبرانسي الدولية)، وأخيرا حرية العمل (الحد الأدنى للأجور، درجة مراقبة الدولة لسوق العمل، إلخ).

ويأخذ كل متغير قيمة معينة على سلم من صفر إلى 100 نقطة، مع العلم أنه كلما كانت النقطة المحصل عليها مرتفعة، كلما كانت المؤسسات جيدة ومتينة، فإذا أخذنا مثلا متغير حقوق الملكية، فالنقطة القصوى (100) تشير

²² - Carstensen, K. & Toubal, F. (2003). "Foreign Direct Investment in Central and Eastern European Countries: A Dynamic Panel Analysis". Kiel Working Papers 1143, Kiel Institute for World Economies.

²³ - مؤسسة إيريتاج، www.heritage.org

إلى انعدام أي قيود على الملكية الخاصة، بينما تحيل النقطة الأدنى (0) إلى وجود سلوكات قمعية قصوى ازاء هذا المتغير، وانطلاقا من التقديرات المعطاة لكل متغير من المتغيرات العشر المذكورة أعلاه، يمكن احتساب نقطة متوسطة من أجل تقييم جودة المؤسسات الاقتصادية التي تتراوح ما بين صفر و100²⁴.

ومن خلال تتبع تطور النتائج التي تنشرها سنويا منظمة ايريتاج، يمكن تقسيم الدول الافريقية الى ثلاثة مجموعات:

- الدول ذات المؤسسات الاقتصادية القمعية (أقل من 50 نقطة مئوية)، وتضم: الجزائر واريتريا والسودان وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وزيمبابوي وجمهورية الكونغو وبوروندي؛
- الدول ذات المؤسسات الاقتصادية الجيدة (ما بين 60 و80 نقطة مئوية) وتضم: جزر موريس ورواندا وبوتسوانا والسيشل والرأس الأخضر والمغرب وناميبيا وتنزانيا وغانا ومدغشقر؛
- الدول ذات المؤسسات الاقتصادية شبه المقيدة (ما بين 49.9 و60 نقطة مئوية) وتضم باقي دول القارة.

تجدر الاشارة إلى أنه، ومنذ بداية احتساب هذا المؤشر سنة 1995، لم تستطع أي دولة أفريقية الوصول إلى عتبة 80 نقطة مئوية التي تخولها التواجد في خانة الدول ذات المؤسسات الاقتصادية الجيدة جدا، ومن هنا يتضح أن طريق الإصلاحات المؤسسية في شقها الاقتصادي مازال طويلا ويحتاج إلى نُخب تُؤمن به وتستطيع الصمود لتحقيقه.

²⁴ - المصدر نفسه.

يعتبر المغرب وتنزانيا من بين الدول الأفريقية القلائل التي حسنت من جودة مؤسساتها الاقتصادية خلال العشرين سنة الماضية، في حين حافظت باقي دول القارة وبدرجات مختلفة، على نفس المستوى والترتيب.

لقياس جودة المؤسسات السياسية، ارتأينا الاعتماد على قاعدة بيانات المنظمة الغير حكومية بيت الحرية (Freedom House) التي تقوم منذ 1973 بحساب مؤشر مركب على أساس احترام القيم الديمقراطية والحقوق المدنية²⁵، ويضم هذا المؤشر نوعين من الحقوق: الحقوق المدنية والحقوق السياسية.

ترتبط الحقوق السياسية بسير العملية الانتخابية والتعددية والمشاركة السياسية والأداء الحكومي، أما الحقوق المدنية فتضم أربعة فئات وهي: حرية التعبير والمعتقد وحقوق منظمات المجتمع المدني وسيادة القانون والاستقلالية الشخصية والحقوق الفردية.

ترتكز منهجية احتساب هذا المؤشر على منح قيمة تتراوح بين صفر و40 نقطة لمجموع المعايير المحددة للحقوق السياسية والباقي أي 60 نقطة كحد أقصى للمعايير المعتمدة لقياس الحقوق المدنية، ويتم تقييم الدول على مقياس من واحد (مؤسسات سياسية ذات جودة تامة) إلى سبعة (مؤسسات سياسية قمعية)، وعليه فكلما ارتفع المؤشر كلما ضعفت جودة المؤسسات السياسية، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الدول الافريقية الى ثلاث مجموعات:

- الدول ذات المؤسسات السياسية القمعية (بين 5.5 و 7 نقاط) وتضم 23 دولة منها الجزائر ومصر وأنغولا واريتريا والسودان وتشاد والكامرون

²⁵ - مؤسسة فريدم هاوس، <https://freedomhouse.org>

والكونغو برازافيل وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وبوروندي وأوغاندا ورواندا؛

- الدول ذات المؤسسات السياسية الهجينة (ما بين 3 و 5 نقاط) وتضم 20 دولة منها المغرب وتنزانيا وزيمبابوي وكوت ديفوار وبوركينا فاسو وكينيا وغينيا ونيجيريا والموزامبيق؛

- الدول ذات المؤسسات السياسية الجيدة (ما بين 1 و 2.5 نقطة) وتضم 10 دول وهي: جزر موريس وبوتسوانا والرأس الأخضر وناميبيا وغانا وتونس والسنغال ومدغشقر وجنوب أفريقيا وساوتومي-برانسيب.

ومن خلال تتبع مسار تطور جودة المؤسسات السياسية داخل القارة الأفريقية يتضح أنها سجلت نوعا من الدينامية الايجابية خلال تسعينيات القرن الماضي، حيث تحررت مجموعة من الدول تدريجيا من الأنظمة العسكرية ودخلت في مسلسل إصلاح سياسي عززه انتشار الوعي بأهمية التحول الديمقراطي، والضغط الممارسة من طرف المانحين وكذا التزام الاتحاد الأفريقي بتجميد عضوية أي دولة يقع فيها انقلاب عسكري حتى يتم انتخاب حكومة شرعية، غير أنه خلال العشر سنوات الماضية لوحظ نوع من الجمود السياسي الناتج أساسا عن تشبث بعض الزعماء الأفارقة بالسلطة.

وباستثناء جنوب أفريقيا وغانا ومدغشقر، وبدرجة أقل السنغال وتونس، يُلاحظ أن باقي الدول الأفريقية ذات المؤسسات الجيدة هي دول صغيرة جدا من حيث عدد السكان وهذا يعني أنها وفقا للمثل القائل "كل صغير جميل" (Small is beautiful) يسهل التحكم فيها وإدارتها، كما أنها حديثة العهد بالاستقلال، مما يعني أنها استفادت من تجربة المستعمر الذي وضع اللبنة الأولى لمؤسسات سياسية ليبرالية (حقوق مدنية، انتخابات، مجالس منتخبة، إلخ) تم استيعابها من طرف النُخب المحلية التي تولت الحكم بعد الاستقلال.

وباستثناء بوتسوانا وغانا وناميبيا وجُزر موريس التي تتمتع بمؤسسات اقتصادية وسياسية جيدة على حد سواء، يلاحظ أن دولة وحيدة وهي رواندا اتبعت مساراً مختلفاً حيث قامت بتحسين جودة مؤسساتها الاقتصادية على حساب مؤسساتها السياسية، أي النموذج الذي طبقته كل من كوريا الجنوبية والشيلي.

رابعاً: تأثير جودة المؤسسات على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أفريقيا

كما سبقت الإشارة إلى ذلك سلفاً، أكدت معظم الدراسات الامبريقية السابقة أن جودة المؤسسات تُعد من المحددات الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فبالإضافة إلى خلق الحوافز الضرورية لنجاح الأعمال، تُوفر المؤسسات الجيدة الأمن وتقلص من تكاليف المعاملات وعدم اليقين المرافق لكل أنواع المشاريع الاستثمارية.

وبالعودة للحالة الأفريقية، ومن خلال قراءة البيانات التي ينشرها سنويا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد UNCTAD)، يتضح أن نصيب القارة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما لا زال ضعيفاً للغاية ويتركز في عدد محدود من الدول، وهكذا وبالرغم من الإصلاحات المؤسسية المتجلية في خلق بيئة جاذبة للاستثمار واستغلال كافة المقومات المتاحة في مختلف المجالات وتذليل العقبات أمام المستثمرين، لم تتجاوز تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو أفريقيا 43.63 مليار دولار في سنة 2019، وهو ما يمثل أقل من 3 في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية العالمية، صحيح أن هذه النسبة تضاعفت في ظرف 25 سنة (ما بين 1995 و 2019)، إلا أنها تبقى ضعيفة وغير كافية لسد الفجوة الكبيرة بين الادخار والاستثمار المحليين.

الجدول رقم 1: نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة لأفريقيا
من مجموع الاستثمارات الأجنبية العالمية²⁶

1995	2000	2005	2010	2015	2019
1,30	0,62	1,91	2,42	2,08	2,69

ومن الواضح أن الموارد الطبيعية والأشغال العمومية والخدمات ما تزال تشكل الركيزة الأساسية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى أفريقيا، وهي بطبيعتها قطاعات ذات مردود ربحي كبير وغير مُعرضة لمخاطر عالية، أما نصيب قطاعي الصناعة التحويلية والصناعة المعرفية اللتان تعدان المحرك الأساسي للإقلاع الاقتصادي فلا يتعدى في أحسن الأحوال 25 في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية الوافدة²⁷.

تستحوذ تسع دول أفريقية على أكثر من 70 في المائة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القارة، وهي على التوالي: مصر وجنوب أفريقيا والكونغو ونيجيريا وأثيوبيا وغانا والموزمبيق والمغرب وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن هنا نلاحظ أن الدول الأفريقية الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تتمتع بالضرورة بمؤسسات جيدة وهو ما يسري خصوصا على مصر والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

²⁶ - Source: UNCTAD, World Investment Report 2020.

²⁷ - UNCTAD. (2021). World Investment Report 2020, United Nations Publications, Genève, p 268.

الجدول رقم 2: ترتيب أهم الدول الأفريقية حسب نسبة الاستثمارات
الاجنبية المباشرة المتدفقة من مجموع الاستثمارات الاجنبية العالمية

الدول	قيمة الاستثمارات الاجنبية	جودة المؤسسات الاقتصادية	جودة المؤسسات السياسية
مصر	9.1	شبه مقيدة	قمعية
جنوب أفريقيا	4.6	شبه مقيدة	جيدة
الكونغو	3.4	قمعية	قمعية
نيجيريا	3.3	شبه مقيدة	هجيئة
اثيوبيا	2.5	شبه مقيدة	هجيئة
غانا	2.3	شبه مقيدة	هجيئة
الموزامبيق	2.2	شبه مقيدة	هجيئة
المغرب	1.6	جيدة	هجيئة
الكونغو الديمقراطية	1.4	قمعية	قمعية

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات

الأونكتاد ومؤسستي إيرنتج وبيت الحرية

إذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة الاستثمارات الاجنبية المباشرة من اجمالي الناتج المحلي، نلاحظ تغيرا ملحوظا في ترتيب الدول الافريقية من حيث جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة حيث تختفي الدول الكبرى (مصر وجنوب أفريقيا ونيجيريا واثيوبيا وجمهورية الكونغو) لصالح دول متوسطة الحجم وذات مؤسسات قمعية أو شبه قمعية (الجدول رقم 3)، وهي في الغالب غنية بالموارد الطبيعية وخاصة البترول والغاز الطبيعي.

الجدول رقم 3 : ترتيب أهم الدول الأفريقية حسب نسبة الاستثمارات
الاجنبية المباشرة المتدفقة من إجمالي الناتج المحلي

الدول	الاستثمارات الاجنبية (% من إجمالي الناتج المحلي)	جودة المؤسسات الاقتصادية	جودة المؤسسات السياسية
الكونغو	27%	قمعية	قمعية
الموزامبيق	14%	شبه مقيدة	هجينة
سيراليون	10%	قمعية	قمعية
الغابون	9%	شبه مقيدة	قمعية
تشاد	6%	قمعية	قمعية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات
الأونكتاد ومؤسستي إيريتج وبيت الحرية

وكيفما تم احتساب تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة (من حيث القيمة أو كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)، يُلاحظ أن الدول الافريقية التي تتمتع بأجود المؤسسات الاقتصادية والسياسية مثل بوتسوانا والرأس الاخضر وجُزر موريس وناميبيا لا تتلقى سوى حصة ضئيلة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة (أقل من 5 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي)، ومن ثم نفهم أنه وخلافا لما يُطبل له الاقتصاديون الليبراليون، فإن مستوى جودة المؤسسات لا يدخل بالضرورة في حسابان المستثمرين الأجانب عند اتخاذ قرار الاستثمار في الدول الأفريقية.

وأظهرت بعض التجارب أن العوامل غير المؤسسية هي المؤثر الرئيسي في قرارات الشركات الأجنبية المهتمة بالاستثمار في أفريقيا، ومن بين أهم هذه

العوامل نذكر العامل الجيوسياسي، العامل الجغرافي وحجم السوق، فمصر مثلاً تتربع على عرش أكثر دول القارة الأفريقية جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ العام 2017 بالرغم من ضعف مؤسساتها، حيث يعود الفضل في ذلك إلى سخاء دول الخليج الرافضة لأي تحول ديمقراطي حقيقي في هذا البلد، نفس الملاحظة تسري على جمهورية الكونغو وهي أيضاً دولة قمعية استفادت بشكل لافت من حضور الشركات الصينية التي لا تخضع لنفس الضوابط التي تخضع لها الشركات الأوروبية والأمريكية المنافسة لها.

وعلى صعيد آخر، غالباً ما تلجأ الشركات متعددة الجنسيات الى نوع من المزايدات وربما الابتزاز، ولكن في إطار احترام القانون، للحصول على أكبر عدد ممكن من الامتيازات قبل اتخاذ قرار الاستثمار في دولة أفريقية معينة، مع العلم أن القوانين الاستثمارية لا تنص صراحة على مثل هذه الترتيبات، في المغرب مثلاً، يتضمن ميثاق الاستثمار لسنة 1995 مجموعة من الامتيازات الضريبية والإعانات المالية لفائدة المستثمرين محليين كانوا أو أجانب، غير أنه يكون متجاوزاً عندما يتعدى حجم المشروع الاستثماري 200 مليون درهم حيث تتدخل لجنة وزارية مختصة تحت إشراف رئيس الحكومة لتحديد امتيازات إضافية تُمنح للمستثمر في إطار عقد يجمعه بالدولة.

ولفهم دور المؤسسات في جذب الاستثمارات الأجنبية في أفريقيا، نعتقد أنه من الضروري استحضار دور المؤسسات الغير الرسمية ذات الطابع الاستخلاصي (Extractive institutions) وخاصة الفساد بالمعنى العام، فمنذ بداية تسعينيات القرن الماضي، تبنت معظم الدول الأفريقية النظام الليبرالي من خلال وضع قوانين اقتصاد السوق (المؤسسات الرسمية)، غير أن تنزيل هذه القوانين في بيئة تنخرها كل أشكال الفساد مثل الرشوة واستغلال النفوذ والزنوبية والمحسوبية والبحث عن الربح أدى الى ظهور "رأسمالية المحاسيب"

(Crony Capitalism) وهو مصطلح أطلقه سمير أمين لوصف الاقتصاد الذي يعتمد فيه النجاح في الأعمال على العلاقات القوية والمتداخلة المشبوهة بين النخبة الاقتصادية والنخبة السياسية الحاكمة، وغالبا ما تتسم هذه العلاقة في السياق الإفريقي بالمحاباة فيما يتعلق بتوزيع التصاريح القانونية أو المنح الحكومية أو التخفيضات الضريبية الخاصة أو غيرها من أشكال تدخل الدولة في توجيه الشؤون الاقتصادية، ففي كثير من الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء كجمهورية الكونغو الديمقراطية مثلا حصلت مئات الشركات الإسرائيلية والصينية على صفقات استغلال مناجم الماس بطرق ملتوية مقابل عُمولات يستفيد منها أشخاص داخل دوائر القرار السياسي.

خاتمة

شهدت أفريقيا منذ تسعينيات القرن الماضي إصلاحات سياسية واقتصادية عميقة تهدف، من بين أمور أخرى، إلى تحسين جودة المؤسسات وخلق بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية الضرورية لتقليص الفجوة بين معدلي الادخار والاستثمار المحليين، غير أن حجم الاستثمارات الواردة على القارة مازال دون المستوى المطلوب، كما أن توزيعها الجغرافي والقطاعي غير متوازن.

لقد استفاد المستثمرون الأجانب الذين خلقوا وطوروا مشاريع استثمارية في أفريقيا من امتيازات ضريبية كبيرة أفقدت خزائن الدول المُستقبلية ملايين الدولارات من المداخيل (المكاسب الفائتة). وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تُنجز في القارة الأفريقية ذات طابع مُقنع لأنها تتخذ إما شكل شراء حصص في شركات موجودة مُسبقا (الخصخصة مثلا) وإما شكل ضمانات مُقدمة من طرف مؤسسات مصرفية أجنبية لزيائها المستثمرين قصد الحصول على التمويلات اللازمة من البنوك المحلية.

إن الذين يدافعون عن فكرة العلاقة السببية بين جودة المؤسسات وتدفق الاستثمارات الأجنبية ينطلقون من النموذج الغربي حيث يوجد نوع من التناغم بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات الغير الرسمية بل إن المؤسسات الرسمية في الغرب هي نتاج تطور المؤسسات الغير الرسمية على مدى 4 الى 5 قرون، أما في أفريقيا فالمؤسسات الرسمية لم تكن يوما نابعة من القواعد الداخلية، أي المجتمع، بل تم استنساخها وهي مفروضة من الخارج (مؤسسات بروتون وودز) في إطار إجماع واشنطن بناء على الادعاء بأن النموذج الليبرالي هو «نموذج لا بديل له»، وبالتالي فهي لا تتناغم مع المؤسسات الغير الرسمية.

إننا نعتقد أن على الأفارقة أخذ مسافة مع الليبرالية الجديدة والاستئناس بالنموذج الصيني، فهو الأمثل والأقرب للتطبيق في أفريقيا، حيث استطاعت النخبة الحاكمة الصينية بناء مؤسسات رسمية شبه ليبرالية تتغذى باستمرار من الثقافة والتقاليد المتجذرة في المجتمع الصيني.

مقاربة نظرية حول أثر الموارد الطبيعية على الاقتصاد: إشارة لحالة الجزائر

د. بوبكر صابنة

أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية،
التجارية وعلوم التسيير، جامعة
قسنطينة 2 عبد الحميد مهري.

د. ناجي بن حسين

أستاذ التعليم العالي، الاقتصاد والمجتمع
كلية العلوم الاقتصادية،
التجارية وعلوم التسيير، جامعة
قسنطينة 2 عبد الحميد مهري
(الجزائر).

مقدمة عامة

تحتوي الكرة الأرضية على موارد طبيعية منها المتجددة مثل الغابات، المياه، الثروة السمكية، ومنها الثروات الطبيعية غير المتجددة مثل المعادن ومصادر الطاقة الأحفورية، لكن التوزيع الجغرافي لهذه الموارد ليس معتدلا بين المناطق الجغرافية، حيث تحتوي مناطق معينة على كميات هائلة من أغلب هذه الموارد بينما تفتقر مناطق أخرى إليها.

تصادف أن معظم هذه الموارد الطبيعية مركزة في المناطق الجغرافية التي تضم ما يعرف بدول العالم الثالث (أو الدول النامية) بينما نصيب معظم الدول المتقدمة من هذه الموارد متواضع.

وعلى الرغم من نيلها للاستقلال منذ فترة طويلة، غير أن العديد من الدول النامية تعتمد اعتمادا كبيرا على تصدير هذه الموارد من أجل الحصول على الأموال اللازمة لتغطية وارداتها وتمويل مخططات التنمية، وحتى مع

الإيرادات المالية الكبيرة التي تحققها من وراء تصدير مواردها الطبيعية، خاصة في الفترات التي تشهد ارتفاعا كبيرا في الأسعار مثل ما كان عليه حال الدول النفطية في الفترة ما بين سنتي 2003-2008 إلا أن أداء اقتصادياتها لم يكن في المستوى المطلوب كما أن معظم هذه الدول لا تزال تراوح مكانها في مستويات التنمية الاقتصادية، بل إن منها من تراجع في معظم مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فتحت هذه الوضعية المجال لعدة تفسيرات حول أثر الموارد الطبيعية على الاقتصاد، حيث يشير بعض الباحثين إلى أن وجود تلك الموارد يضعف الحافز للاستثمار المنتج ويشجع التنافس على اقتسام الربح من طرف المواطنين والحكومة على حد سواء، حيث يضعف لدى الأخيرة روح المساءلة والشفافية والمحاسبة.

في المقابل فإن الدول المتقدمة التي تتوفر على موارد طبيعية كان أداء اقتصادها جيدا، كما أنها استطاعت تحقيق أكبر استفادة من مواردها الطبيعية سواء من حيث تعظيم الإيرادات المالية أو الأثر الصافي على الاقتصاد والبيئة، وهو حال بعض الدول النامية التي تبنت رؤية واضحة واستراتيجية محددة ومفصلة لاستغلال مواردها الطبيعية والاستعداد لمرحلة النضوب.

الإشكالية: بناءً على ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما الذي يفسر استفادة بعض البلدان من مواردها الطبيعية وعدم وقوعها في فخ لعنة الموارد؟

التساؤلات الفرعية:

- فيما تتمثل أهم مظاهر لعنة الموارد؟

- هل للموارد الطبيعية آثار إيجابية على الاقتصاديات الوطنية؟

- إلى ماذا تعزى الفروقات بين الدول التي نجحت في استغلال مواردها الطبيعية وتلك التي لم تستفد منها؟

فرضية البحث: ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية وهي أن وجود الموارد الطبيعية لا يشكل خطراً بحد ذاته على تحقيق التنمية أو تحسين الأداء الاقتصادي، وإنما يكمن الخطر في طريقة إدارتها واستغلال الإيرادات المالية الناتجة عنها ونوعية المؤسسات المكلفة بتسييرها.

مبررات وإضافة البحث: ما يميز النقاشات المشار إليها آنفاً، هو أن معظمها يدور بين غير المختصين (سياسيين ورجال إعلام الخ) وبين باحثين اقتصاديين غير مختصين في اقتصاد الموارد الطبيعية واقتصاد الطاقة، لذلك فمعظم الأبحاث التي تنشر في هذا الموضوع تفتقر إلى إطار نظري يُمكن من فهم وتفسير أثر قطاع الموارد الطبيعية على الاقتصاد، وإلى دراسة تحليلية لتجارب الدول الناجحة وتحديد الآليات التي مكنتها من الوصول إلى هذا النجاح، البحث الحالي تم في إطار نظري محدد وواضح وهو المقاربة المؤسسية.

منهج البحث: اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة قطاع الموارد الطبيعية وأثرها على الاقتصاد والتنمية ورفاهية الأفراد وتحديد العوامل التي أدت إلى عدم استفادة العديد من الدول (النامية) من ثرواتها الطبيعية، إضافة إلى تفسير الأسباب أو العوامل التي تمكن الدول المتقدمة وبعض البلدان النامية من تحقيق أقصى استفادة من مواردها الطبيعية.

خطة البحث: من أجل دراسة موضوع البحث ومناقشة عناصره ارتأى الباحثان تقسيمه إلى ثلاث أقسام رئيسية: القسم الأول تناول الآثار السلبية للموارد الطبيعية على الاقتصاد أو ما يعرف بلعنة الموارد وأبرز مظاهرها،

وخصصنا القسم الثاني لتبيين أهمية الموارد الطبيعية وأثارها الإيجابية على الاقتصاد مع ذكر موجز لعدد من البلدان التي استطاعت بناء اقتصاديات قوية وتنافسية انطلاقاً من ثرواتها الطبيعية، أما القسم الأخير، فحاولنا فيه تفسير الاختلاف في درجة الاستفادة من الموارد الطبيعية بين البلدان التي تعاني من لعنة الموارد وتلك التي تمكنت من النجاح في تجنب هذه الظاهرة.

أولاً: "لعنة" الموارد الطبيعية

لا تتفق الأدبيات الاقتصادية حول الأثر الذي يمكن أن يحدثه وجود ثروات طبيعية في بلد معين، إلا أن معظم الأبحاث والدراسات المنشورة تشير إلى انتشار ما يعرف بظاهرة لعنة الموارد (Resources curse) التي تتباين مظاهرها ما بين المرض الهولندي، ضعف أداء الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية، وجود علاقة عكسية بينها وبين معدلات النمو الاقتصادي، الفساد السياسي والإداري، السعي للحصول على أكبر ريع، غياب المساءلة والشفافية، سوء تسيير الأموال العمومية وضعف كفاءة إنفاقها وغيرها من الظواهر التي سيتم التطرق إليها في الفقرات الموالية.

تعود الجذور الأولى لمفهوم لعنة الموارد إلى المقالات التي أشارت فيها مجلة The Economist إلى ظاهرة المرض الهولندي سنة 1977، وكذا الأبحاث التي هدفت إلى تقديم نماذج نظرية ورياضية لتفسير هذه الظاهرة وتحديد القنوات التي تؤثر من خلالها الثروات الطبيعية على مجريات الاقتصاد²⁸.

²⁸ - Arzelier Marie-Pierre, "Dépenses publiques, ressources naturelles et croissance sectorielle: une comparaison Afrique-Asie". Revue économique (Cairn), Vol 49 issue 1, pp. 119-137, 1998, p. 121.

ويمكن في هذا الصدد ذكر نموذج Gregory الذي بين فيه أثر قطاع التعدين على هيكل اقتصاد وصادرات أستراليا، وكذا نموذج Corden و Neary الذي وضحا فيه أثر قطاع المحروقات على الاقتصاد الهولندي وقنوات انتقال الآثار السلبية؛ ارتفاع قيمة العملة، زيادة حجم التبادل في السلع غير المتاجر بها دوليا، انخفاض تنافسية الصادرات، وتحويل الموارد المالية والبشرية إلى القطاع الذي يدر ريعا (أي قطاع الموارد الطبيعية) وتراجع الاستثمار في بقية القطاعات²⁹، هذه الظاهرة أصبحت السمة التي تميز معظم الاقتصاديات القائمة على تصدير الموارد الطبيعية وبصفة خاصة الموارد الطبيعية المهمة لتحريك عجلة الاقتصاد العالمي ونخص بالذكر النفط، وجدير بالذكر أن الجزائر تعتبر من البلدان التي عانت ولا تزال تعاني من هذه الظاهرة³⁰، والتي تفسر إلى حد كبير تراجع عملية التصنيع في الجزائر خلال السنوات السابقة³¹.

يبرر هذا الفريق رأيه أيضا بالأداء الضعيف من حيث انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الذي يميز اقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية مقارنة بتلك التي تفتقر إليها، وتعتبر دراسة (1995) Sachs و Warner والدراسات التي

²⁹ - Gregory R.G, "Some implications of the growth of the mineral sector", The Australian journal of agricultural economics, Vol 20 issue 2, 71-91, 1976, p 72; Corden Max. W and Neary Peter. J, Booming sector and de-industrialisation in a small open economy, The economic journal (Jstor), Vol 92 issue 368, pp 825-848, 1981, pp. 828-839.

³⁰ - Chekouri, Sidi Mohamed et al, "natural resources abundance and structural change: the Dutch disease in Algeria", In the 19th annual conference of the economic research forum "economic development under the rise of Islamist parties, Kuwait, March, 5th, 2013, p. 17.

³¹ - Bellal Samir, Dutch disease et désindustrialisation en Algérie: une approche critique,), revue El-bahith, Vol 12, pp 1-13, 2013, p. 10.

نشرها بعد ذلك سنة 1999 وسنة 2001³² المراجع الرئيسية التي استند عليها الاقتصاديون الذي عالجوا هذه الظاهرة، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها كل من Gerlagh و Papyrakis³³ حيث وجدا في دراستهما أن الموارد الطبيعية تؤدي إلى زيادة الدخل في الفترة القصيرة لكن لها أثر سلبي في الفترة الطويلة، ما يؤيد هذه النتيجة هو أن الكثير من البلدان النامية عانت من هذه الظاهرة التي أثرت بشكل سلبي على اقتصادياتها، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر تشاد وغينيا الاستوائية وإلى حد ما الأردن³⁴، نتائج الدراسات السابقة الذكر تتوافق إلى حد كبير مع نتائج الدراسات التي أجريت حول النمو الاقتصادي وتوفر الموارد الطبيعية في الجزائر، حيث توصلت إلى أن الجزائر تعاني بالفعل من ظاهرة المرض الهولندي متجسدة في ارتفاع قيمة الدينار (خلال العقود السابقة) بسبب ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي وتزايد الإيرادات المالية التي

³² - Sachs, Jeffery. D., Warner, Andrew. M, Natural Resource Abundance and Economic Growth, (National Bureau of Economic Research working paper 5398, Cambridge, MA, USA, 1995), pp 21-22; Sachs, Jeffery. D., Warner, Andrew. M, The big push, natural resource booms and growth, Journal of development economics (Elsevier), Vol 59, , pp43-76, 1999, p 63; Sachs, Jeffery. D., Warner, Andrew. M, The curse of natural resources, European economic review (Elsevier), Vol 45, pp. 827-838, 2001, p. 837.

³³ - Papyrakis, Elissaios and Gerlagh, Reyer,), resource windfalls, investment, and long-term income, resources policy, Vol 31 issue 2, pp 117-128, 2006, p. 122.

³⁴ - Colom-Jaéna, Artur and Campos-Serrano, Alicia, Oil in Chad and Equatorial Guinea: Widening the Focus of the Resource Curse, European Journal of Development Research (Springer), Vol 25, pp 584-599, 2013, p 587; Al Rawashdeh, Rami and Maxwell, Philip, "Jordan, minerals extraction and the resource curse", resources policy (Elsevier), Vol 38 issue 2, pp.103-112, 2013, p. 111.

وجهت لتمويل النفقات الحكومية³⁵، هذا من جهة، من جهة أخرى فإنه وباستثناء قطاع المحروقات فإن أداء بقية القطاعات لم يكن مرضيا على الإطلاق³⁶، كما يؤثر قطاع المحروقات في الجزائر سلبيا على معدلات النمو الاقتصادي ويحد منه³⁷، ولا يؤدي إلى تغييرات هيكلية في الاقتصاد، وإنما إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية فحسب، هذا الأداء الضعيف للقطاعات خارج قطاع الموارد الطبيعية يميز معظم الاقتصاديات التي تعتمد على ريع هذه الموارد، بل وتُميز حتى البلدان المتقدمة التي تتميز بعض مناطقها بإنتاجها لكميات كبيرة من المواد الأولية والموارد المعدنية كالولايات المتحدة الأمريكية³⁸ مقارنة بالبلدان أو المناطق التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية³⁹.

³⁵ - Jbir. R and Ghourbel Zouari, "Oil price and Dutch disease: the case of Algeria", Energy sources, part B (Routledge: Taylor and Francis group), Vol 6 issue 3, pp 280-296, 2011, p. 29.

³⁶ - Benabdelah, Youcef, "Croissance économique et Dutch disease en Algérie", Cahiers des CREAD (centre de recherche en économie appliquée pour le développement, Algérie), Vol 75, 9-41, 2006, p. 29.

³⁷ - بن رمضان أنيسة، "أثر الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر"، مجلة الميثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد 1 مجلد 1، (المملكة الأردنية الهاشمية: جامعة العلوم الإسلامية العالمية، 2015)، ص 171-202، ص. 198؛ بلمقدم مصطفى، بن رمضان أنيسة، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة البترول في الجزائر، المجلة الجزائرية للعوامة والسياسات الاقتصادية، عدد 3 مجلد 1، (مخبر العوامة والسياسات الاقتصادية جامعة الجزائر 3)، ص 28-9، 2012، ص. 26.

³⁸ - James, Alex, Aadland, David, The curse of natural resources: An empirical investigation of U.S. counties, Resource and energy economics (Elsevier), Vol 33 issue 2, pp 440-453, 2011, p. 450.

³⁹ - Boyce, John. R, Emery, Herbert J. C, "Is a negative correlation between resource abundance and growth sufficient evidence that there is a "resource curse", Resources policy (Elsevier), Vol 36 issue 1, pp 1-13, 2011, p 1.

كما أن للموارد الطبيعية تأثيراً سلبياً على نوعية النظام المصرفي الذي يلعب دوراً مهماً في زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية⁴⁰.

يكمن السبب في عدم تحقق الإستفادة الجيدة لاقتصاديات الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية من إيرادات تصدير هذه الأخيرة في كون الإيرادات الجبائية التي تفرض على الأنشطة الاستخراجية تقوم الدولة بإعادة توزيعها عن طريق النفقات العامة التي توجه لدعم السلع والخدمات ودفع رواتب الموظفين في القطاع الحكومي⁴¹، كما أن جزءاً مهماً من الإيرادات بالعملة الأجنبية يخصص لتمويل الواردات ودفع أقساط الديون الخارجية.

بصفة عامة، تتميز البلدان الغنية بالموارد الطبيعية بسوء إدارتها لأموال الإيرادات التصديرية لهذه الموارد، وهذا إما لقلة كفاءة الأجهزة الحكومية المكلفة بتنفيذ برامج وسياسات التنمية⁴²، أو لأن تلك البلدان تعتمد على توزيع

⁴⁰ - Bhattacharyya, Samnit and Holder Ronald, "Do natural Resource Revenues Hinder Financial Development? The Role of Political Institutions", World Development (Elsevier), Vol 57, pp 101-113, 2014, p 111; Samargandi, Nahla et al, "Financial development and economic growth in an oil-rich economy: The case of Saudi Arabia", Economic modelling (Elsevier), Vol 43, pp. 267-278, 2014, p. 276.

⁴¹ - بن حسين ناجي، "التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنوع الاقتصاد"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، (مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، 2008)، ص. 34.

Segal, Paul, How to spend it: resource wealth and the distribution of the resource rents, energy policy (Elsevier), Vol 51, 2012, pp. 344-345.

⁴² - صادق محمد توفيق، التنمية في دول مجلس التعاون: دروس السبعينات وآفاق المستقبل، (الكويت، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986)، ص. 122.

الموارد المالية بما يحقق مكاسب اجتماعية⁴³، وتأييد سياسي بهدف البقاء في سدة الحكم لأطول فترة ممكنة⁴⁴، وهو الأمر الذي يؤدي في أغلب الأحيان إلى سوء توزيع الثروة والدخل⁴⁵، وهذا ما تؤكد حدوثه في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية⁴⁶، وخاصة في البلدان التي تتميز بتنوع عرقي كبير إذ غالبا ما يتم توزيع ريع الموارد الطبيعية على أساس الانتماء لنفس العرق⁴⁷.

إن سوء إدارة تلك البلدان لمواردها الطبيعية يستدعي منها تحليل كفاءة النفقات الحكومية في البلدان ذات الثروات الطبيعية، وفي هذا الصدد تشير الأبحاث والدراسات إلى انخفاض كفاءة النفقات العمومية في هذه البلدان وعدم تحقيقها لجل أهدافها وهذا ما ينطبق على الجزائر، فرغم المبالغ الضخمة التي رصدت لتمويل برنامج دعم النمو الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والبرنامج الخماسي 2010-2014 وكذا تطوير الهياكل

⁴³ - Djoufelkit, Hélène, Rente, développement du secteur productif et croissance en Algérie, Document de travail, Vol 64, Agence Française de développement, Paris, France, 2008), p. 12.

⁴⁴ Robinson, James, A, Political foundations of the resource curse, Journal of Development Economics (Elsevier), Vol 79, pp 447-468, 2006, p. 458.

⁴⁵ - Spilimbergo Antonio et al, "Income distribution, factor endowments, and trade openness", Journal of development economics (Elsevier), Vol 59 issue 1, pp. 77-101, 1999, p. 94.

⁴⁶ Leamer, Edward E et al, "Does natural resource abundance increase Latin American income inequality?" journal of development economics, Vol 59, pp 3-42, 1999, p. 40.

⁴⁷ - Marcus Fum Ruikang and Hodler Roland, "Natural resources and income inequality, the role of ethnic divisions", Economic letters (Elsevier), Vol 107 issue 3, pp. 360-363, 2010, p. 362.

القاعدية والبنية التحتية، فإن الحكومات المتعاقبة لم تتمكن من بناء قاعدة صلبة للاقتصاد الوطني.⁴⁸

ترجع أسباب تكريس هذه الوضعية في الجزائر إلى انخفاض فعالية النظام الضريبي، وضعف كفاءة الإدارة الضريبية⁴⁹، وارتباط جُلّ الإيرادات الجبائية بعامل خارجي هو أسعار النفط في الأسواق العالمية⁵⁰، إضافة إلى ضعف تحصيل الجباية غير البترولية⁵¹، وبخصوص هذا الأمر يجب أن نشير إلى أنه بعد تراجع إيرادات تصدير المحروقات في السنوات الأخيرة أظهرت السلطات الجزائرية في خطاباتهما نوعا من الحرص في تحصيل المستحقات الضريبية ومخلفاتها المالية لدى المواطنين، كما عمدت إلى الرفع من أسعار بعض السلع، لكن في رأينا يعتبر هذا مجرد ردة فعل لوضع مؤقت سرعان ما سيتغير بمجرد معاودة ارتفاع أسعار النفط كما حصل في مرات سابقة، ورغم أن الإنفاق الحكومي يعتبر مكونا مهما من مكونات الناتج الداخلي الخام في الجزائر، ويلعب دورا مهما في تحريك عجلة الاقتصاد وتحقيق النمو

⁴⁸ - زرزار العياشي وغيايد كريمة، "أثر البرامج الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2009"، المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية، العدد 3، (المملكة العربية السعودية، معهد الملك سلمان للدراسات والخدمات الاستشارية، 2013)، ص. 7-18.

⁴⁹ - مراد ناصر، "تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 25، المجلد 2، (الجمهورية العربية السورية: جامعة دمشق، 2009)، ص 179-199، ص. 196.

⁵⁰ - بلقلة إبراهيم، "تطور أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009"، مجلة الباحث، العدد 12، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، 2013)، ص 9-18، ص. 16.

⁵¹ - Cement Henry. M, "Algeria's agonies: oil rent effects in a bunker state", the journal of North African studies, Vol 9, issue 2, pp 68-81, 2004, p 70.

الاقتصادي⁵² إلا أن هذا يشير من جهة أخرى إلى ضعف القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات والصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص رغم زيادة أهمية هذا الأخير وتصدره على القطاع العام في العديد من الفروع الانتاجية⁵³.

ما ذكرناه سابقا حول عدم العدالة في الاستفادة من الثروات الطبيعية لا يقتصر على أبناء الجيل الواحد، وإنما يتعداه إلى انعدام العدالة بين الأجيال، فمعظم الحكومات في الدول النامية الغنية بالثروات الطبيعية تعتمد إلى استخراج أكبر كمية من الموارد الطبيعية من أجل الحصول على أكبر عائد مالي ممكن وهو ما يحرم أو يقلل إلى حد بعيد فرص الأجيال القادمة من الاستفادة من الثروات الطبيعية⁵⁴، و يؤثر سلبيا على التسيير المستدام لها، يمكن أن نذكر بهذا الخصوص مخطط فالهيد (Valhyd) في سبعينات القرن المنصرم الذي هدف إلى استخراج كل احتياطي الجزائر من النفط والغاز بحلول سنة 2005⁵⁵ واستثمار الإيرادات المالية في بناء قاعدة صناعية قوية، بطبيعة الحال لم يتم استكمال هذا المخطط حيث تم تبني استراتيجية مختلفة فيما بعد تهدف إلى البيع بأكبر سعر ممكن والحفاظ على النفط والغاز لأطول فترة ممكنة من خلال الإبقاء عليها في باطن الأرض.

⁵² - غضابنة ليلية، "العلاقة بين الاتفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2012"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، العدد 2، المجلد 1 (المملكة الأردنية الهاشمية: الجامعة الأردنية)، ص. ص 71-85، 2015، ص. 83.

⁵³ - Talahite Fatiha et, Hammadache Ahmed, "L'économie algérienne d'une crise à l'autre", Maghreb – Machrek (Cairn), Vo 206, pp. 99-123, 2010, p. 105.

⁵⁴ -Valente Simone, "Intergenerational externalities, sustainability and welfare -The ambiguous effect of optimal policies on resource depletion", Resources and energy economics (Elsevier), Vol 33 issue 4, pp 995-1104, 2011, p. 1009.

⁵⁵ - بلعيد، عبد السلام، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، "الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال" (الجزائر، دار النشر بوشان، 1990)، ص. 37.

لا تقتصر الآثار السلبية للموارد الطبيعية على المتغيرات الاقتصادية الملموسة وإنما تتعداها إلى الجوانب النوعية، فمعظم الدول التي تقوم اقتصادياتها على الموارد الطبيعية تعتبر من أكثر الدول فسادا في العالم، بل إن الأداء الضعيف الذي يميز تلك الدول سببه إلى حد بعيد الفساد، حيث يسعى كل فرد إلى تعظيم حصته من الرّيع⁵⁶، كما تستعمل الحكومات الإيرادات التصديرية لتحقيق مكاسب سياسية من خلال الزبونية والمحسوبية ومحاولة تهميش وتحييد دور المجتمع المدني في الرقابة على الحكومة وهو ما عليه الأمر في الجزائر⁵⁷، ولضمان الولاء للنخب الحاكمة والسيطرة على مختلف نواحي الحياة مثل ما هو عليه الحال في نيجيريا⁵⁸، هذا إضافة إلى ضعف رأس المال البشري في تلك الدول⁵⁹، إذ تميل حكوماتها وكذا شعوبها إلى الاعتماد على ريع هذه الموارد دون الاهتمام بالاستثمار في تعليم وتدريب المواطنين لبناء اقتصاد يقوم على الإنتاج والابداع.

⁵⁶ - Schubert, Samuel. R, "Revisiting the oil curse", Development (palgrave-springer), Vol 49 issue 3, pp 64-70, 2006, p 67.

⁵⁷ شكوري سيدي محمد وشيبي عبد الرحيم، "العدالة، التنمية المستدامة والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبترو: دراسة حالة الجزائر"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد 5 المجلد 2، (الكويت:المعهد العربي للتخطيط، 2015)، ص ص 6-63، ص. 39.

⁵⁸ - Alyousef, Yousef Khalifa, "The Gulf cooperation Council (GCC) and the triangle of autocracy, oil and foreign power", Arab contemporary affairs (Routledge: Taylor and Francis group), Vol 4 issue 1, pp 19-29, 2011, p 21; Luqman, Saka and Motunrayo Lawal, Fatima, "The political economy of oil and reform process in Nigeria's fourth republic: successes and continue challenges", Journal of arts, science and commerce (Educational Research Multimedia and Publications, India), Vol 2 issue 2, pp. 59-76, 2011, p. 59.

⁵⁹ -Papyrakis, Elissaios and Gerlagh, Reyer, "The resource curse hypothesis and its transmission channels", Journal of comparative development (Elsevier), Vol 32 issue 1, pp 181-193, 2004, p. 190.

هذا بالنسبة للآثار السلبية، ولكن توفر الموارد الطبيعية لا يمكن اعتباره دوماً نقمة على الاقتصاد نظراً للآثار الإيجابية المحتملة، وهو ما سيتم توضيحه في العنصر الموالي.

ثانياً: الآثار الإيجابية للموارد الطبيعية

يؤكد عدد من الباحثين على عكس التحليلات السابقة على أهمية الموارد الطبيعية والدور المهم الذي يمكن أن تلعبه في رفع معدلات النمو الاقتصادي وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد، حيث يساعد توفر الموارد الطبيعية في الحصول على المواد الأولية اللازمة لعمليات التصنيع بأسعار معقولة، كما تعتبر إيرادات بيعها في الأسواق الدولية مصدراً مهماً لتمويل التنمية.

كما يشكك عدد من الباحثين في الدراسات التي توصلت إلى أثر سلبي للثروات الطبيعية على الاقتصاد ولا يسلمون بصحة نتائجها، يؤيد هذا الاتجاه في التحليل جيمس (James:2015) في بحثه المتميز حول تأثير الموارد الطبيعية، والذي قدم فيه عرضاً مفصلاً للأدبيات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع وأثرها على الاقتصاد والنتائج المختلفة والمتباينة التي توصلت إليها الدراسات السابقة، ويشير نفس الباحث إلى أن الدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي هي في معظمها مبنية على أعمال Sachs and Warner (1995)، ويتمثل أهم انتقاد تم توجيهه لهذه الدراسات في أنّ المقياس الذي استخدم للتدليل على توفر الموارد الطبيعية هو نسبة صادرات هذه الأخيرة إلى مجمل الصادرات، هو مقياس غير دقيق وغير معبر حسب رأيه⁶⁰، فقد يكون البلد مكتفياً ذاتياً وذو اقتصاد متنوع لكن يصدر

⁶⁰ - James, Alexandre. "The resource curse: A statistical mirage?", Journal of economic development (Elsevier), Vol. 114, 2015, pp. 55-63, 2015, p.58.

موارد طبيعية، وهو الأمر الذي ينطبق على نيوزيلاندا وأستراليا، زيادة على ذلك فجل الدراسات لم تفرق بين الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة والفرق بينهما واضح⁶¹، سواء من حيث إمكانية الاستمرار في استغلالها وما يعنيه ذلك اقتصاديا فالدولة التي تصدر منتجات زراعية لا يعني أنها تعاني من مشكلة اقتصادية بقدر ما يعني قدرتها على تحقيق أمنها الغذائي، وتصدير الفائض من المنتجات للأسواق العالمية للحصول على العملة الصعبة.

زيادة على ذلك تختلف الطرق والأساليب الكمية والمقاربات التحليلية المستعملة في دراسة هذين النوعين من الموارد الطبيعية، لذلك فمن الخطأ الجمع بينها في مؤشر واحد وبسيط لتحليل موضوع معقد وشائك مثل اقتصاديات الموارد الطبيعية.

وتشير الدراسات الأكثر حداثة حول لعنة الموارد الطبيعية إلى أن إن هذه الظاهرة مرتبطة بالموارد الطبيعية غير المتجددة خاصة الموارد الطاقوية وليس الموارد المتجددة⁶² مثل المنتجات الزراعية، تصدير الأخشاب، الثروة السمكية وغيرها.

فضلا عما سبق فإن النموذج القياسي المستخدم من طرفها لا يأخذ بعين الاعتبار جميع المتغيرات، وغير قادر على نمذجة الآلية التي تؤثر من خلالها الموارد الطبيعية على الاقتصاد، وتوصل James إلى أنه لا يوجد دليل قاطع يمكن من خلاله الجزم بأن الموارد الطبيعية هي لعنة أو نقمة على

⁶¹ - Kula. Erhan, The economics of natural resources, the environment and policies, (London, UK, Chapman Hall, 1994), p. 144.

⁶² - Chandra Roy Bimal et al, "Natural resources abundance and economics performance- A literature review", current urban studies (scientific research, Delaware USA), Vol 1 issue 4, pp148-155, 2013, p. 153.

الاقتصاد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى عرفت الدول الغنية بالموارد الطبيعية معدلات نمو منخفضة خلال الستينات ونهاية الثمانينات وعقد التسعينات من القرن الماضي، لكن بالمقابل عرفت معدلات نمو مرتفعة خلال عقد السبعينات وفي بداية الألفية الحالية، وهذا يرجع إلى تقلبات أسعار الموارد الطبيعية وليس لوجودها بحد ذاتها⁶³.

يؤيد هذا الرأي الأداء الجيد الذي ميز اقتصاديات كثير من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، مثل بوتسوانا الغنية بالألماس⁶⁴ وجمهورية الجبل الأسود⁶⁵، وبعض الاقتصاديات التي هي في طور الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر وكذا النمرور الأسويية⁶⁶، كما استطاعت الصين أن تستغل مواردها الطبيعية استغلالا جيدا وأن تدير الفوائض المالية في استثمارات ساهمت في تنوع اقتصاد المقاطعات التي تحتوي على تلك الموارد، وتساهم

⁶³ - James, Ibid, p. 61.

⁶⁴-Lange, Glenn-Marie and Wright, Matthew, Sustainable development in mineral economies: the example of Botswana: center of environmental economic policy, (South Africa, University of Pretoria, Pretoria, 2002), p 3.

⁶⁵ - Rajović, Goran and, Bulatović, Jelisavka, "Natural resources as a factor socioeconomic development: The case northeastern Montenegro", Journal of energy and natural resources (science publishing group, New York, USA), Vol 2 issue 2), pp. 7-20, 2013, p. 18.

⁶⁶-Alxeev, Michael and Conard, Robert, "The natural resources curse and economic transistion". Economic systesm (Elsevier), Vol 35 issue 4, pp 445-461, 2011, p. 455; Sovacool, Benjamin. K, "The political economy of oil and gas in Southeast Asia: heading towards the natural resource curse?", the pacific review (Routeldge, Taylor and Francis group), Vol 23 issue 2, pp .225-259, 2010, pp. 253-254.

بذلك في رفع معدلات النمو الاقتصادي التي عرفتھا الصين في السنوات السابقة⁶⁷.

على عكس نتائج الدراسات المذكورة سابقا حول الولايات المتحدة الأمريكية، توصل وير (Weber: 2014) إلى أثر إيجابي لصناعة الغاز الطبيعي على اقتصاديات الولايات الوسطى والجنوبية، وفي نفس الاتجاه تذهب نتائج دراسة فيل (Ville: 2012) حول ديناميكية الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية في كل من أستراليا والنرويج⁶⁸، بطبيعة الحال لا بد من ذكر النموذج النرويجي في إدارة الموارد الطبيعية وبصفة خاصة إدارة الثروة النفطية والغازية حيث أصبحت مثالا يحتذى به من قبل الكثير من الدول، التي حاولت تبني النموذج النرويجي في استغلال ثرواتها الطبيعية⁶⁹.

ثالثا: التفسيرات المقدمة

ذكر سابقا أن الدول النامية والغنية منها بالموارد الطبيعية حققت في العموم معدلات نمو اقتصادي منخفضة مقارنة مع الدول المتقدمة، وهذا ما أدى إلى طرح تساؤل جوهري حول أسباب هذا الاختلاف.

⁶⁷ - Fan, Rui et al, "Resource abundance and economic growth in china", China economic review (Elsevier), Vol 23 issue 3, 2012, pp 704-719, 2012, p. 716 .

⁶⁸ - Weber, Jeremy. G." A decade of natural gas development: The makings of a resource curse?" Resources and energy economics (Elsevier), Vol 37, pp 168-183, 2014, p 168; Ville, Simon and Wicken, Olav, "The dynamics of resource-based economic development: evidence from Australia and Norway", Industrial and Corporate Change, Vol 22 issue 5, pp. 1341–1371, 2012, p. 1365.

⁶⁹ - Holden, Steinar, "Avoiding the resource curse the case Norway", Energy policy (Elsevier), Vol 63, pp. 870-876, 2013, p. 870.

يعتقد بعض المختصين في الجغرافيا الاقتصادية أن أسباب تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية وارتفاعها وتزايدها في الدول المتقدمة إنما يرجع إلى تأثير العوامل الطبيعية، مثل توزيع اليابسة والمياه، مظاهر السطح (سهول، جبال، هضاب... الخ)، توفر الموارد الطبيعية، وكذلك المناخ المناسب الذي يساعد على ممارسة الأنشطة الزراعية والصناعية⁷⁰.

مما لا شك فيه أن العوامل المذكورة سابقا تلعب دورا مهما في تسهيل الأنشطة الاقتصادية بل ويذكرها المؤرخون ضمن العوامل التي ساعدت على قيام وسقوط حضارات بعينها في فترات ومناطق معينة، غير أنه ورغم بعض جوانب الصحة في نظريات الجغرافيا الاقتصادية إلا أن قدرتها التفسيرية محدودة، فدولة مثل اليابان البعيدة جغرافيا عن بقية دول العالم والفقيرة إلى الموارد الطبيعية والتي لا تحظى بمناخ معتدل ولا سطح مناسب أثبتت أنها قادرة على العمل والانجاز وأن تكون ضمن أكبر الاقتصادات الدولية التي لها تأثير ملحوظ على الاقتصاد العالمي، نفس الأمر ينطبق على سنغافورة، تايوان وغيرها من النمر الأسبوية.

نتيجة لقصور نظريات الجغرافيا الاقتصادية برز تيار آخر يقدم تفسيراً مغايراً للاختلافات بين الدول النامية والدول المتقدمة، يتمثل هذا التيار في نظريات التجارة الدولية التي أشارت إلى أن الانفتاح الاقتصادي وقيام التجارة بين الدول يستدعي أن تخصص البلدان في مبادلة السلع التي تتميز فيها بميزة

⁷⁰ - الزوكة محمد خميس، الجغرافيا الاقتصادية (الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، دار المعارف الجامعية، 2000)، ص. 51-62.

نسبية أو تلك المتوفرة بكميات كبيرة، وهو ما سيؤدي إلى زيادة الدخل القومي والفردى وإلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى⁷¹.

واقع الأمر أن السلع والموارد التى تتوفر عليها الدول النامية وتتميز فيها بمزايا نسبية هى الموارد الطبيعية (مواد أولية، موارد طاقوية، منتجات زراعية... الخ)، التى يتقلب الطلب عليها حسب الدورات الاقتصادية فى البلدان المستوردة، كما تتميز بتقلب أسعارها وميلها نحو الانخفاض (الأسعار الحقيقية) وهو ما يؤدي إلى تراجع معدلات التبادل التجارى لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية⁷².

هذه النظريات بدورها عاجزة عن تفسير ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى فى العديد من البلدان المتقدمة التى تشكل فيها صادرات الموارد الطبيعية (كندا)، الموارد الطاقوية (النرويج)، والمنتجات الزراعية (أستراليا، نيوزيلاندا) نسبة كبيرة إلى صادراتها الاجمالية.

هنا يبرز اتجاه جديد فى التحليل الاقتصادى يأخذ بعين الاعتبار عوامل تم إهمالها فى التحليلات السابقة، ولها تأثير مهم على الأداء الاقتصادى لأي بلد

⁷¹-Krugman, Paul and Obstfeld, Maurice, International economics theory and policy, 7th edition, (Beijing, People's Republic of China, Tsinghua University press, 2008), pp 92-93; Noguer Marta and Siscart Marc, "Trader raises income: a precise and robust result", Journal of international economics (Elsevier), Vol 65 issue 2, pp. 447-460, 2005, p. 456.

⁷²- بن حسين، ناجي، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار فى الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص. 45-46.

Husted Steven and Melvin Michael, International economics, 7th edition (Dalian, Liaoning People's Republic of China, Dongbei University of finance and economics press, 2008, pp. 265-266).

وهي نوعية المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الموجودة، هذا الاتجاه في التحليل الاقتصادي اصطلاح على تسميته بالمقاربة المؤسساتية.

حسب هذه المقاربة فإن وجود الموارد الطبيعية في ظل غياب للقوانين أو عدم تفعيلها، عدم ضبط حقوق الملكية لهذه الموارد أو وجود مؤسسات ضعيفة سيؤدي في حالة استغلال هذه الموارد إلى خسارة على الاقتصاد الوطني ورفاهية المواطن، كما أنه من الممكن أن يؤدي إلى استغلال الثروات الطبيعية والمتاجرة بها بطريقة غير قانونية من خلال التهريب.⁷³

وهذا ما يؤكد Rodrick وآخرون الذين وجدوا في دراسة مفصلة لهم شملت 79 بلدا أن أثر العوامل الجغرافية ودور التجارة الدولية والانفتاح الاقتصادي هامشي، وليس ذو دلالة اقتصادية ولا معنوية إحصائية، بينما دور العوامل المؤسساتية ممثلة بتفعيل دور القانون وحماية حقوق الملكية مهم وله التأثير الأكبر على الأداء الاقتصادي للبلدان التي شملتها الدراسة.⁷⁴

تفسر هذه العوامل (المؤسسات الرسمية وغير الرسمية) ما عجزت عن تفسيره النظريتان السابقتان، وهو ما يفسر نجاح اليابان في أن تكون واحدة من بين أقوى الاقتصاديات العالمية رغم موقعها وطبيعتها غير الملائمين، وكذا تمكن دول مثل كندا والنرويج من تحقيق استفادة كبيرة من استغلالها لثرواتها

⁷³ - Barro Robert. J, "Institution and growth, an introductory essay", Journal of economic growth (Springer), Vol 1, pp 145-148, 1996, p 146; Vézina Pierre-Louis, "Illegal trade in natural resources: evidence from missing exports", International economics (Elsevier), Vol. 142, pp. 152-160, 2015, p. 155.

⁷⁴ - Rodrick Dani et al, "Institutions rule: the supremacy of institution over geography and integration in economic development", Journal of economic growth (springer), Vol 9 issue 2, pp 131-165, 2004, p 144.

الطبيعية وتجنب الآثار السلبية غير المرغوب فيها، وهذا لأنها تتوفر على مؤسسات ذات نوعية جيدة، مستوى متدني من الفساد، والبيروقراطية، وسيادة القانون، الاستقرار السياسي.

في المقابل فإن الدول النامية تتميز في العموم بضعف الجانب المؤسسي وهو ما ينتج عنه بيئة ملائمة لانتشار ممارسات الفساد، والسعي للحصول على أكبر ريع من خلال الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية للحصول على أكبر عائد مالي لاستعماله في تقوية مركز السلطات وممارسة تأثيرها على الحياة العامة، وتوزيع الريع على أساس الولاء وليس على أساس العدالة والكفاءة.⁷⁵

هذا ما تدل عليه المشاهدات الواقعية، فجميع الدول المتقدمة منها والنامية والتي استطاعت تفادي نقمة الموارد والأثر السلبي الذي تحدثه، هي بلدان تتميز باستقرار سياسي، سيادة القانون، استقلال القضاء ووجود مؤسسات قوية وسياسات اقتصادية واضحة، وبدرجة عالية من الشفافية والحكم الرشيد⁷⁶، فكلما تحسنت نوعية المؤسسات كان أثر توفر الموارد الطبيعية إيجابيا على الاقتصاد كما تدل على ذلك أيضا دراسة Apregis (2014) التي أجريت حول دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁷⁷، وعلى العكس

⁷⁵ - Robinson James, 2006, Op. Cit. p 449.

⁷⁶ - Oskembayev, Yessengali et al, "Resource concentration, institutional quality and the natural resource curse", Economic systems (Elsevier), Vol 37 issue 2, pp 254-270, 2013, p. 254; Tsani, Stella, "natural resources, Governance and institutional quality: The role of resources funds", Resources policy (Elsevier), Vol 38 issue 2, pp. 181-195, 2013, p. 191.

⁷⁷ - Boschini, Anne et al, "The resource curse and its potential reversal", world development (Elsevier), Vol 43, pp 19-41, 2013, p. ; Apregis Nicholas and Payne James. E, "The oil curse, institutional quality and growth in MENA countries: evidence from time-varying cointegration", Energy economics (Elsevier), Vol 46, pp. 1-9, 2014, p. 6.

من ذلك كلما كانت البيئة المؤسساتية ضعيفة كلما زاد احتمال سوء استغلال الموارد الطبيعية وبالتالي ارتفع احتمال الوقوع في ظاهرة لعنة الموارد⁷⁸.

وهذا ما يفسر حسب رأينا فشل الإصلاحات الاقتصادية في إحداث تغير جوهري على الاقتصاد الجزائري، فالنظم السياسية ونوعية المؤسسات ليست بالمستوى الذي يسمح بخلق بيئة ومناخ ملائمين للأعمال.

رغم بعض الملاحظات التي يبديها عدد من الباحثين حول دقة المقاربة المؤسساتية وصلاحيتها في التحليل الاقتصادي بصفة عامة⁷⁹، وحول موضوع الموارد الطبيعية وأثرها على الاقتصاد سواءً من حيث المتغيرات الكمية أو النوعية وهذا بسبب مرونة مصطلح المؤسسات وعدم وجود تعريف دقيق له، واختلاف مؤشرات قياسه من دراسة لأخرى، مع اختزال معظم الدراسات للجوانب المؤسساتية في عدد محدود جدا من المؤشرات وهذا لصعوبة النمذجة القياسية لبقية المتغيرات⁸⁰، إلا أن الاتجاه السائد حاليا لا ينفي مطلقا أهمية الجانب المؤسساتي في تفسير الكثير من الأمور والدور الذي يلعبه، ضمن متغيرات أخرى، في تحقيق التنمية الاقتصادية وإدارة الموارد الطبيعية والأموال العمومية.

⁷⁸ - Bjorvatn, Kjetil et al, "Resource curse and power balance: evidence from oil-rich countries", World Development (Elsevier), Vol 40 issue 7, pp 1308-1316, 212, p. 1312.

⁷⁹ - Frey Bruno. S, "An economic analysis of the new institutional economics", Journal of institutional and theoretical economics (Jstor), Vol 149 issue 1, pp. 351-359, 1993, p. 352.

⁸⁰ - Sachs Jeffrey. D, "Institution matters but not for everything", Finance and development (international monetary fund), Vol 40 issue 2, pp 38-41, 2003, p 38; Chandra Roy Bimal et al, 2013, Op. Cit. pp 152-153.

يؤيد التحليل السابق ما ذهب إليه Stijns (2005) الذي يرى أن الموارد الطبيعية ليس لها أي تأثير كبير على اقتصاد أي بلد وأن تأثيرها (الموارد الطبيعية) يتحدد إلى حد كبير بالطريقة التي تُدار بها، والاستراتيجية المتبعة في استثمار إيراداتها⁸¹.

إذا يمكن القول إن وجود الموارد الطبيعية لا يعني بالضرورة سوء استغلالها وما يترتب على ذلك من آثار غير مرغوبة على الاقتصاد، على العكس تماما يمكن أن يُساهم وجود هذه الموارد في تسريع معدلات النمو الاقتصادي وإعطاء دفعة للاقتصاد الوطني من أجل تحقيق التنمية المنشودة، كما يمكن لها أن تشكل القاعدة لتنوع الاقتصاد، وذلك باستثمار الإيرادات المالية في البنية التحتية، التعليم والتدريب الفني للمواطنين، وكذا استغلال الأنشطة التي تتميز فيها هذه البلدان بميزة نوعية من أجل تحقيق تنافسية في الأسواق الدولية وهذا يثبت صحة فرضية هذا البحث.

⁸¹ - Stijns, Jean-Philippe. C, "Natural resource abundance and economic growth revisited", resources policy (Elsevier), Vol 30 issue 2, pp107-130, 2005, p 126.

خاتمة

تناولنا في هذه الدراسة قضية في غاية الأهمية وهي مسألة وجود الموارد الطبيعية وأثرها على الاقتصاد، وإذا ما كانت هذه الموارد بحد ذاتها تعتبر نعمة أو نقمة، وقد توصلنا من خلال التحليل إلى النتائج التالية:

- انتشار ظاهرة لعنة الموارد في العديد من البلدان متمثلة في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، المرض الهولندي، السلوك الريعي؛

- استطاعت العديد من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية تحقيق مكاسب كبيرة وتقديم إضافة قيمة لاقتصادياتها من خلال حسن استغلالها لثرواتها الطبيعية؛

- قدمت عدة تفسيرات لاختلاف أداء الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية وتلك التي تفتقر إليها مثل نظريات الجغرافيا الاقتصادية ونظريات التجارة الدولية؛

- هذه النظريات تتميز بمحدوديتها وقصورها الكبير في تفسير ظاهرة لعنة الموارد من جهة واستفادة بعض البلدان من ثرواتها الطبيعية من جهة أخرى؛

- الأبحاث الحديثة تؤكد على أهمية ودور العوامل المؤسسية التي أُهملت في الأدبيات الاقتصادية الكلاسيكية؛

- هذه العوامل هي التي تحدد بدرجة كبيرة قدرة أي بلد على تحقيق مكاسب من موارده الطبيعية؛

- هذا يقودنا إلى الاستنتاج بأن وجود الموارد الطبيعية لا يعني بالضرورة أنها ستكون نعمة على الاقتصاد؛

- سبب عدم استفادة العديد من الدول النامية من وجود الموارد الطبيعية لديها هو عدم توفر البيئة المؤسسية والقواعد القانونية والأخلاقية اللازمة لاستغلال تلك الموارد؛

- توفر هذه البيئة في الدول المتقدمة وعدد من الدول النامية يفسر الاستفادة الكبيرة من الموارد الطبيعية في هذه الدول.

تدعم النتائج السابقة، الفرضية التي بني عليها هذا البحث والتي مفادها أن توفر بلد معين على الموارد الطبيعية لا يشكل خطراً على تحقيق التنمية أو تحسين الأداء الاقتصادي، وإنما يكمن الخطر في طريقة إدارتها واستغلال الإيرادات المالية المتأتية عنها ونوعية المؤسسات المكلفة بتسييرها.

نخلص في الأخير للقول بأنه يجب على بلد كالجائر العمل على الإدارة المثلى للموارد وتحسين جودة المؤسسات، من خلال تعزيز دولة القانون وضمان شفافية المعاملات وتحرير المبادرات الاقتصادية من أجل تنويع الاقتصاد وفك التبعية للقطاع الريعي.

أزمة الدولة في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية

د. زهير لعميم

باحث في القانون العام والعلوم
السياسية، جامعة القاضي عياض،
مراكش

مقدمة

تعتبر عملية بناء الدولة قضية محورية وذات راهنية على مستوى الجغرافية السياسية في إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي على الخصوص، لذلك حظيت إشكالية بناء الدولة فيها باهتمام كبير كإحدى القضايا الكبرى التي تعاني منها مجموعة من دول الساحل والصحراء، بسبب العديد من مشاكل الإرث الكولونيالي ونظرا لطبيعة البنية الثقافية والسياسية التي تسم الأنظمة فيها، مما أدى بالكثير منها إلى الفشل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والذي انعكس سلبا على كل مؤشرات التنمية، بسبب غياب الإرادة السياسية القوية من أجل بناء الدولة الديمقراطية والخروج من الأزمات الأمنية والتنموية التي تواجهها.

ومن منطلق أهمية الدولة في الدراسات الدولية والاستراتيجية، وبتعبير فرانسيس بيكون "الدولة تصاب بالجروح لكنها لا تموت"، كانت الدولة وما تزال منذ معاهدة وستفاليا (1648)، تتصدر أهم الموضوعات في العلاقات الدولية، فمهما حدث من تغيرات وتحولات وتعدد في الفاعلين، تبقى الدولة ذلك الإطار القانوني وتلك الفكرة التي تدور حولها كل المبادرات والتغيرات في العلاقات الدولية.

يكتسي موضوع بناء الدولة أهمية بالغة في إفريقيا، حيث لقي إهتماما منقطع النظير من قبل الباحثين وصناع القرار والساسة، لانعكاساته السلبية على الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية، وما يترتب عن ذلك من تهديدات للأمن والسلم الدوليين، وما تفرزه من تهديدات أمنية كلاسيكية وجديدة، تؤدي إلى فرض مجموعة من الضغوط والإكراهات والتحديات على دول الجوار على اعتبار أن الأزمة تتجاوز الحدود الضيقة إلى التمدد في مجالات واسعة.

ورغم تعدد تعاريف مفهوم بناء الدولة والمقاربات التي تناولته، فإننا ننطلق من التعريف الذي قدمه فرانسيس فوكوياما بكونه عملية تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي، بدءا بتوفير الأمن والنظام العام والخدمات العامة، والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي، مروراً بتوفير الحق في التعليم، والبيئة السليمة وانتهاء بموضوع السياسات الصناعية والاجتماعية، وإعادة توزيع الثروة⁸².

وبناء على هذا الأساس تعالج الورقة موضوع أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية وتأثيرها على الأمن الإقليمي من خلال الإشكالية التالية: إلى أي مدى تشكل أزمة بناء الدولة محددات ثابتة يهدد السلم والأمن الإقليميين ويضعف كل فرص التنمية فيها؟، حيث تهدف الدراسة إلى معرفة طبيعة أزمة الدولة في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية وخصائصها، والوقوف على التحديات التي تنتجها، وانعكاساتها على مؤشرات التنمية في المنطقة، عبر اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وذلك بتوصيف طبيعة الدولة وأزمة البناء التي تسم الدولة في منطقة الساحل الصحراوي، ودراسة تأثيرها

⁸² - فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الواحد والعشرين، ترجمة مجاب الإمام، العبيكان، السعودية، ص 11.

على الأمن والتنمية بالمنطقة، والمنهج النسقي من خلال إبراز المدخلات والمحددات التي تؤثر على قدرات الدولة الإفريقية ومخرجاتها على مستوى الأمن والتنمية فيها.

وتتجسد المبررات الموضوعية للورقة من خلال كون إفريقيا القارة الأكثر تميزا بظاهرة الانقسامات داخل الدولة الواحدة، وأكثرها مواجهة للصعوبة في البناء المؤسسي ولاحتلال مجموعة من الدول الإفريقية للمراتب الأولى في ضعف مؤشرات التنمية وضمن مصاف الدول الفاشلة، على الرغم مما تزخر به من مؤهلات وموارد كفيلة بتحقيق نهضة اقتصادية وأمن شامل.

وسنسعى من خلال هذه الورقة إلى إثبات فرضيتين، ترتبط الأولى بكون التفاعل الجدلي بين مخلفات الإرث الكولونيالي وبنوية الدولة، أنتجا فشل مشروع بناء الدولة في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، أما الثانية فتتمثل في كون العجز في متطلبات بناء الدولة العائق البنيوي أمام أمن إفريقيا وتنميتها واستقرارها.

تنطلق الورقة بداية من تشخيص مظاهر أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية (أولا) ثم إبراز التحديات المطروحة على الدولة في منطقة الساحل والصحراء (ثانيا).



أولاً: مظاهر أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية

تعتبر عملية تشكيل الدولة في إفريقيا من أهم القضايا السياسية إثارة للجدل وصعوبة في الفهم والتفسير، لأن الدولة بعناصرها ومقوماتها المختلفة- الشعب والإقليم والحكومة- لم تأخذ شكلاً نهائياً محدداً أو ثابتاً، وهذا ما شكل مصدر تهديد للعديد من الدول الإفريقية، نتيجة عدم التجانس وضعف الدولة المركزية وغياب المشاركة والإشراك السياسي، وباتت الدول تواجه العديد من التحديات الجديدة واللاتماثلية التي تهدد كيائها ومستقبل بقائها، لذلك أضحت التركيز على مصطلح الدولة العاجزة وما يتصل بها من أوصاف كالدولة الفاشلة أو الضعيفة من الناحية الوظيفية أو الدولة المنهارة من الناحية الهيكلية.

إن بناء الدولة عملية مركبة تستهدف كل المستويات والبنى السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويمكن إدراج الغاية منها في أربع مداخل أساسية:

-الشرعية السياسية كمفهوم مركزي في علم السياسة، ومرتکز أساسي في دراسة العديد من القضايا ذات العلاقة ببناء الدولة الحديثة كالتطور

السياسي والاقتصادي والتحول الاجتماعي، ورهانات الديمقراطية وحقوق الإنسان وأسس ممارسة السلطة.

-الاستقرار السياسي والأمني، ويقصد به وجود نظام مقبول من العلاقات بين مختلف أصناف المجتمع وقواه الحية، ويقابل ذلك حالة من الاضطراب، ويتم ذلك من خلال ضبط قواعد العملية السياسية وفق معايير المشاركة وضمان الحقوق المدنية وهو ما يتيح تحقيق التنمية والبناء.

-دولة الحق والقانون كنظرية دستورية وسياسية تهدف تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين على أساس القانون والعدالة، من خلال إيجاد علاقة متوازنة بين طرفي العلاقة.

-بناء القدرات من خلال تنمية وتعزيز قدرة المجتمع باستمرار لكي يحسن مؤشرات ويتجاوز مشكلاته، ومن هنا تكمن القدرة في تحقيق الأهداف من خلال نشاط المؤسسات والأفراد التي تسعى إلى تحسين وتوزيع الأدوار بهدف تحقيق التنمية وبناء الدولة، وهذه الغايات التي تؤسس للدولة الحديثة، تجد صعوبات في تحقيقها بالنسبة لدول الساحل والصحراء وتجسد فعلاً أزمة بناء للدولة فيها من خلال مجموعة من المظاهر السلبية:

1- تعددية إثنية وثقافية كمصدر صراع للدولة في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية

تعود نشأة الدولة الإفريقية الحديثة إلى سياقات مؤتمر برلين (1984/1985)، الذي قامت بموجبه القوى الاستعمارية الأوروبية بتقسيم الحدود دون إشراك البنيات المحلية بالمنطقة، وهو ما أدى إلى تقسيم كثير من الإثنيات بين عدة دول، مما أنتج صراعات داخلية تعتبر حصيلة هذا التعدد الهجين الذي خلفته سياسات الاستعمار الأوروبي، وتبرز المشكلات الإثنية على

مستويين، يتمثل الصراع الأول بين الإثنيات والقبائل من أجل موارد الحياة ومقدراتها، ويتجسد المستوى الثاني في الصراع مع السلطة أو النظام الحاكم بسبب التهميش وغياب الإنصاف والعدالة، وهي سمة غالبية على أغلب دول منطقة الساحل والصحراء بعد الاستقلال.

إضافة إلى ما خلفه التقسيم الاستعماري للحدود التي لم تراعى الاندماج الاجتماعي والتاريخي للمجتمعات المحلية، الشيء الذي فكك بنية المجتمعات الإفريقية، وخلق مجموعات منفصلة ومفككة، مما أدى إلى توتر دائم في منطقة الساحل والصحراء وأضعف سيادة الدول فيها، كما أدى غياب فلسفة المواطنة في هذه الدول، إلى انتشار الفساد السياسي والمحاباة السياسية بمنطق القبيلة، وضعف الأداء المؤسسي، لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية⁸³.

وبناء على ما يواجهه الإقليم من أوضاع مزرية، فإن أحد المشكلات الأمنية والمهددة للتنمية بإفريقيا، يرجع إلى الاحتمالية المتزايدة للصراعات الإثنية والعرقية، وإشكالية التكامل الوطني داخل دول القارة الإفريقية جمعاء، سواء في منطقة الساحل والصحراء، أو على مستوى دول القرن الإفريقي ومنطقة الحزام السوداني⁸⁴.

لقد نتج عن ضعف التجانس الاجتماعي والقبلي للمنطقة، أزمات سياسية وأمنية كبيرة، نتيجة المخططات الاستعمارية التي قسمت البنى الإفريقية المحلية، مثل أزمة دارفور في السودان حيث تم تقسيم هذا الأخير إلى

⁸³ -Gérard-François DUMONT «La géopolitique des populations du Sahel »,in :

<https://bit.ly/38nQDSS>

⁸⁴ - حسن الحاج علي أحمد "الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 160 أبريل 2005، ص 17.

دولتين، دولة السودان تحت قيادة عمر البشير ودولة جنوب السودان، بزعامة سال فكير، وكذلك مشاكل الطوارق في مالي والنيجر والاضطرابات العرقية في موريتانيا، والاصطدامات الإثنية في تشاد، والحرب الأهلية بين التوتسي والهوتو في رواندا، تنضاف إليها العديد من التنظيمات الجهادية التي تستغل هذه الظروف لتمرير استراتيجياتها الإرهابية.

فمن ناحية جمعت الخريطة الاستعمارية داخل الدولة الوحيدة جماعات لم يسبق لها العيش معا، ولم يسبق لها التفاعل مع بعضها البعض في إطار واحد، كما هو المثال في دولة أنغولا، ومن ناحية أخرى فصلت الحدود السياسية، التي أنتجها الاستعمار، روابط التواصل بين جماعات عرقية متجانسة ثقافيا وتابعة لكيانات سياسية مختلفة⁸⁵.

لقد عرفت الدول في منطقة الساحل والصحراء أزمات مركبة، تفاعل فيها السياسي بالأمني والاقتصادي، نتيجة الانحطاط الاجتماعي والصراع العرقي، وفشل الديمقراطية والحكمة طيلة عقود من الزمن بدأت إرهاباتها منذ تحقيقها لاستقلالها من الناحية الشكلية على الأقل، فتشاد مثلا كحالة يمكن إسقاطها على العديد من دول المنطقة، فخلال سبعينيات القرن الماضي، شهدت موجة عنف وصراع حول الحكم تعمق بفعل أزمة سياسية حادة، فبعد تولي فرانسوا تومبالباي الحكم، قام بوضع مسؤولين من جماعة السارة التي ينتهي إليها على رأس الإدارات، وبدأ يفرض ثقافة جماعته على كامل البلاد مما أفرز استياء عميقا داخليا وخارجيا، وقد أدّى ضعف اقتصاد الدولة، ووهن الجهاز الأمني، وتفكك المجتمع، إلى تهيئة الظروف لنشوب أزمة عامة عصفت

⁸⁵ - الحافظ النوبني، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 422-423، 2014، ص 60.

بالبلاذ، ونفس الوضع في إفريقيا الوسطى حيث الصراع بين ميليشيا "سيليك" ومجموعات للدفاع الذاتي تسمى "أنتي بالاكا"، التي لم تلبث أن هاجمت المجموعات المسلمة في المدن الغربية، الشيء الذي ساهم في تجذر العنف والتطرف، وتنامي الشعور بالحقد، وارتفاع نسب الهجرة واللجوء إلى الدول المجاورة، وخلف مآسي إنسانية جعلت وكالات الغوث الإنساني تواجه معضلات تأمين الأمن والغذاء لهم⁸⁶.

لقد شكلت حالة إفريقيا الوسطى، وضعية التفكك التدريجي للدولة في اتجاه "الصوملة"، في غياب آلية أمنية جماعية إقليمية، قادرة على احتواء الأزمات وتديرها، التي تعتبر حاضنة الجماعات الإرهابية، وتهريب البشر واستغلالهم، مما سمح للتدخل الأجنبي الفرنسي بقيادة البعثة الدولية للدعم (MISCA)، من أجل نزع السلاح لميليشيا "سيليك" وللجماعات المسلحة الأخرى، التي انتشرت بشكل كبير في هذا البلد، الذي مزقته الحرب والصراعات، لكن التدخل الفرنسي المدعوم أمميا، عرف فشلا في استتباب الأمن والاستقرار، لغياب رؤية شاملة تعزز الجوانب الاقتصادية والاجتماعية⁸⁷.

2- ضعف الانتماء الوطني والفشل في بناء الدولة-الأمة

شكلت إفريقيا على مر عقود من الزمن، منطقة جاذبة لاستقطاب دولي كبير، نظرا لما تشكله من مصدر للثروات البشرية (حقب الاسترقاق) ومنبعا للموارد المعدنية والنفطية والمنجمية التي تزخر بها القارة الإفريقية، كما تعرف

⁸⁶ - تييري فيركولون (مدير مشروع إفريقيا الوسطى بمجموعة الأزمات العالمية) "أزمة إفريقيا الوسطى.. تعددت الأسباب والصراع واحد"، سلسلة تقارير الصادرة عن مركز الجزيرة للدراسات، منشورة على الرابط بتاريخ 25 مارس 2014: <https://bit.ly/2SF29T9>

⁸⁷ -TALAL Salahdine «Centre Afrique : éviter l'écueil de la somalisation », publications centre AMADEUS, le 30 avril 2014, voir le lien suivant : <https://bit.ly/12vr3tbi/>

اهتماما دوليا بحكم ما باتت تعرفه هذه المنطقة من تحديات وتهديدات إنسانية وأمنية، تهدد السلم والأمن الدوليين، نتيجة العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تتجاوز في تأثيرها وأثرها المجال الضيق، إلى المجال الأوسع، خصوصا في ظل تنامي أزمات لاتماثلية⁸⁸، نتيجة الفراغ الأمني المهول في بعض المجالات الإفريقية، لغياب التنسيق الإقليمي بين الدول، الذي تمخض عن توالي الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية وضعف الحكم الرشيد، الذي كان له نتائج وخيمة على الأوضاع السياسية والإنسانية بالمنطقة، وكذلك لطبيعة الدولة الحديثة في إفريقيا وما ارتبط بأزمة التنمية داخلها، وضعف النسيج المجتمعي الذي انعكس سلبا على الانتماء للأمة والدولة معا.

وقد عملت الدول الإفريقية بعد استقلالها على فرض هيمنتها وأيديولوجيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل بناء الدولة الحديثة، غير أنها حافظت على ملامح الفترة الاستعمارية بحضور أساليب القمع والجبر والإكراه، خصوصا أن النخب التي تركها المستعمر، شكلت في جوانب منها أدوات لاستمرار نفس النسق وخدمة الأجندة الاستعمارية التي تفاوضت مع الحركات التحررية، التي تطالب بالاستقلال على أساس المحافظة على المصالح الاقتصادية والسياسية للدولة المستعمر، مما خلق تبعية وانقسامًا للدول الإفريقية بين نماذج وإيديولوجيات مختلفة، ولّد صراعات

⁸⁸ - الحرب الاتماثلية أو الانتاظرية أو الحرب غير المتوازنة أو حروب الجيل الرابع، كلها مسميات ذات معنى واحد، تشير إلى الحروب الجديدة التي تتميز بعدم مركزيتها و لم تعد مؤطرة بالمفاهيم التقليدية، و تعد الحرب الاتماثلية من المفاهيم الحديثة التي ارتبطت بتقييم الخبراء الأمريكيين للتهديدات التي تواجهها واشنطن بعد نهاية الحرب الباردة، حيث خلصوا إلى أن زوال الاتحاد السوفياتي أفرز تهديدات أمنية جديدة بين جيوش نظامية و مجموعات غير رسمية لا ترتبط بمجال أو سيادة (الجماعات الإرهابية، جماعات التهريب، العصابات الإجرامية ...).

وتهديدات متبادلة، شكلت في مجملها "حروبا بالوكالة"، عن القوى العظمى، التي كانت تتنافس على الهيمنة على إفريقيا خصوصا في مرحلة الحرب الباردة.

وهذا ما أنتج فشلا للحكومات التي تولت قيادة الدول الحديثة النشأة بعد التقسيم الاستعماري لإفريقيا، في تحقيق سلطتها على أراضيها وخلق توليفة اجتماعية، مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات، وتوفير ضمانات العدالة للجميع، وتوفير الأمن والتعليم والصحة والفرص الاقتصادية، هذا الفشل كان نتيجة لتراكم أزمة الدولة بإفريقيا، التي غلب عليها الطابع القبلي والعشائري، الذي هيمن على السياسات المحلية، حيث لا وجود لانتماء وطني، فالانتماء والولاء للقبيلة والعرق والإثنية، وهو ما كرّسه السياسيون بمحابة إثنياتهم وقبائلهم⁸⁹.

وتجمع أدبيات الانتقال الديمقراطي على شرط أولي للديمقراطية وهو شرط الدولة، أي الحسم في المسألة الوطنية، وفي جوهر الجماعة السياسية التي ينتمي إليها الجميع، حيث نستخلص من كتابات العديد من الباحثين دروسا مهمة حول الديمقراطية، فجلبهم يرون بأولوية شرط الدولة والحسم في المسألة الوطنية، ومسألة الهوية، وبالتالي لا يمكن أن نتكلم عن مشروع ديمقراطي في بنية لا تعرف ضرورات العيش المشترك ولا تملك تصورا موحدا عن الماضي والحاضر والمستقبل⁹⁰.

⁸⁹ - عبد العالي الحور "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي"، مجلة رهانات، العدد 38، 2016، ص12.

⁹⁰ - Juan Linz and Alfred Stepan, Problems Of Democratic Transitions and Consolidation In Southern Europe, South America And Post Communist Europe, USA, Johns Hopkins University, press, 1996, p13.

وبعد ارتباط الشعوب في القارة الإفريقية بالدولة المركزية ضعيفا للغاية مقارنة بالروابط القبلية، وعليه فالفرد يحدد موقعه في المجتمع بانتمائه لقبيلة معينة وليس للوطن، ويشكل ضعف الانتماء الوطني عائقا يؤكد عجز الدولة في خلق كيان سياسي يلبي الحاجات الأساسية للشعوب ويحظى بالقبول من طرفهم، فغياب دول الدولة في الشؤون الأمنية مثلا يؤدي إلى اهتمام القبيلة بتأمين نفسها وتوفير الحماية والاستقرار لسكانها في مقابل ضعف المؤسسات الأمنية للدولة أو فشلها أو تسييسها، كما أن الدولة تعاني من الحروب الأهلية، وتوالي نزعات الانفصال وتفشي الفساد وضعف البنية التحتية ومركزية السلطة، مما يقوي دور القبائل وبالتالي تعزيز الانتماء القبلي على حساب الانتماء الوطني، وكلها مؤشرات قوية تدل على ضعف مؤسسات الدولة وعجزها عن تحويل الولاء للدولة وتقوية صلة المواطنة وتحقيق الحدود الدنيا من التوافقات السياسية والإجماع الداخلي.

يحتاج التوافق السياسي والإجماع الداخلي إلى بيئة سياسية واجتماعية حاضنة للرفع من فرص نجاحه، تضمن تشبيك علاقات سياسية تؤدي إلى تحقيق تقاربات سياسية من جهة، وتشكيل مدركات جماعية ذات خلفية ثقافية واجتماعية من جهة أخرى⁹¹، وبالتالي خلق إمكانيات للنخب السياسية الحاكمة من أجل تصحيح الاختلالات السياسية والاقتصادية والمجالية، عبر المؤسسة الدستورية والمؤسسية التي تراعي آمال وتطلعات المواطنين في الحرية والديمقراطية وتسريع عملية التعافي السياسي التي ستسمح بالرفع من وثيرة التعافي الاقتصادي خصوصا مع تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار ومحاربة الفساد والقضاء على العراقل البيروقراطية.

⁹¹ -كمال لقصير، التوافق السياسي وبناء الدولة في التجارب المغربية، سلسلة قضايا، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 05 فبراير 2014، ص03.

3- إشكالية الشرعية السياسية وغياب النظم الديمقراطية

أي نظام حاكم لا بد أن يستند على شرعية سياسية تبرر وجوده من أجل القيام بمهامه، حتى تسمح له بأن يكون فاعلا في النظام الدولي وقادرا على إرضاء حاجيات المواطنين على المستوى الداخلي، وبحكم الضعف والعجز الذي يسم مؤسسات الدولة الإفريقية وأجهزتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا ما ينعكس على نموذج الدولة القائم في المنطقة، الفاقد للشرعية في كافة صورها الدستورية والديمقراطية ولشرعية الانجاز والمواطنة، وهذا المشهد تكرر من خلال عدم حضور الدولة في مواجهة التحديات وبالمقابل حضور القوى العشائرية والقبلية، إضافة إلى التدخل الخارجي الذي فرض نخباً وأنظمة تدين بالولاء للمستعمر القديم، فيكون المقابل دعم الحزب الواحد أو فرض هيمنة قيادة معينة، أو المساعدة في الانقلابات العسكرية على أنظمة لا ترغب في بقائها أو لا تستجيب لمصالحها.

ولا تقتصر مشاكل القارة فقط على تركة المرحلة الكولونيالية فقط بل تتعلق كذلك بأداء نظم الحكم في بلدان القارة من خلال فترة ما بعد الاستقلال والذي شابه قدر كبير من الفساد والاستبداد مما انعكس سلباً على إدراك تلك النظم للقضايا الحيوية للتنمية، والمشاركة السياسية وتحقيق الأمن، مما تسبب في اندلاع حروب أهلية وانقلابات عسكرية وسبب حالة من التوترات والأزمات السياسية والإنسانية، ونشر الفقر والإحباط والتوتر الإثني والتطرف الديني لدى قطاعات واسعة عزز الانفصال والصراع السياسي.

تعكس أزمة بناء الدولة الوطنية إحدى المعضلات الكبيرة للمشكلة السياسية والأمنية، التي تعانيها دول القارة الإفريقية بشكل عام ومنطقة الساحل والصحراء على الخصوص، وذلك في شكل الرواسب التاريخية التي أنتجت الحدود الجغرافية المتوارثة عن الاستعمار، والتي لم يراع فيها التنوع

الإثني والقبلي، وخصوصيات المجتمعات الإفريقية، بالإضافة إلى التبعية التي ما تزال تربط النظم السياسية الإفريقية بسياسات الدول الاستعمارية⁹².

وحيث تحليل أزمتي مالي وليبيا على سبيل المثال لا الحصر، فإننا نخلص إلى ارتباطها بأربعة عوامل أساسية: الخلاف حول السلطة، الصراع من أجل القوة، فقدان الثقة في القيادة السياسية ثم غياب لعملية التنشئة السياسية، مما نتج عن ذلك غياب أو ضعف فلسفة المواطنة والدولة الوطنية، بما ساهم في تلاشي الأداء المؤسسي، وعدم القدرة على بناء آليات الرقابة والوساطة ذات الفعالية والمصدقية.

لذا يظل الحديث عن الشرعية السياسية والحكمة والديمقراطية في إفريقيا ذا شجون، بحكم التاريخ الذي شهدت خلاله القارة أزمات سياسية، نتيجة غياب للحكم الرشيد وتوالي الانقلابات العسكرية، مما خلق عدم استقرار سياسي وانتشارا للفساد، رغم إقامتها مؤسسات، ورغم أن إفريقيا تقريبا في سنوات التسعينيات أقامت نظما انتخابية، واختفت منها "موضة" الانقلابات العسكرية، حيث لم تشهد انقلابا عسكريا ماعدا ما حصل في إفريقيا الوسطى، وفي غامبيا عام 1994 وفي موريتانيا عام 2008، ومالي في 2013، لكن يجب أن لا ننسى أن بين 1966 إلى عام 1976، شهدت إفريقيا أكثر من مئة انقلاب ومحاولة انقلابية، وبالتالي فإن سيطرة نظم الحكم الديكتاتورية والاستبدادية على طبيعة الحياة السياسية في معظم الدول الإفريقية، بشكل أوجد الصراع على السلطة، وذلك بممارسة جميع أشكال العنف، وهذا ما تمّ

⁹² - عربي بومدين، " أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء"، مجلة قراءات إفريقية، منشور بتاريخ 11 يناير 2018، على الرابط التالي: <https://bit.ly/38yg7gx>

التعبير عنه بانقلابات عسكرية واغتيالات سياسية، وحروب أهلية مستمرة⁹³. ويمكن القول إن إفريقيا قطعت مع هذه الممارسات المأزوية، التي كان يغذيها الصراع الإيديولوجي، وأصبحت تعيش مرحلة من الاستقرار النسبي، لكن لم تحقق التنمية والواقع المنشود، بسبب الفساد في المؤسسات السياسية والإدارة والاقتصاد، مما يجعل من هياكلها في بعض الدول مجرد أوعية جوفاء.

4- أزمة التوزيع وسؤال العدالة المجالية

تبرز إشكالية أزمة التوزيع في التفاوتات الطبقيّة الحادة التي تعكس صراعا طبقيًا، أفرز أقلية أوليغارشية منفردة بكل الموارد المتاحة فيما يتحمل عبء الحرمان الأكثرية الغالبة، وهذا ما يظهر جليلاً في كل من مالي وليبيا مثلاً وأنتج العصيان المدني والتمرد المستمر للأقليات وظهور النزعات الانفصالية فيما يعرف بقوس الأزمات الذي يتسم بالانقسامات الداخلية الناتجة عن سوء توزيع الثروات واستفادة الجميع من مقدرات البلد رغم كل الإمكانيات الطاقية والمعدنية.

تظل منطقة الساحل متخلفة اقتصادياً بسبب غياب الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية المتوالية، وعدم وجود خطط اقتصادية لاستغلال هذه الثروات، بما يعود على هذه الدول بالتنمية، وكذلك نقص الخبرة وندرة الكفاءات وضعف البنى التحتية مما أنتج تهديداً للأمن الإقليمي والدولي مصدره غياب الحكامة وعدم قدرة الدول على حفظ استقرارها مما أفرز أزمات مستعصية مرتبطة بتدفقات الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والحروب الانفصالية وفضائل التمرد.

⁹³ - حمدي عبد الرحمان حسن "إفريقيا والقرن الواحد والعشرين: رؤية مستقبلية"، مركز البحوث والدراسات، القاهرة، 1997، ص 9.

يمكن إيعاز أزمة التنمية في إفريقيا إلى الفساد السياسي المرتبط بغياب العدالة المجالية وسوء توزيع مقدرات الدولة، الذي يوظف السلطة والحكم لتحقيق أهداف شخصية، أو لخدمة أقلية حاكمة، وفي هذا الإطار فإن مؤشرات الشفافية الدولية، تبرز المواقع المتدنية للعديد من البلدان الإفريقية، خصوصا منطقة الساحل، وفي مثل هذا السياق من الطبيعي أن يتعمق التفاوت الطبقي والاجتماعي، وأن تتأثر الحقوق الاقتصادية، وأن تتسع رقعة الفقر، بعيدا عن غاية التنمية الإنسانية، وهي عوامل مساعدة وحاضنة للفكر المتطرف، الذي يعيش في أوساط الهشاشة والفقر.

حيث كشف مؤشر مدركات الفساد لعام 2020، الصادر عن منظمة الشفافية العالمية⁹⁴، عن أن الفشل المتواصل لمعظم الدول في الحد من الفساد على نحو فعال يساهم في مفاقمة أزمة الديمقراطية في العالم.

جدول مؤشر مدركات الفساد لبعض دول منطقة الساحل والصحراء الإفريقية لسنة 2020، الصادر عن منظمة الشفافية العالمية

الدولة	الترتيب	المعدل
بوركينافاسو	86/180	40/100
موريتانيا	134/180	29/100
مالي	129/180	30/100
ليبيا	170/180	17/100
النيجر	123/180	32/100
تشاد	160/180	21/100
جنوب السودان	179/180	12/100

⁹⁴ - منظمة الشفافية الدولية هي منظمة مجتمع مدني دولية، تعنى بمكافحة الفساد، تصدر تقارير حول الدرجة النسبية لانتشار الفساد في القطاع العام، منشور بتاريخ دجنبر 2018، الرابط:

www.transparency.org/cpi2018

وعليه فإن مشاكل القارة الإفريقية، لا تقتصر على تركة المرحلة الكولونيالية فقط، بل تتعلق كذلك بأداء نظم الحكم في بلدان القارة خلال فترة ما بعد الاستقلال، والذي شابه قدر كبير من الفساد والاستبداد، مما انعكس سلباً على إدارة تلك النظم للقضايا الحيوية للتنمية، والمشاركة السياسية وتحقيق الأمن، والتي اتسم التعامل معها من قبل نظم الحكم بقدر كبير من الفشل وعدم الكفاءة، ممّا تسبب في اندلاع حروب داخلية وانقلابات عسكرية في الكثير من الفترات، وأشاع حالة من التوترات والأزمات السياسية والإنسانية، ونشر الفقر والإحباط والتوتر الإثني، والتطرف الديني لدى قطاعات واسعة من الساكنة الإفريقية، الشيء الذي عزّز الانفصال والصراع السياسي.

وتحتاج دول منطقة الساحل والصحراء الإفريقية بهذا الخصوص إلى مبدأ العدالة بإنصاف حسب تصور جون راولز⁹⁵ عندما يعتبر أن الإنصاف شرط أساسي وإجرائي لبناء الدولة المعاصرة، الذي يقوم حسبه على اتفاق الشركاء والفاعلين السياسيين والاقتصاديين على مبادئ العدل وتقييم الجوانب التوزيعية لموارد الدولة ومقدراتها، وتوزيع للثروات التي تشكل أساس التعاون الاجتماعي المؤطر في نسق يتضمن الحقوق والواجبات⁹⁶.

ثانياً: تحديات مستقبل الدولة في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية

⁹⁵ -جون راولز، العدالة كإنصاف، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 61.

⁹⁶ -محمد أمين بن جيلالي، بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن، دراسات سياسية، القاهرة، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 11 أكتوبر 2016 ص 15.

تبرز المظاهر السالفة الذكر بجلاء ما تعانيه الدولة في إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء على الخصوص من عجز في تشكيل مقومات الدولة الحديثة بعد الاستعمار، الذي جعلها تتسم بطابع العنف والتخلف وتوسم بالعاجزة والفاشلة، مع ما خلفه ذلك من صور الفقر والهجرات الغير شرعية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وسوء العلاقات البين-إفريقية وتنامي قضايا التمرد والانفصال، وهذا ما يفرض تجاوزه من خلال إعادة بناء الدولة على أسس الحكم الرشيد والديمقراطية وفلسفة المواطنة لمواجهة التحولات والتحديات المطروحة في الأفق كالتنمية والعولمة والتنافس الدولي حتى لا يعلن عن "موت" الدولة، مع ما يعنيه ذلك من مخاطر وتهديدات وسيناريوهات كارثية.

1-منطقة الساحل والصحراء ورهان التنمية

شكلت نهاية الحرب الباردة منعطفا أساسيا في التحول والتغيير الذي وسم سيادة الدولة الوطنية، وأدوارها ووظيفتها، كما همّ أيضا حضور الدولة وبقائها، في ظل تنامي التهديدات الأمنية التقليدية والجديدة، مع تنامي أدوار فاعلين جدد، إضافة إلى مدى تحقق رهان التنمية داخل الدولة، باعتباره غاية تسعى إليها من أجل مواجهة كل عوامل تهديد الاستقرار، فللأمن علاقة جدلية مع التنمية والعدالة والديمقراطية.

إن تحقيق عملية التنمية والاستقرار يقتضي توفير البيئة الحاضنة والكفيلة بتهيئة ظروف الاستثمار سواء من الناحية الأمنية والسياسية وضمان المن القانوني والمؤسسي، وبالتالي فعلاقة التنمية بالأمن علاقة تلازمية، حيث تثبت الوقائع أنه لا يمكن التفكير في التنمية في بيئة مملوءة بالمخاطر وحبل بالاضطرابات والنزاعات والحروب الأهلية ونزعات التمرد والانفصال التي

تتغذى في منابت البؤس والحرمان والتمهيش مما يغذي الانزواء والانغلاق في قضايا الهوية.

لذلك فالدولة في المنطقة مطالبة بتحقيق ظروف التنمية في أبسط معانيها كعملية تقتضي مجابهة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، مع ما يتبعه ذلك من نتائج إيجابية وتغييرات أساسية في حياة الفرد والمجتمع على جميع الأصعدة، عبر محاربة مظاهر الفساد وإنهاء عسكرة الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وإرساء أنظمة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان والأقليات بما يؤسس لدولة الحق والقانون والحكمة الجيدة.

لكن السؤال المحوري الذي يطرح نفسه بشدة في المجال السياسي الإفريقي، هو كيف يمكن التخلص من حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعانيه دول الساحل والصحراء وتدفعها نحو الفشل الدولي، إن الإجابة على هذا السؤال تقتضي منا كباحثين التركيز على مسألة الوقوف على ذلك بشكل متوازن، من خلال الاهتمام بالتكامل بين التنمية الاقتصادية من جهة والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى.

وهذا الأمر ممكن إفريقيا من خلال مجموعة من النماذج، ففي 2001 مثلا شهدت تشاد انتخابات رئاسية تعددية تمت في بيئة ديمقراطية سليمة ونزيهة كما وصفها المراقبون التي فاز بها إدريس بيبى، كما يبقى التعاون والعمل الإفريقي المشترك مدخلا لتحقيق التنمية، فتجمع دول الساحل والصحراء، من أبرز التجمعات الإقليمية، خارج منظمة الاتحاد الإفريقي، وهو أكبر تجمع إقليمي في القارة الإفريقية، سواء من حيث المساحة (41% من مجموع التراب الإفريقي) أو من حيث السكان، بما يقارب 600 مليون نسمة (43% من مجموع الساكنة الإفريقية)، كما تجاوز ناتجها الداخلي الإجمالي 1000 مليار دولار، وتتوفر على موارد طبيعية هائلة وإمكانات للتكامل، وقدرات نمو واعدة.

بالإضافة إلى كون هذا المجال يشكل فرصة واعدة، فإنه يؤثر كذلك على
بؤرة انعدام للأمن، يلقي بظلاله على أزمة إنسانية واسعة، يتعرض لها 12
مليون شخص في خمسة بلدان وفق تقرير للجنة الدولية للصليب الأحمر⁹⁷،
معتبرة أن النزاع المسلح والجريمة العابرة للحدود، وتغير المناخ، تتسبب في
معاناة إنسانية ونزوح وتشريد داخل إفريقيا، والهجرة إلى أوروبا، كما توفر تربة
خصبة لتكاثر المتطرفين، وهذا ما دعا إلى تبني استراتيجية تتأسس على
مجموعة من التوجهات التي سطرها مؤتمر إعادة هيكلة الأمانة التنفيذية والتي
تتأطر بالقرارات التالية:

- تعزيز فعالية الأجهزة التنفيذية وكفاءتها وفق التوجهات الصادرة عن
مؤتمر إعادة هيكلة الأمانة التنفيذية.
- إرساء مختلف الهياكل المؤسسية المنصوص عليها في المعاهدة المنقحة
لتجمع دول الساحل والصحراء، لاسيما المجلس الدائم للسلام والأمن، والمجلس
الدائم المكلف بالتنمية المستدامة.
- إعداد استراتيجية للتنمية البشرية في فضاء الساحل والصحراء،
وبرامج لإدماج الشباب.
- التزليل الفعلي لاستراتيجية الأمن والتنمية لتجمع دول الساحل
والصحراء(2015-2050).
- إعداد سياسة مشتركة حول أمن الحدود واعتماد خطة عمل
تنفيذية.

⁹⁷ - من التقرير السنوي للجنة الدولية للصليب الأحمر حول أفريقيا، منشور بتاريخ 27 يونيو 2013، على

الرابط: <https://bit.ly/31PTv8H>

لذلك يشكل انخراط المغرب في تجمع دول الساحل والصحراء أهمية كبيرة، في منطقة لها مشاغل أمنية عميقة ومباشرة، وهذا ما جعل الفاعلين المغاربة، يؤكدون باستمرار أن غياب الاستقرار وخلق دويلات هشة بالمنطقة، سيشكل مصدر تهديد للمنطقة وإفريقيا في مجملها، مع صعود التهديدات العابرة للأوطان، وانتشار التهريب والاتجار بالبشر والسلاح، كما أن المنطقة تشكل ملاذ لـ "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، ومجموعات متكاثرة من الجماعات المسلحة، التي تستخدمه مسرحا لعملياتها⁹⁸.

وبالتالي فالتنمية تشكل الهدف الأسى الذي تسعى إليه كل المقاربات السياسية والاقتصادية والتصورات التي تهتم بتوسيع قدرات الأفراد والفرص المتاحة لهم، من أجل تمتيعهم بحد أدنى من الأمن الشامل، الذي يسعى إلى حماية أرواحهم وتحسين سبل عيشهم وضمان استقرارهم النفسي والمادي والجسدي، وهذا ما يجسد تلازمية العلاقة بين الأمن والتنمية، فالارتقاء بحياة الناس وتمكينهم من سبل العيش الكريم، يشكل دعامة أساسية للشعور بالأمن المستدام، كما أن البعد الأمني آلية أساسية للعمل على تحقيق الرفاه والحياة الكريمة في مجتمع متعايش ومتفاعل.

ولتحقيق التنمية المستدامة، أكدت مجموعة من التقارير والدراسات الدولية⁹⁹، على أن ذلك يستوجب تحقيق الأمن الإنساني عبر العمل على خلق الانسجام بين الإنسان والبيئة السليمة من خلال الالتزام بما يلي:

⁹⁸-بنجامين نيكلز "المغرب ينخرط في تجمع دول الساحل"، مقال منشور بموقع Carnegie Endowment

⁹⁹- For International Peace، منشور بتاريخ 3 يناير 2013، على الرابط التالي: <https://bit.ly/2vyrneh>
⁹⁹- تقرير مستقبلنا المشترك، الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، ترجمة محمد كامل عارف، علي حسين حجاج، عالم المعرفة، العدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1989، ص 92-93.

- نظام سياسي يكفل ضرورة المشاركة الفعّالة للمواطنين في عملية صنع القرار.
- إيجاد نظام اقتصادي يوفر المعرفة التقنية على أساس الاعتماد الذاتي والحكمة.
- العمل على إيجاد نظام اقتصادي عالمي يوازن بين الحفاظ على البيئة والتنمية.
- إيجاد نظام اجتماعي يوفر حلولاً للتوترات الناجمة عن التنمية غير المتناغمة.
- نظام تكنولوجي يبحث عن حلول جديدة.
- نظام دولي يراعي الأنماط المستديمة للتجارة والتمويل.
- نظام إداري مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي.

2- تحديات العولمة والتنافس الدولي حول المنطقة

نظراً للتحوّلات التي فرضتها سياقات النظام العالمي الجديد والتحول إلى عالم معولم، أضحت إفريقيا بصفة عامة ومعها منطقة الساحل والصحراء ضمن استراتيجيات التحول في سياسات الدول الكبرى في اتجاه المنطقة، وهو ما يوحى بتقوية فرص الاستثمار لكنه ينذر بمخاطر التبعية والمديونية وارتهاق القرار السيادي لصالح القوى الاقتصادية والسياسية، فالدول المانحة والمؤسسات المالية تفرض شروطاً قاسية لإعادة الهيكلة وتحرير السوق وخصوصية المؤسسات العمومية مما يضعف السيطرة الحكومية وسلطة الدولة على الاقتصاد المحلي، لذلك على الدول الإفريقية نهج سياسة تكاملية بينية تراعي الخصوصيات الإفريقية لمواجهة نتائج العولمة ومجابهة القدرة على

التفاوض من موقع القوة في إطار الشراكات مع القوى الدولية وذلك يفترض دولة مستقرة ومؤسسات إقليمية وقارية ذات فاعلية.

وفي هذا الإطار تجسد منطقة الساحل والصحراء فضاءا جغرافيا ملائما لتفسير معادلات التنافس الإقليمي والدولي من أجل وهم الزعامة الإقليمية والدولية أو الحفاظ على مصالح جيو استراتيجية تتقاطع مع فلسفة الاستعمار القديم/الجديد تجاه المجال الساحلي الصحراوي مع تسجيل صعود قوى دولية أخرى، تضع بلدان المنطقة ضمن أجنداتها الخارجية باسم الحفاظ على الأمن والاستقرار¹⁰⁰. لذلك فإن التعاون بين الدول الإفريقية، وتوحيد سياسات مشتركة، من شأنه تقوية الموقف الإفريقي في المحافل الدولية، وتجاوز منطق الهيمنة والتبعية للقوى المهيمنة في العلاقات الدولية، التي تبحث عن خدمة قضاياها وتنمية مواردها بانتهازية تستنزف قدرات إفريقيا ومواردها النفطية والمعدنية والبشرية، لذلك على الدول الإفريقية، ضرورة مراجعة العلاقات بينها على ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية، وإحلال نظرة التنسيق المشترك، في ظل رؤية متماسكة للواقع الجديد، تستهدف تحقيق المصالح الإفريقية المشتركة، والتمسك بما تم إحراره في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وهذا صلب المقاربة المغربية، من منطلق أن التعاون بين إفريقيا هو أخذ وعطاء، وتعاون متوازن بين أطراف متقاربة القوة والمكانة كما يمكن الانفتاح على التجارب الدولية لبعض التجارب الديمقراطية الواعدة التي عاشت مشاكل

¹⁰⁰ -عبد الواحد أولاد مولود، المغرب والتهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء الإفريقية: دراسة لحالة الإزهاق، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش، السنة الجامعية 2017/2018، ص. 264.

وتعقيدات تشبه إلى حد بعيد ما تعيشه بعض الدول الإفريقية التي تحولت من أنظمة شمولية إلى ديمقراطيات واعدة¹⁰¹.

ويقدم لومومبا كاسونغو lumumba kasongo كأحد أبرز المفكرين الأفارقة مقارنة محلية لإشكالية العولمة وقضايا التنمية في إفريقيا من الناحية المؤسسية، حيث يرى ضرورة إعادة بناء الدولة من طرف الأفارقة أنفسهم وحسب سياقاتهم التاريخية والثقافية، ولكي تتمكن هذه الدول من ذلك، عليها حل المشاكل المتعلقة بالفقر وإشكالية العدالة والديمقراطية وفعالية السياسات، حيث وضع من أجل ذلك نقاطا محددة تتمثل في أولوية استعادة وامتلاك الدولة من خلال السيطرة على مواردها، ثم تسيير البلاد من خلال إرادة الشعب ومصالحه، وكذا العمل على تقوية التكامل والتعاون الإفريقي لمواجهة تحديات العولمة¹⁰².

3-مواجهة التهديدات اللاتماثلية على المنطقة

تفرض التحديات الأمنية الجديدة على دول منطقة الساحل والصحراء تجاوز النظرة التقليدية للأمن كمرادف للعسكرة، وذلك بإيلاء الاهتمام الأكبر للرفع من الأمن الإنساني بمفهومه الشامل كالأمن الصحي والبيئي والغذائي والروحي، عبر إعطاء أدوار كبرى للفاعلين وتوسيع مجال المشاركة وتكريس قيم المواطنة من خلال نموذج للحكم الرشيد الذي يساوي بين المواطنين والمجالات وتركيز الجهود التنموية لمحاربة الفقر والهشاشة وتحسين نوعية الحياة، فالظروف البيئية الصعبة والتهميش ومركزية السلطة والثروة تولد الصراعات

¹⁰¹ - ادريس لكريني، تدبير أزمات التحول الديمقراطي: مقارنة للحراك العربي في ضوء التجارب الدولية، الطبعة الأولى 2020، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ص 139 وما يليها.

¹⁰² -Fonchingong Tangie, The State and Development in Africa, p01 in: <https://codesria.org/IMG/pdf/tangie.pdf?1422>

التي تترك المجال فارغا لتوغل الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة وميليشيات تجار البشر والهجرة غير الشرعية والعديد من التهديدات المماثلة التي تفرض مواجهتها من أجل استكمال عملية بناء الدولة، وفي هذا السياق يرى فوكوياما في كتابه-بناء الدولة- أن العالم يسير نحو تقوية بناء الدولة من خلال إيجاد مؤسسات حكومية جديدة وتقوية المؤسسات القائمة ويجادل بأن بناء الدولة يشكل أحد أهم قضايا المجتمع الدولي، ذلك أن الدول الضعيفة الفاشلة تبقى مصدر العديد من المشاكل والتهديدات.

مع هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق اتجهت أنظار الجماعة الإرهابية إلى منطقة الساحل والصحراء التي أضحت "الأرض الموعودة"¹⁰³ مستفيدة من شساعة المنطقة وصعوبة التحكم فيها، رغم أن الأمر ليس بالمستجد في المنطقة التي شهدت منذ تسعينيات القرن الماضي تواجد الجماعات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة، انظم بعضها إلى داعش، وقد تواترت العمليات الإرهابية بشكل نوعي سواء في مالي وبوركينا فاسو والتشاد والنيجر التي أوقعت العديد من الضحايا من السكان المحليين أوفي صفوف القوات العسكرية الأجنبية والأممية، مما يفسر تحول المنطقة إلى عمق استراتيجي كنقطة تمركز جديدة للجماعات الإرهابية وهو ما ترجم توجه البغدادي في أبريل 2019 عبر رسالة إلى أتباعه للتوجه نحو الساحل الإفريقي والتمركز في الصحراء وإعادة ترتيب الصفوف بعد انحسارهم في منطقة الشام.

وتمتد منطقة الساحل والصحراء على مسافة تتجاوز 5000 كلم وهي عبارة عن صحراء مترامية الأطراف تخترق مجموعة من الدول وتتميز بصعوبة

2- حنان زبيس، منطقة الساحل والصحراء هل باتت الجنة الموعودة للإرهابيين؟، المجلة الإلكترونية الشهرية العربية ليدرز بتاريخ 23 دجنبر 2019، منشورة على الرابط: <https://bit.ly/3wMeOWV>.

مراقبة حدودها والتحكم في تنقل سكانها كما تتميز بتعددية إثنية معقدة وظروف اقتصادية واجتماعية وأمنية صعبة جعلت منها أرضا مناسبة لنمو الإرهاب وما يرتبط به من ظواهر أخرى كالهجرة غير الشرعية والمخدرات والاتجار بالبشر وكل الممارسات غير القانونية لغياب الدولة القادرة على مواجهتها بالمنطقة.

وإذا كانت هذه التنظيمات الإرهابية انطلقت مع العشرية السوداء في الجزائر وعودة العرب الأفغان في بداية تسعينيات القرن الماضي، فإن الوضع استفحل بشكل كبير بعد الثورة الليبية التي أنتجت فراغا أمنيا كبيرا وفوضى بالمنطقة مع تمدد السلاح وتهريبه من مخازن نظام القذافي إضافة إلى انتشار المرتزقة الذين كانوا يحاربون في صفوف الجيش الليبي بين العديد من الدول في غياب أي رؤية لإدماجهم في الجيوش النظامية، مما جعلهم بدون مورد فكانوا قوة استقطاب للتنظيمات والجماعات المتطرفة بالمنطقة التي وجدت فيهم التجربة القتالية والدراية بجغرافية المنطقة وصراعاتها وإثنياتها.

مع تواصل الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الهشة، فإن تطور العمليات الإرهابية ما يزال مستمرا رغم مشاركة القوات العسكرية الأجنبية في المنطقة التي تحاول حماية المصالح الاستراتيجية لها مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن ذلك ساهم في تزايد عمليات الجماعات الإرهابية ووجدت مبررا لتدخلاتها انطلاقا من فلسفة ضيقة في تفسير النصوص الدينية والمرجعيات الفكرية التي تنهل منها.

فمنذ 2014، أطلقت فرنسا عملية "برخان" وقوامها 4500 جندي، كما عملت على تدريب وتجهيز القوات المحلية، من جهتها عززت الولايات المتحدة الأمريكية حضورها العسكري من خلال قوات "الأفريكوم" التي تشهد تواجد 7500 جندي أمريكي بالإضافة إلى الدعم الاستخباراتي والاستعانة بالقيادات المحلية ورغبتها في إنشاء أكبر قاعدة عسكرية في تاريخها بالنيجر في افق 2024¹⁰⁴، إضافة إلى تواجد قوات أممية تحت مسمى "مينوسما MINUSMA" وقوات "جيش الساحل" التي تشكلت من 5 دول (مالي، التشاد، النيجر، موريتانيا، بوركينا فاسو)، ورغم ذلك لم تساهم كل هذه المبادرات في انحسار نفوذ الجماعات الإرهابية التي زادت من نسق تدخلاتها واستمرارية استقطاب الموارد البشرية الجديدة، مستفيدة من حالة الفوضى والضعف السياسي والاقتصادي والأمني الذي تعاني منه أغلب دول الساحل، إلى جانب توالي الانقلابات العسكرية والصراعات القبلية والإثنية حول الموارد والأراضي، إضافة إلى غياب إرادة إقليمية ودولية قوية لمواجهة الظواهر المهددة للأمن والسلم الدوليين.

كل هذه العوامل المطردة والمتفاعلة فيما بينها، تجعل من المنطقة مشروع قلق إقليمي ودولي لما تمثله من موقع استراتيجي لتغذية الإرهاب ومختلف الممارسات المرتبطة به، مع إمكانية تصديره وتمدده للبلدان المجاورة بحكم موقعه الجغرافي وتماسه مع شمال إفريقيا وأروبا والشرق الأوسط، في ظل غياب تنسيق بين الحكومات المحلية وضعف المؤسسات القارية على احتواء الأزمات ولغياب إرادة حقيقية من طرف القوى الغربية ذات المصالح الاستراتيجية بالمنطقة، مع انعدام تصور واضح للقضاء على الفقر والفساد

¹⁰⁴ - نفس المرجع السابق.

والتغيرات المناخية، مما يؤشر على توسع الإرهاب بشكل سريع لوجود تحالفات وتنسيق بين مختلف التنظيمات الإرهابية، فما تفرق في الدول والحكومات اجتمع في الجماعات الإرهابية.

خاتمة

إن ضعف نموذج بناء الدولة في إفريقيا، ساعد على ظهور فاعلين من غير الدول، استغلت الفراغ الأمني والتدهور الاقتصادي والتفكك الاجتماعي، الذي تركته الدول الضعيفة، خصوصا في منطقة الساحل والصحراء، التي تمّ اختراقها بشكل كبير من قبل الجماعات الإرهابية، مثل "جماعة بوكو حرام"، التي انطلقت من نيجيريا واستطاعت أن تخترق الدول المجاورة لها، كالكاميرون وتشاد، إضافة إلى التهديدات النابعة من تداعيات الهجرة غير الشرعية، والتهريب العابر للحدود بمختلف أشكاله، وبالتالي تداخلت هذه التهديدات مع ضعف الدولة المركزية إلى تشكيل مناطق أزمات أمنية تهدد الاستقرار بالمجال الإفريقي برمته.

فحين يتم تحليل طبيعة الأزمات في إفريقيا، فإننا نخلص إلى ارتباطها بأربعة عوامل، تتمحور حول الخلاف حول السلطة، الصراع من أجل القوة، فقدان الثقة في القيادة السياسية ثم غياب لعملية التنشئة السياسية، مما نتج عن ذلك غياب أو ضعف فلسفة المواطنة والدولة الوطنية، بما ساهم في تلاشي الأداء المؤسسي، وعدم القدرة على بناء آليات الوقاية والوساطة ذات الفعالية والمصداقية. كما تتميز الحياة السياسية بانتشار واضح لمظاهر الحياة القبلية، التي يغلب فيها الولاء للقبيلة على الوطن، خصوصا أن بعض القبائل تعرف امتدادات مجالية عابرة لأوطان متعددة، كأقلية الطوارق التي تتوزع على خمس دول (مالي، النيجر، ليبيا، الجزائر، بوركينا فاسو)، وهذا ما خلق تأثيرا سلبيا على تماسك الدولة الوطنية، وعليه فإن أزمة الهوية والاندماج تطرح نفسها بقوة في استحضار الأزمة في إفريقيا، التي تتجسد في غياب وحدة العناصر المادية والنفسية المتكاملة، والتمايز، والديمومة، والجهد المركزي.

وتتميز العملية السياسية باختلالات هيكلية عميقة، ترتبط بطبيعة النظم السياسية المغلقة، وضعف المشاركة السياسية، وانعدام وتقييد حرية التعبير والإعلام، فضلا عن تأثير المؤسسة العسكرية في إدارة عملية الانتقال (ليبيا، الجزائر، السودان...)، على الرغم من رغبة هذه الدول في الديمقراطية، وهذا ما يفرض على الدول بناء مناخ جديد يحس فيه المواطنون بالأمن والحماية، في إطار تدبير يتميز بالشفافية والوضوح، وحكم القانون، وربط المسؤولية بالمحاسبة، والعدالة الاجتماعية، التي تلامس كل المناطق والمجالات، وهي كلها مبادئ أساسية للحكامة الجيدة، التي يفترض اتباعها من طرف الدول الإفريقية حتى تخرج من أزمتها البنيوية، التي جعلت البنك الدولي يعتبر الأزمة في إفريقيا أزمة حكم رشيد من قبل سلطة محتكرة، غير شرعية ولا تخضع للمساءلة.

وفي هذا الصدد، وتحقيقا للتنمية كغاية وللحكمة كآلية، وجب على إفريقيا اتخاذ تدابير دائمة وفعالة لمرافقة مختلف الفاعلين المؤسسين، من أجل تدبير المخاطر المحدقة بالقارة، في ظل سياقات العولمة التي صاحبها مجموعة من التحديات، تقتضي التفكير بعمق في إيجاد الاستراتيجيات الناجعة لتدبير الأزمات والمخاطر، من أجل توجيه مختلف الفاعلين (الدولة، السلطات المحلية، المجتمع المدني، المقاول...)، مع التطورات الدولية في أفق التكامل الإقليمي والقاري، على أساس الجودة والإنجاز والأداء وتبادل الخبرات من التجارب الناجحة التي عرفتها بعض الدول.

كما أن الانعكاسات الإيجابية للتنمية الداخلية والاستقرار الاجتماعي والسياسي، يصل مداها إلى المستوى الإقليمي والدولي، لأن فشل البلدان في تحقيق أمنها الداخلي، يصبح مصدر الكثير من المشكلات العالمية والإقليمية، من الفقر إلى الجريمة إلى الإرهاب والهجرة غير الشرعية، أو ما يطلق عليه اليوم

بالأخطار الجديدة، التي لم تعد محدودة في مجال ضيق، بل ممتدة في المجال، مما يؤدي إلى تراكم التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والبيئية، ويشكل ضغوطا على النظام الإقليمي الإفريقي كما في الحالتين الليبية والمالية، اللتين تشكلان أعقد الأزمات الإفريقية الراهنة.

وإجمالاً، يمكن القول من باب الموضوعية إن الدولة في إفريقيا لا تتأطر في نموذج واحد، بل في أشكال مختلفة ومتباينة القوة والعجز والقدرة على الاستمرارية، ودرجة الاستجابة لطموحات شعوبها، ونميز في هذا الإطار بين القومية والمستقرة نسبياً ثم الدول الضعيفة والدول الفاشلة.

إن الأنماط السابقة الذكر والتي تشكل طبيعة الدولة في إفريقيا، تتداخل وتتأرجح بينها الدول والوحدات السياسية حيث تنتقل من صنف إلى آخر بطريقة تنازلية أو تصاعدية، فبين الاستقرار والفسل، هناك بنى أمنية وسياسية واجتماعية قابلة للتبدل والتغير، حسب درجة الانسجام الداخلي وحضور التوافقات المجتمعية، في إطار دولة المواطنة التي لم تترسخ بعد في البنى الثقافية والفكرية للأنظمة الإفريقية، مما يفتح الأفق أمام سيناريوهات متعددة بين متفائل بإمكانية تحقيق دولة المواطنة والحق والقانون بإفريقيا، وبين متشائم يعتقد باستمرار الأزمات الإفريقية، تحت إكراه الضغوطات الداخلية أو بتدبير خارجي في إطار الفوضى الخلاقة.

صعوبات تنفيذ العدالة الجنائية الدولية في إفريقيا

د. عبد الحكيم وادي
باحث في العلاقات الدولية
من فلسطين

مقدمة

مما لا شك فيه أن الدول الإفريقية قد ساهمت بشكل فعال في توفير الدعم لفكرة إنشاء هيئة قضائية دولية دائمة عام 1998، وكان من بين أعضاء المحكمة الجنائية الدولية البالغ عددهم أكثر من 124 دولة، ما يقارب عدد 34 دولة من إفريقيا شاركت في نجاح اتفاقية روما وصادقت عليها، وهو العدد الأكبر بين الدول الإقليمية خارج القارة الأوروبية.

بعد التوقيع والمصادقة من طرف الدول، والاعلان عن النظام الأساسي للمحكمة الذي خرج الى حيز التنفيذ عام 2002 ، كانت منظمة الوحدة الإفريقية (التي سميت الاتحاد الإفريقي لاحقاً) تتعامل مع عواقب النزعات المسلحة في القارة السمراء، وتحديدًا مع آثار المذابح التي حدثت في سيراليون عام 1991 والتي استمرت لمدة 11 عامًا، حيث بدأت الحرب الأهلية في 23 مارس 1991 عندما قامت الجبهة الثورية المتحدة، بدعم من القوات الخاصة التابعة للجبهة الوطنية الليبيرية بزعامة تشارلز تايلور، بالتدخل في سيراليون في محاولة للإطاحة بحكومة جوزف موموه استمرت الحرب الأهلية 11 عام، وأسفرت عن سقوط أكثر من 50.000 قتيل¹⁰⁵.

(105) - الحرب الأهلية في سيراليون- المصدر: متوغر على موقع المعرفة - <https://www.marefa.org/>

أولاً: ضعف الهيئات القضائية في إفريقيا بسبب الانقلابات العسكرية

لقد تعززت عضوية أغلب الدول الإفريقية داخل المحكمة الجنائية الدولية بفضل رغبة شعوب القارة السمراء في دعم السلام والتنمية والاستقرار، ووقف العنف والقتل والتعذيب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، لتحقيق رغبتها في الاستقرار ووقف الحروب والنزاعات المسلحة وملاحقة مجرمي الحرب بدعم شديد من أغلب جمعيات المجتمع المدني الإفريقي، إضافة إلى الدبلوماسية النشطة من أغلب زعماء القارة السمراء لفرض تطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب، من بينهم على سبيل المثال الرئيسين السابقين لدولة جنوب إفريقيا نيلسون مانديلا وثابو مبيكي.

رغم كل هذا الدعم سابق الذكر، هناك إكراهات في تنفيذ العدالة الجنائية الدولية، حيث تعتبر "الهيئات القضائية" بشكل عام في القارة السمراء ضعيفة، وليس لها من الاستقلالية والقوة ما يجعلها تلاحق مرتكبي الجرائم في إفريقيا من مجرمي الحرب المفترضين؛ فالقضاء الإفريقي في أغلبه، قضاء شكلي غير مستقل تتحكم به السلطات التنفيذية في أدائه وتوجيهه، بل يخضع لتأثير بعض "جنرالات الجيش" المشهورين بتنفيذ الانقلابات العسكرية، حيث تثير تطورات الأحداث لدى أبناء القارة، تخوفات دائمة من عودة الانقلابات العسكرية إلى الواجهة مجدداً، بعد انحصار دور المحكمة الجنائية الدولية في عدم قدرتها على ملاحقة مجرمي الحرب في إفريقيا بسبب الانقلابات العسكرية، وبسبب تراجع انتقال السلطة بشكل ديمقراطي عبر صندوق الانتخابات، بل والارتداد عن القيم الديمقراطية وفرض حالة الطوارئ والأمثلة كثيرة¹⁰⁸.

(108) - فاروق حسين أبوضيف: تداعيات الصراعات الحدودية في القرن الإفريقي وتأثيرها على حالة الاستقرار، المركز العراقي- الإفريقي للدراسات الاستراتيجية، 17 يونيو 2020م.

تتجلى أهم الصعوبات السياسية والاكراهات القانونية امام المحكمة الجنائية الدولية في تنفيذ ولايتها القضائية في افريقيا، في ظاهرة الانقلابات العسكرية، باعتبارها واحدة من أهم الظواهر التي تُميّز المجتمع السياسي داخل القارة الإفريقية، وما يهمننا هنا هو "الجانب القانوني"، ولكنه في اغلب الدول الافريقية ليس معزولا عن الجانب السياسي، فكلاهما وجهان لعملة واحدة، وتحديدًا عندما يكون رئيس الدولة ديكتاتور متهم بجرائم حرب وجرائم ضد الانسانية.

فالمنطقة الإفريقية مليئةٌ وعامرةٌ بالنزاعات المسلّحة وانتشار الجماعات الإرهابية، والحروب الأهلية، وغياب حالة السلم والاستقرار بسبب أطماع بعض الدول الكبرى في افريقيا، وكذلك بسبب كثرة الانقلابات العسكرية التي أصبحت سمةً شائعةً داخل القارة الافريقية¹⁰⁹، التي تعاني من ضَعْف في الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وزيادة معدلات الفقر والبطالة وانتشار الأمراض بسبب مخلفات وتوابع انتشار الصراع والحرب الأهلية، والعرقية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الانسانية، وجرائم الابادة الجماعية، مثلما حصل في روندا واورندا وسيراليون والكونغو الديمقراطية وافريقيا الوسطى والعديد من الدول الافريقية، كل هذا يفرض على مجلس الامن ضرورة التدخل ووقف تلك الجرائم واحالتها للمحكمة الجنائية الدولية في حالة فشل القضاء الوطني من تطبيق القانون على مجرمي الحرب المفترضين، وتحديدًا الدول غير الأعضاء في المحكمة¹¹⁰.

(109)- فاروق حسين أبوضيف : تأثير الانقلابات العسكرية في مالي على حالة الاستقرار السياسي: دراسة

مكثفة لانقلاب أغسطس 2020م، المصدر: <https://www.qiraatafrican.com/home/new>

(110)- عبد الله إبراهيم: بين الديمقراطية والإرهاب: الحرب الأهلية في سيراليون. داكار: مجلس تنمية أبحاث

العلوم الاجتماعية في إفريقيا، 2004، ص 122

لقد شهدت القارة الإفريقية أكثر من 186 انقلابا عسكريا، منذ حصول أغلب دولها على الاستقلال في بداية الستينيات، وبلغت الأرقام نشير إلى أنه في الفترة ما بين منتصف الستينيات والسبعينيات (1966 - 1976)، سجلت أكثر من 100 محاولة عسكرية للانقلاب ما بين الفاشلة والناجحة، وبلغت الانقلابات في بعض الدول من خمس إلى ستة انقلابات في العام الواحد، مثلما حدث في كل من نيجيريا وأوغندا وغانا وبوركينا فاسو والبنين وموريتانيا. وفي المقابل، شهدت 13 دولة انقلابا عسكريا واحدا على الأقل خلال سنة واحدة¹¹¹.

كما تشير دراسة أجراها معهد الأبحاث الدولية التابع لجامعة هيدلبرج الألمانية حول الانقلابات بهذه القارة إلى تراجع معدلاتها، من متوسط قدره 20 انقلابا كل عام في حقبة ما بعد الاستقلال إلى أواسط الثمانينيات (1985-1960) إلى أقل من خمسة انقلابات فقط في المتوسط منذ عام 1985 إلى عام 2000¹¹².

أما حول انقلابات ما بعد عام 2000، فقد أصبحت مختلفة نوعا ما، بعد تطور بنية المؤسسة العسكرية في إفريقيا مع بداية الألفية الثالثة، وظهور جيل جديد من الانقلابات العسكرية في القارة السمراء، لا يكون طموح زعمائها هو بلوغ السلطة بقدر ما تقدم نفسها كجيش وطنية حامية للبلاد ومؤسساته، مثلما في مصر بتاريخ 3 يوليو 2013 عندما أعلن وزير الدفاع "وقتها" الفريق أول عبد الفتاح السيسي عزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي، وتعطيل العمل بدستور 2012، وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا

(111) - أورسام، القارة السمراء .. تاريخ حافل من الانقلابات العسكرية، أنقرة 2020/8/24م. المصدر متوفر

على الرابط التالي: <https://2u.pw/Fwudv>

(112) محمد طيفوري: أفريقيا قارة الانقلابات، المصدر متوفر على الرابط التالي:

https://www.aleqt.com/2017/11/20/article_1286196.html

المستشار عدلي منصور، حيث اتُهمت تلك الإجراءات من قبل جزء آخر من المجتمع المصري والدولي بأنها انقلاب عسكري، وايضا الانقلاب العسكري في السودان عام 2019 على نظام الرئيس/ عمر البشير ومن ثم اعتقاله، وكذلك الانقلاب العسكري على الرئيس/ إبراهيم أبو بكر، في دولة مالي في شهر اغسطس/8 عام 2020 ، حيث نجح هذا النوع الجديد من الانقلابات في وضع حد لأنظمة منتخبة شرعيا، وايضا انظمة أخرى ديكتاتورية تستغل الأثنية والقبلية والفقر والجهل والصراع داخل المجتمعات الإفريقية¹¹³.

وللإشارة، فقد نجح بعض من زعماء الانقلاب العسكري في تنفيذ اهدافهم رغم قرار الاتحاد الافريقي الذي يضم 54 دولة، على ضرورة محاصرة هذه الظاهرة التي تنتعش في إفريقيا بعدما أقل نجمها في باقي القارات، حيث اعتمد الاتحاد موقف موحد رافض للانقلابات العسكرية التي تهدد مواقعهم في السلطة، وتعهد أزيد من 40 رئيسا إفريقيا في القمة التي استضافتها الجزائر في تموز (يوليو) 1999، بإزالة أقصى العقوبات على الانقلابيين حتى تضع حدا لمطامع العسكر في السلطة، وتفسح المجال للهيئات القضائية بالعمل المستقل في افريقيا¹¹⁴.

ثانيا: محاولات التذرع بالصفة الرسمية للإعفاء من المسؤولية الجنائية

كثيرا ما يتذرع المتهمين المفترضين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية في القارة السمراء بالصفة الرسمية للشخص وبالحصانة، سواء كان

(113) - أورسام، القارة السمراء .. تاريخ حافل من الانقلابات العسكرية، مرجع سابق
(114) - تفاصيل أكثر- انظر نتائج قرارات اجتماع القمة الافريقية في الجزائر عام 1999، المصدر :

رئيساً لدولة أو حكومة أو عضواً في حكومة أو برلمان أو ممثلاً منتخباً أو موظفاً حكومياً أو قائداً في الجيش أو حتى في حركة تمرد، وهذه من أبرز الصعوبات التي تمنع تطبيق العدالة الجنائية، رغم أن أغلب التشريعات الجنائية الوطنية في مختلف الدول الأفريقية بل والعالمية قد ادرجت الكثير من النصوص على ضرورة خضوع جميع الأشخاص على اقليم الدولة الى احكام قانون العقوبات لتلك الدول ولاختصاصها القضائي سواء اكان هؤلاء وطنيين يحملون جنسيتها أو مقيمين تطبيقاً لمبدأ اقليمية القانون الجنائي¹¹⁵.

غير أن هذا المبدأ لا يسري بشكل مطلق وانما يخضع الى بعض الاستثناءات، حيث تنص الدساتير في كثير من الدول على اعفاء بعض الاشخاص من المسؤولية المترتبة على افعالهم، لاعتبارات يرجعها غالباً إلى (مقتضيات المصلحة العامة) مما يترتب عليه أنه لا يمكن محاكمة هؤلاء على أي جريمة قد يرتكبونها على اقليم الدولة لعدم خضوعهم إلى الاختصاص القانوني والقضائي فيها، وهذا ما يحدث في أغلب الدول الافريقية، أن يتدرع المتهمين المفترضين بارتكاب جرائم حرب "بالحصانة" للتهرب من العقاب¹¹⁶.

إن الدفع بالحصانة وان كان يمكن الاحتجاج به في نطاق القانون الجنائي الداخلي حتى الان، فان الوضع بدأ يختلف عندما يتعلق بجريمة دولية خاضعة لأحكام القانون الدولي الجنائي، فقد بات من المستقر انه لا يعتد بالحصانة ولا يمكن ان تكون وسيلة للإفلات من العقاب.

(115) - أحمد ولد باها، أزمة الدول الهشة في القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، أبريل 2018م.

(116) أيمن الطويل، مسارات تهديد الأمن العربي في جنوب البحر الأحمر، السياسة الدولية، العدد 212.

أبريل 2018م، المجلد 53.

إن الحصانة التي تؤدي الى افلات الشخص من المساءلة القانونية هي نتاج للتعارض بين السياسات والممارسات المادية والعملية التي تسعى الدول من خلالها الوصول لتحقيق مصالحها الخاصة، وبين متطلبات العدالة الدولية التي تعني اقرار المسؤولية الجنائية والتي تهدف الى تحقيق غرض عقابي ووقائي في ذات الوقت، لا سيما وان الانجاز الحقيقي يتمثل في تجاوز الحصانة التي كانت تشكل ستاراً جديداً مفروضاً حول فكرة تنفيذ العدالة الجنائية الدولية، وبعد قيام المحكمة الجنائية الدائمة بترسيخ مبدأ عدم الاعتراف بالحصانة في الجرائم الدولية، انتهى مفعول الدفع والتذرع بالحصانة في القانون الدولي الجنائي¹¹⁷.

فقد نصت المادة (27) من نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية على انه: " يطبق هذا النظام الاساسي على جميع الاشخاص بصورة متساوية دون تمييز بسبب الصفة الرسمية، وبوجه خاص فإن الصفة الرسمية للشخص، سواء كان رئيساً لدولة أو حكومة أو عضواً في حكومة أو برلمان أو ممثلاً منتخباً أو موظفاً حكومياً، لا تعفيه بأي حال من الاحوال من المسؤولية الجنائية بموجب هذا النظام الاساسي. كما انها لا تشكل في حد ذاتها سبباً لتخفيف العقوبة"¹¹⁸.

خلافاً لنص المادة (27) من النظام الأساسي للمحكمة الدولية الجنائية، إن الحصانة لن تكون عائقاً لتقديم من يتمتع بها إلى المحكمة، إلا أن ما قضت به الفقرة الأولى من المادة (98) من نظام روما، يلزم المحكمة الدولية الجنائية بأن تحصل ابتداءً وقبل توجيه الطلب إلى الدولة التي يقيم الشخص على

⁽¹¹⁷⁾ علي السيد، التدخل العسكري في مالي.. تدويل تداعيات إخفاق الدولة دون مسيئتها، قراءات

إفريقية، 2017م. <https://2u.pw/FmX7r>

⁽¹¹⁸⁾ انظر تفاصيل المادة (27) من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

إقليمها أن تحصل على تعاون من الدولة الثالثة التي يتمتع الشخص بالحصانة بموجب تشريعاتها أو بسبب انتمائه إليها¹¹⁹.

وحسب رأينا الخاص، إذا فشلت المحكمة الجنائية الدولية في الحصول على هذا التعاون، والذي سيكون في صورة رفع هذه الحصانة أو سحبها، فلن تستطيع المحكمة أن توجه الطلب إلى الدولة التي يتواجد فيها المتهم ومن ثم سيتمتع عليها مباشرة اختصاصها، وبذلك فإن مضمون هذا النص يناقض ما أورده نص المادة (27) بشأن عدم الاعتداد بالحصانة، والنتيجة المترتبة عليه تؤدي إلى إفلات الكثير من المجرمين من المسؤولية والافلات من العقاب.

وتأكيداً على تطبيق مبدأ عدم التذرع بالحصانة في وقائع تاريخية عدة مثلما حدث عام 1945 في محاكمتي نورنبرغ وطوكيو¹²⁰، فقد تم تطبيقها قبل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة وكذلك بعدها، تنفيذاً لمبدأ عدم الإفلات من العقاب، سيما وأن قواعد القانون الدولي التي تحمي ممثلي الدولة في ظروف معينة، لا يمكن أن تنطبق على الأفعال التي تعتبر جريمة في القانون الدولي، ولا يستطيع مرتكبو هذه الأفعال التمسك بصفتهم الرسمية لتجنب المحاكمة والعقاب، وبالتالي يجب أن يخضع مجرمي الحرب للمحاكمة مثلما حدث للرؤساء والقادة في بعض النماذج التالية:

1- محاكمة الرئيس الصربي "ميلوسوفيتش"

من تلك النماذج، محاكمة الرئيس الصربي "ميلوسوفيتش" تم تطبيقها قبل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، حيث أصدر مجلس الأمن في أكتوبر عام 1992 القرار رقم 780 بإنشاء لجنة خبراء خاصة، تكلفت بالتحقيق

⁽¹¹⁹⁾ انظر تفاصيل المادة (98) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

⁽¹²⁰⁾ تاريخ المحاكم الجنائية الدولية، المصدر: <https://2u.pw/i1X84>

وجمع الأدلة حول المخالفات الجسيمة لمعاهدات جنيف والانتهاكات الأخرى للقانون الدولي الإنساني في الصراع الدائر آنذاك بيوغسلافيا السابقة¹²¹.

وبعد عامين من التحقيقات وجمع الأدلة، أعدت اللجنة تقريراً ختامياً بلغ عدد صفحاته ثلاثة آلاف وخمسمائة ورقة، أرفق بها خمسة وستون ألف مستند، بالإضافة إلى ثلاثمائة ساعة تصوير فيديو، وثلاثة آلاف صورة فوتوغرافية، مما جعله الأطوال في تاريخ مجلس الأمن.

ووفقاً لتقرير اللجنة، فإن "ميلوسوفيتش" منسوب إليه إصدار أوامر بارتكاب القتل والتعذيب والنقل الجبري للسكان كجرائم ضد الإنسانية، وبالمخالفة لقوانين وأعراف الحرب، وقد تم ارتكاب الجرائم السابقة في إطار سياسة مدروسة بدقة، موضوعة سلفاً للتطهير العرقي "الابادة الجماعية"، قام بالتخطيط لها مسبقاً، وعمل على تنفيذها الرئيس ميلوسوفيتش، حيث تم اعتقاله ومن ثم تسليمه للمحكمة الجنائية الدولية عام 2001، وتوفي قبل اتمام محاكمته في هولندا عام 2006، بعد أن عثر عليه ميتاً داخل زنزانته في أحد سجون لاهاي في هولندا، حيث كان يحاكم بسبب ارتكابه جرائم حرب في البوسنة والهرسك¹²².

2- محاكمة القائد السابق لجيش صرب البوسنة «راتكو ملاديتش»

في الثاني والعشرين من نوفمبر 2017 حكمت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على القائد السابق لجيش صرب البوسنة «راتكو

(121)-أنظر تفاصيل المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة- محاكمة الرئيس الصربي

ميلوسوفيتش-عام 2001-الى عام 2006 - المصدر: <https://news.un.org/ar/story/2004/07/25592>

(122) المرجع السابق- المحكمة الخاصة بيوغسلافيا.

<https://news.un.org/ar/story/2004/07/25592>

ملاديتش» بالسجن مدى الحياة، حيث أُدين بـ10 اتهامات بارتكاب جرائم حرب خلال حرب البوسنة في تسعينيات القرن الماضي، شملت التهم: ارتكاب إبادة جماعية والتطهير العرقي ضد مسلمي البوسنة، وخمسة اتهامات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وأربعة تتعلق بمخالفات لقوانين وأعراف الحرب. فيما حمل ملاديتش القيادة مسؤولية الحداث الأكثر دموية وفتكاً للذين وقعا خلال حروب البلقان وهما: حصار سراييفو، ومذبحة سربرنيتسا، التي تعتبر أسوأ عملية قتل جماعي تحدث في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية¹²³.

وبعد مرور أكثر من 20 عامًا على ارتكاب ملاديتش هذه الجرائم، والتي قضى منها 16 عامًا وهو في حالة فرار؛ وصف المجتمع الدولي مثوله أمام العدالة أنه «انتصارًا تاريخيًا للعدالة»، وتعتبر محاكمة ملاديتش «مثال لما تعنيه العدالة الدولية» من تطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب¹²⁴.

3- محاكمة الرئيس الليبيري السابق/ تشارلز تايلور

أدانت محكمة دولية خاصة عام 2012 رئيس ليبيريا السابق تشارلز تايلور بالتواطؤ بارتكاب جرائم حرب وجرائم أخرى ضد الإنسانية في الحرب الأهلية التي دارت في دولة سيراليون، وقد توصلت المحكمة الخاصة، ومقرها لاهاي، بعد ست سنوات من المحاكمة إلى إدانة الرئيس الليبيري السابق/ تشارلز تايلور في أبريل/ نيسان 2012 بتهمة مساعدة الثوار السابقين في سيراليون والتخطيط لارتكاب فظائع¹²⁵.

⁽¹²³⁾ السجن المؤبد لراتكو ملاديتش "جزار البلقان" - المصدر: <https://2u.pw/QWqRh>

⁽¹²⁴⁾ الأمم المتحدة: إلقاء القبض على ملاديتش حدث تاريخي للعدالة الدولية، المصدر:

<https://news.un.org/ar/story/2011/05/142992>

⁽¹²⁵⁾ - المحكمة الخاصة بسيراليون (30 أيار/ مايو 2012-الحكم على الرئيس/ تايلور بالسجن 50 عامًا.

المصدر: <https://2u.pw/ppZ33>

بعد تايلور (64 عاما) أول رئيس افريقي سابق يحاكم في محكمة دولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أصدرت المحكمة الخاصة بجرائم الحرب في سيراليون حكما بالسجن 50 عاما على الرئيس الليبيري السابق تشارلز تايلور بعد ادانته بارتكاب جرائم ضد الانسانية وجرائم حرب في سيراليون، وتعود التهم الموجهة إلى تايلور إلى فترة الحرب الأهلية في سيراليون عام (1991-2002) عندما كان رئيسا لليبيريا¹²⁶.

ثالثا- نجاح القضاء الإفريقي بمحاكمة رئيس تشاد حسين حبري.

تنبع أهمية هذه المحاكمة من سعي الاتحاد الافريقي لتقديم الرئيس الديكتاتور حسين حبري إلى العدالة لما لها من أهمية رمزية هائلة للقارة ككل، فالمحاكمة تمثل على نحو من الأنحاء استجابة لرغبة الشعوب الافريقية في إحقاق الحق، وتحقيق العدالة الجنائية في خطوة تاريخية بدعم من الاتحاد الافريقي الذي قام بدور لا يستهان به، عندما طلب من دولة السنغال في عام 2006 بضرورة محاكمة الرئيس التشادي الأسبق حسين حبري "باسم أفريقيا"، وهو متهم بقتل أكثر من 40 ألف شخص في تشاد بإجراءات موجزة، وعمليات إخفاء قسري، كما عانى من التعذيب ما يقرب من 200 ألف شخص، بأيدي الشرطة السرية المخيفة، أو إدارة التوثيق والأمن¹²⁷.

بقرار من الاتحاد الافريقي، وبتعاون من الرئيس السنغالي ماكي سول، وبتنفيذ من القضاء السنغالي، وقف الرئيس المخلوع حبري أمام محكمة إفريقية مستقلة عام 2013 في السنغال، هي الغرف الأفريقية غير العادية، التي

⁽¹²⁶⁾ الحكم بالسجن 50 عاما على الرئيس الليبيري السابق تشارلز تايلور، المصدر :

<https://ar.tunisienumerique.com>

⁽¹²⁷⁾ - منظمة العفو الدولية : الحكم على حسين حبري: قرار تاريخي يحقق العدالة لعشرات الآلاف من

الضحايا، المصدر: <https://2u.pw/3jX55>

أقيمت وفق الولاية القضائية العالمية التي تمنح للدول الأفريقية انطلاقاً من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، تتضمن فيها فقرة تلزم الدول التي صادقت عليها بمحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب الموجودين على أراضيها، حتى في حالة لم يكن الشخص المعني أو ضحاياه من مواطني تلك الدولة وارتكبت الجرائم في الخارج.

تأسست محكمة الرئيس حبري في فبراير/ شباط 2013 عقب عقدين من إفلات الديكتاتور/حبري من العقاب، لتصبح سابقة لأول مرة في التاريخ، تتولى دولة أفريقية هي "السنغال" محاكمة "رئيس أفريقي" من دولة أفريقية أخرى، داخل أفريقيا، باعتبارها خطوة تاريخية للقارة السمراء وللاستقلال القضاء فيها. حيث أصدرت المحكمة الأفريقية الخاصة حكمها القاضي بإدانة الرئيس التشادي حسين حبري بارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وحكمت عليه "بالسجن المؤبد" عام 2016، ثم أفرج عنه عام 2020 الإفراج المشروط لمدة شهرين بسبب انتشار فيروس كورونا في السجون السنغالية، ثم أعيد للسجن بعد ذلك¹²⁸.

رابعاً: الحالات المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية

يهدف مبدأ التكامل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية¹²⁹، إلى وضع حد لإفلات مرتكبي الجرائم الدولية المحددة في المادة الخامسة من نظام روما من العقاب، والتي وصفها النظام الأساسي للمحكمة بأنها أشد الجرائم الدولية

(128) المرجع السابق - منظمة العفو الدولية - محاكمة الرئيس التشادي الأسبق حسين حبري.

(129) المادة 1 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدائمة.

خطورة على استقرار المجتمع الدولي، حيث تتمثل هذه الجرائم في جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب وجريمة العدوان¹³⁰.

مع الإشارة إلى أن هذه الجرائم تدخل في اختصاص القضاء الجنائي الوطني، غير أنه إذا ثبت عدم قدرة القضاء الوطني على معاقبة مرتكبي هذه الجرائم، بسبب عدم اختصاصه أو فشله في ذلك، بسبب انهيار نظامه القضائي أو الإداري، أو عدم إظهار الجدية في تقديم المتهمين للمحاكمة، ينتقل حينئذ الاختصاص للمحكمة الجنائية الدولية التي تتولى معاقبة مرتكبي هذه الجرائم تطبيقاً "لمبدأ التكامل" بقرار مستقل من مدعي عام المحكمة، أو بعض القضايا والملفات التي يتم تحويلها من طرف الدول الاعضاء للمحكمة، أو الاحالات للمحكمة الجنائية الدولية من طرف مجلس الامن¹³¹.

وعليه، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية قرارها بالتحقيق في العديد من الملفات والقضايا الخطيرة المتنوعة والمتعددة التي تتعلق بجرائم الحرب في إفريقيا، بعد قيام أغلب تلك الدول الافريقية وبمحض إرادتها بحالة القضايا للمحكمة الجنائية الدولية، والتي تندرج على النحو التالي:

1- أوغندا¹³²

في شهر ديسمبر-2003 تسلم مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، إحالة من طرف الحكومة الأوغندية، حول الجرائم المرتكبة من طرف قيادة وأفراد جيش الرب في شمال أوغندا، حيث انتقد مكتب المدعي العام هذا

⁽¹³⁰⁾ المادة 5 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدائمة.

¹³¹ - Poku Nana, "Uneven Globalisation and human insecurity in Africa," in: Poku Nana (ed.), Security and development in southern Africa, Oxford: Praeger, 2001, pp.25-29.

⁽¹³²⁾ تفاصيل أكثر-انظر قضية اوغندا في المحكمة الجنائية الدولية الدائمة-الموقع الرسمي للمحكمة-

[/https://www.icc-cpi.int](https://www.icc-cpi.int)

التصرف، وأبلغ الحكومة الأوغندية وفقاً لمبدأ العدالة الدولية الذي يحكم عمل المحكمة، انه من الواجب أن تتضمن الإحالة من طرفها، كل الجرائم المرتكبة فوق إقليم أوغندا وليس فقط الجرائم التي ارتكبتها جيش الرب.

كانت حكومة أوغندا برئاسة- يوري موسيفيني، تواجه 3 حركات تمرد في آن واحد، هي جيش الرب للمقاومة ARS في شمال أوغندا، ومن ثم جبهة تحرير غرب النيل في الشمال الغربي من أوغندا، وثم القوى الديمقراطية الموحدة في الجنوب الغربي لأوغندا، وجميع هذه الحركات تعادي اقلية قبيلة التوتسي التي ينتهي إليها الرئيس الاوغندي موسيفيني.

أصدرت الجنائية الدولية سنة 2005 مذكرات توقيف في حق عدد من قادة التمرد الأوغنديين، خصوصاً قادة جند الرب، وبالذات: رئيس التنظيم: جوزيف كوني، فضلاً عن فينسان أوتي ودومينيك أوغوين وغيرهم، ومن بين ما يُتهمون به أنهم جندوا أطفالاً في الحرب الأهلية ومارسوا ضدهم أعمالاً غير أخلاقية ما بين 2002 و2004، مثلاً أحد هؤلاء أمام المحكمة وهو المتهم/ دومنيك أوغوين، المسجون بلاهاي- هولندا، في 6 ديسمبر/كانون الأول 2016¹³³

2- قضية جمهورية الكونغو الديمقراطية

تعد إحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية ثاني قضية تعرض أمام المحكمة الجنائية الدولية بعد إحالة أوغندا، ويعتبر أول متهم يعرض أمام المحكمة يخص هذه القضية وقبل استعراض موقف المحكمة من هذه القضية يجدر بنا أولاً التطرق إلى خلفية النزاع المسلح حولها، حيث يعود تاريخ نشوب النزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى شهر 08-1998 حينما أمر

⁽¹³³⁾ See: Why is the Uganda situation at the ICC? (Visited 10 November 2016),

<https://justicehub.org/article/why-uganda-situation-icc>

رئيس الجمهورية آنذاك "Laurent kabila" لورانت كابيلا-بخرج القوات الرواندية المتواجدة في الكونغو، مما تسبب في أحداث حركة تمرد واسعة في صفوف الجيش تفاقمت حدتها لترمي إلى الإطاحة بالحكومة في الكونغو الديمقراطية، ثم تطور هذا النزاع من داخلي إلى نزاع مسلح دولي عبر تقديم كل من أوغندا ورواندا الدعم إلى المتمردين بدعوى القلق على أمن حدودهما، وبالمقابل حصلت الحكومة القائمة على الدعم من دول، انغولا، وناميبيا، وتشاد، وزيمبابوي¹³⁴.

تمت إدانة بوسكو نتاغاندا، قائد القوى الوطنية لتحرير الكونغو، وهي ميليشيات كونغولية، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية ما بين 2002 و2003 بإقليم إتوري الواقع شمال شرق البلاد. ومنذ سبتمبر/أيلول 2015 وهو رهن الملاحقة القضائية من لدن الجناية الدولية. أما توماس لوبانغا، وهو قائد ميليشيات كونغولي أيضاً، فقد حكمت عليه الجناية الدولية سنة 2012 باثنتي عشرة سنة سجنًا وتم تأكيدها بعد الاستئناف، وذلك لاثامه بتجنيد أطفال في الحرب الأهلية المذكورة. كما حكمت الجناية الدولية أيضاً على مواطنين كونغوليين آخرين كانا في نفس الميليشيات وشاركوا في نفس الحرب الأهلية. وقد استصدرت المحكمة مذكرة توقيف ضد زعيم القوى الديمقراطية لتحرير رواندا، سيلفستر موداكومورا، متهمة إياه بارتكاب جرائم في منطقة كيفو بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في سنتي 2009 و2010¹³⁵.

(134) تفاصيل أكثر-انظر قضية جمهورية الكونغو الديمقراطية - المحكمة الجنائية الدولية الدائمة-الموقع

الرسمي للمحكمة-<https://www.icc-cpi.int>

(135) الجناية الدولية تؤيد إدانة زعيم مليشيا سابق بالكونغو بجرائم حرب، المصدر :

<https://arabic.rt.com/world/1216821>

3-كينيا¹³⁶

تعود متابعة الجناية الدولية للقضايا الكينية إلى أعمال العنف التي تلت انتخابات 2007-2008، وقد باشرت المحكمة التحقيق في كينيا في سبتمبر/أيلول 2014، متهمة نائب الرئيس الكيني، ويليام ريتو، وغيره، لكن المدعي العام للمحكمة ما لبث أن أعلن براءة ريتو. كما أعلن نفس المدعي العام توقف المتابعة القضائية للرئيس الكيني، أوهيرو كينياتا، لعدم كفاية الأدلة. وبقي على ملاحقة المتهم/ والتر أوسايري باراسا، وحتى الآن لم تحدث أي تطورات قضائية هامة تجدر بالذكر. ولا يزال طلب اعتقال السيد باراسا وتسليمه معلقا، وايضا طلب المدعي العام ضد المتهم/ بول غيتشيرو وفيليب كيبكويتش بيت، أيضا لم تحدث أي تطورات قضائية هامة تجدر بالذكر، ولا يزال طلب اعتقال المتهمين/ غيتشيرو وبيت وتسليمهما معلقا.

4-كوت ديفوار¹³⁷

ألقت الجناية الدولية القبض على الرئيس الإيفواري السابق/ لوران غباغبو، منذ 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، كما خضعت زوجته لاتهام من طرف الجناية الدولية دون القبض عليها، حيث تخضع لمحاكمة أمام قضاء بلدها. ومع أسرة غباغبو وكذلك المتهم شارل بلي غودي وهما متهمان بتدمير أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات والتي تمت في ديسمبر/كانون الأول 2010 وإبريل/نيسان 2011. وقد بدأت محاكمتها منذ 28 يناير/كانون الثاني 2016، وقد تم الإفراج عن الرئيس السابق لساحل العاج لوران غباغبو الذي أمضى

⁽¹³⁶⁾ تفاصيل أكثر-انظر قضية كينيا في المحكمة الجنائية الدولية الدائمة-الموقع الرسمي للمحكمة-

[/https://www.icc-cpi.int](https://www.icc-cpi.int)

⁽¹³⁷⁾ تفاصيل أكثر-انظر قضية كوت ديفوار أمام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة-الموقع الرسمي

للمحكمة- [/https://www.icc-cpi.int](https://www.icc-cpi.int)

خلف القضبان سبع سنوات، يوم الجمعة 31 يناير 2019 من قبل المحكمة الجنائية الدولية بشروط ترفق بتنفيذ قرار الإفراج" عن غابغو، بينها إلزامه بالإقامة في إحدى الدول الأعضاء في المحكمة بانتظار محاكمة محتملة للاستئناف، وعدم السماح له ولرفيقه بالإدلاء بأي تصريح عن القضية، بعد تبرئته من تهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية خلال أعمال العنف التي تلت الانتخابات عامي 2010 و2011.

5-ليبيا¹³⁸

في 27 يونيو/حزيران 2011، أصدر قضاة المحكمة الجنائية الدولية أوامر توقيف بحق القائد الليبي السابق، معمر القذافي، ونجله سيف الإسلام القذافي، ورئيس المخابرات الليبي السابق، عبد الله السنوسي، كان الثلاثة مطلوبين لصلتهم بجرائم ضد الإنسانية، جرّاء أدوارهم في الاعتداءات والهجمات على المدنيين، بمن فيهم المتظاهرون السلميون في طرابلس وبنغازي ومصراتة وأماكن أخرى في ليبيا. تنطبق أوامر المحكمة الجنائية الدولية فحسب على الأحداث التي شهدتها ليبيا بدءاً من 15 فبراير/شباط 2011. ومع مقتل الزعيم الليبي معمر القذافي، ومع تسليم موريتانيا لعبد الله السنوسي للسلطات الليبية، إلا أن الجنائية الدولية لم تتسلم سيف الإسلام المعتقل في أحد سجون مدينة الزنتان غرب البلاد. كما أنها تنازلت لليبيا في شأن محاكمة عبد الله السنوسي.

(138) تفاصيل أكثر-انظر قضية ليبيا في المحكمة الجنائية الدولية الدائمة-الموقع الرسمي للمحكمة-

[/https://www.icc-cpi.int](https://www.icc-cpi.int)

6- إفريقيا الوسطى

تم الحكم على نائب رئيس إفريقيا الوسطى، "جان بيير بمبا"، في يونيو/حزيران 2016، بالسجن ثماني عشرة سنة بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في سنتي 2002 و2003، حينما كان مسانداً للرئيس باتاسي ضد الرئيس بوزيزي. مع وجود لائحة طويلة منها ما ينتمي لمليشيات الأنقي بالاكا ومنها ما ينتمي لمليشيات السيليكا المتصارعتين بإفريقيا الوسطى¹³⁹.

7-جمهورية مالي

انطلقت في لاهاي إجراءات محاكمة شخصين من مالي متهمين بإرتكاب جرائم حرب. وقائمة الجرائم المنسوبة إليهم طويلة منها: التعذيب والاغتصاب والاستعباد الجنسي، وتدمير معالم تاريخية بمدينة تمبكتو ذات المعالم التاريخية¹⁴⁰.

لقد قامت دولة مالي بتسليم المتهم أحمد الفاي المهيدي، أحد قادة ميليشيا الطوارق الإسلامية المعروفة باسم أنصار الدين، الذي اعترف امام المحكمة بهدم العديد من الأضرحة بمنطقة تنبكتو والتي تُعد تراثاً عالمياً، كما اعترف بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. حيث حكمت المحكمة الجنائية الدولية على/ أحمد الفاي المهيدي عام 2016، بالسجن تسع سنوات على خلفية تدمير مواقع مصنفة ضمن لائحة التراث العالمي، والتي صنفتها المحكمة للمرة

(139) - تفاصيل أكثر-انظر قضية إفريقيا الوسطى في المحكمة الجنائية الدولية الدائمة-الموقع الرسمي

للمحكمة- [/https://www.icc-cpi.int](https://www.icc-cpi.int)

(140) تفاصيل أكثر-انظر قضية دولة مالي في المحكمة الجنائية الدولية الدائمة-الموقع الرسمي للمحكمة-

[/https://www.icc-cpi.int](https://www.icc-cpi.int)

الأولى كجرائم حرب. وقد اعترف المهدي، بجرائمه وطالب من المحكمة بالعفو¹⁴¹.

أما المتهم الثاني المعروف باسم "الحسن" وهو الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود"، قد أُلقي القبض عليه في دولة مالي عام 2018 وتم نقله إلى المحكمة الجنائية الدولية، وانطلقت محاكمته في لاهاي بتاريخ 14 يوليو/ تموز 2020. حيث قام المتهم ومعه أفراد تابعون إلى إحدى الجماعات الإسلامية المتشددة عام 2012 في صحراء مدينة تمبكتو المالية بارتكاب جرائم قتل واغتصاب بحق مدنيين، كما قامو بتدمير الأضرحة الدينية. بتمبكتو، التي تقع على بعد ألف كيلومتر شمال العاصمة، تسمى أيضاً لؤلؤة الصحراء" أو "مدينة الـ333وليا" وهي مصنفة ضمن التراث العالمي منذ عام 1988¹⁴².

ووفق تحقيق الادعاء العام للمحكمة، فإن المتهم "الحسن" لم يكن مجرد تابع من أتباع جماعة "أنصار الدين" الإسلامية المتشددة، بل كان أحد زعمائها من خلال شغله منصب رئيس الشرطة الدينية، وجاء في أمر القبض عليه، أن الحسن ارتكب بشكل ممنهج جرائم ضد الإنسانية في حق سكان المدينة في الفترة الممتدة ما بين أبريل/ نيسان عام 2012 ويناير/ كانون الثاني عام 2013، ووفق التحقيق فإن عنف المشتبه به كان موجهاً بشكل خاص ضد النساء¹⁴³.

8-السودان-قضية دارفور

(141) عثمان أحمد، أزمة مالي في ضوء الفشل السياسي الداخلي والأطماع الفرنسية الخارجية، مجلة قراءات إفريقية، 2020/7/23 م.

(142) المرجع السابق- أزمة مالي في ضوء الفشل السياسي الداخلي.

(143) مرجع سابق-انظر قضية مالي في المحكمة الجنائية الدولية الدائمة.

وجهت المحكمة الجنائية الدولية عام 2011 تهماً للرئيس السوداني/عمر حسين البشير، ومعه خمسة سودانيين مطلوبون للعدالة الجنائية نتيجة تحقيق للأمم المتحدة تم في دارفور حول جرائم حرب، اتهم النظام السوداني بالوقوف وراء مصرع ثلاثمائة ألف شخص في دارفور الذي عرف حرباً دامية بين الجيش النظامي وفصائل مسلحة ومتمردة من مارس/آذار 2003 لغاية يوليو/تموز 2008، راح ضحيتها الكثير من المدنيين موتاً ونزوحاً وتهجيراً خصوصاً من قبائل الفور والمساليت والزغاوة¹⁴⁴.

بتاريخ (11 نيسان/ أبريل 2019) تم اسقاط نظام الحكم في السودان، واعتقال الرئيس عمر البشير، الذي استمر في الحكم لمدة 30 عاماً، وإعلان حالة الطوارئ، وتشكيل مجلس عسكري لإدارة شؤون البلاد لفترة انتقالية مدتها عامان تجرى في نهايتها انتخابات، وعليه طالبت المحكمة الجنائية الدولية المجلس العسكري في السودان بضرورة تسليمها الرئيس المخلوع عمر البشير، للممثل امام المحكمة، ولكن مازالت المفاوضات جارية بين الطرفين بعد رفض السودان تسليمه للمحكمة¹⁴⁵.

رابعاً: تهديد دول الاتحاد الإفريقي بالانسحاب من المحكمة الجنائية الدولية

على الرغم من الإشادة التي نالتها المحكمة الجنائية الدولية إزاء محاولة تحقيق العدالة، إلا أنها غالباً ما تتعرض لانتقادات عديدة ترجع بالأساس إلى سجلها في الملاحقات القضائية وطريقة عملها، ولعل أبرز هذه الانتقادات ما

⁽¹⁴⁴⁾ تفاصيل أكثر-انظر قضية السودان- محاكمة عمر البشير في المحكمة الجنائية الدولية الدائمة-

الموقع الرسمي للمحكمة- <https://www.icc-cpi.int/>

⁽¹⁴⁵⁾ - فاروق حسين أبو ضيف، الانقلاب العسكري في مالي، المركز الفرنسي الإفريقي للدراسات الاستراتيجية، 20 أغسطس 2020م.

تقوم به من «انتقائية» في المحاكمات. فمن بين الملفات والقضايا والتحقيقات الرسمية التي تجرّيها المحكمة، فتحت تحقيقات في 8 "ثمانية" بلدان كانت كلها دولا افريقية وهي : كينيا -وساحل العاج- وليبيا- والسودان -والكونغو الديمقراطية -وافريقيا الوسطى- واوغندا ودولة مالي، كما تعتبر جورجيا هي الدولة الوحيدة من خارج القارة الإفريقية التي تتم محاكمتها على خلفية جرائم الحرب التي ارتكبتها في أوسيتيا الجنوبية عام 2008.

بناء على الاسباب سابقة الذكر، ترى بعض الدول الافريقية أن المحكمة تكيل بمكيالين، ظهر ذلك بوضوح في قمة الاتحاد الافريقي بالعاصمة الأثيوبية اديس ابابا في مطلع العام 2016، حيث ايد القادة الافارقة مبادرة "كينية" تهدف الى انسحاب جماعي من المحكمة الجنائية الدولية التي "تستهدف بشراسة" قارتهم السمرء، سيما وأن جميع الأشخاص الذين صدرت بحقهم "لوائح اتهام" أو تم "محاكمتهم" بالفعل من قبل المحكمة الجنائية كانوا أفارقة؛ سواء كانوا أمراء حرب مثل «توماس لوبانغا»، أو رؤساء سابقين أو حاليين مثل «عمر البشير» أو «معمر القذافي» وآخرين¹⁴⁶.

(146) - انظر تفاصيل مبادرة كينيا في قمة الاتحاد الافريقي المنعقدة بالعاصمة الأثيوبية اديس ابابا في مطلع العام 2016-مبادرة للانسحاب الجماعي من المحكمة الجنائية الدولية الدائمة. المصدر:

<https://www.bbc.com/arabic/world-38829362>

خاتمة

خلاصة القول، إنه لا بد من نشر الوعي في القارة السمراء بشكل عام، ليصبح الانتماء للوطن والدولة بدل الانتماء للقبيلة الذي هو سبب الحروب العرقية والابادة الجماعية، واحترام إرادة الشعوب في اختيار الرئيس المناسب لها عبر صناديق الاقتراع، وتنفيذ نقل السلطة بشكل ديمقراطي وسلس، ورفض محاولات الانقلاب العسكري على الشرعية وتجاوز القانون الدستوري الذي يحدد المدة القانونية للرئيس المنتخب من طرف الشعب حسب الدستور الخاص بكل دولة، والعمل على تكثيف التعاون داخل دول الاتحاد الافريقي للقضاء على ظاهرة الانقلابات العسكرية وعدم الاعتراف بشرعيتها، والعمل على منع اندلاع النزاعات المسلحة أو محاولة الحد منها قدر المستطاع، وملاحقة كافة المتهمين المفترضين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية في افريقيا، وعدم السماح لهم بالإفلات من العقاب وضرورة الحفاظ على استقلال الهيئات القضائية في افريقيا، وكذلك الامر تكثيف التعاون الافريقي مع المحكمة الجنائية الدولية في حال عدم القدرة لبعض الدول الهشة على محاكمة المتهمين امام المحاكم الوطنية في افريقيا.

من هنا ورغم كل الصعوبات والاكراهات، وغياب القوة التنفيذية المختصة بتنفيذ قرارات المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، فإننا ندعو لضرورة التمسك بالمحكمة والتعاون معها، وضرورة الحفاظ على بقائها واستمراريتها، وضرورة توفير الدعم والمساعدة والتعاون معها في تنفيذ العدالة الجنائية الدولية، دون أي تمييز داخل القارة السمراء أو خارجها، حيث تعتبر المحكمة الجنائية الدولية الدائمة نقطة الارتكاز الاساسية في تطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب وملاحقة مجرمي الحرب. باعتبارها نموذج ناجح، رغم بعض الاخطاء هنا أو هناك، حيث يعكس هذا النجاح قدرة البشرية في بناء منظومة

قضائية دولية متوازنة، تلعب دورا اساسيا في العلاقات الدولية لمكافحة الجرائم الخطيرة، ودورا في العلاقات الثنائية بين المحكمة ومجلس الامن والأمم المتحدة والمنظمات الدولية، التي تحول دون هيمنة طرف على السلطة القضائية فيها، وبالطبع لن يكتب للمحكمة النجاح إلا بدخول مفهوم الاستقلال للعدالة الجنائية الدولية، أي القدرة على مقارعة قوة العدالة لتعليمات القوة، تحترم فيه المحكمة مقومات العدالة والحقوق الإنسانية، وتكون أقل ارتهانا للدول العظمى التي تحاول عرقلة العدالة.

القسم الثاني
إفريقيا كحلبة للصراع الدولي

صراع القوى الدولية على شمال أفريقيا: محفزات الجذب وتجليات التجاذب

د. يوسف عنتر
جامعة محمد الأول، وجدة

مقدمة

أصبحت القارة الأفريقية مسرحا للتنافس بين عدد من القوى الدولية التي تسعى للسيطرة والاستحواذ على مراكز الثروات المعدنية الاستراتيجية التي تزخر بها.¹⁴⁷ وعلى غرار أفريقيا، يعد الجزء الشمالي منها أحد المجالات الحيوية التي يشند حولها التنافس بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والصين الشعبية، وعدد من القوى الإقليمية كتركيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي.

وظلت منطقة شمال أفريقيا¹⁴⁸ محط أطماع القوى الكبرى على مر العصور التاريخية نظرا لموقعها الإستراتيجي والموارد التي تكتنفها، ففي العصر

¹⁴⁷ - تعرف القارة الأفريقية باسم "خزان العالم" من الثروات المعدنية، حيث تملك ثلث احتياطي الثروات المنجمية في العالم، وتكتنز في باطنها 89% من البلاتين و 81% من مادة الكروم، و 61% من المنغنيز، و 60% من الكوبالت، وخمس احتياطي العالم من الماس والذهب واليورانيوم، فضلا عن 9,5% من إنتاج الطاقة في العالم. انظر: أميرة محمد عبدالحليم، "الوجه الآخر: التنافس على مصادر الطاقة في أفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 197، المجلد 49، يوليو 2014، ص 142.

¹⁴⁸ - توصف منطقة الشمال الأفريقي أيضا بتسميات جيوسياسية أخرى ذات حمولة أيديولوجية كالاتحاد المغاربي، بلاد تامزغا، المغرب العربي، الغرب الإسلامي والمغرب الكبير. انظر: صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (1989 - 2007)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص. 75. أنظر كذلك:

Yves Lacoste, Europe du sud Afrique du nord, revue Hérodote de géographie, 3eme trimestre, septembre 1999, n. 49, éditée par France Quercy, 1999, p.3.

القديم احتلها الفينيقيون والقرطاجيون والرومان، كما كانت مجالا للفتوحات الإسلامية في العصر الوسيط، وكانت جزءا من المجال الحيوي للإمبراطورية العثمانية في العصر الحديث، وابتداء من القرن التاسع عشر كانت محط تنافس بين القوى الإمبريالية التي قامت باستعمارها (فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وإنجلترا)، وبعد الحرب العالمية الثانية كانت محط استقطاب حاد بين المعسكرين الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

تكمن أهمية المنطقة في موقعها الإستراتيجي، إذ تعتبر بوابة أوروبا إلى أفريقيا، وهمزة وصل بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، وممرًا لنقل النفط والغاز إلى أوروبا وأمريكا، كما تبرز أهميتها في احتوائها على احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي والفوسفات والحديد ومعادن حيوية أخرى تحتاج إليها الآلة الصناعية للدول الكبرى، فضلا عن كونها تمثل حزاما إستراتيجيا يقف في وجه التهديدات الأمنية الجديدة القادمة من دول الساحل وجنوب الصحراء.

وتسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على دواعي اهتمام القوى الدولية بالمنطقة وتجليات ذلك الصراع من خلال الحضور العسكري والشراقات والإستراتيجيات المعتمدة، وتأثير ذلك على سيادة دول المنطقة واستقرارها وإمكانية تجنب تداعياته السلبية.

وتأسيسا على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هي تداعيات التنافس الدولي على الأمن القومي والتنمية بدول شمال أفريقيا؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

- ما هي عوامل جذب القوى الدولية إلى منطقة شمال أفريقيا؟
 - أين تتجلى مظاهر التجاذب الدولي في منطقة شمال أفريقيا؟
 - ما هو تأثير هذا التجاذب على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا؟
 - ما هي سبل تجاوز التداعيات السلبية لهذا التجاذب؟
- وعلى ضوء الإشكالية والأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- كلما احتد التنافس بين القوى الدولية الكبرى على منطقة شمال أفريقيا، كلما كان تأثيره سلبيا على الأمن القومي لدول المنطقة.
 - كلما تجاوزت دول المنطقة خلافاتها، وتكتلت في إطار فوق وطني، واستغلت تناقضات القوى الدولية لصالحها، كلما كان تأثير التنافس عليها إيجابيا على الأمن والتنمية في دول المنطقة.
- وسنعمد في مقارنة الموضوع على المنهج النسقي من خلال النظر الى عوامل الجذب كمدخلات، ومظاهر التجاذب كسيرورات، وتداعيات التنافس الدولي على دول شمال أفريقيا كمخرجات. كما سنستعين بمفاهيم النظرية الواقعية كمفهوم توازن القوى، وصراع المصالح، والقوة العسكرية في فهم الصراع بين القوى الدولية بالمنطقة.
- ومن أجل فهم هذا الصراع يتطلب الأمر التساؤل حول دواعي اهتمام القوى الدولية بهذه المنطقة (أولا)، وتجليات وآليات الصراع بينها (ثانيا)، ومدى تأثير هذا الصراع على وحدة وسيادة دول المنطقة وكيفية التصدي لتحدياته (ثالثا).

أولاً: محفزات جذب القوى الدولية إلى شمال أفريقيا

تتمتع منطقة شمال أفريقيا بعدد من المؤهلات الجغرافية والطبيعية كالموقع الإستراتيجي، والموارد الطاقية والمعدنية (أ)، كما أن المنطقة أصبحت، بحكم عوامل اقتصادية وسياسية، مصدراً لتهديدات للغرب ومصالحه ولاستقرار الإقليم (ب).

أ- الموقع الجيوستراتيجي وتنوع المعطيات الطبيعية مصدر اهتمام القوى الدولية

يعد الموقع الجغرافي لمنطقة شمال أفريقيا من المواقع ذات الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية، فهو يمثل همزة وصل بين أوروبا وأفريقيا ما جعلها ممراً للتواصل الحضاري ومركزاً للتبادل الاقتصادي والثقافي. و مما زاد من أهميته الجيوإستراتيجية هو أنه يطل على البحر الأبيض المتوسط على امتداد 4000 كلم²، الذي خول لدولها أن تكرر مكانتها كنقاط مراقبة على الملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق غرباً وخليج سرت شرقاً¹⁴⁹.

يضطلع المغرب بدور الحارس على مضيق جبل طارق، ويشكل ممراً أطلسياً هاماً، وهو أحد مفاتيح الدخول والخروج من وإلى المتوسط. فيما تتحكم السواحل الجزائرية، التي تقدر بـ 1200 كلم²، في الممرات المؤدية إلى مضيق صقلية. وتسهر تونس على أداء دور المراقب لحركته الملاحية. وفي أقصى شرق

¹⁴⁹ مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا وآفاقها المستقبلية، دار ماجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

شمال أفريقيا تغطي السواحل الليبية، التي تقدر ب 1900 كلم²، جزءا كبيرا من مجال النظر الإستراتيجي للسواحل الشمالية للبحر المتوسط¹⁵⁰.

ويعتبر الشريط البحري، الذي تطل عليه دول شمال إفريقيا، ممرا رئيسيا لنقل النفط حيث تمر عبره حوالي 65 % من واردات النفط والغاز الأوروبية، وحوالي 15 % من الواردات الأمريكية من الخليج وشمال أفريقيا. كما تعتبر أحد النقاط الحيوية في محور إستراتيجي يمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيطين الهندي والهادئ مروراً بالبحر الأبيض المتوسط. فمن المحيط الأطلسي إلى مصر والسودان شرقاً، ومن البحر الأبيض المتوسط حتى تشاد والنيجر ومالي والسنغال جنوباً، تمثل دول شمال أفريقيا نقطة التقاء جيواستراتيجية مهمة في الاتصالات الدولية¹⁵¹.

تنضاف إلى أهمية الموقع، احتواء المنطقة موارد اقتصادية إستراتيجية كالنفط والغاز والفوسفات والكوبالت، ناهيك عن النحاس، الذهب، الحديد، الزنك، الفحم والطاقات المتجددة. تتوفر كل من الجزائر وليبيا على نحو 50,6 مليار برميل من النفط وهو ما يعادل 4,58 % من الاحتياطي العالمي، ونحو 6100 مليار متر³ من الغاز الطبيعي وهو ما يعادل 3,93 % من الاحتياطي العالمي. و في المغرب يخزن جبل تروبيك¹⁵² ما يعادل 10 % من الاحتياطي العالمي لمعدن التيروليوم، وما يكفي لتصنيع أكثر من 270 مليون سيارة

¹⁵⁰ محمد أزهر سعيد السماك، الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر الأبيض المتوسط العربية ومستقبله، المستقبل العربي، العدد 123، بيروت، 1993، ص. 30.

¹⁵¹ عادل مساوي، عبد العالي حامي الدين، المغرب العربي: التفاعلات المحلية والاقليمية الاسلامية، دراسة استشرافية، جامعة الرباط، ص 378.

¹⁵² يوجد جبل تروبيك على عمق 1000 متر تحت سطح البحر في مياه المنطقة الاقتصادية الخالصة المحاذية لأقاليمنا الجنوبية وجنوب جزر الكناري التابعة للسيادة الاسبانية.

كهربائية من معدن الكوبالت، وهو ما يمثل 54 ضعفا مما تتوفر عليه كل دول العالم قاطبة. كما يختزن نحو 44 مليار طن من الفوسفات أي ما يعادل 34 % من الاحتياطي العالمي، ناهيك عن الموارد الفلاحية والسمكية الهائلة التي تبوئ المنطقة مكانة ذو أهمية بالغة إستراتيجيا واقتصاديا، مما جعلها عرضة لأطماع القوى الكبرى التي تتعارض أحيانا مصالحها ورؤاها الجيوإستراتيجية¹⁵³.

فإذا كانت أوروبا ترى أن امتدادها وعمقها الإستراتيجي لا يأتي في اتجاه الأطلسي، وإنما يأتي في اتجاه البحث عن هوية مستقلة لأوروبا: أوروبا الشرقية، والبحر الأبيض المتوسط، خصوصا منطقة شمال أفريقيا. ونظرا لما تمثله هذه الأخيرة من أهمية للاقتصاد والأمن الأوروبي، فإنها تعتبر مصدرا للمواد الخام اللازمة للصناعة، وسوقا لتصريف منتجاتها. كما تعد مجالا لخلق فرص واسعة أمام الشركات الأوروبية لإنجاز المشاريع الكبرى، مثل أنابيب نقل الغاز المغربي ومشروع القطار المغربي¹⁵⁴. كما تعتبرها فرنسا بوابتها نحو عمقها الإستراتيجي الأفريقي، حيث مصالحها التقليدية الموروثة من العهد الاستعماري. وهو ما جعلها تنتهج سياسة تهدف إلى الحفاظ على التوازن الإستراتيجي بين دول

¹⁵³ حول المؤهلات الطبيعية لأفريقيا، أنظر:

—أحمد محمد العالم، رؤية مستقبلية لفرص وتحديات التنمية في أفريقيا 2030، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، 7 يناير 2019، تاريخ الولوج 19 دجنبر 2020. www.futureuae.com/arab.
—يراجع أيضاً: Izabelle Ramdoo , L'Afrique des ressources Naturelles, International Institute for Sustainable Diveleppement, novembre 2019, p : 01. www.iisd.org, Visité le 20 décembre 2020.

¹⁵⁴ علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2005، ص 125.

المنطقة والمحافظة على قنوات التعامل معها، ومراقبة توازن التدفق التجاري، والاقتصادي والديمقراطي¹⁵⁵.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فلم تكتف بالنظر إلى المنطقة بوصفها مجرد سوق لمنتجاتها، بل تعاملت معها بوصفها موقعا جيواستراتيجيا حيويا لها، من وجهة نظر عسكرية أيضا. هذه الرؤية هي التي أسست للاهتمام الأمريكي بها منذ مطلع الأربعينات من القرن الماضي، حيث شكلت منطقة شمال أفريقيا نقطة الانطلاق الوحيدة لمواجهة النازية بعد احتلال فرنسا، وفقدان الموقع الجغرافي الإسباني والإيطالي لتحالف نظام فرانكو والنظام الفاشي مع هتلر¹⁵⁶.

يرتبط اهتمام أمريكا بشمال أفريقيا بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط وهو ما يتأكد من خلال مبادرتي "الشراكة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط" في بداية التسعينات، و"الشرق الأوسط الكبير سنة 2004"، حيث أدرجت منطقة شمال أفريقيا ضمن إستراتيجية شرق أوسطية أمريكية موسعة من الأطلسي غربا إلى الخليج شرقا، وتعتبر المنطقة كنقطة اتصال إستراتيجية طبيعية بمناطق الشرق الأوسط، الخليج، أفريقيا جنوب الصحراء، وصولا إلى

¹⁵⁵ Shreber Thomas, jeux de Go en Méditerranée Orientale, Fondation Des Etudes de Défenses Nationales, Paris, 1986, p 51.

¹⁵⁶ عبد الله بلقزيز، الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي، في ادمون غريب وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، مارس 2004، ص 69.

المحيط الأطلسي، وهو حزام إستراتيجي مترابط للمصالح الأمريكية عبر ثلاث قارات رئيسية: أوروبا، أفريقيا و آسيا¹⁵⁷.

يشكل ساحل دول شمال أفريقيا أهمية إستراتيجية كبيرة في تأمين معبر البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي جعل أمريكا تحرص على ضمان استقرار المنطقة، وتفادي أي توتر إقليمي قد يعيق المصالح الاقتصادية والإستراتيجية فيها. كما تعتبر أن حسن إدارة التوازن الإقليمي بين المغرب والجزائر من الرهانات الأساسية لإستراتيجيتها في المنطقة.

وبالمقابل تنظر الصين إلى المنطقة بمنظور جيواقتصادي بوصفها محطة أساسية في مبادرة "الحزام والطريق" التي انخرطت فيها كل دول المنطقة. المبادرة التي شرعت منذ 2016 في إنشاء موانئ حيوية على طول شمال أفريقيا أهمها: ميناء طنجة المتوسط بالمغرب، ميناء الحمداية بمنطقة شرشال بالجزائر وميناء أنفيذا بتونس¹⁵⁸. ولعل هذه الإستراتيجية التي تركز على البعد الاقتصادي وتتجنب الانخراط في الصراعات الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول شمال أفريقيا، زيادة إلى نجاح نموذجها التنموي جعل دول المنطقة تنظر إلى الصين بوصفها القوة التي تحرك التنمية المستدامة، والنموذج الذي استطاع أن ينتشل حوالي 200 مليون شخص من براثن الفقر في العقود الثلاثة الأخيرة¹⁵⁹.

¹⁵⁷ أبان ليسر، دور المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط ومكانتها في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة انتقالية واستشفاف، 2001، ص 8.

¹⁵⁸ Mehdi Taje, les nouvelles routes de la soie et l'Afrique du Nord: quelles synergies ?, Konrad – Adenauer stiftung, 2017, Tunis, p.65.

¹⁵⁹ السيد أمين شلي، دور افريقيا في صعود الصين، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 181، القاهرة، يوليو 2010، ص ص 231-232.

ب- منطقة شمال أفريقيا مصدر تهديد في المدرك الأوروبي والأمريكي

أثناء الحرب الباردة، لم تكن منطقة شمال أفريقيا تمثل أي تهديد لأوروبا وأمريكا، فقد كان التشخيص الإستراتيجي للعدو يتمثل في الاتحاد السوفياتي ومعسكره. ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ستجد أوروبا نفسها أمام عدو إستراتيجي جديد مختلف في طبيعته ومصدره. ونتيجة لهذا التحول الإستراتيجي، أصبحت التهديدات القادمة من منطقة شمال أفريقيا هي العدو الجديد الذي أصبح يُقَضّ مضجع العقل الأمني والإستراتيجي الأوروبي.

وتشير الوثيقة الإستراتيجية الأوروبية لسنة 2003 إلى أن التهديدات الرئيسية التي تواجه أوروبا القادمة من منطقة شمال أفريقيا في الضفة الجنوبية للمتوسط هي: الإرهاب الدولي، أسلحة الدمار الشامل، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. وقد صنف الاتحاد الأوروبي الإرهاب الذي تمارسه الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، والتي تبنت التفجيرات والاعتداءات على عدد من العواصم الأوروبية، في خانة التحديات الأمنية الكبرى. كما تعتبر دول القوس اللاتيني الهجرة غير الشرعية تهديدا وجوديا لمجتمعاتها، لما قد تسببه من إخلال أمني، وإخلال بالتوازن السكاني، وبالوضع الاقتصادي، ناهيك عن تهديد أسلوب حياة المجتمعات الأوروبية.¹⁶⁰

ويعتقد الأوروبيون أن فشل الدولة في بعض دول المنطقة مثل: ليبيا ودول الساحل، وعجزها عن أداء وظائفها وفرض سلطتها على إقليمها وسكانها، هو ما يشكل الحاضنة للجريمة المنظمة، الإرهاب والهجرة غير الشرعية الشيء

¹⁶⁰ عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير الشرعية والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص ص 43- 44.

الذي جعل الأوروبيين يعتقدون بوجود علاقة محتملة وتنسيق بين هذا الثلاثي الخطير.

وعلى عكس أوروبا، فمفهوم الخطر الأمني بالنسبة لأمريكا يحمل مدلولاً مختلفاً ومضامين إستراتيجية متباينة مقارنة بما يعنيه لأوروبا، ذلك أن الأمن المتوسطي بالنسبة لأمريكا يعتبر عنصراً حيوياً وسيطاً وغير مباشر لضمان استقرار إستراتيجيتها الشاملة الممتدة بين البحر المتوسط غرباً والشرق الأوسط شرقاً. أما أوروبا فإن أمنها الإستراتيجي العضوي مرتبط مباشرة باستقرار حديقتهما الخلفية في الضفة الجنوبية (شمال أفريقيا).

لقد ظلت منطقة شمال أفريقيا إلى غاية التسعينيات تحتل مرتبة جد ثانوية في سلم الاهتمامات الإستراتيجية الأمريكية، غير أن انتهاء الحرب الباردة، دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجاوز التقسيم القديم لمناطق النفوذ، والذي بموجبه كانت منطقة شمال أفريقيا منطقة نفوذ أوروبي، فانتقلت إلى مرحلة التنافس مع حلفائها على المنطقة، لكسب موقع هيمنة أكبر لارتباط ذلك بمصالحها الجديدة.

وبعد أحداث 11 من شتنبر 2001، تضاءل الاهتمام الإستراتيجي الأمريكي بهذه المنطقة كبؤرة تصدير محتملة لنشاط المجموعات الإرهابية، وكنقطة مراقبة لأي تهديد محتمل منها على الجهة الشمالية المتوسطية والجنوبية في نفس الوقت. وازداد اهتمامها الأمني بالمنطقة بتضاءل نشاط جهاز المخابرات الأمريكية (CIA)، خاصة بعد تغلغل تنظيم القاعدة وداعش في منطقة شمال أفريقيا والساحل الإفريقي، فقامت بعقد اتفاقيات أمنية ثنائية مع كل من المغرب والجزائر وتونس¹⁶¹.

¹⁶¹ حول سياسة أمريكا في أفريقيا، انظر:

وتأسيسا على ما سبق، يمكن القول إن التحولات الاستراتيجية لهذه المرحلة، ساهمت في زيادة إدراك الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة باعتبارها حزام طوق إستراتيجي متقدم لمحاصرة تنظيم القاعدة والجماعات المسلحة في منطقتي الساحل والصحراء الكبرى. وهو الأمر الذي جعل دول شمال أفريقيا تتبوأ مكانة متميزة في المبادرة الأمريكية للتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب منذ 2003 بين كل من المغرب، الجزائر، تونس، موريتانيا، النيجر، تشاد، مالي والسنغال.

ثانيا: تجليات وآليات التجاذب الأجنبي في شمال أفريقيا

لعل من أهم تجليات التنافس الحاد بين القوى الكبرى على المنطقة، نجد التنافس على سوق السلاح، وإيجاد موطئ قدم عسكري في هذه المنطقة الحيوية (أ) ومن أجل تكريس وجودها والتأثير في المنطقة وضعت هذه القوى إستراتيجيات ومبادرات وشراكات للمنطقة (ب).

أ- التواجد العسكري: البحث عن قواعد وسوق لبيع السلاح

رغم تبعية منطقة شمال أفريقيا للنفوذ الأوروبي، وخصوصا الفرنسي، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تظل القوة العسكرية الأكثر حضورا كما ونوعا بالمنطقة، فمن الناحية العسكرية تتداخل فيها مسؤولية ثلاثة قيادات عسكرية أمريكية، وهي: القيادة الأوروبية والقيادة المركزية والقيادة الأفريقية (الأفريكوم). هذه الأخيرة التي تشرف على أكثر من 7000 عسكري ومدني منتشرين في أنحاء أفريقيا، من بينها حوالي 4000 في جيبوتي وحدها. وكانت

Frédéric Leriche, la Politique Africaine des ETAS- UNIS : une mise en perspective, Revue Afrique contemporaine, 2003/3 n°207, p :7à23. Voir : www.cairn.info, visité le 08 décembre 2020.

تملك في 2017 حوالي 46 موقعا من أحجام مختلفة، تفيد في الدعم اللوجستي للقواعد الجوية والبحرية، أو في دعم عمليات القوات الخاصة¹⁶²، هذا وتحضر الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا من خلال عدد من القواعد العسكرية ونقاط الارتكاز¹⁶³، ومن خلال صفقات التسليح والمساعدات العسكرية والتدريبات والمناورات.

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية شبكة من البنيات التحتية والهياكل ونقاط الارتكاز التي تقدم تسهيلات للقوات العسكرية الأمريكية، وتوجد بالمنطقة سبع نقاط ارتكاز بالمغرب تتراوح ما بين قواعد جوية وبحرية وقواعد للاتصالات والرسو وتموين الطائرات الحربية، بالإضافة إلى أربع نقاط بتونس وإثنتان بـموريتانيا، ونقطة أخرى بمنطقة " رأس باناس " بمصر¹⁶⁴، هذا الى جانب سلسلة من القواعد العسكرية في كافة دول أوروبا الجنوبية المطلة على المتوسط، إضافة إلى الأسطول السادس الذي يضم حوالي 30 سفينة حربية وأكثر من 27 ألف رجل. فمن خلال قواعدها العسكرية في منطقة "روتا" بجنوب إسبانيا، وقواعدها بجزر الكناري، ونقاط ارتكازها بكل من القاعدة الجوية بالقنيطرة، والقاعدة البحرية بالقصر الصغير التي تشكل مثلثا إستراتيجيا، تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية التحكم في المدخل الغربي

¹⁶² Aline le Bœuf, la compétition stratégique en Afrique: Approches militaires américaines chinoise et russe, laboratoire de recherche sur la défense, IFRI, focus stratégique, n° 91, Aout 2019, p.30.

¹⁶³ المقصود بنقاط الارتكاز هو امتلاك المؤسسة العسكرية الأمريكية مواطن قدم لها صغيرة ولكنها فعالة، ومجهزة بإمكانيات التوسع لتتحول في وقت وجيز من مجرد نقطة للارتكاز إلى قاعدة أو ما يقاربها في إمكاناتها وقدراتها العسكرية.

¹⁶⁴ La présence militaire américaine en Méditerranée, in actualité arabe, n° 131, 01- 05 – 1986, p.25

للمتوسط عبر مضيق جبل طارق، كما تمكنها هذه القواعد/ النقاط من مراقبة كافة الاتصالات (التنصت والمراقبة عن بعد)، وتأمين عمليات العبور من غرب المتوسط حتى شرقه، وتشكيل حزام أمني يحمي أوروبا من جنوبها ويطوق كل تهديد يأتيها من منطقة شمال أفريقيا. زيادة على اتخاذ هذا المثلث قاعدة انطلاق نحو ما يعرف بـ " مسرح عمليات المتوسط الموسع "، أي الموسع نحو أفريقيا وشرق المتوسط، باعتباره أيضا مسرحا لانطلاق قوات حلف الناتو في كل الاتجاهات (شمال أفريقيا، منطقة الخليج، الشرق الأوسط، المحيط الأطلسي والهندي، البحر الأحمر وبحر الشمال والبلطيق)¹⁶⁵.

إضافة إلى القواعد العسكرية، تركز أمريكا وجودها في المنطقة من خلال المساعدات والتكوينات والمناورات العسكرية المشتركة، وتستفيد أغلب دول المنطقة من مساعدات عسكرية سنوية، ومن تكوين وتدريب عسكري لضباط هذه الدول بالولايات المتحدة الأمريكية في إطار برنامج التدريب والتكوين العسكري الدولي، كما تستفيد من وجود فرق ومستشارين عسكريين أمريكيين، ومن إجراء مناورات سنوية كمناورة الأسد الأفريقي بينها وبين المغرب، أو المناورات بينها وبين الجزائر التي يشرف عليها الأسطول السادس الأمريكي¹⁶⁶.

أما مصر فتستفيد من مساعدات عسكرية أمريكية سنوية تصل إلى مليار وثلاثمائة دولارا، وهي بذلك تعد ثاني أكبر مستفيد بعد إسرائيل على المستوى العالمي، كما تجري مع الولايات المتحدة، منذ التسعينات، مناورات عسكرية بحرية نصف سنوية تعرف بـ " النجم الساطع " في عرض البحر قبالة السواحل المصرية، زيادة على مناورات كل سنتين تلقب باسم "رياح البحر".

¹⁶⁵ Saida Bédar, Dialogue sécuritaire entre deux rives, Arabies, n° 153, septembre 1999, p.39

¹⁶⁶ إبراهيم شاير الدين، الأفريكوم.. حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة. مركز الجزيرة للدراسات، الأحد 23 يونيو 2013، على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/reports>

وبعد أن كانت الولايات المتحدة تتبوأ المرتبة الأولى عالميا في صفقات بيع الأسلحة بنسبة 61%، تراجعت سيما في أفريقيا حاليا لصالح روسيا والصين حسب مؤسسة SIPRI.

لقد أصبحت روسيا هي المزود الرئيسي لدول جنوب الصحراء ب 28 % من صادرات الأسلحة ما بين 2014 و 2018 أمام الصين ب 2 %، وأوكرانيا ب 8,3 %، والولايات المتحدة ب 7,1%¹⁶⁷، وتحظى منطقة شمال أفريقيا بحصة الأسد من مجموع مشتريات الأسلحة في القارة الأفريقية. فصادرات الصين من الأسلحة بلغ 3 مليارات دولار بين 2008 و 2017، والولايات المتحدة ب 4,9 مليار دولار للمغرب ومصر، بينما تواصل روسيا تفوقها ب 12,4 مليار دولار للجزائر ومصر¹⁶⁸.

وتستغل روسيا حالة الفوضى التي نشأت عقب أحداث الربيع العربي، وحالة الارتباك في العلاقات المصرية الأمريكية في عهد باراك أوباما والذي عمل على إيقاف معونة المساعدات العسكرية لمصر، وحالة الجمود التي عرفت العلاقات المغربية في عهد دونالد ترامب في بدايتها، بالإضافة إلى انهيار الدولة في ليبيا التي كانت تعتبرها روسيا منطقة نفوذ تقليدية لها، بدأت تتسلل ببطء في المنطقة. ف وقعت مع مصر صفقة تسليح ضخمة سنة 2019 بقيمة أكثر من ملياري دولار، من بينها عقود على طائرات ميغ 29 وسوخوي 35¹⁶⁹، بالإضافة

¹⁶⁷ P.D.Wezezan, A.Fleurant, A.Kuimover, N.Tian, S.T.Wezezan, « Trends in international arms transfers, 2018, SPIRI Fact Sheet, 2019, p.8.

¹⁶⁸ Aline le Bœuf, la compétition stratégique en Afrique: Approches militaires américaines chinoise et russe, op.cit, p.57

¹⁶⁹ روسيا اليوم، عقود التسليح الروسي تتواصل مع مصر، شهود يوم 07/12 / 2020.

https://arabic.rt.com/middle_east/1010867

إلى إجراء مناورات عسكرية عرفت باسم " حماة الصداقة "، وسمحت بنشر قوات روسية خاصة وطائرات بدون طيار بأحد القواعد العسكرية المتواجدة غرب مصر في المناطق المتاخمة مع الحدود الليبية والتي تعود إلى الفترة السوفياتية، وذلك بهدف إسناد القوات التي يقودها اللواء خليفة حفتر، كما سمحت للطائرات الروسية باستخدام أجوائها بموجب اتفاق توصل إليه الطرفان سنة 2017.

وتظل الجزائر السوق الأكبر للسلاح الروسي، ففي سنة 2014 وقع الجانبان على صفقة تسليح تقدر بمليار دولار تتضمن 200 دبابة و14 مقاتلة سوخوي سو 30 وسفينتين، وهو ما دفع المغرب إلى إبرام صفقة سلاح اشترى بموجبها من الولايات المتحدة الأمريكية 14 مقاتلة من طراز F16، 60 دبابة، 3 مروحيات قتالية و24 طائرة تدريب، بالإضافة الى تحديث 200 دبابة من طراز "أبرامس". كما أبرم سنة 2016، في إطار سباق التسليح الإقليمي وتنويع مصادر تسليحه، صفقة مع روسيا لشراء غواصة من الجيل الرابع من طراز "أمور 1650"، بالإضافة إلى مطاردات من طراز سوخوي 34. هذا جعل معهد البحث الإستراتيجي الدولي في بروكسيل يصنف الجيش المغربي، بالاعتماد على مقياسي التسليح والتجهيز، ضمن ثالث أكبر جيوش القارة الأفريقية بعد الجيشين المصري والجزائري¹⁷⁰.

كما تمكن السلاح الصيني أن يجد سوقا له في شمال أفريقيا، إذ تعتبر الجزائر المستورد الأول لهذا السلاح في القارة الأفريقية، ووفقا لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام، طلبت الجزائر خلال السنوات الأخيرة من الصين 50 صاروخا

¹⁷⁰ رشيد خشانة، سباق التسليح في شمال أفريقيا: الصاروخ قبل الرغبة، 8 / 8 / 2020، على الموقع:

مضادا للسفن وصواريخ أرض جو ومدافع هاوتز ذاتية الدفع التي تسلمتها سنة 2014، كما تسلمت البحرية الجزائرية، سنة 2017، ثالث وآخر دفعة من سفينة (C28A Corvette)¹⁷¹.

ب- الإستراتيجيات والشراكات الأمنية والاقتصادية

تتنافس في شمال أفريقيا إستراتيجيات عدد من القوى الدولية، وتختلف إستراتيجية كل قوة بالنظر إلى رؤيتها الجيوإستراتيجية للمنطقة، فالاتحاد الأوروبي، وبحكم الجوار والإرث التاريخي الاستعماري، ينظر للمنطقة باعتبارها حديقته الخلفية ومصدر تهديد مباشر لأمنه القومي، وسعيا نحو تكريس نفوذه وتبعية دول المنطقة له تبني عددا من المبادرات والشراكات الاقتصادية والأمنية والسياسية. وتعد الشراكة الأورومتوسطية التي وقعها الاتحاد الأوروبي مع دول شمال أفريقيا كل على حدى منذ سنة 1995، أحد هذه المبادرات التي تسعى حسب وثيقة برشلونة، إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر، محاربة الهجرة غير الشرعية، جعل المتوسط منطقة سلم واستقرار، دعم وترقية مؤسسات المجتمع المدني وتشجيع الحوار والتفاهم الثقافي¹⁷²، كما تعد سياسة الجوار الأوروبية لسنة 2004 ثاني هذه المبادرات¹⁷³، والتي حافظت على نفس مضامين ندوة برشلونة، مع إضافة عناصر جديدة تتمثل في الإرهاب وأسلحة الدمار

¹⁷¹ معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام: الجزائر أول مستورد للسلاح في أفريقيا، 22 فبراير 2016.

متاح على الرابط: <https://www.aljazairalyoum.dz/>

¹⁷² لمياء حروش، الشراكة الأورومتوسطية السياقات والمسارات، دراسات سياسية، المعهد المصري

للدراسات، 24 سبتمبر 2019، متاح على الرابط: www.eipess-eg.org، تاريخ الزيارة 25 دجنبر 2020.

¹⁷³ تقرير موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة

المناطق – مراجعة سياسة الجوار-، المفوضية الأوروبية والممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية

والسياسة الأمنية، بروكسيل 18 نونبر 2015، متاح على الرابط: www.ec.europa.eu، تاريخ الزيارة 28

دجنبر 2020

الشامل، واعتبار الصراع العربي الإسرائيلي أولوية إستراتيجية للاتحاد الأوروبي¹⁷⁴، وتوسيع المبادرة لتشمل شرق أوروبا وجنوب المتوسط، ووصولاً إلى الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2007 الذي يجمع 17 دولة متوسطة: دول القوس اللاتيني (فرنسا - إيطاليا - إسبانيا - البرتغال) ودول شمال أفريقيا (المغرب - الجزائر - تونس - ليبيا) ودول أوروبية شرق المتوسط (مالطا - قبرص - اليونان) ودول شرق أوسطية مطلة على المتوسط (السلطة الفلسطينية - الأردن - لبنان - سوريا - مصر - تركيا - "إسرائيل").

وعلى الرغم من تعارض الرؤيتين الألمانية والفرنسية الجيوسياسية لمنطقة شمال أفريقيا، تظل المبادرات الأوروبية هي الأكثر قوة أمام مثيلاتها الأمريكية في الجانب المتعلق بالاستقطابات الاقتصادية والسياسية. وتهدف مجموع هذه المبادرات الاقتصادية والأمنية إلى ضمان الاستقرار في حوض المتوسط واحتواء مصادر التهديد والخطر القادمة من منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط من جهة، وتأمين هيمنة أوروبا الاقتصادية على سوق جوارية ضخمة تقدر بـ 100 مليون نسمة من جهة أخرى. كما تهدف إلى حمايتها من المنافسة الأمريكية وضمان تصريف فائض إنتاجها فيها، والعمل من أجل الحفاظ على ميزان تجاري يكون لصالحها لمواجهة احتمال ما قد تخسره في السوق العالمي أمام المنافسة الأمريكية والصينية والروسية والتركية.

وفي المقابل، فقد تغيرت نظرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة شمال أفريقيا، سيما بعد تراجع الصراع الأيديولوجي لصالح التنافس الاقتصادي. وبعد أحداث 11 من شتنبر سنة 2001، قامت الولايات المتحدة

¹⁷⁴ Erwan Lannon, le traité constitutionnel de l'avenir de la politique méditerranéenne de l'UE élargie, Bruxelles, Institut Européen, Euromesco papers, n° 22, Juin 2004, p.30 .

الأمريكية ببلورة سياسة جديدة تجاه شمال أفريقيا تجسدت في مبادرتين: الأولى عسكرية أمنية تتعلق بالحوار المتوسطي، والثانية ذات أبعاد اقتصادية وسياسية تهدف إلى إعادة صياغة المنطقة كمدخل لتكريس هيمنتها وقيادتها المتفردة للعالم. فبمبادرة من الحلف الأطلسي تجاه دول شمال أفريقيا تم تأسيس سنة 1994 الحوار المتوسطي الذي يضم، إلى جانب الدول الأعضاء، دول متوسطة هي دول شمال أفريقيا، بالإضافة إلى الأردن وإسرائيل ومنحها صفة الشريك مع الحلف. ويتمثل الهدف الأساس للحوار المتوسطي في إرساء الأمن بالمتوسط من خلال إبرام شراكات أمنية قائمة على الحوار والثقة والتعاون.¹⁷⁵

ولما كان الحلف أداة من أدوات الولايات المتحدة الأمريكية لفرض هيمنتها على أوروبا، وعلى المناطق الجديدة التي أصبح يتدخل فيها الحلف بعد نهاية الحرب الباردة، فإن الحوار المتوسطي هو الآخر لا يتعدى أن يكون مجرد أداة فرعية لتنفيذ الرؤية الأمريكية الأطلسية لمكافحة الإرهاب. وفي نفس السياق، يدخل كل ما يتفرع عن هذه الرؤية من مبادرات أمنية تخص مكافحة الإرهاب، كمبادرة "المسعى النشط" الخاصة بمراقبة الملاحة البحرية في المتوسط والتي تركز في تدخلاتها على مضائق إستراتيجية هي مضيق جبل طارق وسرت وقناة السويس والبوسفور، أو مبادرة "بان الساحل" التي تم تأسيسها سنة 2002 في سياق أحداث 11 من شتنبر الخاصة بمراقبة منطقة الساحل الأفريقي

¹⁷⁵ Le Dialogue méditerranéen de l'OTAN, voir : <https://www.nato.int/>, visité le 29 décembre 2020.

والصحراء الكبرى الممتدة من موريتانيا غربا حتى السودان والقرن الأفريقي شرقا.¹⁷⁶

ولم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية بالحضور الأمني والعسكري في المنطقة، بل حاولت أن تزاخم الوجود الأوروبي اقتصاديا وسياسيا من خلال عدة مبادرات موجهة لمنطقة شمال أفريقيا. ففي سنة 1998 أطلقت أمريكا مبادرة أيزنستات التي تعرض شراكة اقتصادية بين أمريكا ودول شمال أفريقيا تهدف إلى خلق منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين، وتسهيل دخول الشركات الأمريكية للاستثمار في المنطقة. إلا أن المبادرة فشلت في تحقيق أهدافها بسبب الخلاف المغربي الجزائري، وبسبب استبعاد ليبيا وموريتانيا، ورغم ذلك شكلت هذه المبادرة مرجعا للإدارة الأمريكية في طرحها لمبادرة ثانية تحت اسم مبادرة الشراكة للشرق الأوسط التي تم الإعلان عنها سنة 2002. هذه الأخيرة التي تم تطويرها إلى مبادرة الشرق الأوسط الكبير، التي أعلن عنها سنة 2004 خلال منتدى دافوس، والتي تهدف إلى إجراء إصلاحات وتغييرات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتمثل في تحقيق الديمقراطية، والحكم الرشيد وتحقيق تعليم جيد للأفراد، مع التركيز على المرأة وتحقيق المبادرة في الأعمال¹⁷⁷، اعتقادا من الإدارة الأمريكية أن الإرهاب الذي تحتضنه هذه المنطقة ينشأ ويتغذى من غياب الديمقراطية. وبناء عليه، يمكن اعتبار المبادرة مشروعا استعماريا ذو نزعة مركزية غربية وتبشيرية تسعى إلى إعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كمدخل للمهيمنة على المنطقة والتفرد بقيادة العالم، والانتقال

¹⁷⁶ La version électronique de la revue « Briefing », OTAN, Bruxelles, Juillet 2006, in: http://www.nato.int/doc/Briefing/terrorism_at_sea2006/terrorism_at_sea2006-f.pdf

¹⁷⁷ إدريس الكنبوري، جولة وزير الخارجية الأمريكي في المغرب العربي: إعادة رسم السياسات، في: www.alasr.ws/index.cfm?method=home

بالعالم العربي وإسرائيل من عصر الجغرافيا السياسية إلى عصر الجغرافيا الاقتصادية¹⁷⁸.

ثالثا: تأثير الصراع على منطقة شمال أفريقيا وسبل التجاوز

وكان للتواجد العسكري الأمريكي والروسي، وللتنافس على تسليح دول المنطقة، وتدخل الحلف الأطلسي في ليبيا، واستغلال وتوجيه ثورات الربيع العربي نحو الفوضى العارمة، تأثير على أمن دول المنطقة وتفتيت كياناتها (أ)، الأمر الذي يفرض على دول المنطقة أن تقوم، على وجه السرعة، بالتكتل وتجنب الخلافات الهامشية للتخفيف من خطر التقسيم الداهم (ب).

أ- مظاهر التأثير: تراجع السيادة وبروز الصراعات الداخلية والبيئية

مما لا شك فيه أن الصراع حول منطقة شمال أفريقيا سيترك آثاره الجيوسياسية على المنطقة واستقرارها ووحدتها أراضيها وتماسك مجتمعاتها. فالشركات التي أبرمت مع دول المنطقة لم تكن متكافئة، بل كانت بين أطراف قوية ودول ضعيفة ومنقسمة، فإذا كان الاتحاد الأوروبي يتفاوض ككتلة واحدة، وكطرف له إستراتيجية شاملة ومهيمنة، فإن دول شمال أفريقيا تتفاوض فرادى وبدون إستراتيجية، وهو ما جعلها في موقع التبعية والخضوع لشروط تمس بسيادة تلك الدول، ومن أجل تكريس تبعية دول المنطقة وجعلهم يدورون في فلكه، ومن أجل تكريس نفوذه في حديقته الخلفية، ربط الاتحاد الأوروبي بين المساعدات المالية والاقتصادية والالتزام بمنظومة المعايير والقيم الأوروبية المتمثلة في احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون، وأصبحت المشروطة (conditionnalité) أدواته للتدخل في الشؤون

¹⁷⁸ صالح سالم، الشرق الأوسط الكبير: التحدي الغربي والاستجابة العربية، في:

الداخلية لدول المنطقة، وتوجيه سياساتها ورهن قرارها المستقل وهو ما يشكل اعتداء سافرا على سيادة دول المنطقة واستقلالها¹⁷⁹.

وعلى صعيد آخر وظف حقوق الإنسان كورقة سياسية للضغط على بعض الأنظمة السلطوية في المنطقة لابتزازها وفرض التنازل عن السيادة وحقوق شعوب المنطقة، كما وظف المساعدات كورقة مالية واقتصادية للضغط في ملفات لها أبعاد جيوسياسية واستراتيجية.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فتدخل في المنطقة من خلال فرض رؤيتها للإصلاح والتغيير (مشروع الشرق الأوسط الكبير) وتشجيع الثورات الملونة، ونشر الفوضى الخلاقة في المنطقة وصولا إلى إعادة صياغة جيوسياسية لخريطة المنطقة، وفي هذا الإطار برز دور الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل في تهيئ شروط الربيع العربي من خلال دعم المجتمع المدني بدول شمال أفريقيا وتدريبه على إقامة الديمقراطية من قبل منظمات أمريكية.

كما استخدمت عدة أدوات للضغط على الأنظمة في المنطقة اقتصادية وسياسية ودبلوماسية واستخباراتية وعسكرية لتهيئة الظروف للشباب في كل من تونس ومصر وليبيا للتمرد على حكوماتهم السلطوية، الأمر الذي تثبتته وثيقة سرية صادرة من الرئيس باراك أوباما سنة 2011 يفوض فيها المخابرات الأمريكية بدعم المعارضة الليبية في المنطقة الشرقية بالسلاح والمال، وتدريبهم على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من التكنولوجيا، التي تسهم في تسريع خطوات المعارضة وتوحيدها. وكذا الوثيقة المسربة من قبل مجموعات

¹⁷⁹ ادريس قاسم، الانتقال الديمقراطي في المغرب: تفاعلات الشراكة الاقتصادية مع أوروبا والربيع العربي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، العدد 22، لبنان، مارس 2019، ص 105.

الخبرة الأمريكية مطلع 2014، التي تثبت تورط البيت الأبيض في الثورات التي عصفت بعدة دول في المنطقة العربية، لاسيما شمال أفريقيا، وأن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت في مخططاتها الداخلية العديد من الإستراتيجيات، لقلب وزعزعة الأنظمة في البلدان المستهدفة، بالاعتماد على مؤسسات المجتمع المدني¹⁸⁰.

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تدخلت بشكل ناعم في كل من مصر وتونس، فإن تدخلها في ليبيا كان خشناً بواسطة ذراعها العسكري (حلف شمال الأطلسي)، وهو ما تسبب في إنتاج الفوضى وانحيار الدولة في ليبيا. وكان من تداعيات هذا التدخل الجيوسياسية والأمنية تزايد العنف والحروب الأهلية وانتشار السلاح، وتمكن تنظيم الدولة الإسلامية من زرع خلاياه النائمة واليقظة على السواء في الدول المحيطة بليبيا، الشيء الذي أصبح يهدد ليبيا بالتقسيم إلى دويلات على أساس إثني وقبلي، لا سيما أن بعض القبائل بدأت ترسم حدود هذه الدويلات¹⁸¹.

كما يعرف الخلاف المغربي الجزائري حول الصحراء المغربية تطورات خطيرة بعد أزمة معبر الكركرات الحدودي، واعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، وهو ما سيفتح فصلاً جديداً من الصراع بأبعاد جيواستراتيجية جديدة، حيث بدأت تتشكل بوادر صراع المحاور بعد أن اختار المغرب الانضمام إلى الاتفاق الإبراهيمي.

¹⁸⁰ أسامة خليل الكرد، نظرية الفوضى الخلاقة وأثرها على الأمن العربي، ماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، 2016، ص 69.

¹⁸¹ توفيق المديني، تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار، مجلة المستقبل اللبنانية، العدد 5153، 21/10/2014، ص 19.

كما يشكل انهيار الدولة في ليبيا واستمرار الحرب الأهلية فيها، تهديدا حقيقيا للأمن الإقليمي للمنطقة، واستنزافا لمقدرات شعوبها، ومدخلا للقوى الدولية لتكريس وجودها العسكري، وبالتالي تقليص سيادة دول المنطقة ووحدةها الترابية وتفتيت مجتمعاتها وإعادة رسم حدودها الجيوسياسية.

ب- آليات التخفيف من تداعيات الصراع على شمال أفريقيا

من أجل التخفيف من تداعيات الصراع الحاد بين القوى الكبرى على المنطقة، ينبغي على دول المنطقة أن تنبذ الخلافات الجانبية بينها، وتفسح المجال للنظرة الواقعية بعيدا عن تأثيرات الزعامة الإقليمية، والخلافات الحدودية الموروثة عن الاستعمار، كما ينبغي عليها التطلع إلى نظام إقليمي يستند على الجغرافية الاقتصادية بدل الجغرافية السياسية، من خلال تعزيز الاتحاد المغاربي، واستغلال عناصر القوة التي تتمتع بها هذه الدول، والتي تتمثل في وحدة الدين واللغة وتشابه العادات والتقاليد، ووجود موارد اقتصادية ومالية. وهذا يتطلب بذل مجهودات متناسقة من أجل تحقيق التنمية الشاملة تتعدى الإمكانيات القطرية، وتتطلب أيضا توحيد الجهود والاستفادة من الموارد المتاحة على مستوى الاتحاد سيما أن العالم يعيش عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى، والذي تفقد فيه الدول الضعيفة والمشتتة وزنها السياسي، وتصبح مجرد دول تابعة في مجال العلاقات الدولية تتأثر بانعكاساتها السلبية.

ومادام تعثر الاتحاد يعود في جزء كبير منه إلى الخلافات السياسية والصراع حول الزعامة الإقليمية بين المغرب والجزائر، فإن المدخل السياسي يبقى أهم مدخل لإعادة بناء الاتحاد. ولن يتم ذلك إلا من خلال توفر الإرادة السياسية لدى قيادات دول المنطقة، وتبنيها لرؤية سياسية وإستراتيجية موحدة، وبناء أساس اقتصادي لدول المنطقة وهو ما سيؤدي حتما إلى تقليص

الاعتماد على الأطراف الخارجية، وبالتالي التخلص من التبعية لها وتحقيق الاكتفاء الذاتي كأساس لاستعادة السيادة واسترجاع القرار السياسي والتحول إلى قوة إقليمية يضرب لها ألف حساب¹⁸²، ومن أجل ذلك، ينبغي إيجاد حل للخلاف المغربي الجزائري و توقف النظام الجزائري عن دعم المشروع الانفصالي في الصحراء المغربية، وضرورة إيجاد حل للأزمة الليبية داخل إطار الاتحاد، وإبعاد الأزميتين عن صراع المحاور الإقليمية والتنافس الدولي على المنطقة. إضافة إلى تجنب فكرة الزعامة الإقليمية والدولة القائد التي لازمت كل من المغرب والجزائر، وينبغي العمل على خلق علاقات متكافئة بين دول المنطقة في علاقاتها المشتركة، وتجاوز ثنائية الوطني والمغربي من خلال إنشاء هيئة فوق وطنية تذوب فيها الكيانات القطرية لأن التحديات والرهانات المستقبلية تفرض التخلي عن الحسابات القطرية الضيقة لصالح رؤية مستقبلية تسعى إلى تحقيق اندماج جهوي يحمي مصالح المجموعة، وأخيرا ضرورة إعطاء المجتمع المدني والرقابة الشعبية دورا قاعديا في البناء المغربي حتى لا يبقى بناء فوقيا¹⁸³.

كما يمكن لدول المنطقة استخدام التنافس والصراع الدولي على المنطقة لصالح دولها، وذلك من خلال اللعب على التناقضات بينها، ويمكن اعتماد إستراتيجية تنويع الشراكات من خلال إبرام اتفاقيات شراكة مع قوى صاعدة بدأت تبحث لها عن أسواق جديدة كالصين وروسيا وتركيا، وتعد التجربة المغربية تجربة لافتة يمكن تعميمها. فالمغرب، إلى جانب احتفاظه على علاقات متميزة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، انفتح على

¹⁸² محمد الأطرش، العرب والعملة، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 1998، ص 101.

¹⁸³ صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (1989 - 2007)، مرجع سابق، ص ص 389 _ 392.

روسيا الاتحادية وأبرم معها شراكة إستراتيجية معمقة سنة 2004، كما وقع مع تركيا سنة 2004 اتفاقية التبادل الحر الذي دخلت حيز التنفيذ سنة 2006، وأبرم مع الصين الشعبية شراكة إستراتيجية سنة 2016.¹⁸⁴

وبناء عليه، فإن دول المنطقة توجد أمام خيارين: إما الخضوع والاستسلام لتيار العولمة الجارف، ولشروط القوى العظمى، وبالتالي يتحطم كل أمل في التكامل. أو تسعى إلى التكتل في إطار اقتصادي واحد، له كل مقومات البقاء والصمود من مواد أولية وطاقية ومالية، والعمل على توظيفها في بناء قاعدة صناعية وامتلاك التكنولوجيا، إذا أرادت الحفاظ على وجودها، والتحول إلى قوة إقليمية مهابة الجانب في عالم لا يعترف إلا بالأقوياء.¹⁸⁵

وفي السياق ذاته يمكن لدول المنطقة أن تستغل التراجع الإستراتيجي لأوروبا وأمريكا في المنطقة، والانفتاح على الصين كقوة دولية صاعدة، خاصة وأنها لا تسعى، على الأقل في بداية تمدها، إلى الهيمنة بل تدعو إلى تطوير علاقات الصداقة والتعاون مع الدول المختلفة من أجل إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب يقوم على التعايش السلمي، والاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما يمكن لها الاستفادة من نموذج الصين التنموي الأقرب إلى البلدان النامية، والاستفادة من التكنولوجيا الصينية التي تتميز بانخفاض سعرها، وتعد الأكثر انسجاما مع ظروف دول شمال أفريقيا، بالإضافة إلى تبنيها لرؤية مخالفة للرؤية الغربية، فهي تلح على مبدأ الاستثمار ولا تضع أية اشتراطات سياسية، بينما تتبنى الدول

¹⁸⁴ عادل عبد الغفار وأنا جاكوبس، بكين تنادي: تقييم حضور الصين المتنامي في شمال افريقيا، مركز بروكجنز الدوحة، موجز السياسة، شتنبر 2019، ص 2.

¹⁸⁵ سميحة السيد فوزي، النظام العالمي الجديد وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، العدد 22، 1994، ص 46.

الأوروبية وأمريكا أسلوب المساعدات المشروطة للضغط والتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، كما تتعامل الصين مع دول المنطقة من خلال منطق راجح راجح الذي يستند على المساواة والتكافؤ، بينما تتعامل الدول الغربية بمنطق الهيمنة والاستعلاء والنهب ونشر الفتن والفتن والفتن، الشيء الذي يجعل الطريقة الصينية في التعامل مع دول المنطقة مربحة لها إذا هي خلصتها من الاشتراطات الغربية للحصول على الاستثمارات، وبالتالي يتحتم ضرورة زيادة وتطوير التبادل الاقتصادي، وفتح المزيد من المصانع الصينية في دول المنطقة ونقل صناعة التكنولوجيا إليها.¹⁸⁶

وعلى سبيل الختم، يمكن القول إن منطقة شمال أفريقيا، وبحكم موقعها الإستراتيجي والجيوستراتيجي المهم وأهميتها الجيواقتصادية، ووظيفتها الجيوأمنية بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، تظل منطقة جذب للقوى الكبرى، و عنوانا أساسيا ضمن استراتيجياتها الكونية والجهوية، وهو ما يفسر الاهتمام المتزايد والتنافس الحاد عليها إلى جانب الشرق الأوسط باعتبارها منطقة الحافة (Rimland)، حيث تصدم مشاريع وإستراتيجيات قوى البر وقوى البحر من أجل إعادة تشكيل عالم جديد، تريده الولايات المتحدة الأمريكية عالما أحاديا، بينما تريده باقي القوى عالما متعدد الأقطاب. كما يمكن اعتبار التحولات الجيوستراتيجية، والاصطفافات الإقليمية والدولية بخصوص الأزمة الليبية وأزمة الصحراء المغربية، التي تعرفها المنطقة منذ أحداث الربيع العربي، تدخل في جزء منها ضمن تداعيات التنافس والصراع بين هذه القوى على المنطقة.

¹⁸⁶ عاهد مسلم المشاقبة، البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وآفاقها المستقبلية، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 41، ملحق 1، 2004، ص 387.

وأمام هذا الواقع، فلا خيار أمام قيادات وشعوب المنطقة وقواها الحية إلا العمل، وعلى وجه السرعة، على إجراء إصلاحات حقيقية سياسية واقتصادية واجتماعية بأجندة وطنية يوطرها مشروع مجتمعي متوافق عليه يستند إلى الإرادة الشعبية، تشارك في صياغتها كل القوى الحية إلى جانب السلطة. إضافة إلى بناء تكتل اقتصادي سياسي فوق وطني بروح وفلسفة جديدين تتكاثف وتتكامل فيها إمكانيات ومقدرات دول المنطقة لمجابهة الهجوم الكاسح على المنطقة للتخفيف من الأضرار ومن التكلفة.

دينامية التنافس الدولي على موارد الطاقة في إفريقيا وتداعياته

د. لحسن الحسناوي

أستاذ بجامعة القاضي عياض، مراكش

مقدمة

بعد الوصول لموارد الطاقة من أبرز العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية خلال القرن الماضي وبداية القرن الحالي، لا سيما مع وجود خلل بين هيكل النظام الدولي وبنيته وتوزيع مصادر الطاقة، فالدول الصناعية الكبرى باستثناء روسيا ومؤخرا الولايات المتحدة الأمريكية، تعاني نقصا في موارد الطاقة الإستراتيجية، ما جعلها تتوجه نحو الخارج لتلبية متطلبات استهلاكها المحلي من الطاقة، الأمر الذي جعل مناطق مصادر الطاقة ساحة للتنافس والصراع الدولي، لذلك أصبحت القارة الإفريقية التي تزخر بكثير من الموارد القيمة التي تستقطب اهتمام الشركات الصناعية والطاقة الكبرى، تحتل مكانة هامة في الاستراتيجيات التي رسمتها القوى الدولية لتأمين مصالحها الخارجية، في ظل تزايد الاكتشافات الطاقية في العديد من دولها خلال العقدین الأخيرین.

إن أولويات القوى الكبرى في علاقاتها مع إفريقيا، باتت تتركز في الحصول على وارداتها الطاقية والمعدنية اللازمة لصناعاتها الإستراتيجية، هذا بالإضافة إلى فتح أسواقها لتسويق وتصريف سلعها ومنتجاتها الصناعية، وإذا كانت بعض الدول الإفريقية قد استفادت من عوائد مالية مهمة خلال العقدین الأخير من بيعها للموارد الطاقية، فإن التنافس الدولي على هذه الموارد قد أسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إضفاء المزيد من التعقيد والتشابك على مجمل الصراعات والنزاعات التي تشهدها القارة الإفريقية، وهو ما كانت له مجموعة من التداعيات والانعكاسات على واقعها السياسي وأدائها الاقتصادي

والاجتماعي، ومن تم تأمل هذه الدراسة توضيح الإمكانيات الإفريقية في مجال الطاقة وموقعها في خريطة الإنتاج العالمي، مع إبراز تجليات التنافس الدولي على هذه الموارد، وتداعياته على القارة، من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما مدى تأثير تزايد الطلب العالمي على الطاقة على دينامية التنافس الدولي على مصادر الطاقة بالقارة الإفريقية؟ وما هي تداعياته؟

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها، أن تزايد وتيرة التنافس الدولي على مصادر الطاقة بالقارة الإفريقية، مسألة يمكن فهم أبعادها في سياق التغيرات الجيوستراتيجية التي بدأت تعرفها الساحة الدولية خلال العقدين الأخيرين، وما رافقها من صعود في القوة الاقتصادية لبعض دول الجنوب وتطلعها لمنافسة القوى الغربية للحصول على الموارد الطاقية الإفريقية لتأمين تطورها الاقتصادي، وهو ما مكن بعض دول هذه الأخيرة من تنوع أسواق بيع مواردها الطاقية، غير أن السياق الاندماجي للقارة الإفريقية في الاقتصاد العالمي، واستشراء الفساد السياسي والإداري في نخبة السياسية والاقتصادية، جعل المداخل المالية المتأتية من بيع هذه المواد لم تسهم في تحقيق الطموحات التنموية لشعوب القارة، بقدر ما أدت إلى إشعال الصراعات والنزاعات في العديد من دولها، وتكريس تخصص دولها في تصدير المواد الأولية، ما جعل خطتها التنموية عرضة للتأثر بحركة أسعار السلع الأساسية في التجارة الدولية، تبعاً للطلب والمضاربة العالمية على الموارد الطبيعية.

أولاً: الموارد الطاقية بالقارة الإفريقية وموقعها في الإنتاج العالمي

أخذ النفط الإفريقي يفرض نفسه كأحد أبرز العوامل المؤثرة في النظام العالمي، ففي العام 2001، تم اكتشاف احتياطي نفطي عالمي بلغ حوالي 8 ملايين برميل من النفط الخام، كانت حصة منطقة وسط وغرب إفريقيا

لوحدها منها ما يقرب من 7 ملايين برميل نفط خام احتياطي، واستنادا إلى توقعات إدارة الطاقة الأمريكية، فإن الاكتشافات في هذه المنطقة ستستمر وستتزايد في المستقبل. وتشير بعض التقديرات إلى أن منطقة خليج غينيا التي تغطي غرب ووسط إفريقيا تحتوي على احتياطي نفطي يزيد على 24 مليار برميل، كما تفيد التوقعات النفطية أن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وهي تغطي الدول التي تلي منطقة شمال إفريقيا، ستنتج حوالي 6,8 ملايين برميل نفط يوميا أي بزيادة تبلغ حوالي 3 ملايين برميل نفط عما كانت تنتجه. بينما تشير بعض التقديرات المتحفظة الأخرى إلى إمكانية أن يصل إنتاج هذه المنطقة من النفط في العام 2030 حوالي 9 ملايين برميل نفط يوميا¹⁸⁷.

في سنة 2008 أنتجت إفريقيا 10,3 ملايين برميل يوميا من النفط عوض 5,7 ملايين برميل عام 1988، بزيادة قدرت نسبتها بـ 3 بالمئة سنويا خلال عشرين سنة، وهو ما يشكل نسبة 12,6 بالمئة من الإنتاج العالمي عوض 9 بالمئة منذ عشرين سنة، وتمثل دول نيجيريا والجزائر وأنجولا وليبيا ومصر مجتمعة 84 بالمئة من إنتاج إفريقيا.

واستهلكت القارة 2,8 مليون برميل يوميا في عام 2008، وارتفعت الصادرات إلى 7,5 ملايين برميل يوميا، أي ما يعادل 73 بالمئة من مجموع الإنتاج الإفريقي. كما تجدر الإشارة إلى أن أربع دول إفريقية منتمية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) شكل إنتاجها سنة 2008 حوالي ربع إنتاج هذه المنظمة المكونة من 12 دولة¹⁸⁸.

¹⁸⁷ - علي حسن باكر، التنافس الجيو-استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات، (بيروت: دار المنهل اللبناني للدراسات، 2010)، ص. 117.

¹⁸⁸ - Honore Leleuch, « Le pétrole et le gaz naturel en Afrique: une part croissante dans l'approvisionnement énergétique mondial », Géostratégie, N° 25 (10/09), p 27-29

تضاعف إنتاج القارة الإفريقية من الغاز الطبيعي ثلاث مرات خلال الفترة ما بين سنة 1988-2008، إذ انتقل من 60 مليار م³ إلى 215 مليار م³ سنوياً، بمعدل ارتفاع متوسط يقدر بـ 6 بالمائة سنوياً، وهو أكبر بكثير من ارتفاع الإنتاج العالمي، الذي وصل إلى نسبة 2,5 بالمائة سنوياً. إجمالاً، فإن حصة إفريقيا من الإنتاج العالمي للغاز قد ارتفعت من 3 بالمائة سنة 1988 إلى 7 بالمائة عام 2008، وتنتج الجزائر ومصر ونيجيريا وليبيا 86 بالمائة من الإنتاج الإفريقي للغاز، وخلال سنة 2008 استهلكت إفريقيا 44 بالمائة من إنتاجها من الغاز، في حين توجهت نسبة 56 بالمائة (120 مليار م³) نحو التصدير، نسبة مهمة منه صدرت نحو أوروبا في حين صدرت نسبة قليلة نحو أمريكا¹⁸⁹.

واعتماداً على تقديرات شركة بريتش برتيليوم (British Petroleum) لسنة 2020 ارتفع احتياطي القارة الإفريقية من النفط من 84,7 مليار برميل في نهاية سنة 1999 إلى 125,7 مليار برميل في سنة 2019، وهو ما يشكل 7,2 بالمائة من إجمالي احتياطيات العالم من النفط، وتتركز هذه الاحتياطيات في كل من ليبيا (48,4 مليار برميل)، ونيجيريا (37 مليار برميل) والجزائر (12,2 مليار برميل)، وأنجولا (8,2 مليار برميل) وغينيا الاستوائية (3,1 مليار برميل)، ومصر (3 مليار برميل)¹⁹⁰. كما ارتفع احتياطها المؤكدة من الغاز الطبيعي من 210 تريليون متر مكعب في عام 1980¹⁹¹ إلى 509.6 تريليون متر مكعب في نهاية

¹⁸⁹ - Ibid, p. 32.

¹⁹⁰ -British Petroleum (Bp), Statistical Review of World Energy, (2020), p14. Accessed on May 6, 2021 at: <https://2u.pw/sYem1>

¹⁹¹ - KPMG, OIL AND GAS IN AFRICA AFRICA'S RESERVES, POTENTIAL AND PROSPECTS, p 4. Viewed 7/03/2015 at: <https://www.kpmg.com/Africa/en/IssuesAndInsights/Articles>.

عام 2018. وهو ما يشكل 7.3 بالمئة من إجمالي الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي¹⁹².

ويتركز الإنتاج الإفريقي سواء من الغاز الطبيعي أو النفط في خمس دول وهي الجزائر وأنجولا ومصر ونيجيريا وليبيا، التي تشكل أكثر من 86 بالمئة من إنتاج النفط الإفريقي، و90 بالمئة من الإنتاج الإفريقي من الغاز الطبيعي، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت 23 دولة إفريقية منتجة للنفط والغاز الطبيعي في سنة 2012، وهو ما سيمكن هذه الدول من الحصول على عوائد مالية مهمة، لتوظيفها في تحقيق التنمية. وهناك اكتشافات جديدة للنفط والغاز في العديد من الدول الإفريقية الأخرى كغانا وتنزانيا والموزامبيق وكينيا وأوغندا، كما أنه من المتوقع أن توجد اكتشافات جديدة من هذه المواد في سيراليون والمغرب والغابون والكويت ديفوار وليبيريا ومالي وكينيا¹⁹³.

مع بداية سنة 2013، بلغت الموارد النفطية القابلة للاستخراج بإفريقيا جنوب الصحراء 200 مليار برميل، توجد أغلبها (70 بالمئة) بعيدا عن الشواطئ أي في البحر، وتقع في إفريقيا جنوب الصحراء حوالي 65 مليار برميل من الاحتياطيات المؤكدة، وهو ما يعادل 5 بالمئة من الاحتياطيات المؤكدة العالمية، ثلاثة أرباع من هذه الاحتياطيات توجد بنيجيريا وأنغولا، تليها كل من جنوب

¹⁹² - PwC, Fuel for thought Africa oil & gas review 2019 Current developments and a look into the future, (2019), p 4. Accessed May 05, 2021,

at: <https://www.pwc.co.za/en/assets/pdf/africa-oil-and-gas-review-2019.pdf>

¹⁹³ - Ernst & Young Global Limited (EY), African oil and gas : driving sustainable growth, p6, viewed 28/07/2015 at : <https://2u.pw/8OR5M>

السودان وأوغندا بنسبة 9 بالمئة من إجمالي الاحتياطات المؤكدة بدول إفريقيا جنوب الصحراء¹⁹⁴.

لذلك أصبحت القارة الإفريقية تستحوذ على 9,5 بالمئة من إنتاج الطاقة في العالم، بما في ذلك 12,1 من الإنتاج العالمي من النفط الخام و6,6 بالمئة من الغاز الطبيعي و4,7 بالمئة من الفحم و3,1 بالمئة من الطاقة الكهرومائية، بالإضافة إلى كونها توفر حوالي 18 بالمئة من الطلب العالمي على اليورانيوم¹⁹⁵.

ومع ذلك، فإن القارة التي تجاوز عدد سكانها مليار نسمة تستهلك أقل قدر من الطاقة للفرد الواحد، إفريقيا تستضيف فقط 3,6 بالمئة من طاقة التكرير العالمية، وتولد 3,1 بالمئة فقط من الكهرباء في العالم، وتستهلك 9 بالمئة فقط من إجمالي إنتاجها من النفط، وتصدر الباقي، فحصةها من الاستهلاك العالمي للطاقة تصل إلى 3 بالمئة فقط بالمقارنة بحصةها من السكان التي تتجاوز 14 بالمئة من سكان العالم¹⁹⁶؛ إذ نحو نصف سكان إفريقيا جنوب الصحراء لا يحصلون في الوقت الحالي على الكهرباء. والذين يحصلون عليها يدفعون في المتوسط ضعف ما يدفعه المستهلكون في الأماكن الأخرى من العالم، ويكلف نقص إمدادات الكهرباء القارة حوالي 2 بالمئة إلى 4 بالمئة من إجمالي الناتج

¹⁹⁴ - International Energy Agency, world Energy Outlook Special Report, Africa Energy Outlook a focus energy prospect in sub-Saharan Africa, (Paris: OECD/IEA, 2014), pp 49-50.

¹⁹⁵ - Rim Berahab, Energies renouvelables en Afrique : Enjeux, défis et opportunités, (Rabat: Policy Center for the New South, 2019), p11. Consulté le 14/10/2020, Sur le site: <https://2u.pw/2UYpU>

¹⁹⁶ - أميرة محمد عبد الحليم، "الوجه الآخر: التنافس على مصادر الطاقة في إفريقيا"، السياسة الدولية، العدد 197 (2014)، ص 142.

المحلي سنويا¹⁹⁷، كما أن كل أربعة أفراد من أصل خمسة في إفريقيا جنوب الصحراء يستغلون الطاقة الطبيعية في الطبخ، ومن المتوقع أن يزداد الطلب على هذه الوسائل بنسبة 40 بالمئة في عام 2040، وهو ما يشكل ضغطا كبيرا على المصادر الطبيعية الإفريقية¹⁹⁸.

عندما نقيم مستقبل أمن إمدادات النفط في العالم، لا تحتسب الاحتياطيات المنتجة حاليا وحسب، بل يكون المورد المحتمل غير المكتشف شيئا مهما يجب أخذه بالاعتبار أيضا، ووفقا لتقديرات U.S Geological Survey، فقد تمتلك إفريقيا جنوب الصحراء 72 مليار برميل من الموارد غير المكتشفة، وإذا حسبت على قاعدة معادل برميل النفط، فإن مجموع المحتوى غير المكتشف من الموارد الهيدروكربونية، التي تشمل الغاز الطبيعي وكل السوائل تساوي 121 مليار برميل، وهو ما يساوي خمس الاحتمالات غير المكتشفة في الشرق الأوسط، وتفوق تلك الموجودة في أمريكا الشمالية وأوروبا ومنطقة آسيا-الهادئ وجنوب آسيا¹⁹⁹.

ثانيا: تنافس القوى الدولية على الموارد الطاقية الإفريقية

أضحى مفهوم أمن الطاقة، أحد أبرز تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها في التفاعلات الدولية، ضمن العديد من التغيرات

¹⁹⁷ - غريغوري شوبرهوفر ومجدوسي، "مصادر الطاقة المتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية، تشكل حلا مثاليا لتلبية احتياجات إفريقيا من الطاقة الكهربائية"، التمويل والتنمية، العدد 57 (2020)، ص 45.

¹⁹⁸ - سيد اممر شيخنا، تحولات الطاقة. ومستقبل إفريقيا، (مركز الجزيرة للدراسات، 2016)، ص 3.

شوهو بتاريخ 2019/04/25 على الرابط: <https://2u.pw/T3sYt>

¹⁹⁹ - باول ف. هوبر "إفريقيا جنوب الصحراء"، في: جان ه - ديفيد ل. غولدون، الأمن والطاقة نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة، ترجمة حسام الدين خضور، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011)، ص 382.

والمفاهيم التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، شأنها شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى، التي باتت تشكل السياسة الخارجية للدول، لاسيما للقوى الصناعية الكبرى²⁰⁰.

فالتغيرات الهيكلية التي حدثت في العقود الأخيرة بالغة الأهمية بالنسبة للطلب العالمي على الطاقة، فالبيانات تشير إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط من 72,2 مليون برميل يوميا عام 2000 إلى 98,8 مليون برميل يوميا عام 2015، وتستهلك الدول الصناعية الحصة الأكبر بواقع 43,5 مليون برميل يوميا عام 2000، والذي ارتفع سنة 2015 ليصل إلى 48,1 مليون برميل يوميا، أي بنسبة 57 بالمئة من مجموع استهلاك العالم لعام 2015. في حين استهلكت الدول النامية 28,7 مليون برميل يوميا عام 2000 وارتفع في عام 2015 ليصل إلى 40,8 مليون برميل يوميا، أي ما نسبته 38 بالمئة من مجموع استهلاك العالم للعام نفسه، وذلك بسبب النمو الاقتصادي الذي تشهده تلك الدول ونموها الديمغرافي المرتفع²⁰¹. وتبقى الصين والهند من أسرع البلدان نموا في آسيا، وأكثر الأمثلة إثارة للاهتمام في مجال الطلب على الطاقة؛ فقد تضاعف استهلاك الصين من النفط خلال الفترة ما بين عامي 2005 و2016؛ إذ انتقل من حوالي 6,8 مليون برميل نفط يوميا²⁰²، إلى 11,3 مليون برميل يوميا²⁰³، ومن

²⁰⁰- نجلاء محمد مرعي، "الثروة النفطية.. والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا"، في: الأمة في مواجهة مشاريع التفتيت، (الرياض: مجلة البيان، 2010)، ص. 415.

²⁰¹- سكيمة جيه فرج، "العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (2003-2014)"، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 26 (2015)، ص. 44.

²⁰²- علي حسن باكر، المرجع السابق الذكر، ص 65-73.

المنتظر أن يصل إلى 18 مليون برميل يوميا في عام 2035²⁰⁴. أما الهند فغدت ثالث أكبر مستهلك للطاقة في العالم، إذ وصل استهلاكها من النفط في سنة 2019 إلى 5,18 مليون برميل في اليوم²⁰⁵، استوردت منها 4,4 مليون برميل في اليوم²⁰⁶، وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن تستأثر الهند بنسبة 25 بالمئة من الزيادة المتوقعة من استهلاك الطاقة العالمي بين 2015-2040²⁰⁷.

ومع تزايد الطلب على الطاقة، وبالأخص الموارد الهيدروكربونية، بغية المحافظة على أنماط المعيشة والاستهلاك السائدة في العالم المتطور، ونظرا إلى الزيادة الهائلة في الطلب من كبار المستهلكين الآسيويين، نجد كل مراكز إنتاج الهيدروكربونات الرئيسة في العالم واقعة في دوامة تنافس كبرى دول العالم وشركاتها للسيطرة على هذه الموارد²⁰⁸.

في هذا الإطار أصبح النفط الإفريقي محورا للتنافس بين القوى الدولية، خصوصا أن معظمها يواجه موقف الاعتماد على الواردات لتوفير الاحتياجات

²⁰³ - Xuming QIAN & Jonathan FULTON "China-Gulf Economic Relationship under the "Belt and Road" Initiative", Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, Vol. 11, N°. 3 (2017), p14.

²⁰⁴ - BP Energy Outlook 2035, (February 2015), p33. Accessed on 12/04/2019 at : <https://www.bankofcanada.ca/wp-content/uploads/2015/05/bp-energy-outlook-2035.pdf>

²⁰⁵ -India Brand Equity Foundation (IBEF), OIL & GAS, (2020), p7. Accessed on May 6,2021 at : <https://www.ibef.org/download/Oil-and-Gas-May-2020.pdf>

²⁰⁶ -U.S Energy Information Administration (EIA), Country Analysis Executive Summary: India, (2020), p6, Accessed on May 6,2021 at: <https://2u.pw/Kp0jn>

²⁰⁷ - كديرا بثياغودا، العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي: فرصة استراتيجية لدلهي، (مركز بروكنجز الدوحة، 2017)، ص 05. شوهده بتاريخ 2019/09/07 على الرابط : <https://2u.pw/GScil>

²⁰⁸ - كامبلا بروننسكي، "الطاقة والأمن: الأبعاد الإقليمية والعالمية"، في كتاب: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي 2006، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص. 349-350.

من الطاقة، فخلال الفترة ما بين 2000-2017 زاد اعتماد الاتحاد الأوروبي على الواردات النفطية، إذ ارتفعت نسبة اعتماده على النفط المستورد من الخارج لتلبية الطلب المحلي من 76 بالمئة في عام 2000 إلى 89 بالمئة في عام 2017²⁰⁹، عموماً فبحلول عام 2030 لن تغطي أوروبا سوى 30 بالمئة من حاجياتها من الطاقة، واليابان تستورد 52 بالمئة، والولايات المتحدة الأمريكية تستورد 53 بالمئة من حاجياتها الطاقية²¹⁰، غير أنه مع ثورة الوقود الصخري جعلت هذه المعطيات تتغير إذ أن الولايات المتحدة بعد عام 2015 تحولت من مستورد صاف للنفط إلى مصدر له²¹¹، في مقابل ذلك أصبحت الصين التي كانت تتمتع باكتفاء ذاتي من النفط مستوردة له منذ سنة 1993، إذ تضاعفت وارداتها النفطية سبع مرات في عام 2017، إذ باتت أكبر مستورد للنفط في العالم، متقدمة على الولايات المتحدة الأمريكية، وبحسب تقرير صادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تجاوزت الصين الولايات المتحدة في استيراد النفط الخام عام 2017؛ بحيث وصلت واردتها النفطية إلى 8,4 ملايين برميل في اليوم، مقابل 7,9 ملايين برميل للولايات المتحدة²¹².

²⁰⁹-Cambridge Econometrics, A study for Transport & Environment Oil Dependency in the EU, (2020), p13. Accessed on May 6, 2021 at: <https://2u.pw/1MRdF>

²¹⁰- أيمن شبانة، "النفط الإفريقي.. عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد"، قراءات إفريقية، العدد الحادي عشر، (2012)، ص. 80.

²¹¹- لبيب عطا عبد الوهاب، "آفاق الطاقة في العالم: دراسة تاريخية مقارنة، المستقبل العربي، العدد 435 (2015)، ص. 137.

²¹² - U.S Energy Information Administration (EIA), China Surpassed the United States as the world's Largest Crude Oil Importer in 2017, (February 5, 2018), p4. Accessed on 26/6/2019, at: <https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=34812>

لذلك أصبحت القوى الدولية تسعى إلى تنوع مصادر وارداتها من النفط، وذلك بالتوسع في استيراد النفط الإفريقي، وتكثيف استثماراتها في مناطق البترول التقليدية في إفريقيا؛ مثل نيجيريا، والغالابون وليبيا، والجزائر، فضلا عن مناطق الاكتشافات الجديدة في كل من غينيا الاستوائية والسودان وجنوب السودان وموريتانيا، علما أن النفط الإفريقي يتميز بتعدد أنواعه؛ حيث يوجد نحو 40 نوعا من خام النفط في القارة، تتسم معظم هذه الأنواع بجودتها الفائقة، ويتمتع قطاع النفط في القارة بواحد من أسرع معدلات النمو في العالم.

إن التنافس الأمريكي- الفرنسي في إفريقيا هو في الأساس تنافس على المصالح الاقتصادية والنفطية، وتبين ذلك في الصراع الذي حصل في الكونغو في بداية تسعينيات القرن الماضي بين شركة النفط الفرنسية "ألف أيتان" والأمريكية "أوكسيدنتال بتروليوم" حيث لم تلب الشركة الفرنسية طلب الرئيس الكونغولي باسكال ليسوبا بمساعدته على سد العجز الحاصل في الموازنة المالية لعام 1992 فتوجه صوب الشركة الأمريكية التي عرضت عليه مبلغ 150 مليون دولار في مقابل التنازل عن بعض حقول النفط الواعدة²¹³، كما أحالت حكومته إلى البرلمان مشروع قانون من شأنه أن يتيح للشركات الأجنبية إمكانية أكبر للوصول إلى النفط الكونغولي والتصرف فيه. هذا الأمر أغضب فرنسا التي تدخلت بقوة واستطاعت أن تزيج الشركة الأمريكية، فاحتفظت بالامتيازات النفطية في الكونغو، من خلال دعم شركة ألف أيتان محاولة ساسو في أن يحل محل ليسوبا من أجل استعادة وضعها المهيمن في

²¹³ - علي شعبان الأسطى، صراع القوى العظمى حول إفريقيا، (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2009)، ص 129-130.

صناعة النفط في هذا البلد²¹⁴، وحصل شيء مماثل في الغابون عام 1990، وفي تشاد وأنغولا عامي 1992-1993 حين كان الصراع الأمريكي - الفرنسي واضحاً ومباشراً وكاد الفرنسيون يخسرون امتيازاتهم النفطية لصالح شركات أمريكية²¹⁵.

كان من العوامل التي دفعت للتفكير في إعادة صياغة علاقات فرنسا بإفريقيا في بداية تسعينيات القرن الماضي ما أثير من قضايا فساد، تربط الشركات الفرنسية برؤساء الدول الإفريقية، كمثال فضيحة شركة (إلف ELF) الفرنسية للنفط، التي كانت تحول ما يعادل عشرة ملايين يورو سنوياً لحساب الرئيس عمر بونجو في الغابون، كما دفعت مبالغ ضخمة لرؤساء (أنجولا والكونغو برازافيل والكاميرون) للحصول على امتيازات للتنقيب فيها، مقابل الدعم السياسي لأنشطة الشركة، التي كانت مملوكة للدولة حتى 1994.

ولم تقتصر تجاوزات الشركة على رشوة المسؤولين الفرنسيين والأفارقة، بل مارست دوراً في تأجيج الصراعات في بعض الدول بشكل مباشر، كما حدث في الكونغو برازافيل أو غير مباشر كما حدث في أنجولا، واستندت الشركة في هذا على علاقتها القوية بأجهزة المخابرات الفرنسية، التي مولت الشركة بعض عملياتها.

ورصدت إحدى الدراسات تدخل الأجنتة المختلفة للشركة ورجالها الأقوياء لدعم الأطراف المختلفة للصراع في البلدين؛ لضمان تأمين مصالحها في حال تغلب أي من طرفي الصراع، ففي الحرب الأهلية في الكونغو برازافيل في

²¹⁴ - مايكل روس، نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، ترجمة محمد هيثم نشواتي، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2014)، ص. 272.

²¹⁵ - علي شعبان الأسطي، ص. 129-130.

نهاية التسعينيات، تدخل أحد الأجنحة في الشركة لدعم (ساسو نجويسو) ماديا ولوجيستيا، بينما تدخل آخر مساندا لـ (باسكال ليسوبا)، وتوسط لحصوله على السلاح، وفي أنجولا دعمت بعض قيادات الشركة (جوناس سافيمبي) وحركته، إلى أن بدا واضحا أن فرصته في إنهاء الحرب لصالحه ضعيفة، فنقل هؤلاء دعمهم لغريمه (دوس سانتوس)، وساعدوه على توفير السلاح؛ مقابل بيع إنتاج أنجولا المستقبلي من النفط²¹⁶.

بمعنى أن هذه الشركة (ELF) تحولت خلال هذه الفترة إلى جزء مهم من الأجهزة الاستخبارية التي توظف لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية الفرنسية، حتى إن الإطار السابق في الشركة لويك لو فلوك بريجت أكد أنه لا توجد قضية ذات صلة بالشأن النفطي وبصفة خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء، إلا وكانت (ELF) وفوكار حاضرين فيها. فهذه الأخيرة كانت من أهم الوكالات الاستخبارية الرائدة في التحضير للانقلابات وتمويل التدخلات العسكرية، وأحيانا بيع الأسلحة²¹⁷. وفي هذا السياق جاءت التدخلات الفرنسية في بعض الدول الإفريقية خلال العقد الأخير (مالي، إفريقيا الوسطى، ليبيا) في إطار تنافسها مع الدول الكبرى على النفوذ هناك، فالنفوذ الفرنسي أصبح عرضة للخطر بتنامي بروز قوى صاعدة جديدة تحاول السيطرة وفرض نفوذها على القارة الإفريقية عامة وغربها بشكل خاص كالصين والهند والبرازيل، مما ضيق من حلقة القوى التقليدية المستفيدة من ثروات المنطقة، التي كانت ولا

²¹⁶ - راوية توفيق، "الشركات متعددة الجنسيات في إفريقيا: شركاء في التنمية أم وكلاء الاستعمار الجديد؟"، قراءات إفريقية، العدد 33 (2017)، ص. 29.

²¹⁷ - فوزية زراوية، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في إفريقيا جنوب الصحراء مراجعة نقدية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 131.

تزال موجودة في المنطقة على رأسها فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية²¹⁸.

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على دفع دول خليج غينيا لرفع إنتاجها النفطي، فنيجيريا تمد الولايات المتحدة الأمريكية بنصف إنتاجها النفطي، حيث استثمرت الشركات الأمريكية أكثر من 7,4 مليار دولار لرفع الإنتاج، كما مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطا على الحكومة النيجيرية للانسحاب من منظمة أوبك، لكنها رفضت رغم الإغراءات الأمريكية. وتستورد الولايات المتحدة الأمريكية نحو 40 بالمئة من الإنتاج النفطي لأنجولا، إذ تسيطر شركة شيفرون الأمريكية على 75 بالمئة من إنتاج النفط فيها، وتصدر الغابون 44 بالمئة من إنتاجها النفطي للولايات المتحدة الأمريكية، في حين تسيطر هذه الأخيرة على 41 بالمئة من إنتاج غينيا الاستوائية²¹⁹.

وفي المقابل عملت الشركات الصينية للاستحواذ على حصة من النفط الإفريقي، إذ تمكنت شركة النفط الوطنية الصينية من الحصول على حصة نسبتها 40 بالمئة من شركة النيل الأعظم التي تسيطر على حقول النفط في السودان. وفي أوائل عام 2007 أعلنت شركة النفط البحرية الوطنية الصينية شراءها حصة نسبتها 45 بالمئة من حقل ولف غاز نيجيريا، واشترت أيضا ما نسبته 35 بالمئة من ترخيص للاستكشاف في دلتا النيجر. وقامت الشركات الصينية والهندية باستثمارات مماثلة في أنجولا²²⁰، كما توجد استثمارات

²¹⁸ - عبير شليغم، "أطماع فرنسا في إفريقيا تعود تحت راية: التجنيد الدولي لمكافحة الإرهاب في مالي"، رؤية تركية، العدد 16 (2015)، ص 88.

²¹⁹ - أميرة محمد عبد الحليم، المرجع السابق الذكر، ص 144.

²²⁰ - سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمان أمن الطاقة" مجلة العلوم السياسية، العدد 43 (2011)، ص 25.

لشركة النفط والغاز الطبيعي فيديش لمتد الهندية (OVL) في كل من السودان والرأس الأخضر ومصر ونيجيريا والغابون²²¹. وبذلك زادت الواردات البترولية الصينية من القارة الإفريقية إذ انتقلت من 1,07 مليون برميل يوميا في عام 2008 إلى 1,73 مليون برميل في اليوم في عام 2018²²². أما الهند فقد حصلت في سنة 2019 على نسبة 16 بالمئة من ورايتها النفطية التي بلغت 4,4 مليون برميل في اليوم من القارة الإفريقية، كما حصلت في نفس السنة (2019) من أنجولا ونيجيريا على نسبة 12 بالمئة و11 بالمئة على التوالي من وراياتها للغاز الطبيعي المسال التي بلغت 1,2 تريليون قدم مكعب²²³.

لكن، رغم تزايد الثقل الإفريقي في خريطة النفط العالمية، بسبب تزايد احتياطات القارة وإنتاجها، مع انضمام المزيد من دولها إلى نادي الدول المصدرة للنفط عالميا، فإن هذه الدول لم تستطع حتى الآن -على غرار غيرها من الدول المنتجة له خارج القارة -الاستفادة من هذه الإمكانيات في قاطرة التنمية، إذ إن التنافس الدولي من قبل القوى الكبرى على النفط في القارة قد أسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إضفاء المزيد من التعقيد والتشابك على مجمل الصراعات التي تشهدها القارة.

²²¹ - Ruchita BERI, « India and Africa toward an energy partnership » in: Ruchita BERI and Uttam Kumar SINHA, Africa and energy Security Global Issues, Local Responses, (New Delhi: Academic foundation in association with the Institute for Defence Studies and analyses, 2009), p 52.

²²² -Philippe COPINSCHI Catherine LOCATELL, et autre , La Belt and road Initiative et la Stratégie de Sécurisation des approvisionnements Énergétiques Chinois en Afrique, (Observatoire de la sécurité des flux et des matières énergétiques, 2020), p22. Consulté le 6/05/2021. Sure le site: <https://2u.pw/ve|tu>

²²³ - U.S Energy Information Administration (EIA), Country Analysis Executive Summary: India, op, cit, p.6

فمنذ عام 1998، اتسمت منطقة دلتا النيجر بوقوع صراعات متقطعة بين المليشيات المسلحة والقوات الحكومية، وبين المليشيات ذاتها، وقد حصلت هذه المليشيات على مبالغ مالية كبيرة من العديد من الشركات النفطية بالمنطقة، لتجنب تخريب البنية التحتية النفطية بهذه المنطقة وذلك تحت ستار "عقود مراقبة" مع مجموعة من الشباب من أجل حماية خطوط الأنابيب ومحطات الضخ والآبار، وغيرها من المنشآت. وقد أفادت مجموعة الأزمات الدولية، أنه بعد عدة أشهر من توقيع (قائد المليشيات الحجي دوكوبو) أساري وجماعته اتفاقا مع السلطات النيجيرية نالوا بموجبه عفو عن الجرائم السابقة، أخبر نائبه العلي هورسفال باحثا في مجموعة الأزمة الدولية أنه حصل على أكثر من 7000 دولار شهريا من شركة شل الأمريكية بموجب عقود أبرمتها مع شركته، دوكواي للخدمات الأمنية، يقدم بموجها خدمات المراقبة والأمن، إضافة إلى تشغيل آبار النفط، كتصليح المولدات الكهربائية، وهي خدمات أقر بعدم قدرته على توفيرها. وقال أيضا إنه كان قد أبرم عقودا مع مقاولي خدمات النفط وهي شركات داغيو ونيسكو، ويلبروس، وآخرين. عندما سئل: كيف حظي قائد أكثر الجماعات المسلحة مرهوبة الجانب في دلتا النيجر آنذاك بتوقيع عقود مع شركات نفط أجنبية؟ أجاب: "لو لم يرغبوا بذلك لقاتلتهم"²²⁴.

وعلى العكس من ذلك أصبح سكان أكوني (Ogoni) بنيجيريا يثيرون شفقة العالم، فأُمسّت حالتهم عنوانا على الإجحاف، فهناك ما يقرب من نصف مليون مواطن يقطنون في الدلتا الغنية بالبترول. وكانت الشركة العملاقة شل البريطانية قد باشرت أعمالها هناك منذ عام 1957، بتحالف وثيق مع حكام نيجيريا الدكتاتوريين وبحماية منهم لها دون مراعاة لمصالح سكان

²²⁴ - مايكل روس، ص 266-267.

المنطقة، الذين عاشوا تحت وطأة التدمير الذي لحق بالبيئة والأراضي الفلاحية، وأن يعانون من الاستغلال والقهر والبطش والموت، ولا ربما كان المصير الذي آل إليه Ken Saro-Wiw، هذا المصير الذي أثار ضجة في كل أنحاء العالم، خير شاهد على هذا الظلم، إذ لم يصدر بحقه حكم بالإعدام فحسب، بل كان قد أعدم في نهاية المطاف، لا لشيء إلا لأنه كان يعارض الحكومة والشركة العملاقة²²⁵.

ومن مظاهر تخلي بعض الدول الإفريقية عن سيادتها في سبيل إنتاج النفط، الاتفاق الموقع بين الحكومة التشادية وشركة أكسون موبيل والبنك الدولي سنة 1998، الذي بموجبه قدم البنك الدولي للشركة الأمريكية الدعم المالي لتشييد أنبوب نقل النفط التشادي، مقابل فرض إجراءات صارمة على إدارة عائدات النفط، وذلك بإدخال الربح النفطي عن مبيعات النفط مباشرة في حساب ضمان في سيتييانك بلندن، وليس في الخزنة التشادية، بدعوى وجود احتمال لاختفائها، وسوف يستثمر سيتييانك 10 بالمئة من الأموال في "صندوق الأجيال القادمة"، وستعود 90 بالمئة الباقية إلى تشاد من خلال "حسابات عائدات النفط الخاصة" المراقبة عن كثب، وسوف تقسم طبقاً لصيغة تحفظ 80 بالمئة من أجل "القطاعات ذات الأولوية"؛ التعليم، والصحة، والتنمية الريفية والبنية التحتية والبيئة. و5 بالمئة من أجل منطقة دوبا المنتجة للنفط، وسوف تكون الخمسة عشر بالمئة الباقية متاحة للحكومة كي تنفقها بالطريقة التي تراها مناسبة (على الأرجح على الرواتب والأسلحة)

²²⁵ - كولن كامبيل، وآخرون، نهاية عصر البترول، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة العدد 307 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004)، ص 75.
- راي بوش، الفقر والليبرالية الجديدة الاستمرارية وإعادة الإنتاج في جنوب العالم، ترجمة إلهام عيادروس ووليد سليم، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015)، ص. 226.

وهذه النسبة تقل في واقع الأمر عن 2 بالمئة من إجمالي الأرباح الآتية من حقول نفطها، ولقد خلف هذا الاتفاق مجموعة من المشاكل التي عانت منها بعض القرى التشادية على الرغم من حصولها على بعض التعويضات، بل طالبت الشركة الأمريكية من الأهالي التوقيع على وثائق تؤكد على أنه لا يمكنهم مطالبة الشركة بشيء في المستقبل²²⁶.

والحاصل أنه بقدر ما لم تستغل عائدات الثروات الطبيعية الإفريقية الهائلة لتحقيق التنمية، بتقليص معدلات الفقر والبطالة لديها، أصبحت تعاني هذه الدول الصراعات الداخلية على الثروات، وما نتج عنها من تداعيات على الأمن والاستقرار والتنمية، مما يجعل هذه الثروات في كثير من الأحيان نقمة على دولها، فبعد نهاية الحرب الباردة أصبحت القارة الإفريقية تعتبر من أكثر المناطق التي تعرف صراعات وحروب داخلية سواء كانت إثنية أو دينية، والتي عصفت بمجموعة من دولها: كإثيوبيا، وكينيا، ونيجيريا، والجزائر، والصومال، والسيراليون، وأنغولا، والكونغو الديمقراطية، وتشاد والسودان الذي وصل إل حد تقسيمه للدولتين²²⁷، ومؤخرا مالي وإفريقيا الوسطى، وليبيا، وحسب قاعدة بيانات جامعة أوبسالا شهدت إفريقيا حروبا وصراعات مسلحة أكثر مما شهدته أية منطقة أخرى في العالم²²⁸.

²²⁶ - جون جازفنيان، التكاليف على النفط الإفريقي، ترجمة أحمد محمود، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013)، ص 299-300.

²²⁷ - لوتا ثمر وبر والنستين، "أنماط العنف المنظم، 2001-2010"، في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2012، ترجمة عمر سعيد الأيوب، أمين سعيد الأيوب؛ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 106-129.

²²⁸ - ديفيد ج. فرانسيس، "مقدمة: تحديد سياق السلم والصراع في إفريقيا"، في إفريقيا السلم والتزاع، ترجمة عبد الوهاب علوب، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 16-17.

ومن نتائج هذه الصراعات ارتفاع تكلفتها البشرية والمادية، فعلى المستوى البشري خلفت هذه الحروب ملايين القتلى والجرحى، واللاجئين والمشردين، بالإضافة إلى تفاقم ظاهرة الهجرة الشرعية وغير الشرعية، التي تستنزف خيرة العقول الإفريقية²²⁹. أما على المستوى المادي فقد ارتفعت النفقات العسكرية على حساب متطلبات التنمية، بحيث زاد الإنفاق العسكري في إفريقيا من 35,9 مليار دولار سنة 2009 ليصل إلى 46,9 مليار دولار سنة 2014، رغم تراجعها في سنة 2018 إلى 39,2 مليار دولار²³⁰.

ثالثاً: تحقيق النمو الاقتصادي في ظل غياب تنويع الأنشطة الاقتصادية

إذا كانت معدلات النمو الاقتصادي بالقارة الإفريقية عرف تحسناً كبيراً منذ مطلع القرن 21 بعد معاناة لعقدين من الركود، إذ تضاعف من 2,6 بالمائة خلال الفترة ما بين 1990-2000 إلى 5,3 بالمائة خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، بل حققت بعض الدول الإفريقية معدلات نمو مركبة من رقمين²³¹، فإنه في سنة 2016 عرف تراجعاً هو الأكبر خلال العقد الأخير، من 3,7 بالمائة عام 2015 إلى أقل من 1,7 عام 2016، بسبب ضعف وتراجع الظروف

²²⁹ - حسب المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، فإن أفريقيا تفقد (20,000) مهني في كل عام منذ عام 1990. عبد الحكيم نجم الدين، "أفريقيا والانتقال من "هجرة العقول" إلى كسب العقول"، قراءات إفريقية، شوهد بتاريخ 05 دجنبر 2016 على الرابط:

<http://www.qiraatafrican.com>

²³⁰ - نان تيان، أود فلورانت، ألكسندرا كويموفا، بيتر د. ويزمان، سايمن ت. ويزمان، "التطورات العالمية في الإنفاق العسكري"، في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2019، ترجمة عمر سعيد الأيوب، أمين سعيد الأيوب؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (2020)، ص 235.

²³¹ - UNCTAD, Then and now: reimagining Africa's future catalysing investment for transformative growth, (Geneva, 2015), p 2.

الاقتصادية، وتراجع أسعار النفط والمواد الأولية، والظروف المناخية غير المواتية، وبخاصة الجفاف²³².

لذلك شهدت الصادرات الإفريقية نحو الأسواق العالمية مزيداً من التراجع، فقيمة مساهمة إفريقيا في التجارة الدولية عرفت منحا تنازلياً؛ حيث تراجعت من 3,5 بالمئة في عام 2008 إلى 2,5 بالمئة في عام 2018²³³. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك التجاري الأهم للقارة الإفريقية فيما يتعلق بالصادرات، لكن دوره في التجارة الإفريقية عرف تراجعاً، مقابل تزايد أهمية الدول الآسيوية في التجارة الإفريقية، حيث بلغت حصتها في صادرات وواردات إفريقيا حوالي 4 بالمئة و5,5 بالمئة على التوالي خلال الفترة ما بين (2010-2015)، وخلال نفس هذه الفترة تراجعت الصادرات الإفريقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى النصف، من 21,5 بالمئة عام 2010 إلى 11 بالمئة عام 2015²³⁴.

وتتميز الصادرات الإفريقية بعدم التنوع، حيث تسيطر عليها المواد الخام والسلع الأولية، ومثل الوقود 55 بالمئة من إجمالي صادراتها خلال الفترة ما بين (2010-2015)²³⁵، فأغلب الدول الإفريقية تشكل الموارد الأولية ما يفوق 50 بالمئة من بنية صادراتها، بل توجد بعض الدول التي تتعدى فيها هذه النسبة 90 بالمئة كجمهورية إفريقيا الوسطى، وبوروندي، وإثيوبيا، وموريتانيا، والسودان،

²³² - Economic Commission for Africa, Economic Report on Africa 2017: Urbanization and Industrialization for Africa's Transformation, (Addis Ababa: 2017), p3.

²³³ - World Trade Organization, World Trade Statistical Review 2019, (Geneva: 2021) p53.

Accessed on May 04, 2021 at:

https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/wts2019_e/wts2019_e.pdf

²³⁴ - Economic Commission for Africa, Economic Report on Africa 2017, op.cit, p 17-18.

²³⁵ - Ibid, p19.

وموزامبيق، وبوركينا فاسو، وغينيا بيساو (100 بالمئة) والنيجر، وسيراليون²³⁶. وبذلك انخفض نصيب الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا ككل من 13 بالمئة سنة 2000 إلى 10 بالمئة سنة 2012²³⁷.

إن جل البلدان الإفريقية لا تمتلك قطاعا اقتصاديا حقيقيا يعتمد على عملية الإنتاج لتحصيل الموارد، فأغلبيتها تعتمد على اقتصادات ريعية ترتكز على تصدير المنتجات الأساسية المعدنية والفلاحية والمواد الطاقية إلى الخارج، مما يبقي تطور مواردها المالية رهين بالطلب العالمي على هذه المواد، (الجدول 1).

الجدول رقم 1: أهمية الموارد البترولية من الضرائب وصادرات بعض البلدان الإفريقية الغنية بالموارد الطاقية (2000-2005)

البلد	النسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام	النسبة المئوية من إجمالي مداخيل الضرائب السنوية (بما فيها الهيبات والمنح)	النسبة المئوية من إجمالي الصادرات (البضائع)
الجزائر	26,3	70,5	97,6
أنغولا	33,4	79,8	91,8
الكاميرون	4,8	27,7	44,7
جمهورية الكونغو	22,2	69,6	88,3
غينيا الاستوائية	24,4	85,2	96,8
الغابون	19,2	60,1	81,7
ليبيا	43,2	80,2	97,1

²³⁶ - Commission économique pour l'Afrique, Union Africaine, Tirer le plus grand profit des produits de base africains: l'industrialisation au service de la croissance, de l'emploi et de la transformation économique, (Addis-Abeba, 2013), p120-121.

²³⁷ - داني ليزيجر وشهيد يوسف، "استراتيجية النمو لإفريقيا في بيئة عالمية متغيرة ملاحظات للسياسات من أجل نمو مستدام ومقتسم"، في: جوزيف أي. ستيجليتز وأكبر نومان، السياسات الصناعية والتحول الاقتصادي في إفريقيا، ترجمة حمدي أبوكيلة، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018)، ص 293.

97,2	78,9	32,3	نيجيريا
80,6	49,8	8,3	السودان
80,8	31	3,8	تشاد

International Monetary Fund, Fiscal Affairs Department, Guide on resource revenue transparency, (Washington, D.C.: 2007), PP.54-55. Accessed on 22/10/2020, at:

<https://www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/101907g.pdf>

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن الموارد البترولية تشكل مثلاً نسبة الثلث أو ما يزيد من الناتج الداخلي الخام لكل من ليبيا ونيجيريا وأنغولا، في حين أن هذه الموارد تشكل أزيد من الثلثين من مداخل الضرائب السنوية لكل من أنغولا، وغينيا الاستوائية، وليبيا، ونيجيريا، كما تشكل أهم صادرات البضائع لكل من الجزائر (97 بالمئة)، وأنغولا (91,8 بالمئة)، وجمهورية الكونغو (88,3 بالمئة)، وغينيا الاستوائية (96,8 بالمئة)، وليبيا (97,1 بالمئة)، ونيجيريا (97,2 بالمئة).

لقد كان لانخفاض أسعار الذرة والنحاس والقطن بما يزيد على 20 بالمئة منذ سنة 2013، وهبوط أسعار خام الحديد والنفط بأكثر من 50 بالمئة، أثارا سلبية على البلدان المنتجة للنفط (كأنغولا ونيجيريا وجمهورية الكونغو والجزائر، وليبيا وغيرها) والبلدان التي تصدر الحديد الخام (ليبيا وسيراليون وجنوب إفريقيا)، والنحاس (كجمهورية الكونغو وجنوب إفريقيا وزامبيا)، والألماس، (بوتسوانا وناميبيا وجنوب إفريقيا) حيث تراجعت مكاسب هذه الدول من التصدير وإيرادات الموازنة والاستثمار وتوظيف العمال وأسعار الصرف والاحتياجات من النقد الأجنبي²³⁸، وهو ما ستكون له كثير من الانعكاسات على الوفاء بمتطلبات شعوبها التنموية، ما من شأنه أن يولد

²³⁸ - ستيفن راديليت، "نهضة إفريقيا هل توقفت؟"، التمويل والتنمية، العدد 53 (2016)، ص 9.

اضطرابات سياسية بهذه الدول، خصوصاً إذا علمنا أن عقود الاستخراج تجعل الدول هي التي تتحمل نتائج تغير الأسعار، بدلاً من أن تتصدى لتحمل أعباء هذه المسؤولية شركات النفط الضخمة والقادرة مالياً.²³⁹

أنتج الاستعمار الغربي للقارة الإفريقية تقسيماً للنشاط الاقتصادي حسب المستوى التكنولوجي، إلى نشاط تصنيعي متركز في أوروبا، ونشاط أولي زراعي ومعدني، تخصصت فيه مناطق التوسع الاستعماري في القارات الثلاث: إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. غير أنه في العقود الأخيرة، وفي ظل الثورة التكنولوجية التي عرفها العالم والتي كانت موازية لجملة من التحولات في العلاقات الدولية، أحدثت تغيرات في تقسيم العمل الدولي التقليدي، إذ استفادت العديد من الدول الآسيوية من نقل موسع للتكنولوجيا الغربية واليابانية، حتى أصبحت العديد من شركات هذه المنطقة تتقاسم الأسواق العالمية عند مستوى معين مع الشركات الغربية واليابانية.²⁴⁰

لوحظ خلال العقد الماضي تغييراً ملحوظاً في توجهات السياسة التصديرية في إفريقيا، فبعد أن كان كلا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية يحظيان بثلاثي الصادرات الإفريقية، وبما يقرب من نصف وارداتها، أصبحت كل من الصين والهند تحتل صدارة الشركاء التجاريين لإفريقيا، غير أن أنماط الطلب من هذه الدول الآسيوية، يمكن هو الآخر أن يعزز التخصص المزمّن للعديد من الاقتصاديات الإفريقية في تصدير السلع الأولية. ويبدو أن تجربة البلدان الأقل نمواً، و33 منها في إفريقيا تؤكد هذا الخطر، ففي عام

²³⁹ - بول كولبير، مليار نسمة تحت خط الفقر: لماذا تخفق البلاد الأشد فقراً في العالم؟ وما الذي يمكن عمله؟، ترجمة هيثم جودت نشواني (الرياض: العبيكات للنشر، 2010)، ص 265-266.

²⁴⁰ - محمد عبد الشفيع عيسى، "الاقتصاد السياسي للعولمة مع إشارات للقارة الإفريقية"، السياسة الدولية، العدد 150 (2002)، ص 275.

2011 شكلت المواد الأولية الزراعية والوقود والمعادن والخامات أكثر من 96 بالمئة من صادرات أقل البلدان نموا إلى الصين، وبقيت قيمة مجموع الصادرات من المصنوعات من أقل البلدان نموا إلى الصين دون مليار دولار، فيما فاقت قيمة الواردات المصنعة من الصين 38 مليار دولار²⁴¹.

لهذا فالدول الإفريقية التي ضعفت نتيجة عوامل عدم الاستقرار الداخلي، تجد صعوبة في إثبات نفسها في عولمة تعيد إنتاج صورة التبعية، واقتصاد تصدير المنتجات الأولية، والزراعة، والمنجمية والبتروولية؛ أي أن إفريقيا لازالت لم تستطيع أن تتخلص من النموذج القديم الذي يخضعها لأسواق الدول الصناعية²⁴²، وهو ما يرجعه راي بوش Ray Bush إلى السياق التاريخي للاندماج المؤدي للقارة في الاقتصاد العالمي، والذي جاء نتيجة تسويات ما بعد الاستعمار التي رسخت الاقتصادات الجديدة في التبعية التجارية والسلعية القديمة، التي أفادت أوروبا والدول الصناعية²⁴³.

فمثلا إذا كانت وضعية الاستثمارات الخارجية بالقارة الإفريقية عرفت استقرارا وتحسنا خلال العقدين الأخيرين، فإنها في سنة 2016 تراجعت إلى 59 مليار دولار²⁴⁴ بعدما وصلت أعلى مستوى لها سنة 2015 بحوالي 61 مليار

²⁴¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، (نيويورك: 2013)، ص 56.

²⁴² - رولان بورتيه، "إفريقيا- هوية متغيرة" في بتران بادي، ساندرين تولوتي، أوضاع العلم 2008 دليل سنوي اقتصادي جيو-سياسي عالمي، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي للدراسات والبحوث، 2008) ص 192.

²⁴³ - راي بوش، ص 84.

²⁴⁴ - استحوذت الصين التي أصبحت تعد ثاني مستثمر على المستوى الدولي، (بحوالي 183 مليار دولار في إطار تنفيذ استراتيجيتها الدولية المعروفة بمبادرة الحزام والطريق)، على أزيد من نصف الاستثمارات الخارجية بإفريقيا خلال هذه السنة بحوالي 38 مليار دولار. راجع: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

دولار، وهو ما يشكل 3,4 بالمئة من مجموع الاستثمارات الخارجية بالعالم، وذلك نتيجة تراجع أسعار السلع الأساسية، مما كان له تأثير سلبي في الآفاق الاقتصادية لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، الشيء الذي أدى إلى تراجع اهتمامات المستثمرين بهذه المنطقة²⁴⁵، مما يعني أن المعادلة لازالت قائمة على استغلال خيارات شعوب القارة الإفريقية، خصوصا أن الشركات الأجنبية المستثمرة تأخذ الحصة الأكبر من الأرباح، فمعظم صفقات استخراج النفط التي عقدتها الدول الإفريقية مع الشركات الكبرى تقوم على منح هذه الأخيرة نسبة (5 بالمئة أو 10 بالمئة) من العوائد المالية لهذه الصفقات للدولة صاحبة الأرض والموارد، أما الباقي (95 بالمئة أو 90 بالمئة) فيعود لها لمدة عشر سنوات أو ربع قرن²⁴⁶، وهي القاعدة التي تفقد الدول الإفريقية سيادتها في القرار، خصوصا إذا علمنا أن عقود استخراج المواد الأولية تجعل الدول الإفريقية هي التي تتحمل تبعات تغير الأسعار، وهذه الصيغة (غير العادلة) سيتحول الاستثمار الأجنبي من مساهم في عملية التنمية إلى معرقل لها على المدى المتوسط والبعيد. فمثلا خلصت إحدى اللجان التي راجعت خمس اتفاقيات فقط في مجال التعدين عقدتها الكونغو الديمقراطية ما بين عام 2010 و2012، أن هذه الدولة قد خسرت حوالي 1.36 مليار دولار من الأرباح سنويا؛

تقرير الاستثمار العالمي 2017 الاستثمار والاقتصاد الرقمي، (نيويورك وجنيف، 2017)، ص10. شوهده بتاريخ 2018/05/08 على الرابط:

http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/WIR2017_Overview_AR.pdf

²⁴⁵ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2017 الاستثمار والاقتصاد الرقمي، (نيويورك وجنيف، 2017)، ص 18-19. شوهده بتاريخ 2018/05/08 على الرابط:

http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/WIR2017_Overview_AR.pdf

²⁴⁶ - جبريل فابوري كروما، "إفريقيا: موارد طبيعية غنية ودول فقيرة.. أين الخلل؟" قراءات إفريقية، العدد 39 (2019)، ص 57.

نتيجة انخفاض أسعار المناجم التي تم بيعها إلى شركات دولية، وتعاادل هذه القيمة ضعف ميزانية التعليم والصحة في الكونغو عام 2012²⁴⁷. علما أنه سبق وأشار التقرير الأممي بشأن تهريب الموارد الطبيعية في شرق الكونغو الديمقراطية في عام 2002، في إطار تحالف الفواعل الدولية والإقليمية والنخبة المحلية الفاسدة، إلى تورط ما يقارب 29 شركة منتشرة في بلجيكا ورواندا وأوغندا والكونغو وزيمبابوي وجنوب إفريقيا في هذا المجال، إلى جانب شخصيات محلية نذكر منهم: وزير الأمن والنظام الكونغو موانزي كونغولو (Mwennze Kongolo)، وزير التخطيط وإعادة البناء، دنيس كالومي نومي (Denis Kalume Numbe)، وزير الرئاسة أوغستين كاتمبا موانكي (Augstin Katuma Mwanke)، رئيس الوكالة الوطنية للاستخبارات ديديه كازادي نيامبوي (Dedier Kazadi Nyembw)²⁴⁸.

بالإضافة إلى ما تفقده بعض دول القارة نتيجة انخفاض أسعار الأصول التي تتيحها للمستثمرين الأجانب، فإنها تفقد سنويا حوالي 35 مليار دولار نتيجة تهريب الأموال، 3 بالمئة منها يتم نتيجة فساد المسؤولين الأفارقة الذين يستولون على المال العام، ويحولون ثرواتهم إلى الخارج²⁴⁹، ففي دراسة تمحورت حول 30 دولة من إفريقيا جنوب الصحراء، تبين أن النخب الحاكمة تملك من الأصول والأموال ما يعادل 145 في المئة من الدين العام لتلك البلدان، وأن كل دولار تتلقاه من البلدان المانحة يرجع منه إليها 0.80 دولار على شكل رؤوس أموال

²⁴⁷ - Health Poverty Action, and others, Honest Accounts? The true story of Africa's billion dollar losses, (July 2014), p11.viewed 11/07/2018 at: https://www.francophonie.org/IMG/pdf/honest-accounts_final-version.pdf

²⁴⁸ - فوزية زراولية، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في إفريقيا، مرجع سابق، ص 63.

²⁴⁹ - راوية توفيق، المرجع السابق الذكر، ص 35.

استثمارية، ما يدفعنا إلى استنتاج أن المساعدات التي تقدم للبلدان الإفريقية هي في الواقع مساعدات تمويلية للاقتصادات الغربية²⁵⁰.

أما حوالي 97 بالمئة من الأموال المهربة من إفريقيا فيتم عن طريق صفقات التهريب غير القانونية، والتهرب الضريبي للشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر في القارة الإفريقية، ويأتي هذا التهرب في الغالب عن طريق استغلال بعض الثغرات القانونية لتجنب دفع الضرائب²⁵¹. وقد تسبب ذلك في خسائر تقدر بنسبة 2 بالمئة من إجمالي الناتج القومي للقارة الإفريقية في السبعينيات، لتقفز هذه الخسائر إلى ما بين 8 بالمئة و7 بالمئة سنوي 2007 و2008 على التوالي²⁵².

وتعد الدول المصدرة للنفط من أهم مصادر الأموال المهربة من إفريقيا، نظرا لكثرة تعاملاتها غير الشرعية على المستوى الدولي خصوصا في شمال إفريقيا وغربها، وتتعدد جهات التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من إفريقيا، حسب كل دولة إفريقية، وهي تتوجه بشكل كبير للدول التي تدعي تقديم المساعدات الإنمائية للقارة الإفريقية، كالولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وكندا، واليابان، والصين، والهند، وألمانيا...²⁵³.

²⁵⁰ - مصطفى خواص، الفساد السياسي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء انعكاساته ولياته مكافحته، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 258.

²⁵¹ - راوية توفيق، ص 35.

²⁵² - Global Financial Integrity, Illicit Financial Flows from Africa: Hidden Resource for Development, (Washington), p 12. Viewed 25/08/2015 at: <https://2u.pw/089X1>

²⁵³ - Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique, flux financiers illicites rapport du groupe de haut niveau sur les flux financiers illicites en provenance d'Afrique, (Addis-abeba), pp 94-102, consulté 23/07/2015: <https://2u.pw/KJNCU>

كما أن القارة الإفريقية بالرغم من امتلاكها لنسبة 5 بالمئة فقط من دخل العالم النامي، فهي لا زالت مدينة بما يقرب من ثلثي دين العالم. ففي الفترة ما بين 2011-2013 بلغ المتوسط السنوي لمجموع الديون الخارجية لإفريقيا 443 مليار دولار، مسجلا زيادة سريعة بنسبة بلغت 10,2 بالمئة في السنة، مقارنة بالفترة 2007/2009 التي بلغت فيها نسبة الزيادة سنويا حوالي 7,8 بالمئة²⁵⁴.

لذلك فنسبة الديون الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي بإفريقيا أعلى بكثير من نسبتها في المناطق الفقيرة الأخرى²⁵⁵، إذ انتقلت هذه النسبة من 27,8 بالمئة سنة 2015 إلى 31,1 بالمئة سنة 2016²⁵⁶، وتستخدم العديد من الدول الإفريقية أكثر من نصف إيراداتها من التصدير لخدمة الديون فقط²⁵⁷.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة نخلص إلى أن الموارد الطاقية الإفريقية باتت تستقطب بشكل كبير اهتمام القوى الغربية الساعية إلى بسط سيطرتها ونفوذها على العالم، كما أنها تجذب اهتمام القوى الدولية الصاعدة كالصين والهند اللتان تسعىان إلى زيادة قوتها ونفوذها الدولي.

²⁵⁴ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التنمية الاقتصادية في إفريقيا: ديناميات الديون وتمويل التنمية في إفريقيا، (جنيف: 2016)، شوهد بتاريخ 2018/03/24 على الرابط:

http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdbex63d3_ar.pdf

²⁵⁵ - راي بوش، ص 59-60.

²⁵⁶ - Nations Unies Commission économique pour l'Afrique, L'industrialisation et l'urbanisation au service de la transformation de l'Afrique, (Addis-Abeba, 2017), p23.

²⁵⁷ - راي بوش، المرجع السابق الذكر، ص 59-60.

فالقوى الغربية وشركاتها، في إطار المحافظة على مصالحها الطاقية بالقارة الإفريقية تعمل على المزج بين الاستثمارات الاقتصادية والوجود العسكري، والتدخل في الشؤون السياسية لدعم الأنظمة الإفريقية الموالية لها بغض النظر إن كانت هذه الأنظمة ديمقراطية أو غير ديمقراطية، أو المشاركة في العديد من الانقلابات العسكرية التي عرفتها بعض الدول الإفريقية، ودعم حركات مسلحة معينة، ما زاد من مستويات العنف في المنطقة، وضاعف حدة النزاعات المسلحة.

وعلى خلاف ذلك، تبنت القوى الصاعدة الجديدة سياسات اقتصادية مبنية على الاستثمار والتجارة، خصوصا في قطاع الموارد الطبيعية، وأصبحت منافسة لسياسات الدول الغربية وانتزعت منها بعض الأسواق الإفريقية، فالصين مثلا أصبحت أكبر شريك تجاري للقارة الإفريقية، ومن أهم الدول المستثمرة فيها. وإذا كانت هذه القوى لا تتورط في القضايا الداخلية للدول الإفريقية، إلا أن تزايد طلبها على الثروات الطاقية والمعدنية، يمكن هو الآخر أن يعزز التخصيص المزمّن للعديد من الاقتصاديات الإفريقية في تصدير السلع الأولية، مما سيبقي خطتها التنموية عرضة للتأثر بحركة أسعار السلع الأساسية في التجارة الدولية، تبعا للطلب العالمي عليها.

لذلك، فتجاوز هذا الوضع يتطلب من الدول الإفريقية التنسيق في ما بينها للتعاون مع القوى الدولية المتنافسة في إفريقيا، من خلال تطوير آليات اشتغال منظمة الاتحاد الإفريقي حتى تساير متطلبات القرن الحالي، وذلك لأجل؛ حل الأزمات الإفريقية، ومواجهة التدخلات الدولية التي من شأنها تغذية العنف الذي يمكن أن ينتج عن هذه الأزمات، في ظل توجه بعض القوى الدولية خلال العقدین الأخيرین لتشکیل قواعد عسكرية بالقارة الإفريقية تضاف إلى

القواعد العسكرية الفرنسية المنتشرة هناك، (كالولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان).

كما يتعين على الدول الإفريقية، أن تعمل على ادخار جزء من عملاتها التي تستورد بها المواد المصنعة من الدول الأجنبية، خصوصا الأموال التي تخصص لشراء الأسلحة المغذية للصراعات الإفريقية، وتوجيهها للاستثمار في تشجيع التصنيع لتوسيع قاعدتها الإنتاجية وتحقيق التنوع الاقتصادي، من خلال دعم التكامل الاقتصادي للقارة بتسريع الإنشاء الفعلي لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، لزيادة قوتها التفاوضية لفرض شروطها على الشركات المتعددة الجنسية في إطار عقد الصفقات الاستثمارية والتجارية، والضغط على هذه الشركات لإنشاء مراكز الأبحاث العلمية لنقل التكنولوجيا إلى البلدان الإفريقية التي تستثمر فيها.

التنافس الدولي بمنطقة الساحل والصحراء

د.حسن كلي ورتي

باحث في العلاقات الدولية من تشاد

مقدمة

إن القارة الإفريقية المكونة من أكثر من خمسين دولة، تمثل أكبر سوق واعدة في العالم، إذ يزيد عدد سكانها عن مليار ومائة مليون نسمة، وتبلغ مساحتها 30 مليون كيلو متر مربع، وتشكل 20% من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية، وتحتاج هذه القارة إلى بناء كل شيء فيها، لذلك باتت القوى الاقتصادية العالمية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وتركيا، وإيران، وإسرائيل، والصين، تنظر إلى إفريقيا على أنها الملاذ الوحيد في العالم للإبقاء على نمو اقتصادها، حيث لم تعد الأسواق في قارات العالم الأخرى قادرة على تحفيز الاقتصاد العالمي بسبب تشبعها بالاستثمارات، وبلوغ معدل الاستهلاك أقصى حدوده.

وفي المقابل تعتبر القارة الإفريقية التي ينمو اقتصادها بمعدل 5.8% سنويا منطقة حباها الله بثروات طبيعية هائلة، إذ تملك حوالي 124 مليار برميل من احتياطي النفط، وهو ما يشكل حوالي 12% من الاحتياطي العالمي، كما يبلغ احتياطها من الغاز الطبيعي حوالي 10% من إجمالي الاحتياطي العالمي، حيث تملك حوالي 500 تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي²⁵⁸.

²⁵⁸ - أحمد بو خريص، التنافس الصيني الأمريكي على القارة الإفريقية، دراسات سياسية، صادرة عن المعهد المصري للدراسات، عام 2020، ص، 11.

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من المناطق الغنية في القارة الإفريقية، لذا نلاحظ أن القوى الكبرى والصاعدة تتنافس على موارد هذه المنطقة بشكل غير طبيعي، إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إبرام اتفاقيات عديدة مع مجموعة من دول المنطقة سواء الاقتصادية منها أو العسكرية أو الأمنية، بل وقامت بإنشاء قيادة "أفريكوم" لمحاربة الجماعات الإرهابية والمتطرفة في إفريقيا بشكل عام ومنطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص، ويمكن القول إن تأسيس قيادة عسكرية أمريكية في إفريقيا بهذا الحجم وبهذه المعدات الحديثة إنما من أجل حماية مصالحها الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وليست من أجل مكافحة الإرهاب في المنطقة، وليس من أجل استتباب الأمن في منطقة الساحل الإفريقي.

وكما نجد تواجدا يلفت النظر للصين في إفريقيا جنوب الصحراء بشكل عام ومنطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص، وهذا التواجد منقسم إلى قسمين اثنين، أحدهما متعلق بالقوة الناعمة الصينية في إفريقيا ونقصد هنا بالقوة الناعمة اختراق الصين للمجالين الاقتصادي والتجاري في المنطقة بشكل ملفت، علاوة على تواجدها على المستوى العسكري وخاصة في البعثات الأمنية لحفظ السلام في إفريقيا، إضافة إلى إنشاء قاعدة عسكرية تابعة للصين في جيبوتي، وعلى هذا الأساس يمكن القول إن هناك تنافسا بين القوى العظمى في إفريقيا جنوب الصحراء من أجل الاستفادة من الخيرات الطبيعية لهذه الدول، وهذه الموارد تتجسد في الطاقة النووية، والبتترول، واليورانيوم، والذهب والفضة، والألماس، وكذلك الزراعة والثروة الحيوانية.

إنه صراع على النفوذ وبسط السيطرة، وقد تحركت الصين لتقوية دورها في هذا السياق، منذ أن قررت استثمار التراكم الكبير الذي حققته على صعيد البناء الداخلي كي تتحول إلى قوة دولية كبرى بالمعنى الشامل، وليس على

المستوى الاقتصادي فقط. وكثيرة هي الأدلة، فضلا عن المؤشرات التي تؤكد أن لدى الصين طموحات كبيرة على الصعيد الدولي، وأن هذه الطموحات آخذة في الازدياد، على نحو يمكن أن يقود إلى صراع مع الولايات المتحدة التي تنظر بعين القلق أيضا إلى تداعيات مشروع الحزام – الطريق، أو ما يطلق عليه طريق الحرير الجديدة.

وهذا يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية: ما مدى قدرة الدول الكبرى على التنافس بمنطقة الساحل الإفريقي؟

ويتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

ماهية منطقة الساحل والصحراء الإفريقية؟

وما هي الدوافع الاقتصادية والسياسية التي تجعل القوى الكبرى تتكالب على منطقة الساحل الإفريقي؟

وما هي الدول التي تتنافس على منطقة الساحل الإفريقي؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث وعلى الأسئلة الفرعية لهذا الموضوع قسمنا بحثنا إلى محورين أساسيين، ناقشنا في المحور الأول مفهوم منطقة الساحل الإفريقي، مع محاولة تحديد الدوافع التي تجعل الدول الكبرى تتنافس حول هذه المنطقة، والمحور الثاني حللنا فيه القوى الكبرى التي تتنافس على منطقة الساحل الإفريقي.

أولا. تحديد منطقة الساحل والصحراء

تعد منطقة الساحل والصحراء الإفريقي أحد الفضاءات الأمنية البالغة الأهمية والتعقيد²⁵⁹ لما تعرفه من تهديدات أمنية مختلفة ومتشابكة، بدءا بتهديد التنظيمات الإرهابية، مروراً بالنشاط المتزايد لشبكات الجريمة المنظمة، وانتهاء بتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وقد ساعدت عوامل عدة على استفحال كل هذه التهديدات، لعل أهمها الضعف والفسل الوظيفي الذي تعرفه دول المنطقة، حيث أصبحت هذه الأخيرة من أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة استقطاب دولي كبير، نظرا لما باتت تشهده من تحديات وتهديدات أمنية عابرة للحدود، فأضحت هذه المنطقة مصدرا أساسيا للكثير من المشاكل التي تهدد أمن ومصالح الدول الكبرى الفاعلة في النظام الدولي وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل هذه الأطراف تصوغ استراتيجياتها وسياساتها الأمنية من أجل مواجهة هذه التهديدات.

إن الساحل الإفريقي هو مصطلح عربي الأصل ويعني تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، ويمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا مالي بوركينا فاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان حتى إثيوبيا شرقا.

وقد بدأ مصطلح الساحل يتخذ معنى جيوسياسيا بعد موجة المجاعة التي ضربت كلا من السنغال وموريتانيا والنيجر ومالي وفولتا العليا بوركينا فاسو حاليا وتشاد، فأصبح الساحل في "المخيلة الدولية" يفقد دلالاته

²⁵⁹ - كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى 2014، ص، 7.

الجيوتاريخية ويحمل بعدا جيو سياسيا بوصفه مجموعة من الدول الفقيرة المتخلفة التي تعاني من التصحر والجفاف والمجاعة وسوء التغذية.

وتعد منطقة الساحل نقطة ربط بين المغرب العربي وجنوب الصحراء، وكذلك يعرف بالقوس الذي يضم كلا من: السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، السنغال، وهناك من يوسع من رقعتها ليضيف إليها بوركينا فاسو، نيجيريا، جزر الرأس الأخضر²⁶⁰.

تعرف دول الساحل الإفريقي العديد من المشاكل والأزمات الإثنية خاصة في الدول التي تشكل ما يعرف بقوس الأزمات²⁶¹ وهي السودان، مالي، النيجر، تشاد، وموريتانيا، وهناك من يعرف الساحل الإفريقي على أنه حزام الفقر الأسود الذي يشمل النيجر بوركينا فاسو تشاد مالي موريتانيا.

أصبحت إفريقيا محل اهتمام القوى الدولية لأسباب عدة يأتي في مقدمتها توافر الموارد الطبيعية الإستراتيجية وخصوصا النفط، وقد اختلطت فيها مصالح القوى العظمى مع مصالح القوى الصاعدة لتجعل من إفريقيا ساحة الصراع مرة أخرى، خاصة أن معظمها يواجه موقف الاعتماد على الواردات لتوفير الاحتياجات من الطاقة.

وقد ارتكزت سياسة هذه القوى على التنافس من أجل السيطرة على النفط وحماية إمداداتها من موارد الطاقة الإفريقية التي أصبحت خلال السنوات الأخيرة، جزءا من المخزون الاستراتيجي الذي تعتمد عليه هذه القوى،

²⁶⁰ - عربي بومدين، أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي؛ دراسة في الأسباب وتحديات البناء، مجلة

قراءات افريقية، العدد 28 ابريل 2018، ص. 23.

²⁶¹ - محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، دار الخليج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2016.

ص، 16.

في تأمين احتياجاتها الاستهلاكية والتنموية، خاصة وأن هذه الدول بدأت البحث عن مناطق نفوذ بديلة، نتيجة لدخول منطقة الشرق الأوسط في دوامة صراعات²⁶².

إن تزايد الاهتمام الدولي بالقارة الإفريقية، مرده إلى كون هذه الأخيرة مصدرا رئيسيا للموارد الطبيعية، حيث تحتوي القارة على موارد طبيعية وأولية ضخمة أخرى، إذ تنتج حوالي 90% من البلاتين المنتج في العالم، و40% من إنتاج الألماس، وتحوز 50% من احتياطي الذهب، و30% من اليورانيوم الهام في الصناعات النووية.

وتعد الزراعة أحد أهم الأنشطة الاقتصادية في القارة السمراء، لتنوع المناخ وكثرة الأنهار، حيث يعمل ثلثا سكانها بالزراعة تقريبا، التي تساهم بحوالي 20-60% من إجمالي الناتج القومي لكل دولة من دولها، إضافة إلى كونها أحد أكبر مصادر المنتجات الزراعية مثل البن والقطن والكاكاو.

وتتميز هذه القارة بوجود الكثير من الغابات التي تنتج منها الأخشاب بكميات كبيرة، علاوة على الثروة السمكية التي يساعد قطاعها على توفير دخل لحوالي 10 ملايين إفريقي يعمل بمهنة صيد الأسماك، فيما تبلغ قيمة الأسماك التي يتم تصديرها 2.7 مليار دولار أمريكي²⁶³.

وتستورد أوروبا 48% من احتياجاتها من إفريقيا، كما أنها بحلول عام 2030 سوف لن تغطي سوى 30% من احتياجاتها من الطاقة، واليابان تستورد 52%، والولايات المتحدة الأمريكية تستورد 53%، ومن المتوقع أن تصل هذه

²⁶² - لبنى بهولي، جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي-الصيني، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 13 جوان 2016، ص 189.

²⁶³ - أحمد بو خريص، المرجع السابق، ص، 4.

النسبة إلى 62% عام 2020، كما أصبحت الصين التي كانت تتمتع باكتفاء ذاتي من النفط، مستوردا له منذ عام 1993.

لقد أصبحت القارة الإفريقية تحتل موقعا هاما في خريطة إنتاج النفط العالمي، حيث بلغ إنتاجها بحسب اللجنة الإفريقية للطاقة، 11% من الإنتاج العالمي، كما أن احتياطي القارة من النفط الخام بحسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة الأمريكية للتجارة والتنمية، يبلغ 8% من الاحتياطي العالمي الخام، ويتمركز احتياطي النفط في إفريقيا بشكل أساسي في منطقة غرب إفريقيا وتحديدًا في خليج غينيا.²⁶⁴

وتسعى القوى الكبرى إلى كسب أصوات دول المنطقة لدى هيئة الأمم المتحدة، وتستخدم هذه الأصوات لخدمة مصالحها في العديد من القضايا المثارة داخل أروقة الأمم المتحدة، ولعل من أهم هذه القضايا ما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان، وبعد التصويت على القضايا الخاصة بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة من أهم القضايا بالنسبة للصين، وذلك بسبب سعي القوى الكبرى لاستصدار قرارات ضد الصين لاتهامها بانتهاكات حقوق الإنسان، خاصة أن اليابان تسهم بقدر كبير في ميزانية المنظمة، ولعل هذا ما يدفع الصين إلى محاولة توطيد علاقاتها بدول القارة الإفريقية بشكل عام، ومن بينها دول منطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص، حتى لا يتسنى للقوى الكبرى ضمان أصوات هذه الدول الإفريقية إذا أثرت أي من القضايا.²⁶⁵

²⁶⁴ - لبنى بهولي، المرجع السابق، ص، 190.

²⁶⁵ - شيماء محيي الدين، دوافع وتداعيات الصيني في القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، مصر، العدد 214 أكتوبر 2018، ص، 18.

وتعول الصين والقوى الكبرى كثيرا على الكتلة التصويتية لدول القارة الإفريقية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وسنورد مثلا في هذا المجال والمتمثل في الجهود المكثفة التي تقودها لتعديل عدة إتفاقيات دولية من أهمها اتفاقية الملكية الفكرية، التي لا تزال تعد أهم نقاط الخلاف في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث تتهم الأولى الثانية بسرقة البرمجيات الأمريكية للحاسوب والأقراص المدمجة، في الوقت الذي يرى فيه الصينيون أن الاتفاقيات الدولية لحماية الملكية الفكرية تجسد الأقوى.

ونلاحظ أن هناك تواجد قواعد عسكرية غربية أو شرقية في إفريقيا بشكل عام وفي منطقة الساحل والصحراء بشكل خاص، ويذهب بعض المحللين السياسيين بالشأن الإفريقي أن تواجد هذه القواعد العسكرية في إفريقيا إنما يتمّ بغطاء أمني وعسكري واستخباراتي من أجل ضمان استيراد المواد الأولية من إفريقيا إلى القوى الكبرى بكل أمان.

أخذت القارة الإفريقية تكتسب بُعدا استراتيجيا متناميا على المستوى الدولي، ويرجع هذا الاهتمام بالقارة الإفريقية نتيجة لما تحتويه أراضيها من مواد خام وموارد طبيعية ضخمة لم تستغل بعد، وتتمتع القارة الإفريقية بثروات طبيعية ضخمة أغلبها غير مستكشف حتى الآن. كما تمتلك القارة الإفريقية مخزونا استراتيجيا ضخما من الموارد الطبيعية والمواد الأولية مما جعلها تدخل في إطار التنافس الدولي الكبير الذي يستهدف هذه المواد إثر ازدياد الطلب العالمي عليها ونقصان الاحتياطيات العالمية من هذه الموارد في أماكن ومناطق أخرى من العالم.

ويلاحظ الباحث أن تنامي الوجود السياسي والاقتصادي للعديد من القوى في القارة الإفريقية، بحيث لم تعد الساحة الإفريقية مقتصرة على القوى التقليدية والاستعمارية السابقة، وإنما اتسعت لتشمل قوى صاعدة أخرى على

رأسها الصين، وقد جاء هذا التنامي على خلفية تحولات اقتصادية وسياسية مهمة شهدتها إفريقيا، فقد تحولت النظرة إلى القارة الإفريقية من كونها قارة الصراعات والفقر والأنظمة التسلطية، أو القارة "الميوّوس منها"²⁶⁶ على حد تعبير مجلة الإيكونوميست البريطانية في أحد أعدادها لعام 2000 عن القارة الصاعدة التي تمتلك العديد من الفرص.

ثانيا: التنافس الصيني على منطقة الساحل الإفريقي

ليست الصين فاعلا جديدا في إفريقيا فقد أيدت بكين حركات التحرر الوطني في القارة في خمسينات وستينات من القرن الماضي، وكانت أحد أبرز الفاعلين في مؤتمر باندونج عام 1955 الذي جسّد التضامن الأفرو-الآسيوي، كما لعبت الصين دورا داعما للدول الإفريقية بعد استقلالها، فدعمت بعض مشروعات البنية التحتية، وكان من أبرزها تنفيذ وتمويل مشروع السكك الحديدية التي ربطت زامبيا الحبيسة بـتنزانيا والذي كان أكبر مشروع تدعمه الصين خارج أراضيها، لكن بصفة عامة ظلت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وإفريقيا محدودة طوال فترة الحرب الباردة، واحتل ارتباط إفريقيا بالإقتصاد بالقوى الاستعمارية السابقة في المقام الأول.

إن القادة الأفارقة وثقوا بالصين وأولوها مصداقية عالية، لأنها لم تكن إمبراطورية استعمارية تعيش على نهب الثروات وبيع البشر، وتدمير البلدان كما فعل المستعمر الغربي، ومن ناحية أخرى فهي لا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة إفريقية، وتعرض المنح والمساعدات دون شروط مسبقة، وبالمناطق

²⁶⁶ - راوية توفيق، السياسات الأمريكية والصينية في إفريقيا طبيعة الأدوار وواقع التنافس، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، مصر، العدد 218، ص، 12.

الاقتصادي فهي تعقد صفقات تجارية، حيث تشتري النفط والمواد الخام مقابل تطوير البنية التحتية المتهاكلة أو غير الموجودة أصلاً.

وتدرك الصين أهمية القارة الإفريقية، تنبع من منطلقات اقتصادية بحثية، باعتبار أنها تعد من أكبر الأسواق الواعدة والصاعدة في العالم، حيث تسعى إلى تعزيز نفوذها وتواجدها في مناطق تعتبرها "نقاط خنق استراتيجية" ولمزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب المتواجدين في الساحة الإفريقية منذ أمد، علماً أن الولايات المتحدة الأمريكية انشغلت عن إفريقيا في تسعينات القرن الماضي بقضايا سياسية، ليس أقلها الثورات في شرق أوروبا وروسيا، كما أن إفريقيا وعلى لسان كثير من المحللين، كانت تحتل مقعداً خلفياً في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، مما ألحق الضرر بسمعتها في إفريقيا، وبعد عام 2000 عاد اهتمام أمريكا بإفريقيا، والسبب في المقام الأول الموارد، وفي المقام الثاني التنافس الصيني التي وضعت ثقلها في المنطقة بعد العام 2000.²⁶⁷

وبعد هذه الاستراتيجيات والشركات مع الدول الإفريقية بدأ يزداد الدخل القومي الصيني أكثر من 10.4 تريليون دولار مقابل 17.4 للولايات المتحدة الأمريكية، ولدى الصين قوة شرائية توازي أكثر من 15 تريليون دولار، واحتياطي من العملات الصعبة والذهب يقدر بنحو 3.7 تريليون دولار، ثلثه موظف في سندات الخزنة الأمريكية. وتسعى الصين إلى تقليص اعتمادها على الدولار، بعد أن أصبحت العملة الصينية تغطي نحو 10% من حركة التجارة العالمية، ومنذ عام 2015، تضاعفت صادرات الصين من السلاح لإفريقيا،

²⁶⁷ - أحمد أبو خريص، المرجع السابق، ص، 10.

متجاوزة حصة الولايات المتحدة، ومستحوذة على 17% من السوق الإفريقية.²⁶⁸

وبدأ التعاون العسكري بين الصين ودولة جيبوتي مع بداية عام 2015، مع إنشاء القاعدة العسكرية في جيبوتي، وذلك للاستعانة بها في إمداد القوات البحرية التي تشارك في مهام حفظ السلام والإغاثة، قبالة السواحل اليمن والصومال، وتستخدم أيضا لدعم عمليات مكافحة القرصنة والتي تقلل من مخاطر التجارة البحرية، والتي كانت تتعرض للتهديد من قبل القراصنة الصوماليين، وتعد هذه القاعدة العسكرية الأولى للصين خارج حدودها، وقد تم اختيار دولة جيبوتي نظرا لموقعها الجغرافي المتميز، والتي تطل على مضيق باب المندب مدخل قناة السويس، وذلك لكي تتمكن الصين من نقل الموارد والثروات الطبيعية من إثيوبيا إلى الصين، عن طريق هذه القاعدة العسكرية.

1- الآليات الصينية الناعمة في الهيمنة على منطقة الساحل الإفريقي

وفي إطار تنفيذ الأهداف والاستراتيجيات الصينية تجاه القارة الإفريقية بصفة عامة ومنطقة الساحل والصحراء بشكل خاص، قامت بوضع آليات جديدة لتحقيق طموحاتها بشكل فعال. وفي هذا الإطار نتطرق إلى منتدى التعاون الصيني الإفريقي فونانك من جهة، ومن جهة أخرى إلى الشركات الصينية ودورها في الهيمنة على منطقة الساحل الإفريقي، ومن جهة ثالثة مبادرة الحزام والطريق.

²⁶⁸ - سالي محمد فريد، فرص النمو الإفريقي في مواجهة مخاطر التنافس الأمريكي-الصيني، مجلة السياسة الدولية-المجلد 54، العدد 218، ص، 104.

أ- منتدى التعاون الصيني-الإفريقي "فوناك"

يعد منتدى التعاون الصيني-الإفريقي الإطار الرئيسي للتشاور والحوار بين الصين والقارة الإفريقية، وقد تأسس المنتدى بمبادرة صينية وعقد مؤتمره الوزاري الأول في بكين في الفترة من 10 إلى 12 أكتوبر 2000، ويعتمد العمل بالمنتدى على عقد مؤتمر وزاري كل ثلاث سنوات بالتناوب بين الصين والدول الإفريقية الأعضاء على أن يسبق المؤتمر اجتماع تحضيرى لكبار المسؤولين ويضم المنتدى في عضويته 50 دولة إفريقية، أي جميع دول القارة ما عدا كل من بوركينا فاسو، وجامبيا، وساوتومي، وبرنسيب، وسوازيلاند. وقد اتفق الجانبان الصيني-الإفريقي على إقامة آلية للمتابعة تتشكل من اللجنة الصينية ومجلس السفراء الأفارقة ببكين.²⁶⁹

وقد تأسس بمبادرة مشتركة من الصين والدول الإفريقية بهدف تعميق التعاون لتحقيق التنمية الاقتصادية²⁷⁰، وتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين والبلدان الإفريقية في القطاعين العمومي والخاص، وقد أصبح مؤخرا يضم في عضويته أكثر من 45 دولة إفريقية، وهو ما أسهم في ترسيخ التغلغل الصيني في إفريقيا، ووضع العلاقات الاقتصادية الصينية-الإفريقية في مسار سريع، حيث نمت التجارة الثنائية بين الصين وإفريقيا من 10.6 مليارات دولار في عام 2000 إلى 222 مليار دولار في عام 2014، ومن المنتظر أن يناهز 400 مليار دولار بحلول عام 2020.

وفي عام 2012 صادق المنتدى الخامس للتعاون الإفريقي الصيني في بكين على خطة عمل للفترة ما بين عامي 2013-2015، تقضي بحصول الدول

²⁶⁹ - شيماء بحجي الدين، المرجع السابق، ص، 18.

²⁷⁰ - لواء محمد عبد الواحد، المرجع السابق، ص، 183.

الإفريقية على قروض ميسرة من الصين بـ 20 مليار دولار لتطوير البنى التحتية، الزراعية والصناعية، لتحقيق التنمية الذاتية والتنمية المستدامة، ويقدر عدد الشركات الصينية أو فروعها بأكثر من 2000 شركة، وكان عددها 700 عام 2005، كلها نشطة في مجال الزراعة والتعدين والبناء والتعمير، وقطاعي التجارة والاستثمار، ومعالجة منتجات الموارد والتصنيع، والدعم اللوجستي التجاري، هذا بالإضافة إلى العمال والخبراء الصينيين، إلى جانب تدريب 30 ألف فرد من الدول الإفريقية في مختلف المجالات.

وتعد جلسات "فوناك" أكبر تجمع للقادة الأفارقة والصينيين بعد الاتحاد الإفريقي، وقد تأسس هذا المنتدى رسمياً عقب عقد المؤتمر الوزاري الأول للتعاون بين الصين والدول الإفريقية بالعاصمة الصينية بكين في الفترة من 10 إلى 12 أكتوبر عام 2000.

ب- الشركات الصينية في إفريقيا

تعتمد الصين في علاقاتها مع الدول الإفريقية اعتبارات تجارية إذ تعمل هناك أكثر من 2200 شركة صينية عموماً في عام 2015، وتورد الصين حوالي 8% من المعدات العسكرية إلى الدول الإفريقية، وتشكل الاستثمارات الصينية في إفريقيا كذلك حوالي 3% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم وقد أخذت العلاقات الصينية الإفريقية خطوة جريئة إلى الأمام مع تأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي عام 2000 الذي فتح آفاقاً للتعاون المتعدد الأطراف مع أكثر من 44 دولة إفريقية وتشمل تطوير العلاقات السياسية وكذلك إزالة

الرسوم الجمركية على استيراد أكثر من 190 سلعة مختلفة من 25 دولة إفريقية.²⁷¹

وفي السنوات الماضية التزمت الصين بمجموعة من الاستثمارات المتنوعة في إفريقيا من مشاريع البنية التحتية، آبار النفط، ومناجم النحاس، والاستثمارات الأجنبية المباشرة في القارة.

وقد تصاعدت الأنشطة التجارية الصينية الإفريقية بين عامي 1989-1997، فقد نما حجم التجارة إلى 430% فمثلا من عام 2004 وصلت إلى 24 مليار دولار، وكانت تجارة الحبوب تبلغ 6.3% من خارج المنطقة وفي عام 2005، وصلت إلى 39% أي يعادل 32.17 مليار دولار وهي بذلك تجاوزت تجارة المملكة المتحدة مع إفريقيا. وقد تم افتتاح غرفة التجارة الإفريقية في بكين في مارس 2005 والتي تهدف إلى تعزيز التجارة والعلاقات الاقتصادية وتنسيق عمل 700 شركة من الشركات الصينية التي عقدت اتفاقات الاستثمار مع 75% من الدول الإفريقية.²⁷²

ج- مبادرة الحزام والطريق

طرحَت الصين مبادرة الحزام والطريق للدول الإفريقية لتعطي دفعة جديدة للعلاقات الاقتصادية المتنامية بين هذه القوة الصاعدة ودول القارة الإفريقية، وتسعى هذه المبادرة التي طرحت منذ عام 2013 لإحياء طريق الحرير القديم والعديد من مشروعات البنية التحتية التي تربط الصين بالقارة الآسيوية عموما وبأوروبا عبر إفريقيا. ورغم أن منطقة الشرق الإفريقي هي

²⁷¹ - حسان صادق حاجم، التنافس الأمريكي- الصيني على الطاقة في إفريقيا، دار النشر المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى 2020، ص، 85.

²⁷² - حسان صادق حاجم، نفس الرجوع، ص، 85.

المنطقة الأكثر اتصالا بالمبادرة فإن دولاً إفريقية أخرى في الغرب والجنوب الإفريقي أعلنت دعمها للمبادرة، ووقعت اتفاقات مع الصين للاستفادة منها ففي المنتدى الأول للمبادرة والذي عقد في بكين في مايو 2017، وقعت الصين اتفاقات اقتصادية مع كينيا وإثيوبيا ومصر وخلال زيارة الرئيس الصيني شي جين بينج إلى السنغال في يوليو 2018 وقعت البلدان اتفاقاً للاستفادة من المبادرة، كما أن هناك العديد من المشروعات المخططة التي تشترك فيها الصين لتطوير الموانئ في الساحل الشرقي للقارة من مصوع في إريتريا إلى مابوتو في موزمبيق، وفي الساحل الغربي من داكار في السنغال إلى ليرافيل في الغابون، وكذلك مشروعات ربط الدول الإفريقية بخطوط السكك الحديدية، ومشروعات لتطوير البنية التحتية الرقمية، وقد نظر بعض المتخصصين إلى المبادرة باعتبارها تأسيساً لنظام عالمي جديد تقوده الصين.²⁷³

2- الآليات الصينية العسكرية في هيمنة على منطقة الساحل الإفريقي

تمتلك الصين قدرات عسكرية متطورة، وتستخدم هذه القدرات في إطار آليات القوة الصلبة لتقوية وتسريع اختراقها للقارة الإفريقية، وتعتبر المساعي الصينية الدائمة لبيع الأسلحة للدول الإفريقية هي أحد مظاهر هذا الاختراق، خاصة وأن أغلب المبيعات الصينية من الأسلحة لإفريقيا هي موجهة إلى التي تعاني من حروب أهلية.

لقد بدأ التعاون العسكري بين الصين ودولة جيبوتي مع بداية عام 2015، مع إنشاء القاعدة العسكرية في جيبوتي، وذلك للاستعانة بها في إمداد القوات البحرية التي تشارك في مهام حفظ السلام والإغاثة، قبالة السواحل اليمن والصومال، وتستخدم أيضاً لدعم عمليات مكافحة القرصنة والتي تقلل

²⁷³ - راوية توفيق، المرجع السابق، ص، 17.

من مخاطر التجارة البحرية، والتي كانت تتعرض للتهديد من قبل القراصنة الصوماليين، وتعد هذه القاعدة العسكرية الأولى للصين خارج حدودها، وقد تم اختيار دولة جيبوتي نظرا لموقعها الجغرافي المتميز، والتي تطل على مضيق باب المندب مدخل قناة السويس، وذلك لكي تتمكن الصين من نقل الموارد والثروات الطبيعية من إثيوبيا إلى الصين، عن طريق هذه القاعدة العسكرية.

ثالثا: التنافس الأمريكي على منطقة الساحل والصحراء الإفريقي

اعتمدت الولايات المتحدة على النفوذ الأوروبي داخل القارة الإفريقية من أجل تحقيق أهدافها في فترة الحرب الباردة، إلا أن المتغيرات الدولية الجديدة المتمثلة في انهيار الاتحاد السوفياتي وتزايد المنافسة على القارة الإفريقية ومنطقة الساحل الإفريقي بوجه الخصوص، أدت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها.²⁷⁴

وبعد تهميش طويل لمنطقة الساحل الإفريقي في السياسة الخارجية الأمريكية عرفت نهاية التسعينيات من القرن الماضي اهتماما أمريكيا ملحوظا بالمنطقة، فبعد استهداف هذا الفضاء لأغراض اقتصادية وطاقوية في المقام الأول تتصل باعتماد واشنطن المتزايد على النفط الإفريقي في إطار خيارها الجديد المتعلق بتنوع مصادر إمداداتها النفطية، ولتخفيف تبعيتها لبتترول الشرق الأوسط، لتأتي أحداث 11 سبتمبر 2001 وتعطى بعدا أمنيا للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي، ولتدشين عصر جديد في

²⁷⁴ - التنافس الدولي في السياسة العالمية-دراسة في منطقة الساحل الإفريقي، إصدارات المركز الديمقراطي العربي ببرلين ألمانيا، المرجع السابق، ص، 60.

الاستراتيجية الأمريكية في إطار حربها على الإرهاب والتي وضعت المنطقة كإحدى الفضاءات المحورية لهذه الاستراتيجية.²⁷⁵

1- الآليات الأمريكية على هيمنة منطقة الساحل الإفريقي

اشتغلت الولايات المتحدة الأمريكية على مجموعة من الآليات للوصول إلى غاياتها، وفرض هيمنتها على القارة الإفريقية، وتتمثل هذه الآليات تارة في القوة العسكرية كإنشاء القاعدة العسكرية أفريكوم، أو مبادرة بان الساحل، وتارة أخرى على الآليات التجارية والاستثمارية، ومن جانب آخر وقعت الولايات المتحدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف في المجال التجاري، والاقتصادي، والجمركي مع العديد من الدول الإفريقية التي تقع في منطقة الساحل الإفريقي، ومنطقة القرن الإفريقي.

تبرر الولايات المتحدة الأمريكية إهتمامها بمنطقة الساحل الإفريقي بذريعة كونها مصدرا للعديد من التهديدات الأمنية، وعلى رأسها كونها قاعدة خلفية للعديد من الجماعات الإرهابية، ولصد هذه التهديدات المتنامية إعتمدت أمريكا مجموعة من الآليات، والتي يغلب عليها الطابع الأمني والعسكري.

أ- القيادة الأمريكية في إفريقيا

جاءت ضمن سلسلة الخطط الاستراتيجية في إطار الحرب على الإرهاب لاسيما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، ففي هذا الإطار قررت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء قيادة جديدة في إفريقيا، والتي أعلن عن

²⁷⁵ - مدقدم عبد الجبار، التنافس الأوربي-الأمريكي في المنطقة المغاربية وأثره على التعاون المغاربي، رسالة لنيل شهادة في الماستر في العلوم السياسية، جامعة الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الموسم الجامعي 2017-2018، ص، 53.

تأسيسها بشكل رسمي في عام 2007، لتبدأ مهامها إعتباراً من سبتمبر 2008، وهي التي تتولى إدارة وتنفيذ المهام الأمنية في إفريقيا لاسيما تأمين منابع النفط ومحاربة الإرهاب.²⁷⁶ وهي لا تعدو أن تكون امتداداً لمبادرات سابقة منها؛ مبادرة دول الساحل لمكافحة الإرهاب عام 2003، مبادرة مكافحة الإرهاب ما بين الدول المطلة على الصحراء عام 2005، وهي المبادرة التي (تم فيها) تم إلحاق دول المغرب العربي إليها بعد أن كانت تضم فقط دول الحافة الجنوبية للصحراء، وفي عام 2004 ساهمت الجزائر في تدريب مع القوات الأمريكية التي أتت للمساعدة على مواجهة الجماعة السلفية للدعوة والقتال، كما شارك الجيش الجزائري في المناورات التي قام بها الجيش الأمريكي و قوات حلف الناتو، بالإضافة إلى مبادرة الساحل الإفريقي لمكافحة الإرهاب قبل أن تتطور وتصبح المبادرة العابرة للصحراء لمواجهة الإرهاب، وفي عام 2010 احتضنت مدينة شتوتغارت الألمانية مؤتمراً حول أفريكوم، أبرزت التحليلات أن هذا التغيير في الخريطة الكونية للجيوسياسية الأمريكية، بانتقال تركيزها على إفريقيا تزامناً مع الانسحاب الاستراتيجي من العراق عام 2012، وأفغانستان.²⁷⁷

وقد مثلت محاربة الوجود الصيني في إفريقيا والعمل على تهميشه وإقصائه نهائياً، أحد أهم الأهداف المتوخاة والتي تم تدعيمها من خلال برنامج المساعدة والتدريب على عمليات الطوارئ الإفريقية، والتي تتضمن مجموعة كاملة من عمليات التدريب على حفظ السلام وتعليمات مصممة خصيصاً لتناسب مع احتياجات البلد والقدرات، ويركز البرنامج على جنود الدول الشريكة الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، من الذين تم تحديد

²⁷⁶ - التنافس الدولي في السياسة العالمية-دراسة في منطقة الساحل الإفريقي (مؤلف جماعي)، إصدارات المركز الديمقراطي العربي ببرلين ألمانيا، المرجع السابق، ص، 72.

²⁷⁷ - بلخثير نجية، المرجع السابق، ص، 55.

مهمتهم للمشاركة في عملية دعم السلام أو البقاء في وضع الاستعداد للقيام بذلك.

وما يجعل الوجود الأمريكي العسكري يشكل خطرا على الدول الإفريقية كونها تقدم إغراءات متعلقة بتوفير فرص مهمة للجنود في مجالات إدارة الملاجئ واللاجئين، والارتقاء بمهارات القيادة على مستوى الوحدات الصغيرة والكتائب، إضافة إلى توفير المعدات للدول الشريكة، بما في ذلك أجهزة الكشف عن الألغام، ومعدات المجال الطبي، وأجهزة تنقية المياه، وإجراءات التدريب لتجديد المعلومات بشكل دوري للتأكد من استمرار المحافظة على قدرات الوحدات، وتكوين المدربين الأفارقة في مجال مهارات حفظ السلام.

ب- السعي لإنشاء قواعد عسكرية أمريكية في إفريقيا

استلزمت مصالح الولايات المتحدة في إفريقيا السعي لاتخاذ بعض القواعد العسكرية في القارة خصوصا في مناطق التهديد الأمني الوشيك، ومن ذلك قاعدة كامب ليمونيه في جيبوتي، ومواقع العمليات المتقدمة في كل من السنغال ومالي وغانا والغبون، كما تواترت تقارير تشير إلى احتمال اتخاذ دولة ساوتومي وبرنسيب، وهي جزيرة صغيرة في غرب إفريقيا، قاعدة بحرية أمريكية، حيث إنها تحتل موقعا استراتيجيا في خليج غينيا، وأيضا حيث توجد حقول النفط الوفيرة في المياه العميقة، حيث بلغ الاحتياطي النفطي المؤكد في الجزيرة نحو 14 مليار برميل.²⁷⁸

وفي هذا السياق عقد لقاء عام 2002 بين الرئيس بوش والرئيس فراديكو مينيز، رئيس ساوتومي وبرنسيب آنذاك، كما قام مسؤول رفيع المستوى في

²⁷⁸ - أيمن شبانة، النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد 11، يناير - مارس 2012م، ص، 84.

القيادة العسكرية الأمريكية في أوروبا هو الجنرال كارلتون فولفورد بزيارة الجزيرة في يوليو 2002 من أجل دراسة مسألة أمن العاملين في مجال النفط في خليج غينيا، ودراسة إمكانية إنشاء مركز فرعي للقيادة العسكرية الأمريكية فيها على غرار المركز القائم في كوريا الجنوبية.

رابعا: روسيا تدخل في خط لمنافسة القوى الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي

تنامي تنافس القوى الكبرى الاستعمارية على القارة الإفريقية منذ القرن التاسع عشر، وفي منتصف القرن العشرين نالت تلك الدول الإفريقية استقلالها، وبعد الحرب العالمية الثانية هنالك تنافس حاد بين القوى العظمى تجاه القارة الإفريقية واستغلال أراضيها ومواردها الطبيعية، وفي هذه الفترة انشغلت كل من روسيا، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية بمشاكلها الداخلية أو البينية كالتى حدثت بين الولايات المتحدة وروسيا من جهة، ومن جهة أخرى الصين واليابان، وبالتالي تركت المجال للدول الأوروبية تتنافس فيما بينها تجاه القارة الإفريقية على المستوى العسكري والأمني والاقتصادي والتجاري.

تواصل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، التنافس إلى غاية ما بعد الحرب الباردة، لكن روسيا غيرت من استراتيجياتها، بإقامة علاقات وثيقة مع الدول الإفريقية، بسبب الوضع الاقتصادي الكارثي لها، فالسياسة الخارجية الروسية تغيرت مع فترة حكم بوتين إذ أصبح لروسيا مشروع قوي وناغم في الوقت نفسه في القارة الإفريقية، فالتجارة الروسية الإفريقية تزايدت في الأعوام الأخيرة، بل حتى القوات العسكرية الروسية انتشرت في القارة، والمؤشرات توضح أن إفريقيا ليست (مركز) محط اهتمام السياسة الخارجية الروسية، لكن التطورات التي أصبح يشهدها خليج عدن جعلت روسيا تتحمس للتموقع

في القرن الإفريقي بشكل خاص ومنطقة الساحل الإفريقي بشكل أخص وإفريقيا بشكل عام، لتكون قريبة من هدفها.

وتبلورت أهمية القارة الإفريقية بالنسبة لروسيا الاتحادية منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، وخاصة بعد إنشاء مجموعة فاغنر التي لها أبعاد متنوعة، وقد وقعت روسيا اتفاقيات أمنية مع دول الساحل الإفريقي، ووضعت خططا استراتيجية وواقعية قابلة للتنفيذ، وهذه الاستراتيجية سمحت لروسيا بأن تتنافس مع القوى الأخرى في الساحة الإفريقية بشكل أقوى.

واعتمدت روسيا في تنفيذ مشاريعها الاقتصادية والأمنية في القارة الإفريقية على مجموعة من الآليات والتي تتجسد في الاتفاقيات المبرمة والهياكل المؤسسية.

1- الآليات الأمنية الروسية في إفريقيا

تسعى روسيا بدورها للاستفادة من الموارد الطبيعية الإفريقية و يبدوا هذا واضحا في نوعية الإتفاقيات التي تربط العملاق الروسي مع دول القارة والتي تغطي عليها الإتفاقيات الأمنية والعسكرية لإقامة قواعد عسكرية لحماية مصالحها الاقتصادية والتجارية ، وفي هذا السياق وقع الروس مجموعة من الاتفاقيات الأمنية مع مختلف الدول الإفريقية، ويلاحظ الباحث خطورة انتشار مجموعة فاغنر في عدد كبير من الدول الإفريقية على السيادة الوطنية، وعلى التحول الديمقراطي في الدول الإفريقية، وكذلك على الأمن الإفريقي بشكل كبير، وتقوم فاغنر بدور فعال في حماية بعض الشخصيات العامة فضلا عن الرؤساء في بعض المناطق، وتوجد مجموعة فاغنر في 22 دولة إفريقية ولها مكاتبها وتؤدي دورها بالشكل المنوط بها. وفي هذا السياق سنحلل الاتفاقيات الأمنية أولا، ومجموعة فاغنر الروسية في إفريقيا ثانيا.

أ- الاتفاقيات الأمنية الروسية بالدول الإفريقية

• توقيع اتفاقيات تعاون عسكري وأمني مع العديد من دول الساحل، لاسيما بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وتسمح هذه الاتفاقيات لروسيا بتقديم برامج تدريب وتعليم وطب لأغراض عسكرية. فمثلا تنص اتفاقية التعاون العسكري مع النيجر على التعاون في جهود مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات العسكرية وقضايا الأمن الدولي.

ب- مجموعة "فاغنر" العسكرية الروسية

تأسست شركة "فاغنر" في عام 2013 على يد "ديميتري أوتكين" وهو ضابط استخبارات عسكري روسي سابق، كان قد حصل في عام 2016 على وسام الشجاعة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وتشكل مجموعة فاغنر "الروسية" أداة سياسية في يد الحكومة الروسية، إذ تخدم وزارة الخارجية الروسية، ويتم تعبئتها في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية للمصالح الروسية بهدف تعزيز المكانة العالمية لروسيا. دون تضطلع شركة فاغنر بعمليات متعددة بالوكالة لصالح موسكو في إفريقيا دون الحاجة للزج بقواتها العسكرية النظامية، ودون أن تكون مضطرة لتسويق تورطها، وهو ما يتماشى مع توصيف الرئيس الروسي بوتين لها بكونها وسيلة لتنفيذ المصالح الوطنية دون مشاركة مباشرة من الحكومة الروسية. وهي ذراع روسيا العسكرية في إفريقيا وتنشط في العديد من الدول الإفريقية لاسيما إفريقيا الوسطى وليبيا وموزنبيق، وقد أعلن وزير الدفاع المالي السابق، الجنرال إبراهيم ضاهرو ديمبيلي خلال جلسة

برلمانية في نوفمبر 2019، عن وصول فاغنر الروسية إلى مالي لتقديم دعم تقني للقوات المسلحة المالية.²⁷⁹

ويرى الباحث أن ما وقع من أحداث عنيفة²⁸⁰ وبربرية في إفريقيا الوسطى بين التجمع الوطني من أجل التغيير بقيادة الرئيس الأسبق بوزيزيه²⁸¹ والحكومة الموالية للروس والتي حصلت على دعم كامل من قبل فلاديمير بوتين، واستمر هذه الحرب عدة أيام حتى استقر الوضع السياسي والأمني بشكل شبه نهائي في البلاد.

2- خريطة الانتشار ونقاط التمرکز في إفريقيا

تنشط فاغنر في عدد من مناطق النزاع في إفريقيا، خاصة في ضوء الطلب الكبير على الأمن فيها. وقد كان لصعودها الكبير في بعض دولها الدافع نحو نشر روسيا لآلاف العناصر التابعة لها في أكثر من 20 دولة إفريقية.

ونفصل خريطة الانتشار وطبيعتها على النحو الآتي:

● **إفريقيا الوسطى:** تغرق هذه الدولة في حرب أهلية ذات بعد ديني وعرقي منذ 2012. ومنذ 2017 بدأ الدور الروسي ينشط تحت قرار أممي سمح

²⁷⁹ - حمدي بشير، الدور الروسي في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي؛ الفرص والتحديات. وللمزيد، أنظر هذا الموقع: <https://2u.pw/yzTH0>

²⁸⁰ - وقعت هذه الأحداث في مارس عام 2021، بقيادة الزعيم بوزيزيه الرئيس الأسبق لجمهورية إفريقيا الوسطى.

²⁸¹ - حكم البلاد من عام 2003-2013، وتنحى عن السلطة بقوة من طرف فيليكس باتاسي عام 2013. وهذا الأخير أيضا غادر قصر الرئاسة بالقوة عام 2014. إفريقيا الوسطى كغيرها من دول المنطقة التي لم تشهد تحول الديمقراطي للسلطة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

لروسيا بتزايد البلاد بمساعدة تقنية عسكرية،²⁸² وتعد إفريقيا الوسطى أولى الدول الإفريقية التي استقبلت قوات فاغنر لمواجهة التنظيمات المتطرفة في البلاد، وتنظر روسيا إليها باعتبارها بوابة إلى القارة كونها تعد حلقة الوصل بين الشمال العربي المسلم والجنوب المسيحي. ونجحت فاغنر في السيطرة على المهام الأمنية الحساسة في إفريقيا حتى تولوا مهمة الحراسة الشخصية للرئيس فوستان تواديدا، ومهام تدريب وحدات الجيش والقوات الخاصة، كما أعلن بانغي أنها تدرس إقامة قاعدة عسكرية روسية على أراضيها.

• مالي: توجه بعض عناصر فاغنر إلى مالي في عام 2019 لمكافحة التمرد والمشاركة في القتال ضد جماعة "المرابطون" الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"

• السودان: برز ظهور فاغنر في السودان بعد التوقيع عام 2017 على اتفاقية اقتصادية متعلقة بمجال التعدين بين وزارة الثروة المعدنية السودانية وشركة م-انفسيت ذات الصلة بممول مجموعة فاغنر، يفغيني يريغوجين على إثر ذلك، تدفق المتعاقدون العسكريون الروس على السودان لحماية المصالح التجارية الروسية، ونشطت المجموعة في مدن سودانية مختلفة منها الخرطوم وبورتسودان، ودربت قوات الدعم السريع وعناصر عسكرية وأمنية سودانية، كما نقل مقاتلو المجموعة أسلحة وأفرادا من السودان إلى جمهورية إفريقيا الوسطى.

• ليبيا: هدفت موسكو من استخدام مقاتلي فاغنر في ليبيا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية المتعلقة بتعزيز علاقاتها مع مصر والإمارات

²⁸² - عبد القادر محمد علي، الحضور العسكري الروسي في إفريقيا ودلالاته، ورقات تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، التاريخ 19 مايو 2021، ص.4.

العربية المتحدة وتوسيع نفوذها على الحدود الجنوبية لأوروبا ووصولها إلى موارد ليبيا من النفط والغاز، وضمان أدائها دورا في التسوية السياسية بعد الحرب. وفي مايو 2020 قدر تقرير سري أمني عدد عناصر فاغنر في ليبيا بـ 800-1000 مقاتل وقد أمدتها موسكو وفق اتهام من القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا بطائرات مقاتلة، وهو ما أدى إلى دعم معسكر الجنرال حفتر قبل أن يغير التدخل التركي للمعادلات الليبية، ويعتبر استمرار نشاط مقاتلي فاغنر في ليبيا مؤشرا على تزايد نفوذ كرملين في معسكر حفتر ولا سيما بعد انسحاب فرنسا من دعم الجنرال وضغط الولايات المتحدة على الإمارات لقلّة تمويل المجموعة²⁸³.

• جنوب السودان: يوجد نحو 100 فرد من قوات فاغنر في جنوب السودان لتدريب الوحدات الحكومية²⁸⁴.

وفي الختام يمكن القول إن دول منطقة الساحل الإفريقي تتمتع بالموارد الطبيعية والتي تجعلها غنية وعلى رأسها الطاقة، والبترو، واليورانيوم، والذهب، والألماس وتفتقر الدول الغربية هذه الموارد وتسعى بكل الوسائل المتاحة لاستفادة من هذه الموارد بطرق مختلفة وبأدوات حديثة، وبجانب آخر أن الصين وروسيا دخلت منطقة التنافس مع القوة الاستعمارية التقليدية في كسب ود الأفارقة من جهة، ومن جهة أخرى تحاول تستفيد من موارد الطبيعية التي تقع في منطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص وإفريقيا بشكل عام.

²⁸³ - عبد القادر محمد علي، المرجع السابق، ص. 5.

²⁸⁴ -HYPERLINK "https://epc.ae/ar/topic/the-increasing-presence-and-role-of-private-security-firms-in-africa-the-russian-company-wagner-as-a-model" https://2u.pw/HOQMq - . أحمد عسكر، تنامي وجود ودور الشركات الأمنية الخاصة في إفريقيا شركة فاغنر الروسية نموذجا، مركز الإمارات للسياسات؛ وللمزيد انظر

آليات تحقيق الاستراتيجية الصينية في افريقيا

د.حسن بسباس

دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة

محمد الخامس، الرباط

مقدمة

شهدت العلاقات الدولية تغيرات جذرية في العقود الأخيرة، أثرت على الوضع الدولي، كان أبرزها انهيار الاتحاد السوفياتي، الذي أفسح المجال أمام استفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة الدولية، وسيطرة نظامها الرأسمالي، وكان لهذه التغيرات الدولية أثر كبير على اهتمامات القوى الكبرى في العالم وعلى مناطق نفوذها، إذ تحول الصراع مما هو إيديولوجي إلى ما هو اقتصادي، وأصبح ينصب على المواد الأولية ومصادر الطاقة، وإيجاد أسواق لتصريف منتجاتها، في العديد من مناطق العالم.

لقد أصبحت افريقيا محط العديد من الأطماع، بفضل ثرواتها الطبيعية والطاقة، فبالإضافة إلى القوى التقليدية القديمة التي يربطها الاستعمار بالقارة، ظهرت قوى جديدة تهافتت من أجل الحصول على المواد الأولية، وكذلك من أجل التأثير الاقتصادي والسياسي في القارة، ومن أبرز هذه القوى الصين²⁸⁵.

²⁸⁵ - Anthony LAKE and Christine todd WHITMAN, More than humanitarianism, a strategic U.S Approach Toward Africa. Council on Foreign Relation; independent task force report n° 56. December 2006. p.9.

وضعت هذه الأخيرة نصب عينها تحقيق العديد من الأهداف في القارة، والتي تصب في استراتيجيتها، كاحتواء الاعتراف بتايوان، فالصين تعول على الأصوات الإفريقية لدعم سياسة الصين الموحدة، التي تشمل هونغ كونغ وتايوان التي ترغب الصين في ضمها مستقبلا، وتحتاج الى دعم في الأمم المتحدة لتحقيق ذلك²⁸⁶، أما الدول الإفريقية فتأمل من الصين دعمها، باعتبارها تمتلك حق النقض الفيتو في مجلس الأمن²⁸⁷، كما ترغب الصين في تعزيز استثمارات شركاتها هناك، وتصريف منتجاتها في الأسواق الإفريقية.

أصبح الوجود الصيني في إفريقيا ملفتا، فقد أصبح لباكين تأثير واضح، بفضل مقوماتها المتنامية؛ إذ وصفها نابليون بونابارت منذ قرنين أنها "مارد نائم، اتركوه يغط في نومه، فعندما يستيقظ سهرز العالم". وقد تطورت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وإفريقيا تطورا سريعا، كما عملت الصين على نهج التعاون الواسع مع العديد من دول القارة.

وتنبني العلاقات الصينية الإفريقية على أساس عدة مبادئ؛ كاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، كما قامت الصين بتأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي عام 2000، كآلية فعالة للحوار الجماعي، ومن خلال هذا المنتدى ألغت بكين العديد من ديونها المستحقة على البلدان الإفريقية.

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر، توظف الصين العديد من الآليات والوسائل، من سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية، وهو ما ستسعى هذه الدراسة الى إبرازه.

²⁸⁶ -وليد الطيب. "التنافس الأمريكي الصيني على إفريقيا" مجلة رؤية تركية، ع 16، 2015 ص. 193-194.

²⁸⁷ -المرجع نفسه، ص. 194

إلا أن التعاون الصيني الأفريقي أثار قلقاً لدى القوى الغربية²⁸⁸، لدرجة اتهام الصين بأنها قوة استعمارية جديدة في أفريقيا؛ لكن بكين تؤكد أنها لم تمارس الحكم الاستعماري لسلب ونهب ثروات القارة مثلما فعلت قوى غربية كبرى، لاتزال تحذو النهج ذاته إلى اليوم، بل إن الصين جلبت معها منافع كثيرة لأفريقيا.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة باعتبارها ستسعى إلى إبراز الآليات الموظفة من قبل الصين في القارة الأفريقية، ومدى فعاليتها في تحقيق أهدافها.

إشكالية الدراسة: تحاول الدراسة الإجابة على الإشكالية المتعلقة بطبيعة الآليات التي توظفها الصين في أفريقيا، ومدى نجاح هذه الوسائل والآليات في تحقيق أهدافها الاستراتيجية هناك؛ فإذا كانت القوى الغربية الاستعمارية قد نهجت الاحتلال العسكري والسيطرة الاقتصادية في علاقتها بالقارة، فما هو جديد الآليات الصينية في تعاملها مع القارة؟

فرضية الدراسة: نجحت الوسائل والآليات الصينية -سواء السياسية منها أو الاقتصادية وغيرها- التي وظفتها الصين في أفريقيا، في تحقيق أهدافها باعتبارها آليات تتجاوز المشروطة التي تفرضها الدول الغربية في علاقتها بالقارة. وكذلك النظرة الاستعمارية لهذه الدول في علاقتها بالقارة.

منهجية الدراسة: ستعتمد الدراسة على المنهج التحليلي، إذ من خلاله سيتم بسط وتحليل مختلف الآليات الموظفة من قبل العملاق الصيني في أفريقيا والتي ساهمت في تحقيق أهدافه، كما سيتم الاعتماد على المنهج

²⁸⁸ - Adama GAYE « la chine en Afrique inquiète l'occident » New African, N° 3 juin-août 2008.

التاريخي للوقوف على مختلف مراحل تطور العلاقات الصينية الافريقية، وكذلك المنهج الاحصائي لابرار التطور الملحوظ للعلاقات الاقتصادية والمبادلات التجارية بين العملاق الصيني والقارة الافريقية.

أولاً: الآليات السياسية والاقتصادية

- المساعدات والمنح

تعتبر الصين من أكبر القوى الصاعدة المانحة في العالم، فقد احتل اقتصادها المرتبة الثالثة عالمياً منذ 2008²⁸⁹، وتعتبر المساعدات من أهم الآليات التي توظفها الصين في علاقتها بالقارة، إذ أنها مرتبطة بأهدافها في القارة، بغض النظر عن الاعتبارات الإنسانية²⁹⁰.

وفي إطار تعزيز التعاون الصيني الأفريقي في كل المجالات ينص الكتاب الأبيض* في مجال التعاون الاقتصادي على أن الصين ستواصل تقديم

²⁸⁹ - Marie-Hélène POZZAR « L'aide chinoise ; la difficulté à penser la notion d'aide chinoise au développement » CHAIRE ? C.-A poissant de recherche sur la gouvernance et l'aide au développement UQAM. Collaboration spéciale, octobre 2009, p.5

www.poissant.uqam.ca

²⁹⁰ - Joshua Kurlantzick , Beijing's Safari: China's Move into Africa and Its Implications for Aid, Development, and Governance, policy outlook, China Program November 2006, By CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE

* أصدرت الصين هذا الكتاب (وثيقة سياسات الصين إزاء أفريقيا) عام 2006 وحسب تلك الوثيقة فإن السياسة الصينية تجاه أفريقيا تنبني على الركائز التالية:

- الإخلاص والصدقة والمساواة.

- المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك.

- التأييد المتبادل والتنسيق الوثيق. تعزيز الصين التعاون مع أفريقيا في المنظمات المتعددة الأطراف بما فيها الأمم المتحدة لتأييد كل منهما للمطالب العادلة للآخر ودعواته المعقولة، وتواصل مناشدة المجتمع الدولي للاهتمام بالسلام والتنمية في أفريقيا.

المساعدات وزيادتها بقدر الإمكان، وبدون أي شروط سياسية للدول الأفريقية وفقا لظروفها المالية وأوضاعها في التنمية الاقتصادية، وتقوم المساعدات الصينية للقارة الأفريقية على ثمانية مبادئ²⁹¹:

■ تقوم الصين بتقديم مساعدات للخارج وفق مبدأ المساواة والامتياز المتبادل، وتعتبرها مساعدات متبادلة عوض أن تكون منحا من جانب واحد.

■ تحترم الحكومة الصينية سيادة الدول المستفيدة من المساعدات الخارجية، ولا تطلب أي امتياز فمساعدات الصين غير مشروطة.

■ تقدم الحكومة الصينية مساعدات مالية ومنحا دون فوائد أو بفوائد تفضيلية، كما تمدد أجل الأداء في حالة الضرورة وتخفف التكاليف على الدول الضعيفة.

■ إن هدف الحكومة الصينية من مساعداتها للخارج، هو تمكين الدول المستفيدة من الاعتماد على قدراتها الخاصة وتنمية اقتصادها بنفسها.

■ تعتبر المشاريع التي تكتسي طابع المساعدات فعالة، ومن شأنها الرفع من مداخل الحكومات المستفيدة وتوفير العملة.

■ تقدم الحكومة الصينية المعدات والتجهيزات ذات الجودة العالية، وفق الأسعار في السوق الدولية، كما تضمن الحكومة الصينية استبدال التجهيزات في حالة عدم مطابقتها لشروط الجودة أو الشروط المتفق عليها.

- التعلم من بعض، والسعي وراء تحقيق التنمية المشتركة.

²⁹¹ - M. AN Yongyu, Président de l'Association des Etudes Africaines de Chine, Ancien Ambassadeur de Chine en Namibie et au Kenya « Succès remarquables des aides de la Chine à l'Afrique Sommet de la coopération bilatérale gagnant-gagnant » sur le site : <http://www.afd.fr> 2010/11/25

■ تقدم الصين الدعم التقني الكامل من اجل استخدام أفضل للتجهيزات والمعدات موضوع المساعدات.

■ يعتبر الخبراء المرسلين الى الدول المستفيدة مثل خبراء الدول المستقبلية ولا يجب أن يعاملوا معاملة تفضيلية أو أن يفرضوا شروطا خاصة.

وقد كانت المساعدات الأداة الأساسية للدبلوماسية الصينية، التي كانت توظف في إطار منافستها لتايوان، من أجل التمثيلية داخل مجلس الأمن، كما استمرت مساعداتها في إطار الثورة الثقافية²⁹².

في عام 1975 أصبحت للصين مشاريع أكثر في إفريقيا من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد توجت المساعدات الصينية لإفريقيا بإقامة خط سكي بين زامبيا وتانزانيا، لنقل النحاس من زامبيا الى دار السلام، وقد بلغت المساعدات الصينية خلال الفترة (1970-1977) حوالي 1.9 مليار دولار خصصت لـ 29 دولة افريقية²⁹³، كل ذلك وضع الصين في قائمة المانحين الأساسيين للقارة الافريقية، فكانت المساعدات آنذاك أكبر من التجارة في العلاقات الصينية الافريقية²⁹⁴.

وكترحيب بالصين في افريقيا قال السفير الزامبي في بكين "ثيوبو ندو مواب" برد على الانتقادات الغربية للصين بالقول "هذا محض نفاق ورياء ولا احد يقول شيئا عن الحضور الهائل للصين في الولايات المتحدة، لكن عندما يأتون لإفريقيا يقف كل الغرب مدججا بالاسلحة، خلال ايام العبودية الغربية

²⁹² - Jean-RAPHAEL CHAPONNIÈRE « L'Aide Chinoise à l'Afrique; Origines, Modalités et Enjeux. L'Economie Politique n°38/2008. P.10.

²⁹³ - حمدي عبد الرحمان حسن، العرب وإفريقيا في زمن متحول، القاهرة: دار مصر المحروسة، 2009، الطبعة الأولى، ص.188.

²⁹⁴ - Jean-RAPHAEL CHAPONNIÈRE « L'Aide Chinoise à l'Afrique. ...Ibid. p.10.

لم يقف احد لتعويضنا عن نهب قارة كاملة"²⁹⁵، كما ان الصين تقدم نفسها للدول الافريقية كدولة من العالم الثالث، وأنها كانت ضحية - من قبل - لعلاقات الهيمنة، المفروضة من طرف القوى الغربية المهيمنة.²⁹⁶

في عام 1978 أخذت الحكومة الصينية تعطي الأولوية لتحديث البلاد فانخفضت مشاريعها في افريقيا. وأخذت الصين تطالب بمساهمة الدول الافريقية وأداء مستحقات الأطباء الصينيين.

هذه التغيرات في سياسة المساعدات الصينية، تم تفسيرها من طرف Zhao ZIYANG أثناء زيارته لافريقيا عام 1982، حين أعلن عن أربعة مبادئ تحكم التعاون مع افريقيا عوض ثمانية، ووضع في مقدمتها المزايا المتبادلة. وبالرغم من أن عدة دول تقيم علاقات مع تايوان، فقد أصبحت الاعتبارات الاقتصادية هي المتحكمة، إذ اكتشف الصينيون، بفضل فتح الأسواق، ونتائج برامج التقويم، أن افريقيا سوق مهمة لمنتجاتهم الاستهلاكية، فكان الاهتمام بافريقيا مدعوما بمنح توافقية سنة 1995²⁹⁷.

في سنة 1996 قررت الحكومة الصينية دعم المقاولات الصينية للاستقرار بإفريقيا²⁹⁸، كما أعلنت عن رؤية جديدة للصين في علاقاتها بالقارة

²⁹⁵ - أمير سعد، "الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب افريقيا"، قراءات افريقية عدد 3 ذو الحجة 1429 دجنبر 2008، ص. 47

²⁹⁶ - Dr. Annie Voy, China in Africa, Ben Padrnos ECON 311, Gonzaga University, 23 April 2019.

²⁹⁷ - Ibid. p.11-12

²⁹⁸ - Ibid. p.11.

تقوم على التقدم والثبات والتعاون والموضوعية، فظهرت مجالات جديدة للتعاون كالاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا والمعدات.²⁹⁹

بعد ذلك أعن الرئيس هوجينتاو عن مقترحاته التي تهدف الى دعم التنمية والتعاون، وتضمنت اتخاذ خطوات جادة من أجل³⁰⁰:

- دعم النمو الاقتصادي العالمي.
 - اتباع سياسة التعايش السلمي.
 - الحفاظ على التعاون المتعدد الأطراف لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.
 - تقديم دعم اقتصادي قوي لتحقيق طفرة نوعية وكمية في التعاون بين الشمال والجنوب والحفاظ على التنوع في العالم.
 - حتمية تحمل الدول النامية لمسؤولياتها في تنمية ذاتها اقتصاديا.
- وبالنظر إلى ما قدمته الصين من مساعدات مالية للدول الأفريقية، والتي وصلت قيمتها إلى ستين مليار دولار، فضلا عن الاستثمارات والتمويل من قبل المؤسسات والشركات المالية الصينية، ناهيك عن قرار بكين توسيع نطاق وارداتها من أفريقيا خاصة المنتجات غير المتعلقة بالموارد الطبيعية، ونية العملاق الآسيوي تسهيل إصدار سندات المؤسسات المالية الأفريقية في الصين، كل ذلك يدل على مدى اهتمام الصين بتوسيع رقعة وجودها في القارة الأفريقية.

²⁹⁹ - طارق عادل الشيخ. "الصين وتجديد سياستها الافريقية" السياسة الدولية ع 156، 2004، ص.154.

³⁰⁰ - المرجع السابق، ص.154.

• صندوق التنمية الصيني الافريقي³⁰¹

يقدر تمويل هذا الصندوق الذي أنشأ عام 2007 بـ 5 ملايين دولار، ويهدف إلى توفير دعم قوي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الافريقية، وقد بدأت مرحلته الأولى بتمويل قدره مليار دولار من طرف بنك الصين للتنمية.

• الزيارات المتبادلة

لا تتوقف الزيارات الرسمية التي يقوم بها المسؤولون الصينيون على مستوى عال، للعديد من الدول الإفريقية، كدليل على الأهمية التي تكتسبها القارة لدى الزعماء الصينيين، وهو ما يظهر في الزيارات التالية:

- زار الرئيس الصيني الأسبق -"جيانغ زيمين" افريقيا عام 1992 معلنا الرؤية الصينية للعلاقات مع القارة.

- قام "جيانغ زيمين" في عام 1996 بزيارة القارة الأفريقية، وطرح خطة "الاقتراحات الخمسة" لإقامة علاقات صداقة صينية - أفريقية مستقرة وأكثر تعاوناً في القرن الحادي والعشرين.

- زيارة أخرى للرئيس الصيني لأفريقيا خلال الفترة من السادس والعشرين يناير 2004 حتى الخامس من فبراير 2004، زار خلالها كل من مصر والجزائر واليابون، وقد بدا أن الهدف العام من الجولة كان تأمين احتياجات بلاده المتزايدة من البترول والذي ارتفع الطلب الصيني عليه.

³⁰¹ - حمدي عبد الرحمان حسن "القوة الناعمة ومستقبل العلاقات الأفريقية الصينية" مجلة آفاق افريقية، العدد 30 على الموقع:

- تبادل الطرفان الصيني والأفريقي الزيارات الرسمية على مختلف المستويات حيث رافق الرئيس الصيني آنذاك "هيو جينتاو" عدة مسؤولين خلال زيارته لأفريقيا عام 2004.

- في النصف الأول من عام 2005 قام نائب رئيس الوزراء ونائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية، ووزير الدفاع، ووزير الخارجية بزيارات رسمية لنحو عشر دول أفريقية.

كما زار الرئيس الصيني "هو جين تاو" ثمان دول أفريقية في فبراير/شباط 2009 وهي الكاميرون وليبيريا والسودان وزامبيا وناميبيا وجنوب أفريقيا وموزمبيق وسيشيل، وحث خلال الزيارة على تعزيز وتعميق العلاقات الثنائية وأعفى بعض الدول من ديونها ووقع اتفاقيات اقتصادية مع البعض الآخر.³⁰²

ولازالت زيارة المسؤولين الصينيين لأفريقيا دورية، خاصة مع حضورهم لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي الذي يعقد بالتناوب في إحدى الدول الأفريقية وفي الصين، وهو ما يبرز مدى اهتمام الصين بأفريقيا.

• منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC)

منذ 1995 تبنت الصين سياسة التعاون الاقتصادي لأهداف سياسية، لذلك أنشأت في عام 2000 منتدى التعاون الصيني الأفريقي³⁰³، ومن خلال هذا المنتدى حددت أسس جديدة للتعامل مع القارة، في إطار تعاون جنوب- جنوب،

³⁰² - علي حسين باكير "التنافس الدولي في أفريقيا: الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية" مركز الجزيرة للدراسات:

<https://2u.pw/XMvCA> 14:14 2009/11/12

³⁰³ - Pascal AIRAULT, « Des Intérêts partagés » Jeune Afrique n° 2392, Novembre 2006.p.59.

والذي يركز على المنفعة المتبادلة، من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية ومواجهة التحديات³⁰⁴.

وقد كانت إرهابات هذا المنتدى ظهرت منذ 1999 بين وزير الخارجية الصيني والسلك الدبلوماسي الأفريقي، إذ كانت هناك مشاورات متبادلة بينهما، وكان الأفارقة قد استحسنوا الاقتراح الصيني بإنشاء المنتدى، وقد كانت البراغماتية الصينية وراء تسميته بالمنتدى، ثم مؤتمر وفي حالة نجاحه يصبح قمة بين أفريقيا والصين³⁰⁵.

وبتأسيس المنتدى دخلت العلاقات الصينية الإفريقية مرحلة جديدة في مجال التنمية والتعاون، إذ أصبحت أفريقيا تحتل مكانة هامة في السياسة الخارجية الصينية. وتتحدد سياسة الصين إزاء أفريقيا حسب الكتاب الأبيض³⁰⁶ في : الشراكة الاستراتيجية، المنفعة المتبادلة، احترام سيادة الدول، المساواة والاحترام المتبادل.

ويجمع المنتدى بين الدول الإفريقية ذات السيادة والصين، أما الدول ناقصة السيادة أو المعترفة بتايوان فليست عضوا في المنتدى³⁰⁷.

³⁰⁴ - <http://www.focac.org/fra/gylt/ljj/t157523.htm>

22/05/2008

³⁰⁵ - Mehdi MIMOUN. « Le Forum Chine-Afrique; Genèse, Réalisations, Perspectives » contribution au colloque International « Les Enjeux de la crise économique pour la coopération Afrique-Asie » 29-30 mai 2009, Institut des Etudes Africaines/Rabat

³⁰⁶ - Prof Zeng KIANG “ China Africa relations since the introduction of FOCAC” Revue AlmaghrebAlifriqui Numéro Special 2008: L’Afrique en Mouvement, Coordoné par MACHRAFI. Mustapha et ZAOUAL. Hassan. p.30-31

³⁰⁷ - Mehdi MIMOUN. s op.cit

وقد تحول المؤتمر الى قمة عام 2003 بمناسبة مرور 50 عاما على العلاقات الافريقية الصينية، وقد أثار هذا المنتدى العديد من الشكوك حول أهدافه، كما أن الدول الغربية لم يرقها مستوى العلاقات الصينية الإفريقية، وما فتأت أن اتهمت الصين بأنها تمارس استعمارا جديدا³⁰⁸، إلا أن الدول الإفريقية لا توافق الرؤية الغربية في ذلك، بل تعتبر الصين شريكا لها³⁰⁹.

إن الصين بثقلها وقوتها، كعضو دائم في مجلس الأمن، كما أن الدول الافريقية تشكل أصواتا وازنة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وترى في تعاونها مع الصين حدا لقرار أممي، قد يأتي من مجلس الأمن، كما أن تمثيل افريقيا في مجلس الأمن يوجد ضمن أجندة المنتدى.

كان المؤتمر الأول للمنتدى* قد عقد في بكين خلال الفترة ما بين 10-12 أكتوبر 2000 وكان المؤتمر قد تطرق الى الموضوعين التاليين³¹⁰:

■ كيفية دفع إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد في القرن الحادي والعشرين.

³⁰⁸ - الصين وأفريقيا.. شراكة حقيقية أم استعمار جديد؟ مجلة الصين اليوم، نونبر 2007
³⁰⁹ - السيد أمين شلبي "دور إفريقيا في صعود الصين" مجلة السياسة الدولية عدد 181 يوليو 2010 على الموقع

<https://2u.pw/G3441> 2010/08/04

* حضر افتتاحه وختامه رئيس الصين جيانغ تسه مين، رئيس مجلس الدولة الصيني تشو رونغ جي، نائب رئيس الصين هو جين تاو آنذاك، ورؤساء توجو، والجزائر، وزامبيا، وتانزانيا وأمين عام منظمة الوحدة الإفريقية السابقة، والقوا كلمات هامة. إلى جانبهم حضره أكثر من 80 وزيرا من الصين وأربع وأربعين دولة أفريقية، ومندوبو سبع عشرة منظمة دولية وإقليمية، وشخصيات من القطاعات الصينية والأفريقية المختلفة

³¹⁰ المؤتمر الوزاري الأول لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي على الموقع:

<https://2u.pw/CDquf> 2010/09/25

■ كيفية تحقيق مزيد من التعاون الصيني الأفريقي في المجال الاقتصادي والتجاري في ظل الأوضاع الجديدة.

وقد صدر في نهاية المنتدى الأول بيان بكين³¹¹، وهو يعكس الآراء المشتركة الصينية الأفريقية حول القضايا السياسية الدولية الهامة، خاصة الآراء المشتركة حول إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد، والرغبة المشتركة في تعزيز علاقات التعاون بين الصين والدول الأفريقية، كما وافق الطرفان على إقامة علاقة شراكة جديدة طويلة الأمد ومستقرة.

أما القمة الثانية التي عقدت في أديس أبابا فكانت تحت شعار التعاون العلمي ومواجهة المهام، وقد تم تبني إعلان خطة أديس أبابا للأعمال، 2004-2006، التي توضح الإجراءات الجديدة للتعاون الصيني الإفريقي وتشجيع التعاون المستمر بين الطرفين كما كانت من مقرراته:

■ إلغاء ديون بعض الدول الإفريقية ودعم الاستثمارات والتجارة وتوسيع التعاون السياسي ودعم التكوين في الموارد البشرية³¹².

ويمثل هذا المنتدى رمزا لنضج العلاقات الثنائية بين إفريقيا والصين، وهو ما سيظهر بشكل جلي في قمة بكين 2006، التي شكلت نطاقا أكبر ومستوى أعلى في العلاقات الإفريقية - الصينية، حيث حضر هذه القمة كبار قادة 48 دولة إفريقية وممثلوهم، الذي قُدروا بأكثر من 1700 شخص³¹³.

³¹¹ - المرجع نفسه.

³¹² - XU Jingle (القائمة بالأعمال بالسفارة الصينية بالرباط) "العلاقات الإفريقية الصينية" محاضرة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - أكادال. الرباط، 17/11/2009 غير منشورة.

³¹³ - د. السيد أمين شلي "دور إفريقيا في صعود الصين" مجلة السياسة الدولية، عدد 181، يوليو 2010 على الموقع: <https://2u.pw/B9LNZ> 2010/08/04 h

وكان من نتائج هذه القمة:

- إلغاء الرسوم الجمركية ل 466 منتجا إفريقيا متجه نحو الصين وتخصيص مليار دولار من الاستثمارات الصينية المباشرة لإفريقيا، إضافة الى تخصيص 4 آلاف منحة للطلبة الأفارقة، ثم ربط الصين بإفريقيا بتسع خطوط جوية³¹⁴.

في سنة 2007، أعلنت الصين عن منحة قدرها 150 مليون دولار للاتحاد الأفريقي لبناء مقره الجديد (مركز المؤتمرات)، وتعتبر الصين ان هذه الهدية تشكل رمزا للعلاقات بين الصين واثيوبيا، وباقي دول القارة الإفريقية، وفي نفس اليوم أعلنت الصين هديتها لأثيوبيا بإلغاء 18.5 مليون دولار من ديونها للصين³¹⁵.

وفي شرم الشيخ بمصر انعقدت الدورة الرابعة للمنتدى في 8-9 نونبر 2009، وقد صدر عن هذه الدورة "خطة عمل شرم الشيخ" التي أكدت أن الشراكة الإستراتيجية بين الصين والدول الأفريقية تعد مثالا يحتذى به للتعاون الجاد والمثمر جنوب- جنوب، مشيرة إلى أن قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي في عام 2006 فتحت آفاقا واسعة لتعميق التعاون بين الصين وإفريقيا.

أما المؤتمر الوزاري الخامس لمنتدى التعاون الصيني - الإفريقي الذي عقد في بكين يومي 19 و 20 يوليو 2012، فقد ناقش اجراءات تعميق العلاقات الصينية الإفريقية، وقد ألقى الرئيس الصيني هوجين تاو خطابا أمام الحفل الافتتاحي، معلنا سلسلة من الإجراءات الجديدة في المجالات الخمس ذات

³¹⁴ - "XU Jingle" العلاقات الإفريقية الصينية "المرجع السابق الذكر.

³¹⁵ - Ibid p.53.

الأولوية لتعزيز العلاقات الصينية - الإفريقية، وقال هوجين تاو: "خلال السنوات الثلاث القادمة، ستتخذ الحكومة الصينية اجراءات في المجالات الخمس ذات الاولوية لدعم قضية السلام والتنمية في افريقيا ولتعزيز نوع جديد من الشراكة الصينية- الافريقية الاستراتيجية." وفي هذه الدورة أقرت الصين العديد من الاجراءات لصالح الدول الافريقية منها:

■ الزيادة في الاستثمار والتمويل لدعم التنمية المستدامة في افريقيا.

■ مضاعفة الصين القروض المقدمة الى القارة لتصل الى 20 مليار دولار لمساعدتهم في تطوير البنية الاساسية والزراعة والتصنيع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

أما أعمال منتدى التعاون الصيني الأفريقي الموالي المنعقد في 2015 بمدينة جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، فقد اختتم بالتوقيع على وثيقتي "إعلان جوهانسبرغ" و"خطة حركة التعاون" لتعزيز التعاون خلال الأعوام الثلاثة القادمة.

أما دورة المنتدى لسنة 2018 فقد عقدت في ظروف اقتصادية وسياسية صعبة ومعقدة، خاصة بالنسبة للصينيين الذين غدوا يواجهون التحديات تلو الأخرى وعلى رأسها نزاعهم التجاري المستعر مع الولايات المتحدة.

وحرص الصينيون والأفارقة خلال المنتدى التأكيد على تمسكهم باقتصاد عالمي مفتوح ونظام تجاري متعدد الأطراف، وإلى معارضة الحمائية والأحادية.

وفي خضم الأزمة الصحية العالمية المرتبطة بكورونا، انعقدت القمة الصينية الافريقية بين الصين والزعماء الأفارقة في 17 يونيو 2020 بتقنية التحاضر، وتناولت عدة قضايا أهمها³¹⁶:

- التضامن الصيني الافريقي لمكافحة كورونا ويتضمن:
* انشاء مقر المركز الافريقي للسيطرة على الأمراض والوقاية منها هذا العام

* تعزيز التعاون الصيني الافريقي في مجال الصحة والاقتصاد والمعيشة
* تعاون الصين مع افريقيا لتبني نظام حكمة عالمي ودعم منظمة الصحة العالمية

* الالتزام بتطوير الصداقة الصينية الافريقية
- تفعيل العلاقات الاقتصادية وتنشيط حركة الاستثمار والتجارة بين الطرفين ودعوة الصين لفض النزاعات المسلحة بطريقة سلمية.

لقد حملت مختلف محطات المنتدى حزما جديدة للتعاون والتنمية بين الصين والأفارقة، وهو ما تؤكد من خلال انخراط الدول الافريقية بجدية والالتزام في المنتدى.

• مبادرة الحزام والطريق

تهدف هذه المبادرة التي قامت على أنقاض طريق الحرير القديم، إلى ربط الصين بالعالم عبر استثمار مليارات الدولارات في البنيات التحتية على طول طريق الحرير الذي يربطها بالقارة الأوروبية، ليكون أكبر مشروع بنية تحتية في

³¹⁶ - قمة الصين افريقيا في ظل الازمة الصحية الراهنة كورونا كوفيد 19، قراءة في أليات التأثير وسبل التعاون، على موقع: المركز الديمقراطي العرب: www.democratic.de/?p=67411 شوهده بتاريخ 2020/11/10

التاريخ البشري، ويشمل ذلك بناء موانئ وطرقات وسكك حديدية ومناطق صناعية ومشاريع للطاقة.

وتعتبر هذه المبادرة من أدوات التأثير الصيني في افريقيا، إذ يلح الصينيون على ان يكون لافريقيا موقع ودور مهم في ذلك، وهو ما رحبت به الدول الافريقية، وتعتبر بكين ان تمسكها بتنفيذ هذه المبادرة يعود لترحيب الدول الافريقية بها في ظل محاربة الدول الغربية لها.

وتتضمن المبادرة³¹⁷:

- مساعدات مالية للدول الافريقية بقيمة 60 مليار دولار
- الاستثمارات والتمويل من قبل المؤسسات والشركات المالية الصينية
- توسيع نطاق واردات الصين من المواد غي الطبيعية
- تعهد الصين بإصدار السندات المالية للدول الافريقية

ثانيا: الآليات العسكرية والثقافية والعلمية

إضافة الى الآليات السياسية والاقتصادية السالفة الذكر، توظف الصين كذلك، آليات عسكرية وعلمية لتحقيق أهدافها، كالتعاون العسكري والتعاون في المجالات العلمية والثقافية وغيرها.

- المشاركة في قوات حفظ السلام بالقارة

تشارك الصين بقوات أممية لحفظ السلام في العديد من الدول الإفريقية؛ كما في السودان وغيرها، كما تربط الصين بالدول الإفريقية

³¹⁷ - المركز الديمقراطي العربي. المرجع السابق الذكر.

اتفاقيات عسكرية للتدريب العسكري وتكوين الكوادر العسكرية الإفريقية في الصين، عن طريق استقبال بعثات عسكرية افريقية في الصين.

وحسب وثيقة سياسة الصين إزاء إفريقيا، وفي محور السلم والأمن تنص على التعاون العسكري، وتدعو إلى توثيق التبادلات الرفيعة المستوى بين قوات الجانبين، وتنشيط التبادل والتعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية المتخصصة، ودعم الدول الإفريقية في تقوية بناء دفاعاتها وقواتها لصيانة أمنها الوطني، كما تؤيد الصين في مجال حل النزاعات وأعمال حفظ السلام، الجهود النشيطة التي يبذلها الإتحاد الإفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية، والدول المعنية من أجل حل النزاعات الإقليمية، وتقديم المساعدات الممكنة في هذا المجال، وحث مجلس الأمن الدولي على الاهتمام بقضايا النزاعات في المنطقة الإفريقية والمساعدة على حلها، ومواصلة التأييد والمشاركة في أعمال حفظ السلام الدولية في إفريقيا.

• البعثات الصحية

تعتمد الصين في إدارة علاقاتها بإفريقيا على الدبلوماسية الناعمة، والتي يتم من خلالها تقديم المساعدات والمعونات في مجالات الصحة، فيما يمكن تسميته بدبلوماسية الصحة، من خلال تدشين شبكة علاقات بين الأطباء الصينيين وملايين الأفارقة، وتزويد دول افريقية بأجهزة طبية بالمجان والبرامج المشتركة لمعالجة أمراض كالمalaria ونقص المناعة، وكان أول فريق طبي قد أرسل إلى الجزائر عام 1964 بطلب من الحكومة الجزائرية³¹⁸ ويتوزع 16 ألف طبيب صيني على 51 بلدا إفريقيا.

³¹⁸ - مصطفى عبد الحفيظ "الصين ودبلوماسية الصحة في إفريقيا" السياسة الدولية، العدد 163،

• البعثات الدراسية والتعليمية

قامت الجامعات الصينية بتوفير نحو عشرين ألف منحة دراسية للطلبة الأفارقة في 2009³¹⁹ ، كما أن هناك آلاف الطلبة الآخرين في الصين من أجل التدريب أو الدراسة على نفقة جهات أخرى، كما قامت جامعات صينية بربط علاقات تعاون مع المؤسسات العلمية والأكاديمية الإفريقية.

• نشر الثقافة الصينية (معهد كونفوشيوس)

تقوم الحكومة الصينية بإقامة معاهد كونفوشيوس؛ وهي مؤسسات تعليمية غير هادفة لتحقيق الربح، وتحاول هذه المعاهد في مواقعها في الخارج تلبية مطالب الأفراد من مختلف المناطق والراغبين في تعلم اللغة الصينية، وهي من أدوات فهم اللغة والثقافة الصينية، كما تسعى لتعزيز التبادل العلمي والتعاون الثقافي بين الصين والبلدان الأخرى، ويبلغ عدد هذه المعاهد في إفريقيا حوالي 16 معهداً³²⁰.

لقد اعتمدت الصين مقارنة القوة الناعمة ومقاربة الاعتماد المتبادل في علاقتها بالدول الإفريقية؛ والتي تقوم على تشجيع دور المؤسسات والعلاقات السياسية والاقتصادية، وبناء السلام والتكامل بين الدول، لتجنب الوقوع في النزاعات والحروب وتؤمن بإمكانية تحقيق السلام بين الدول³²¹ ، كما

³¹⁹ - XU Jingle (القائمة بالأعمال بالسفارة الصينية بالرباط) "العلاقات الإفريقية الصينية" محاضرة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - أكادال الرباط، 17/11/2009 غير منشورة.

³²⁰ - حمدي عبد الرحمان حسن "القوة الناعمة ومستقبل العلاقات الإفريقية الصينية"، المرجع السابق الذكر.

³²¹ - صليحة كباي. "دبلوماسية الصين الاقتصادية وإعادة توزيع أوراق القوة في دول المغرب الكبير" في الدبلوماسية الاقتصادية ومناخ الاستثمار" مؤلف جماعي، تنسيق ادريس لكريني والحسين شكراني، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش 2019، ص. 148.

استطاعت الصين بمختلف تلك الوسائل تحقيق التنمية في افريقيا ورفع معدل نمو دولها وتحريك الاستثمارات الجامدة بها.³²²

خلاصة

رغم الانتقادات الغربية للسياسة الصينية في إفريقيا، التي تذهب الى اعتبارها استعماراً جديداً، إلا أن الصين ماضية في تحقيق أهدافها الإستراتيجية، إذ غدت اكبر شريك تجاري للقارة؛ (التبادل التجاري بين الطرفين يبلغ حوالي مئتي مليار دولار) معتمدة في ذلك على الآليات السياسية والاقتصادية التي حققت نجاحات بارزة، ولا أدل على ذلك من انخراط الدول الإفريقية في منتدى التعاون الصيني الإفريقي، والذي يحمل عند انعقاده حزمة من الإجراءات الجديدة لصالح الطرفين، ومن خلال الآليات السالفة الذكر، تتحقق المنفعة المتبادلة في إطار سياسة "رابع رابع"، لذلك تسعى الصين الى تقديم صورة مغايرة عن تلك التي يقدمها الغرب - خاصة الاوربيين - في استغلالهم لموارد القارة الافريقية تحت ذرائع الاغاثة، الارهاب، تأمين المصالح الغربية، وهو ما يتيح تدخل الدول الغربية في شؤونها.

ان المبادرات الصينية المستمرة للقارة الافريقية، وخاصة مبادرة الحزام والطريق وكذلك تنوع مجالات التعاون بينهما، من شأنها إضفاء متانة اكثر للعلاقات بين الصين وافريقيا، لمواجهة التحديات المطروحة، كأزمة كوفيد COVID19، التي وضعت العالم امام تحديات غير مسبقة على مختلف الأصعدة، خاصة الصحية والاقتصادية منها.

³²² - فتح الله ولعلو. نحن والصين ، الجواب على التجاوز الثاني، الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ،

2017، ص : 234-235.

رغم ما حققته العلاقات الصينية الافريقية إلا أن هناك نقط ضعف
تحتاج لتجاوزها: كسيطرة الاقتصاد الريعي في افريقيا، القائم على تصدير
المواد الأولية، بينما الصين تبيع المواد المصنعة للقارة.

القسم الثالث
رهانات وتحديات السياسة الإفريقية للمغرب

البعد الإفريقي في السياسة المغربية للهجرة الواقع والتحديات

د. هشام بولنوار

ود. عبد اللطيف بكور

أستاذان باحثان بالكلية متعدد

التخصصات بأسفي، جامعة القاضي

عياض

يواجه العالم بأسره منذ زمن طويل أزمة كبرى تتمثل في الهجرة، هذه الظاهرة تجاوزت كونها مشكلة عابرة أو محدودة الانتشار إلى حيث أصبحت ظاهرة بنيوية مرتبطة بالمناخ السياسي والاقتصادي لبلدان القارة الإفريقية، ولئن موضوع الهجرة على الصعيد الإفريقي لم يجد الحلول المناسبة له، فذلك راجع إلى عدة أسباب، من بينها أن البلدان الإفريقية لم تجعل من موضوع الهجرة قضية تعاون كامل ومندمج، فهي تعالجها في نطاق ضيق داخل القطر الواحد وفق سياسات وطنية قصيرة المدى تفتقد إلى الإمكانيات والوسائل التي تسمح بالحد منها، في وقت لم تعد الحدود تقف في وجه المهاجرين نحو وجهتهم المقصودة.

وفي سياق الحديث عن التوجه الإفريقي الذي اختارته المملكة المغربية، من أجل الانفتاح على هذه القارة والتعاطي مع مشكلاتها، التي توجد في صدارتها ظاهرة هجرة الأفارقة من دول جنوب الصحراء باتجاه دول الشمال الإفريقي ومن بينها المغرب، حيث لما كان هذا البلد منذ زمن مصدرا للمهاجرين، أصبح اليوم أيضا بلد عبور وقبلة للمهاجرين القادمين أساسا من إفريقيا جنوب الصحراء، حيث أن موقع المغرب الجغرافي، القريب من أوروبا، وطباع المجتمع المغربي المتسامح، جعلته نقطة جذب ومسار مفضل لدى المهاجرين الأفارقة.

الذين تجمعوا في غابات محيطة بمدن شمال و شرق المغرب، ترقبا لفرصة الهجرة إلى أوروبا " الفردوس الأوروبي".

وقد أدى هذا الواقع الجديد إلى تغيير المقاربة المغربية في توجهاته الديبلوماسية وفي علاقاته الخارجية، التي تروم الانفتاح أكثر على المجال الإفريقي بكل تجلياته ومشاكله ومن بينها مشكل الهجرة الإفريقية، حيث ما فتئ المغرب منذ عدة سنوات يسعى إلى تحسين صورته داخل القارة الإفريقية و يقدم نفسه كبلد قادر على تقديم خدمات إنسانية لصالح بلدانها، ويتطلع إلى لعب أدوار حيوية داخل أروقة المؤسسات الإفريقية، ويبحث عن خلق رأي عام إفريقي موحد حيال قضية الهجرة الإفريقية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى فهم وتحليل التجربة المغربية في تدبيرها لهجرة الأفارقة من دول جنوب الصحراء داخل التراب المغربي، ومدى احترامها لمختلف المقتضيات القانونية والحقوقية كما أقرها المجتمع الدولي في العديد من الصكوك والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان للمهاجرين. وتطمح الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع وتحديات سياسة الهجرة المغربية تجاه المهاجرين الأفارقة في التراب المغربي، فضلا عن التفاعلات النابعة من تباين المقاربات والأجندات بين المغرب ودول القارة الإفريقية المعنية بالظاهرة.

وبالأساس تهدف إلى: دراسة الهجرة الإفريقية من دول جنوب الصحراء الوافدة على المغرب: الحجم، الخصائص والمحددات؛ وتحليل الخيار الاستراتيجي المغربي في التعاون مع الدول الإفريقية في مجال الهجرة؛ ورصد موقع المغرب ضمن المؤسسات الإفريقية في تدبير ظاهرة الهجرة في إفريقيا؛ وإبراز التحديات الإقليمية لتفعيل المغرب للسياسة الجديدة في مجال الهجرة واللجوء بالشكل الذي يسمح بتحقيق اندماج أفضل للمهاجرين الأفارقة وتدبير أمثل لتدفقات الهجرة في سياق العلاقات المغربية-الإفريقية.

إشكالية الدراسة: تكمن إشكالية الدراسة في إدراك المملكة المغربية لطبيعة التغيرات و التحولات في القارة الإفريقية، إذ أضحت معها القارة مركزا للتنافس الدولي و الإقليمي، مما يعني ضرورة تنوع خيارات المغرب في سياق توجهه الإفريقي والانفتاح على القارة الإفريقية والتعاطي مع مختلف مشاكلها، من بينها المشاكل الناجمة عن الهجرة غير النظامية، ومن هنا تحاول الإشكالية إثارة مجموعة من التساؤلات منها: ماهي أبعاد السياسة المغربية للهجرة تجاه المهاجرين الأفارقة في المغرب في ظل التوجه القاري الجديد للمملكة؟ ومدى حرصها على احترام حقوق الإنسان للمهاجر كما كفلتها مختلف المواثيق والصكوك الدولية؟ وما هي حدود الضمانات و الحقوق التي توفرها لهذه الفئة من المهاجرين على ضوء السياسة الجديدة للهجرة؟ ثم ماهي مختلف الأدوار التي أصبح يلعبها المغرب من داخل أروقة منظمة الاتحاد الإفريقي في مجال الهجرة؟

أولا. المهاجرون الأفارقة جنوب الصحراء بالمغرب. من العبور إلى الاستقرار

إن الدراسة العلمية والفهم الصحيح لظاهرة الهجرة بصفة عامة تتطلب المعرفة الدقيقة لدوافعها، وذلك حتى يمكن معالجة الظاهرة معالجة علمية. إذ إنها ظاهرة متعددة الجوانب ومتشعبة الأبعاد، كما أن معرفة دوافع الهجرة قد تلقي قدرا كبيرا من الضوء على الآثار التي يمكن أن تترتب عليها سواء كانت هذه الآثار سلبية أو إيجابية، أو كانت في المجتمع المهاجر منه أو المجتمع العابر منه أو المجتمع المهاجر إليه، وكذلك للمهاجرين أنفسهم³²³.

³²³ - عبد الفتاح وهيب، جغرافية الإنسان، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1983، ص: 205

فالأَسباب التي تؤدي إلى الهجرات الإفريقية غير الشرعية إلى المغرب كثيرة، ويؤثر بعضها في الآخر، إذ هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الهجرة في مناطق الطرد ومناطق الجذب، وهناك مجموعة أخرى من العوامل التي تؤثر أو تعوق الهجرة بين مناطق الأصل والوصول، وأن هذه العوامل تختلف درجة تأثيرها من منطقة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى أخرى.

وبالرجوع إلى سياق الهجرة إلى المغرب نجد أن هناك ثلاث عوامل ساهمت بشكل كبير في تزايد تدفق المهاجرين على التراب المغربي، عاملين إثنين على الأقل مترابطين فيما بينهما:

- العامل الأول هو تزايد عدد المهاجرين اتجاه المغرب من دول إفريقيا جنوب الصحراء بفعل قرب الموقع الجغرافي المغربي القريب من أوروبا، والممتد طبيعياً نحو إفريقيا التي تعرف بعض دولها حالة عدم الاستقرار السياسي وفشل البرامج التنموية والاجتماعية والاقتصادية، وتزايد حدة النزاعات المسلحة الداخلية، بالإضافة إلى نهج المغرب في الآونة الأخيرة سياسة الانفتاح على المجال الإفريقي بكل تجلياته ومشاكله ومن بينها مشكل الهجرة الإفريقية؛

- أما العامل الثاني يتمثل في تشديد الدول الأوروبية لعملية المراقبة على حدودها الخارجية، واتخاذها سياسة موحدة في ميدان الهجرة؛

- والعامل الثالث الذي لم يكن في الحسبان هو انفجار الأوضاع السياسية والأمنية في بعض الدول العربية، وقد نجم عن هذه الأحداث عبور عدد مهم من المهاجرين إلى التراب المغربي وخصوصاً من سوريا.

1. حجم وخصائص الهجرة الإفريقية غير النظامية بالمغرب

لم يعد المغرب في الوقت الراهن بلداً لانطلاق المهاجرين أو عبورهم فحسب، بل أضحت أيضاً بلداً استقباليًا واستقراراً. وقد ساهم مستوى نمو

المملكة وموقعها الجغرافي المتميز داخل القارة الإفريقية وتاريخه الحضاري في استقطاب موجات الهجرة، كما أن دستور المملكة يكفل حقوق المهاجرين و يؤكد أن الانتماء الإفريقي يشكل أحد أعمدة الهوية المغربية، ويضيف في الفقرة الرابعة من التصدير، إلزام المملكة المغربية بتقوية علاقات التعاون و التضامن بين الشعوب والبلدان الإفريقية، و لاسيما مع بلدان الساحل جنوب الصحراء و تقوية التعاون جنوب-جنوب³²⁴.

في إفريقيا، قدرت منظمة الأمم المتحدة عدد المهاجرين خلال سنة 2017 بنحو 24.7 مليون مهاجر، أي ما يمثل 2٪ من سكان القارة، ووفق المصدر نفسه، نجد أن عدد المهاجرين في المغرب يصل إلى 101.200 مهاجر، أي ما يمثل 0.3 ٪ من إجمالي السكان سنة 2017³²⁵.

وحسب دراسة صادرة عن الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا- فإن المغرب أصبح منطقة عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء والمتجهين نحو أوروبا منذ التسعينيات من القرن الماضي، كما صار كذلك أرض ملاذ للمهاجرين الذين لا يستطيعون مواصلة رحلتهم نحو القارة الأوروبية. وتقول الدراسة الصادرة سنة 2014 أن التغيرات الجيوسياسية وانعدام الأمن والاستقرار التي شهدتها بعض الدول الإفريقية

³²⁴ - يوسف كريم، "الهجرة في العلاقات المغربية الإفريقية"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل،

المجلد الأول، العدد الثالث، سبتمبر 2018، ص:88

³²⁵ - محمد لكربي، المغرب وأوروبا وتحدي الهجرة غير الشرعية، منتدى السياسات العربية، على الرابط:

<https://2u.pw/QITFi> تاريخ الزيارة: 2020/11/04

كساحل العاج ونيجيريا، كلها عوامل غيرت ديناميات الهجرة في القارة الإفريقية ووجهتها نحو وجهات جديدة منها المغرب العربي³²⁶.

ومنذ سنة 2000 بدأ عدد متزايد من المهاجرين المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء يختارون المغرب كوجهة أساسية، حيث تقول الدراسة أن هؤلاء المهاجرين يعملون في ظروف شديدة الهشاشة، عمال بناء وأعوان في مراكز الاتصال، وخدم منازل وأعمال شاقة أخرى، إلا أن المغرب يوفر لحاملي الشهادات، المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء، مثل الأطباء والفنانين والمقاولين والتجار، فرصا اقتصادية جديدة للارتقاء الاجتماعي لم تعد أوروبا نفسها قادرة على توفيرها. أما الطلبة فتقول الدراسة أن وجودهم في الجامعات المغربية والمدارس والمعاهد العليا، هو وجود قديم العهد، خاصة بالنسبة للناطقين بالفرنسية، ويستقر عدد من المهندسين والكوادر العليا في المغرب بعد إنهاء دراستهم ويواصلون مسارات مهنية مثل الأطباء والممرضين الذين يشتغلون في المستشفيات³²⁷.

ويقدر عدد المهاجرين غير النظاميين غير المشمولين بالإحصائيات بما يقارب 31 ألف مهاجر مقيم بشكل غير قانوني على التراب الوطني، إذ أكدت معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال سنة 2017 أن عدد العمال المهاجرين في المغرب وصل إلى 26283 شخصا، 4.31٪ منهم من الإناث،

³²⁶ - إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا- دراسة مقارنة، الأمم المتحدة-

اللجنة الاقتصادية لإفريقيا مكتب شمال إفريقيا، 2014، الصفحة: 36

³²⁷ - سعيدة الكامل، "المغرب أرض ميعاد الافارقة جنوب الصحراء أم استراحة عابر نحو حلم؟"، جريدة

القدس العربي، 19 - مايو - 2018

و 6.69٪ من الذكور، في مقابل 24684 شخصا خلال سنة 2016، و 23055 شخصا خلال 2015.³²⁸

وحسب دراسة أخرى لمنظمة "كونراد أديناور" الألمانية حول الهجرة بالمغرب، فإن الغالبية الساحقة للمهاجرين الأفارقة يلجئون المغرب بشكل قانوني، قبل أن يتحولوا إلى مهاجرين غير قانونيين، مشيرة إلى أن 12 في المائة فقط من المهاجرين الأفارقة يلجئون المغرب من دون وثائق، وأن 70 في المائة من المهاجرين الأفارقة الوافدين على المغرب يأتون عن طريق الجو، ويدخلون أساساً من مطار محمد الخامس بالدار البيضاء، في حين يصل نحو 22 في المائة منهم برا بالسيارات والحافلات، و 7 في المائة سيرا على الأقدام.

وفي نفس السياق، فقد كشف تقرير صادر عن المرصد الحقوقي أن 55 في المائة من المهاجرين دخلوا البلاد عن طريق الحدود الجزائرية - المغربية، وهو مسار طويل يستغرق بين شهر وستة أشهر للوصول إلى المغرب في حين عبر 35 في المائة³²⁹ منهم عن طريق الحدود الموريتانية- المغربية التي لا تكلف سوى بضعة أيام، وغالبا لا تتجاوز الأسبوع، و 10 في المائة فقط هم من وصلوا إلى المغرب عن طريق الجو.

وحدد 50 في المائة من الأشخاص كلفة السفر من بلدانهم الأصلية إلى المغرب بما بين 500 يورو وألف يورو، وحدد 30 في المائة منهم كلفتها بأقل من 500 يورو، بينما حدد 20 في المائة كلفة السفر بأكثر من 1000 يورو.

وفي حين عبر 65 في المائة من المهاجرين عن رغبتهم في متابعة الهجرة إلى أوروبا، عبر 30 في المائة عن استعدادهم للإقامة بالمغرب بصفة نهائية، في حال توفر العمل وتحسن ظروفهم المعيشية، بينما عبر 5 في المائة فقط عن رغبتهم

³²⁸ - محمد لكربي، المغرب وأوروبا وتحدي الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق.

في العودة إلى بلدانهم في حال تمكينهم من مساعدات مالية، تمكنهم من إنجاز أنشطة تجارية في بلدانهم الأصلية.³²⁹

وفيما يتعلق بوضعية هؤلاء المهاجرين السوسيو-اقتصادية، فقد كشفت نتائج البحث الذي أنجزه "مرصد الشمال لحقوق الإنسان"³³⁰، عن أن 15 في المائة من المهاجرين في المغرب تقل أعمارهم عن 18 سنة (قاصرون)، و 40 في المائة تتراوح أعمارهم بين 18 و 25 سنة، و 43 في المائة بين الفئة العمرية 26 و 39 سنة، و 2 في المائة فقط يتجاوز عمرهم 40 سنة؛ الأمر الذي يدل على أن الشباب هم الفئة التي تغامر بالهجرة. وبشأن المستوى التعليمي والمهن التي كان يزاولها المهاجرون في بلدانهم الأصلية، كشف البحث عن أن 40 في المائة مستواهم التعليمي ثانوي، و 28 في المائة ابتدائي، و 15 في المائة من دون أي مستوى، و 10 في المائة جامعي، و 7 في المائة مستواهم التعليمي إعدادي (متوسط). في حين يلاحظ أن 70 في المائة من العينة هم عزاب، و 30 في المائة متزوجون.

وعبر 45 في المائة منهم، عن أن نشاطهم الأساسي في بلدهم الأصلي هو التجارة، و 20 في المائة كانوا عاطلين عن العمل، وأن 25 في المائة مزارعون، و 10 في المائة كانوا يعملون في قطاع الخدمات، أما بخصوص الأسباب التي تقف وراء هجرة هؤلاء الأفارقة، فقد عبر 75 في المائة منهم أن الأوضاع الاقتصادية في

³²⁹ - لطيفة العروسي، "تجارة الموت تحصد آلاف القتلى يوميا وضحاياها من المغرب وتونس والجزائر وليبيا ... والفارة السمراء"، الشرق الأوسط، العدد 14622، الاثنين - 2 ربيع الثاني 1440 هـ - 10 ديسمبر 2018.

³³⁰ - مرصد الشمال لحقوق الإنسان هو منظمة حقوقية غير حكومية أنشئت في فبراير 2018 تهتم بمراقبة أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب.

بلدانهم هي السبب، مقابل 25 في المائة أرجعوا ذلك إلى الأوضاع والاضطرابات الأمنية التي تعيشها بلدانهم.³³¹

2- حقوق الأفارقة غير النظاميين بالمغرب على ضوء السياسة الجديدة للهجرة

لقد ظل موضوع المهاجرين الأفارقة في المغرب إشكالا محرجا يقض مضجع الحكومات المتعاقبة لعقود طويلة، فما بين "غض الطرف" حيناً والصرامة الأمنية حيناً آخر، أصبح المهاجرون الأفارقة نكرة في المعادلة المغربية لعقود، المتمثلة في الضغط الأوروبي المتصاعد مع اعتماد المقاربة الأمنية المحضنة و الشروع في تنبني توجهاته فيما يتعلق بالسياسة المشتركة بشأن الهجرة و اللجوء، مقابل تصاعد وثيرة الهجرة غير النظامية من و عبر المغرب خاصة من مواطني البلدان الإفريقية الصديقة للمغرب، وأيضاً تصاعد الالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق الإنسان، خاصة مع دخول الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين و أفراد أسرهم، والتي كان المغرب من الدول الأوائل المصادقة عليها.³³²

وفي هذا السياق، اعتبر المغرب أن هجرة الأفارقة من جنوب الصحراء إلى المغرب هي فرصة للاستثمار وليست تهديداً، وبالتالي فيحكم مسؤولياته الإقليمية والدولية، وبحكم نهجه سياسة جديدة من أجل تمركز قوي في إفريقيا، وحاجته لضمان علاقات استراتيجية مع إفريقيا، وصيته الحقوقي، وتقديره للجانب الإنساني والتضامني، فقد كان عليه أيضاً من جانب آخر

³³¹ - لطيفة العروسي، "تجارة الموت تحصد آلاف القتلى يوميا وضحاياها من المغرب وتونس والجزائر وليبيا

... والقارة السمراء"، مرجع سابق

³³² - مشاك سعيد و بلغيت حميد، "مظاهر التحول في حماية الأجانب في المغرب"، مجلة المنارة للدراسات

القانونية والإدارية"، العدد 21، دجنبر 2017، ص: 280

مراجعة سياسته التقليدية المخصصة للهجرة، والتي ما لبثت أن أبانت عن مظاهر متفرقة من القصور والخلل في مواطن شتى سياسية وقانونية واجتماعية وحقوقية، لاسيما تجاوز مقاربة الحل الأمني إلى مقاربة شمولية ومندمجة تولي أهمية للمعطى الإنساني والرصيد الحقوقي، كما أن دستور المملكة يكفل حقوق المهاجرين، حيث شدد على التزام المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، ونص على حظر كل "معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة الإنسانية".³³³

فقد شكلت الاتفاقيات والبروتوكولات الاختيارية التي صادق عليها المغرب المرجعية الحقوقية لمختلف السياسات الوطنية التي عمل على بلورتها في مجال الهجرة واللجوء، والتي ارتكزت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948 ثم العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 1966، صادق عليه المغرب سنة 1979، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 2008 والذي تم التوقيع عليه من طرف المغرب، وأيضا الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، سارية المفعول سنة 2003، تمت المصادقة عليها 1993، نشرت رسميا في فبراير 2012.³³⁴

على هذا الأساس، تم رسم الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية سنة 2003 بضغط من الاتحاد الأوروبي، وإصدار القانون 02 - 03

³³³ - الفقرة الثانية من الفصل 2 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011 - نشر في الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر الصادرة بتاريخ 30 يوليوز 2011 الظهير الشريف عدد 1.11.91 الصادر بتاريخ 29 يوليوز 2011

³³⁴ - الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، الجمعية الأوروبية-متوسطية للحقوق، المغرب: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين واللاجئين، منشور سنة 2013، ص:3.

حول دخول وإقامة الأجانب بالمغرب والهجرة غير الشرعية، ومرت عشر سنوات قبل أن يصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريره حول "الهجرة و اللجوء" سنة 2013.

ففي تقريره الموضوعاتي حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب سنة 2013، والمعنون بـ"الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجالي اللجوء والهجرة"، اعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المقاربة القائمة على حقوق الإنسان سواء على المستوى الوطني أو الدولي تشكل البعد الأساسي والوحيد الذي من شأنه أن يضمن حقوق المهاجرين الأساسية بغض النظر عن وضعهم الإداري، علاوة على كونها بعدا ضروريا لبلورة سياسات في مجال هجرة طويلة المدى تضمن الحقوق وتتيح إمكانية التعايش الديمقراطي والتبادل المثمر بين الثقافات والحضارات.³³⁵

وبعد الاضطلاع على تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان و بتعليمات ملكية، تم عقد جلسة عمل خصصت لتدارس مختلف الجوانب المرتبطة بإشكالية الهجرة على ضوء تقرير المجلس في 10 شتنبر 2013، وإثر التوجيهات الملكية إلى المجلس الحكومي في 11 شتنبر تم وضع سياسة جديدة للهجرة هدفها: معاملة المهاجرين المنحدرين من جنوب الصحراء معاملة إنسانية والشروع في بلورة وتنفيذ سياسة جديدة وشاملة في مجال الهجرة بشقيها القانوني وغير القانوني، وذلك وفق مقاربة إنسانية تحترم الإلتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق الإنسان وتراعي حقوق المهاجرين من جنوب الصحراء، مع تقديم

³³⁵ - تقرير موضوعاتي، حول وضعية المهاجرين بالمغرب، المجلس الوطني لحقوق الإنسان 9 سبتمبر/ 2013 ، على الرابط: <https://2u.pw/XzCjr> تاريخ الاطلاع: 2020/11/18.

المساعدة للذين يريدون العودة إلى بلدانهم ومعاملتهم كجميع المواطنين المغاربة على حد سواء بدون تمييز.

ومنذ سنة 2013، عرفت السياسة التي ينتهجها المغرب في مجال الهجرة منعطفا مهما بناء على التوجيهات السامية التي أعطاها جلالته الملك محمد السادس للحكومة من أجل بلورة سياسة للهجرة تكون إنسانية في فلسفتها، وشاملة في مضامينها، ومسؤولة في منهجيتها، ومواكبة للتطورات التي تعرفها هذه الظاهرة، ورائدة على المستوى الإقليمي.³³⁶

وفي هذا السياق، تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، من أجل ضمان تدبير أفضل لموجات الهجرة في ظل احترام حقوق الإنسان، وتيسير إدماج المهاجرين، من خلال وضع إطار مؤسسي ملائم للتحديات الجديدة، والتي تركز على المقاربة الإنسانية والحقوقية من خلال اعتبار وجود مواطنين من بلدان إفريقية جنوب الصحراء في المغرب، قضية كرامة إنسانية وقضية حق الإنسان في العيش والعمل والاستقرار، ولاسيما حين يفر المواطن مكرها من أوضاع الفقر والبطالة والمجاعة والحرب والقمع والاستبداد.³³⁷

وقد أعلن المغرب في هذا السياق عن نهجه سياسة جديدة في ميدان الهجرة ابتدأت مع مطلع 2014 بفتح الباب لتسوية الوضعية القانونية والإدارية للمهاجرين فوق ترابه، وتمكينهم من وثائق للإقامة الشرعية، مما يعني السماح لهم بالبقاء في المغرب بصفة قانونية. وتشمل عملية التسوية:

³³⁶ - المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلاصات وتوصيات تقرير "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة، على الموقع الرسمي: www.cndh.ma

³³⁷ - يوسف كريم، تحولات الهجرة في منطقة لبحر الأبيض المتوسط حالة المغرب نموذجا، المركز الديمقراطي العربي، برلين، الطبعة الأولى، مارس 2021، ص: 73

- الأجانب المتزوجين من أجنبىين بصفة قانونية بالمغرب؛
- الأطفال من زواج مختلط أو من زوجين أجنبىين؛
- الأجانب الذين يتوفرون على عقد عمل فعلى؛
- الأجانب المقيمون بالمغرب بصفة مستمرة لأكثر من 5 سنوات؛
- الأجانب المصابون بأمراض خطيرة.

وتم إصدار بطاقة إقامة مدتها سنة من طرف المديرية العامة للأمن الوطنى، وقد بلغ عدد طلبات تسوية الوضعية التى تم التقدم بها أزيد من 56000 طلب، فى حين يقدر عدد طلبات التسوية القانونية التى تم قبولها لحد الآن بأزيد من 43000 طلب فى سنة 2014 وفى نهاية 2016.³³⁸

وفى خطوة ثانية شرع المغرب بتعاون مع مختلف الفاعلين الخواص و المجتمع المدني فى بلورة مخطط أولى للاندماج فى مختلف المجالات التعليمية، الاجتماعية، الصحية، مجال السكن، التشغيل والتكوين المهنى.

هكذا إذا، تميزت الاستراتيجية الجديدة للهجرة ببلورة سياسة شاملة لقضايا الهجرة وفق مقاربة إنسانية وحقوقية قائمة على احترام حقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى. فالواقع الحالى فرض على المغرب نهج سياسة فعالة حيال الهجرة غير الشرعية، تأخذ بعين الاعتبار المنظور الحقوقى وذلك باستحضار البعد الإنسانى والحقوقى فى إطاره الكونى والشمولى فى التعامل مع المهاجرين غير النظاميين، لأن جميع المهتمين بموضوع الهجرة مقتنعون بأن المقاربة الأمنية وحدها ليست كافية لمعالجة قضايا الهجرة فى إطارها العام، وخاصة فى ظل تزايد حدة الانتهاكات التى يتعرض لها المهاجرين غير النظاميين.

³³⁸ - علوى يوسف محمدي، "دور عملية تسوية وضعية الأجانب فى تدبير تدفقات الهجرة"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 140، يونيو 2018، ص: 159

ثانيا: أبعاد التعاون المغربي- الإفريقي في ميدان الهجرة غير النظامية

بعد أن أصبح المغرب بلدا للعبور للجهة الأوروبية وقبله للمهاجرين أساسا من إفريقيا جنوب الصحراء، جعله يعيد النظر في المقاربة المغربية و في توجهاته الديبلوماسية وعلاقاته الخارجية، التي تروم الانفتاح أكثر على المجال الإفريقي بكل تجلياته و مشاكله و من بينها مشكل الهجرة الإفريقية، إذ وجد نفسه محاطا بتحديات هائلة جراء تدفق المهاجرين الأفارقة نحوه، فالضرورة القانونية وحقوق الإنسان والاتفاقيات التي صادق عليها المغرب وموارد البلاد المتواضعة وضرورة الحفاظ على علاقة جيدة مع الدول الإفريقية كلها أمور وضعت المغرب أمام خيارات صعبة.

1- الخيار الاستراتيجي للمغرب في التعاون مع الدول الإفريقية

رغم مغادرة المغرب لمنظمة الوحدة الافريقية منذ الثمانينات لأسباب سياسية مست وحدته الوطنية، فإن علاقة المغرب بالدول الإفريقية لم تتوقف، بل العكس من ذلك فهي تحظى باهتمام مغربي خاص، نظرا للمكانة التي تحتلها القضايا الإفريقية على مستوى اهتمام صانعي القرار الخارجي المغربي، باعتبارها إحدى الدوائر الأساسية المكونة لمجال السياسة الخارجية المغربية، إذ جعلها الدستور المغربي ضمن المجال الاستراتيجي الثالث بعد كل من أولوية بناء الاتحاد المغاربي، ثم تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية، وذلك في سعيه الحثيث لتنويع شركائه وتعزيز حضوره الإقليمي في إفريقيا جنوب الصحراء، فقد أدرك المغرب أن سياسة المقعد الشاغر في منظمة الاتحاد الإفريقي أنها أصبحت متجاوزة ولن تلبى طموحاته وتطلعاته في تحقيق مصالحه الحيوية والدفاع عن قضايا الوطن.

والمؤشر هو أن المغرب وقع مع الدول الافريقية منذ 2000 إلى سنة 2016 حوالي 1000 اتفاقية وبروتوكول، وفي 30 يناير 2017 عاد المغرب رسميا إلى

الاتحاد الإفريقي في قمة أديس أبابا، بعدما صادق البرلمان المغربي على ميثاق الاتحاد الإفريقي. وألقى جلالة الملك آنذاك خطابا مؤثرا وهذه بعض مضامينه: "إفريقيا قارتي وهي أيضا بيتي"، "مدى حاجة المغرب لإفريقيا، ومدى حاجة إفريقيا للمغرب"، "اخترنا العودة للقاء أسرتنا"، "إن منظورنا للتعاون جنوب- جنوب واضح وثابت فبلدي يتقاسم ما لديه ، دون مباهاة أو تفاخر"، "إن المملكة المغربية تسعى أن تكون الريادة للقارة الإفريقية"، "ستنكب المملكة المغربية على لم الشمل ، والدفع به إلى الأمام"، "لقد اختار المغرب سبيل التضامن والسلم والوحدة، وإننا نؤكد التزامنا من أجل تحقيق التنمية والرخاء للمواطن الإفريقي..."³³⁹

وبشكل عام، يبقى التحرك المغربي نحو إفريقيا محكوماً بمتطلبات سياسية واقتصادية بالأساس؛ فعلى المستوى السياسي: أخذ هذا البعد أشكالاً متنوعة كسعي المملكة المغربية لحل الأزمات داخل القارة السمراء والمشاركة في عمليات حفظ السلام، كما كان الشأن في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وساحل العاج، إذ قادت الخطوة المغربية إلى تخلص هذا البلد من نزوعات العنف والتطرف والإرهاب التي باتت تهدد منطقة الساحل والصحراء، وكذا للمساعدة في عمليات الاستقرار بهذه البلدان.

وفي علاقته مع المنظمات الإفريقية، قرر المغرب الانضمام إلى منظمة تجمع الساحل والصحراء سنة 2001، كما تكللت جهود الدبلوماسية المغربية على المستوى الإفريقي في حصول المغرب سنة 2005 على صفة عضو مراقب في المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا «الأكواس»، فضلا على مشاركته في

³³⁹ - بعض المضامين من الخطاب السامي الذي ألقاه جلالة الملك بأديس أبابا أمام المشاركين في القمة 28 للاتحاد الإفريقي

مجموعة من القمم والمؤتمرات حول أفريقيا، إلى جانب تحدّثه باسم أفريقيا في المحافل الدولية، خاصة بعد حصول المغرب على صفة العضو غير الدائم في مجلس الأمن في بداية سنة 2010.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد شكّل التعاون الاقتصادي والتجاري دائما دعامة أساسية في الاستراتيجية المغربية نحو أفريقيا جنوب الصحراء، إذ أصبحت هذه القارة ضمن أولويات صناع القرار الخارجي المغربي، ولعل أبرز خطوة أقدم عليها المغرب خلال الفترة الأخيرة اتجاه أفريقيا وكان لها صدى في عموم البلدان الأفريقية هي، تلك التي تمثلت في إعلان الملك محمد السادس خلال قمة القاهرة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا سنة 2000، عن إعفاء لفائدة بعض الدول الأفريقية الأكثر فقرا من الديون المستحقة للمغرب عليها، وفتح السوق المغربية أمام صادراتها من دون أداء الرسوم الجمركية.

وحاليا تخضع العلاقات الاقتصادية بين المغرب والدول الأفريقية لإطار قانوني يتكون من أزيد من 500 اتفاقية تعاون في مجالات الطاقة والمعادن، الصيد البحري، التجارة، الصناعة، السياحة، الصحة، الأمن، الفلاحة،³⁴⁰ المواصلات وتكنولوجيات الإعلام.

وفي علاقاته مع دول القارة، ينطلق المغرب من منظور استراتيجي متجدد ومتكامل حدده جلالة الملك في أكثر من مناسبة، مبني من جهة على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية جنوب-جنوب، عبر اعتماد إفريقيا على مقوماتها وقدراتها الذاتية، والسعي من جهة أخرى إلى ترسيخ علاقاته التاريخية مع بلدان القارة عبر مبادرات تشمل الحقل الديني والإنساني والتنموي. في إطار

³⁴⁰ - هشام بولنوار، البعد الإفريقي في السياسة الخارجية للمغرب حضور متميز وتنافس متنوع، القدس العربي، العدد 8139، السنة السابعة والعشرون، الخميس 18 يونيو 2015، ص: 13.

التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي الذي يشكل رافعة مهمة في إستراتيجية المغرب بإفريقيا، عقد المغرب ومنذ الستينات من القرن الماضي أكثر من 500 اتفاق للتعاون مع دول إفريقيا. كما سمحت زيارات جلالة الملك لعدد من دول القارة بوضع الإطار القانوني الملائم لتطوير علاقات الاستثمار والأعمال بين المغرب ومختلف شركائه الإفريقيين، ومن تنوع مجالات التعاون.³⁴¹

فهو حصاد سياسة الاختراق الهادئة وخطة التغلغل التدريجي التي نهجها المغرب تجاه هذه القارة منذ سنوات، معتمدا في ذلك على تعددية في المداخل (الاقتصادي، الديني)، وتنوع في المقاربات (الهجرة، الأمن) بهدف استعادة مكانته الطبيعية داخل القارة الإفريقية.³⁴²

إن تحليل التواجد المغربي بإفريقيا لا يخرج عن أمرين إثنين:

الأمر الأول: أن ما يقوم به المغرب في إفريقيا لا يخرج كثيرا عن دور المناولة الذي تتكفل به الشركات المغربية في بعض الجيوب التي استجوبها أو يستجوبها التوزيع العالمي الجديد للعمل؛ حيث يشتغل لفائدة الفاعلين الاقتصاديين الدوليين أو المستثمرين الأجانب، الذين أعادوا النظر في تموقعاتهم بجهة آسيا وأميركا اللاتينية وغيرها، لذلك فعلى الرغم مما قد يبدو تراجعا للمبادلات التجارية والاستثمارية بين إفريقيا والدول المستعمرة لها سابقا، فإن حجم تلك المبادلات لم يتغير كثيرا؛ إذ لا يزال لفرنسا مثالا نصيب الأسد فيها.

³⁴¹ - نبيل سديري، تدبير ملف الهجرة غير الشرعية العلاقات المغربية الإفريقية نموذجا، مجلة القانون والأعمال الدولية، الجمعة 31 يناير 2020، على الموقع: <https://www.droitetentreprise.com/> تاريخ الزيارة 2020/11/18.

³⁴² - محمد طيفوري، "مداخل اختراق المغرب أفريقيا"، جريدة العربي الجديد، العدد 835، السنة الثالثة، 14 دجنبر 2016، ص: 14.

أما الأمر الثاني: فيرتبط بمحاولة المغرب تنويع شركائه الاقتصاديين بالاتجاه صوب إفريقيا؛ وذلك في ظل الأزمة الاقتصادية التي يعرفها شركاؤه التقليديون (بالاتحاد الأوروبي تحديدا)، وانحسار الطلب التقليدي الذي كان المحرك الأساس للعلاقات بين طرفي المتوسط.³⁴³

2- موقع المغرب ضمن المؤسسات الإفريقية في التعاون في مجال الهجرة

في سياق التوجه الإفريقي و التمتع الجيوسياسي الجديد الذي اختارته المملكة المغربية، من أجل الانفتاح على القارة الإفريقية و التعاطي مع مختلف مشاكلها، و التي توجد في صدارتها المشاكل الناجمة عن ظاهرة الهجرة، اختار المغرب سياسة جديدة للتعاطي مع قضايا الهجرة على مستوى علاقاته مع محيطه القاري، ذلك أن المغرب تحول منذ سنوات إلى عراب للاندماج الإفريقي و الشراكة الفاعلة، و لم يفتأ يدعو إلى حوار جنوب - جنوب من أجل إخراج القارة من مشاكلها، ولا أدل على ذلك دعوة العاهل المغربي الملك محمد السادس إلى ما يشبه خطة مارشال من أجل إفريقيا، و إلى إقامة شراكة أوروبية- إفريقية تتيح إنشاء مخططات تنموية محلية للأفارقة، بما يحد من ظاهرة الهجرة بين ضفتي المتوسط، على أساس أن ينهض الاتحاد الأوروبي بقسط من الأتعاب في هذا المجال.³⁴⁴

وتعزيزا لهذا التوجه، فقد قدم المغرب على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 2013 مبادرة "التحالف الإفريقي للهجرة والتنمية"، وهي مبادرة

³⁴³ - يحيى اليحياوي، التوجهات الإفريقية الجديدة للمغرب، مركز الجزيرة للدراسات، يونيو 2015، ص:

6 على الرابط التالي: <https://2u.pw/2Qk2M> تاريخ الاطلاع: 2020/10/06

³⁴⁴ - يوسف كريم، "الهجرة في العلاقات المغربية الإفريقية"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل،

المركز الديمقراطي العربي، العدد الثالث، المجلد الأول، سبتمبر 2018، ص: 93

تقوم على منظور إفريقي مشترك، وعلى مبادئ إنسانية لقضايا الهجرة، وعلى المسؤولية المشتركة بين الدول المصدرة والعبور والاستقبال، وكذا على الترابط الوثيق بين الهجرة والتنمية. وتهدف إلى تعميق "رؤية إفريقية مشتركة" حول الهجرة، تركز على مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ولا بأس أن نشير، في هذا الإطار، إلى ثناء زعماء أفارقة لإستراتيجية المغرب في مجال الهجرة، إذ سبق لرئيس جمهورية غينيا، ورئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، ألفا كوندي، أن قال بأبيدجان: "نحن فخورون جدا بالتزام المغرب وريادة جلالة الملك محمد السادس في مجال تدبير شؤون الهجرة". وزاد ألفا كوندي، الرئيس السابق للاتحاد الإفريقي، منوها بسياسة جلالة الملك، بالتأكيد على "الاستقبال الذي يخص به المغرب اللاجئين في وقت تطردهم دول أخرى"، وهو الأمر الذي دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اختيار المغرب كدولة لاستضافة المؤتمر الدولي للهجرة الذي عقد بمراكش يومي 10 و11 دجنبر من سنة 2018، والذي تم خلاله اعتماد الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة.³⁴⁵

فالمغرب يرى نفسه نموذجا يجب أن يحتذى به في تدبيره لظاهرة الهجرة، وعلى الجميع الاقتداء بتجربته في هذا المجال، لذلك حرص على تسويق سياسته الجديدة على المستوى القاري في العديد من المناسبات نذكر منها على سبيل المثال:

³⁴⁵ - يوسف الخيدر، "إستراتيجية المغرب في مجال الهجرة .. الإنسان أولا"، جريدة بيان اليوم، عدد 15

أغسطس، 2019

- اختيار الاتحاد الإفريقي للملك محمد السادس «رائدا للاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة» خلال قمة الاتحاد الثامنة والعشرين المنعقدة في أديس أبابا، يومي 30 و 31 يناير 2017؛

- اقتراح المغرب على الاتحاد الإفريقي في 3 يوليوز 2017 في أديس أبابا، وذلك أثناء مؤتمر القمة التاسع والعشرين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي خارطة طريق لمعالجة قضية الهجرة على المستوى القاري؛

- "الأجندة الإفريقية حول الهجرة"، التي قدمها جلالة الملك للقمة الثلاثين للاتحاد الإفريقي في 29 يناير 2018، التي تشكل قاعدة أساسية لتوجيه عملية تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وفي هذا الصدد، دعا جلالة الملك إلى تصحيح عدة مغالطات بخصوص الهجرة الإفريقية، إذ أنها لا تتم بين القارات في غالب الأحيان مشيرا إلى أنه من أصل 5 أفارقة مهاجرين 4 منهم يبقون في إفريقيا. وذكر جلالته بأن الهجرة غير الشرعية لا تشكل النسبة الكبرى فهي تمثل 20 بالمائة فقط من الحجم الإجمالي للهجرة الدولية، وأن الهجرة لا تسبب الفقر لدول الاستقبال 85 بالمائة من عائدات المهاجرين تصرف داخل هذه الدول، وأخيرا، بأن التمييز بين بلدان الهجرة وبلدان العبور وبلدان الاستقبال لم يعد قائما. كما أشار جلالة الملك إلى أن الدول الإفريقية مطالبة بالنهوض بمسؤولياتها في ضمان حقوق المهاجرين الأفارقة، وحفظ كرامتهم على أراضيهم، وفقا لالتزاماتها الدولية، وبعيدا عن الممارسات المخجلة واللاإنسانية الموروثة عن حقبة تاريخية عفا عنها الزمن؛³⁴⁶

³⁴⁶ - يوسف كريم، تحولات الهجرة في منطقة لبحر الأبيض المتوسط حالة المغرب نموذجا، مرجع

سابق، ص: 75

- اقتراح احتضان الرباط مقر المرصد الإفريقي للهجرة كمؤسسة تساعد على اتخاذ القرارات في قضايا الهجرة بالنسبة لحكومات الدول الإفريقية، وكانت هناك جهود حثيثة من قبل الدبلوماسية المغربية داخل أروقة منظمة الاتحاد الإفريقي للوصول إلى اتفاق لاحتضان هذا المرصد من قبل المغرب، علما بأنه سيعهد إليه بتطوير عملية الرصد، وتبادل المعلومات بين البلدان الإفريقية، من أجل تشجيع التدبير المحكم لحركة المهاجرين بهدف تحسين الحكامة في مجال الهجرات ومواجهة التحديات المرتبطة بها، مع تعزيز دور المهاجرين والهجرات في تحقيق التنمية المستدامة.

وعليه، يمكن اعتبار أن مشروع قانون إحداث مقر للمرصد الإفريقي للهجرة بالرباط، إنجاز مغربي كبير، من شأنه تعزيز وتقوية موقع المغرب داخل الاتحاد الإفريقي، كما يندرج في إطار مسار إستراتيجي حقيقي وضعته بلادنا نحو تفعيل التعاون جنوب - جنوب، وأيضا يؤكد قدرة المغرب على تدبير شؤون الهجرة بمقاربة إنسانية.

وفي إطار أنشطة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضمن فعاليات المؤتمر العالمي للهجرة والتنمية الذي احتضنته مراكش في دورته الحادية العشر (5-7 دجنبر 2018)، قدم المجلس ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) مبادرة المدن الإفريقية والهجرة 2019-2021، ويتجلى المبتغى العام من وراء هذه المبادرة في مواكبة الجماعات الترابية والبلديات في وضع سياسات للإدماج الاجتماعي للمهاجرين، مع إعطاء الأولوية للتعاون جنوب-جنوب بالقارة الإفريقية والمقاربة القائمة على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وتتمحور الأهداف الخاصة للمبادرة فيما يلي:

-مواكبة الجماعات الترابية في وضع سياسات دامجة، خاصة في مجالات التربية والمشاركة في الحياة الثقافية والعلمية، حرية التعبير والأخلاقيات البيئية؛

-تحسيس الجماعات الترابية وتعزيز قدراتها في مجال سياسات الإدماج الاجتماعي للمهاجرين ومكافحة أشكال التمييز؛

-تطوير المعارف في مجال معالجة مسألة الهجرة على مستوى الجماعات الترابية بإفريقيا وضع موارد وآليات يمكن اعتمادها بشكل يسير من قبل السلطات المحلية، في مجال الإدماج الاجتماعي؛

-تعزيز تقاسم التجارب والممارسات الفضلة والحوار السياسي المستمر على المستوى القاري بين البلديات، في مجال الإدماج الاجتماعي للمهاجرين.

وتجدر الإشارة إلى أن من شأن هذه المبادرة المساهمة في تفعيل أهداف أجندة الاتحاد الإفريقي 2063 المرتبطة بالحركية واحترام حقوق الإنسان والإدماج الاجتماعي للمهاجرين وفي النهوض باحترام الحقوق الأساسية للمهاجرين، في إطار تفعيل الميثاق العالمي من أجل الهجرة الذي تم اعتماده بمؤتمر مراكش سنة 2018.³⁴⁷

خاتمة

يمكن القول إن التجربة المغربية في ميدان الهجرة تميزت بكونها أول تجربة انطلقت من جنوب المتوسط، وحاولت أن تنصف قضية الهجرة، وأن تعتمد مقاربة تصالحية معها من خلال كسر الاعتقاد الذي يجعل الهجرة

³⁴⁷ - في إطار المؤتمر العالمي للهجرة والتنمية: تقديم مبادرة المدن الإفريقية والهجرة، على موقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان:

والتهديد على صعيد واحد، كما حاولت أن تقارب مسألة الهجرة بروح تضامنية، حقوقية وإنسانية على عكس بلدان الضفة الشمالية التي تعاطت دوما مع مسألة الهجرة بهاجس أمني مفرط ولتعويض الخصائص المسجل لديها خصوصا في مجال اليد العاملة.

لكن بالرغم من الخطوات الهامة التي خطاها المغرب في التعاطي مع ظاهرة الهجرة الإفريقية غير النظامية في المغرب ومزاوجته بين المقاربتين الحقوقية والإنسانية، فلا بد من إثارة مجموعة من التحديات التي ستواجه المغرب في تدبيره للهجرة الإفريقية:

- فبالرغم أن الدولة عملت على الاهتمام بالمهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء من خلال مؤسساتها وذلك تماشيا مع السياسة الجديدة للهجرة، لكن تبقى هاته السياسة غير مضمونة لأنها غير مشرعة بقانون، فيمكن في أي ظرفية أن يتراجع المغرب عن مختلف المقتضيات فيها؛

- الدولة المغربية تميل إلى إعطاء اهتمام أكثر إلى التسوية القانونية للمهاجرين على حساب إدماجهم في النسيج المغربي، وهذا ظاهر بشكل جلي من خلال المقارنة بين أعداد التي سويت وضعياتهم وحصيلة الإدماج في مختلف المجالات؛

- وجود المغرب في معادلة صعبة وأمام امتحان ليس بالهين، وهو كيف يوفق بين ملتزماته ومرافعاته بتوفير و ضمان حقوق المهاجرين المغاربة في الخارج و بالتحديد في أوروبا باعتباره أنه لا يزال يتمتع بصفة مصدر للمهاجرين، و بين الضرورة القانونية و الأخلاقية بضمان نفس الحقوق للمهاجرين الأفارقة بالمغرب في ظل مصادقته على مجموعة من الاتفاقيات الدولية صالح تلك الفئة و لا سيما الاتفاقية الدولية لحماية جميع حقوق

العمال المهاجرين و أفراد أسرهم لسنة 1990، ثم أيضا بين تحدي موارد الدولة المتواضعة، فالكلفة الاقتصادية و الاجتماعية لتسوية أوضاع المهاجرين هي ثقيلة في بلد يعاني من ركود اقتصادي و بطالة مرتفعة زادت من حداثها أزمة كورونا، و أخيرا إكراه الحفاظ على حسن علاقاته مع الدول الإفريقية في ظل توجه القاري الجديد.

الأبعاد الروحية للدبلوماسية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء وأثارها الآنية والمستقبلية على القضايا الحيوية للمملكة المغربية

د. محسن الأحمادي

أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق،

جامعة القاضي عياض مراكش

د. محمد النضر

باحث في علم السياسة بكلية الحقوق،

جامعة القاضي عياض مراكش.

مقدمة

برزت منذ نهاية القرن العشرين العديد من النداءات والدعوات لاعتبار الأبعاد الدينية في المقاربة الدبلوماسية، حيث أن تصور الدين في مقاربة علماء السياسة قد تطور خلال العشرين سنة الماضية. وسيكون من الخطأ القول أن الأديان قد كانت دائما مقصورة في مجال العلاقات الدولية في الوقت المعاصر، حيث ان وزير الخارجية الفرنسي يتوفر على مستشار في الشؤون الدينية منذ 1921. لكن خلال الثلاثين سنة الماضية ابدى علماء السياسة ترددا تجاه مقترح اعتبار عامل الدين في مقارباتهم، والعديد منهم كان شيئا ما مقتنع بأن الدين سيصبح معزولا ومنزويا في الحياة الخاصة للأفراد وأن أبعادا إيديولوجية أخرى ستصبح أكثر أهمية في العلاقات الدولية. لكن العديد من التطورات التي حدثت منذ نهاية السبعينات أدت إلى إعادة تقييم هاته التصورات. ولا يشك أحد أن نظرية صراع الحضارات التي طورها هينتينجتون³⁴⁸ (Samuel Huntington) ساهمت في زيادة الاهتمام بالبعد الديني.

³⁴⁸ - S. Huntington , Le Choc de civilisations (Paris, Ed Poches Odile Jacob; 2000), P. 544.

إن البعد الديني في العلاقات الدولية قد عاد من المنفى حسب تعبير فابيو بتيتو³⁴⁹ (Fabio Petito) وهذه العودة لا يجب أن ترى من خلال زاوية صراع الحضارات أو الأصولية أو أنه عودة للماضي. فالدين تعاد هيكلته بفعل تأثير الحداثة المتعددة، في ظل سياق دولي تطغى عليه العولمة كما يقول سكوت توماس³⁵⁰ (Scott M. Thomas). ولا يجب الاكتفاء بأخذ الفاعلين الدينيين بعين الاعتبار في الصراعات فقط ولكن يجب إشراكهم كمتدخلين في حل النزاعات والصراعات الدولية كما حدث في وساطة الطائفة الكاثوليكية لـ "سانت إيجيديو" (Saint Egidio) في الحرب الأهلية في الموزمبيق سنة 1992.

ويرى كتاب أمريكيون أن الدين هو البعد المفقود في العمل الدبلوماسي الأمريكي³⁵¹. حيث أنه (الدين) لم يعد يرى على أنه مصدر محتمل للتوترات والنزاعات ولكن كطرف في الحل. وخلصوا إلى أن تهميش الدين هو ببساطة اعتماد السياسة الخاطئة، كما تقر بذلك مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية في إدارة كلينتون في كتابها الجبروت والجبار³⁵² (الذي تعالج فيه أهمية العامل

³⁴⁹ - Fabio Petito et Palvos Hatzopoulos, Religion in International Relations: The Return from Exile, New York, Palgrave Macmillan, 2003, P.296.

³⁵⁰ - Scott M. Thomas, Taking Religious and Cultural Pluralism Seriously, The Global Resurgence of Religion and the Transformation of International Society, In (Fabio Petito et Palvos Hatzopoulos, Religion in International Relations: The Return from Exile, New York, Palgrave Macmillan, 2003) p. 23.

³⁵¹ - Douglas Johnston and Cynthia Sampson, Religion, The Missing Dimension of Statecraft, 1st Edition, Oxford University Press, 1995.

³⁵² - مادلين أولبرايت، الجبروت والجبار: تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية، ترجمة عمر الأيوبي، الدار العربية للعلوم: ناشرون. 2007. 251 صفحة.

(Madeleine Albright, The Mighty and the Almighty: Reflections on America, God, And World Affairs (New York, HarperCollins, 2006).

الديني في العلاقات الدبلوماسية) في وصفها للدين وأثره في الحياة السياسية الأمريكية بقولها: "غالباً ما أسأل نفسي لماذا لا نستطيع إبقاء الدين بعيداً عن السياسة الخارجية؟ وجوابي: هو أننا لا نستطيع ولا ينبغي لنا ذلك، فالدين جزء كبير مما يحفز الناس ويشكل آرائهم في السلوك العادل والصحيح، ويجب أن يحسب له حساب، لا يمكننا أن نتوقع من قادتنا اتخاذ القرارات بمعزل عن المعتقدات الدينية".

وقد لاحظ عالم اللاهوت الكاثوليكي بريان هير (Bryan Hehir) وجود تصور سائد لدى الخارجية الأمريكية مفاده "كي تدرك العالم، عليك ان تدرك السياسة والاستراتيجية والاقتصاد والقانون، لكن ليس عليك أن تفهم الدين"، وأن الباحث في الكتب الدراسية القياسية للعلاقات الدولية او طريقة تنظيم وزارة الخارجية الأمريكية لا يجد مكاناً يتم التعامل فيه مع الفهم المتطور للدين كقوة عالمية". ويقول "لاستباق الاحداث بدلا من مجرد الاستجابة لها، يحتاج الدبلوماسيون الأمريكيون إلى التفكير بدون تحفظ بدور الدين في السياسة الخارجية وفي حاجتهم الى الخبرة. وعليهم ان يطوروا القدرة على معرفة أين تساهم المعتقدات الدينية في النزاعات وأن يأخذوا بالحسبان القوة الهائلة للدين في التأثير على كيفية تفكير الناس وشعورهم وتصرفهم.³⁵³

تعتبر إفريقيا والعالم العربي، في المقاربة التقليدية للعلاقات الدولية، كيانين منفصلين يدرسان ويحللان بطرق مختلفة وتأخذ بعين الاعتبار خصوصياتهما كل واحدة على حدة. فأغلب الدراسات التي تهتم بالمادة السياسية في إفريقيا تحمل طابع المدرسة الفرنسية. هذه الأخيرة وبالرغم من أعمال رايموند أرون (Raymond Aron) ومارسيل ميرل (Marcel Merle) لم

³⁵³ - مادلين أولبرايت، الجبروت والجبار . مذكور سابقا. ص. 70.

تخصص لدراسة العلاقات الدولية في علاقتها مع الدين، نفس الاهتمام الذي لاقته في السياق الأنجلوساكسوني.³⁵⁴

الملاحظ أن الرؤى المختلفة للعلاقات الدولية مبنية على فكرة الدولة القومية، هذه الأخيرة ليست – تاريخيا- ذات أهمية بالنسبة للمجال السياسي لا في إفريقيا ولا في الدول العربية. وقد أدى إهمال الفاعلين غير الرسميين (non étatiques) إلى إضعاف قوة العديد من الدراسات لأنها مؤسسة على موازين القوى والهواجس الأمنية. لكن أكبر المشاكل المطروحة اليوم أمام الدول مصدرها العوامل الغير المتحكم فيها من طرف الحكومات والتي تعتبر بالنسبة لها مبدأ السيادة من الصلاحيات والقيود في نفس الوقت.

في دراسته لترابطات الإسلام الإفريقي مع إسلام باقي دول العالم، لاحظ كريستيان كولون (Christian Coulon) أن العلاقات الدولية "ليست فقط مسألة الدول أو الشركات المتعددة الجنسيات" ولكن هناك فاعلون آخرون يلعبون دورا مهما يجب الانتباه له.³⁵⁵

كيف ما كان الحال لا يمكن استحضار العلاقة بين الدول الإفريقية جنوب الصحراء والعالم العربي بدون الأخذ بعين الاعتبار تأثير العامل الديني. لكن محاولة كشفه بالاعتماد فقط على الهيئات والمؤسسات الدولية يشكل خطراً أن نهمل العديد من الجوانب الأساسية في الوصول للحقيقة.³⁵⁶

³⁵⁴ - Bakary sambe, Islam et diplomatie: la politique africaine du Maroc, Essai, éditions Marsam – 2010.

³⁵⁵ - Christian Coulon, les musulmans et le pouvoir en Afrique noire, karthala, 1983.

³⁵⁶ - Bakary sambe

في هذه الورقة سنحاول توضيح الدور الذي يلعبه الدين كقوة ناعمة مسخرة لخدمة الدبلوماسية وإبراز انعكاسات الدبلوماسية الروحية على قضية الصحراء باعتبارها رأس أولويات الدبلوماسية المغربية.

أولاً: تاريخ العلاقات المغربية - الإفريقية

خلال العشرة الأخيرة طُفح بشكل جلي التوجه نحو إبراز دور الإسلام الصوفي في تقوية العلاقات المغربية الإفريقية وهو ما سماه البعض بالربيع الصوفي³⁵⁷، حيث بعد نفي لمدة من الزمن باسم الإسلام الصحيح، بدأت الصوفية في أخذ مكانها ولو بطريقة محتشمة ابتداء من الثمانينات، لكن انطلاقاً من سنة 2004 اتجهت العديد من المنابر الإعلامية (جرائد، مجلات متخصصة، الإذاعة والتلفزة الرسمية...) إلى تسويق التدين الصوفي كضامن للإسلام المعتدل والمتسامح والمحلي في مقابل الإسلام الوارد من الخارج.

فالمغرب وبعد الصراع والعداء الذي ساد بين القصر وشيوخ الزوايا قبل وخلال سنوات الحماية (صراع السلطان مولاي عبد الحفيظ والشيخ محمد الكتاني سنة 1909) وما نتج عنه من محاربة القصر ومعه الحركة الوطنية (السلفية) للزوايا والطرق الصوفية (خصوصاً الكتانية والتيجانية والوزانية)، والتي ساندت وتحالفت مع الاستعمار الفرنسي، استطاع محمد الخامس أن يُحيي دور الزوايا إبان صراعه مع الحركة الوطنية المتمثلة في حزب الاستقلال بعد 1956. حيث أنعم عليها عندما سامحها وهي المغضوب عليها من طرف الشعب المؤيد للحركة الوطنية التي دافعت عن العرش والاستقلال إبان الإستعمار.³⁵⁸

³⁵⁷ -Nazarina Lanza, « les ponts de spiritualité » entre le Maroc et les pays d'Afrique subsaharienne se multiplient ? Centre Jacques Bercque, consulté sur le site le 19/02/2016.

³⁵⁸ - عبد الله حمودي- الشيخ والمريد- النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة – ترجمة عبد المجيد جعفة – دار توبقال للنشر 2010. ص 40-42

هذه المكانة تجاوزت المحلي والوطني وأصبحت أداة دبلوماسية في العلاقة بين المغرب وإفريقيا.

1- المحدد التاريخي في علاقة المغرب بإفريقيا جنوب الصحراء

يتميز المغرب بتواجده التاريخي والمعاصر في إفريقيا جنوب الصحراء. وهو النموذج العربي الأكثر تفسيراً للظاهرة (التي تسائل التاريخ قبل الدراسات المعاصرة للعلاقات الدولية). فالتواجد المغربي، المعزز بموقعه الجغرافي، يبرز تفرد دون باقي بلدان المغرب العربي لأسباب عديدة. ولفهم العامل الديني الذي يرجعه الفاعلون للعلاقة المغربية الإفريقية، لزم البدء بتحليل بعض المعطيات التاريخية التي تفسر الوضع الحالي، والتي تتعلق بمراحل أسلمة إفريقيا جنوب الصحراء. هذا الدور التاريخي هو أصل الروافد السياسية والرمزية والذي يعرف المغرب متى وكيف يحركه لصالحه.

أ- المغرب في إفريقيا، من التجارة إلى الأسلمة السياسية

يجمع المؤرخون أن الإسلام دخل إلى شرق إفريقيا (السمراء) منذ نهاية القرن السابع وبداية القرن الثامن الميلادي خلال هجرة المسلمين إلى الحبشة في عهد النجاشي كما يروي أصحاب السيرة. لكن بالنسبة للغرب الإفريقي وحسب روايات المؤرخين العرب (الذين وصلوا المنطقة وكتبوا عليها، ثمانية قرون قبل مجيء أول مبعوث أوروبي إلى تومبوكتو سنة 1827 وهو روني كاي René (Caillé)³⁵⁹، كان أول لقاء للسود الأفارقة بالإسلام في القرن الحادي عشر.

ويعتبر الجغرافي الأندلسي أبو عبيد الله البكري أول من كتب على إمبراطوريات العصور الوسطى في مالي والنيجر وغانا³⁶⁰، حيث نقل بدقة غير

³⁵⁹ Sambe bakary page 41

³⁶⁰ - أبي عبيد الله البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقيا والمغرب، كتاب المسالك والممالك، طبعة مكتة المثنى ببغداد.

معهودة طريقة عيش السكان وكذا عاداتهم وتقاليدهم. وقد كتب أن العديد من الزعماء السياسيين تحولوا إلى الدين الجديد.

بعد كركة إلى بني جدالة وفي سنة ست وأربعين غزا عبد الله بن ياسين أودغست وهو بلد فايم العمارة مدينة كبيرة فيها أسوان ويحل كثير وأشجار الحناء وهي في العظم كثيرون الزيتون وهو كان منزل ملك السودان المسمى بغانة قبل أن تدخل العرب غانة وهي متلثة المباني حسنة المنازل ومسافة ما بينها وبين جلماسة مسيرة شهرين وبينها وبين مدينة غانة خمسة عشر يوماً وكان يسكن هذه المدينة زناتة مع العرب وكانوا متباغضين متدابرين وكانت لهم أموال عظيمة ورفيف كثير كان للرجل منهم الب خدام وأكثر باستباح الرابطون حريمها وجعلوا جميع ما أصابوا فيها بئاً وقتل فيها عبد الله بن ياسين رجلاً من العرب المولدين من أهل الفيروان معلوماً بالورع والصلاح وتلاوة القرآن وحج البيت يسمى زبافرة وأما نغموا عليهم أنهم كانوا تحت طاعة صاحب غانة وحكمه وغزا عبد الله بن ياسين غانات سنة تسع وأربعين واستولى

ذكر غانة وسير أهلها

وغانة سمة للملوكهم واسم البلد أو كار واسم ملكهم اليوم وفي سنة ستين وأربع مائة تنكامنين وولى سنة خمس وخمسين وكان اسم ملكهم قبله بسى ووليتهم وهو ابن خمس وعثمانين سنة وكان محمود السيرة محباً للعدل مرفراً للمسلمين وعفى في آخر عمره فكان بكم

ذلك عن اهل مملكته ويريههم انه يبصر وتوضع بين يديه اشياء
فيقول هذا حسن وهذا فبيح وكسان وزراؤه يلبسون ذلك على
الناس ويلغزون للملك بما يقول فلا تعبه العامة وبسى هذا خال
تفكامنين وتلك سيرتهم ومذهبهم ان الملك لا يكون الا في ابن
اخت الملك لانه لا يشك فيه انه ابن اخته وهو يشك في ابنه
ولا يقطع على صحة اتصاله به وتفكامنين هذا شديد الشوكه عظم
المملكة مهيب السلطان ومدينة غانة مدينتان سهليتان احدهما
المدينة التي يسكنها المسلمون وهي مدينة كبيرة فيها اثنا عشر
مسجدا احدها يجمعون فيه ولها الائمة والمودنون والراثمون وفيها
فهاء وجلة علم وحواليها ابار عذبة منها يشربون وعليها يعقلون
للخضراوات ومدينة الملك على ستة اميال من هذه وتسمى بالغابة
والمساكن بينها متصلة ومبانيهم بالمجارة وخشب السنط واللك
فصر وقياب وفد احاط بذلك كله حايط كالسور وفي مدينة الملك
مسجد يصلى فيه من بعد غلبه من المسلمين على مغربة من مجلس
حكم الملك وحول مدينة الملك قباب وغابات وشعراء يسكن فيها
محرثهم وهم الذين يغمون دينهم وفيها دكاكبرهم ونبور ملوكهم
ولتلك الغابات حرس ولا يمكن احد دخولها ولا معرفة مسا فيها
وهناك حجوز الملك فاذا حجى فيها احد انقطع عن الناس خيرة
وتراجمة الملك من المسلمين وكذلك صاحب بيت مساله واكثر
وزرائه ولا يلبس الحبيط من اهل دين الملك غيره وغمرولى عهده

من هنا يمكن اعتبار أن القرن الحادي عشر يعتبر بداية الأسلمة
السياسية لبلاد السودان والتي تدرجت على مراحل ذات أشكال متعددة. فقد
شكلت التجارة (تجارة الذهب والملح والعبيد) بداية معرفة سكان بلاد السودان
بالإسلام قبل القرن الحادي عشر. لكن رغبة القوى السياسية في الهيمنة على
مصادر الذهب عجلت بوصول المرابطين تحت قيادة عبد الله ابن ياسين سنة
1061. وفي عهد السعديين (القرن 16) وتحت حكم السلطان أحمد المنصور
الذهبي، تم غزو امبراطورية السونجهاي التي تقع الآن في مالي وجزء من النيجر
بدعوى محاربة الشرك.

ب- المالكية ودورها في التأثير المغربي على جنوب الصحراء

بعيدا عن كونه مذهباً تعبدياً، يعتبر المذهب المالكي وسيلة لتعميم ونشر عادات وطرق التدين المغربي في القصور الملكية الإفريقية ولدى النخبة السياسية التي اعتنقت الإسلام مبكراً عن طريق الرحلات التجارية. ويعتبر المذهب المالكي من هذا المنظور وسيلة لتوحيد وتقريب الشعوب المسلمة في إفريقيا والمغرب، بالإضافة إلى كونه نواة التبادل الثقافي والعائدي بين العلماء من كلا الطرفين.

ويعتبر متن ابن عاشر وكتاب الرسالة وموطأ مالك أهم المراجع الدينية التي تحفظ عن ظهر قلب في المدارس الدينية في إفريقيا، ولا يعتبر الفقيه فقهما إلا إذا كان دارساً للفقه المالكي وهو ما يفسر العلاقات الخاصة التي تربط تلك المناطق بالمغرب.

ج- أثر فهم وتأويل الدين وفقاً للمذهب المالكي على الامتداد الروحي للمغرب في إفريقيا.

يعتبر الدفاع عن المذهب المالكي من الأولويات الدينية للمغرب والذي يعتبر القاعدة في سياسة التعاون الثقافي مع إفريقيا جنوب الصحراء ذات الأغلبية المسلمة، فأمام المد السلفي (الممول من السعودية) وأيضاً نظراً للدور الذي كانت تلعبه ليبيا القذافي في الترويج لمذهب صوفي خاص بها، ضاعف المغرب جهوده من أجل تعزيز مكانة المذهب المالكي والترويج له كمذهب متسامح ولنموذج التدين الرسمي المغربي كوسيلة لمحاربة العنف والإرهاب. المغرب والذي لا يملك القدرة المالية للدول المذكورة لم يجد إلا استحضار الجوانب التاريخية والرصيد الرمزي في مخيال ساكنة الصحراء للتذكير بالعلاقة الدينية مع هاته البلدان، أضف إلى ذلك دور الزاوية التيجانية في تبني الطرح المغربي والدفاع عنه مقابل النماذج الجديدة في فهم الدين.

في بلدان غرب افريقيا، لا يمكن تمييز الاسلام عن الحركات الصوفية في مخيال الانسان العادي، حيث لعبت الحركات الصوفية الدور الكبير في انتشار الاسلام من نهاية القرن 19 الى بداية القرن 20.

2- تداخل الديني بالسياسي في إفريقيا (تحليل الشخصية)

استنادا إلى نتائج موجات البحث العالمي حول القيم World Values Survey » (الدراسة التي يشرف عليها انجلهارت « Inglehart ») يتضح ان معظم سكان دول الساحل والصحراء في إفريقيا ممارسين للشعائر الدينية. و تبرز الدراسة - في العلاقة بين السياسي والديني - أن الغالبية العظمى من المواطنين يصنفون الزعماء الدينيين في المرتبة الثانية بعد الأسرة في مؤشر الثقة، وبنسب تتجاوز 80 بالمائة أي قبل الحكومة و البرلمان. نفس الدراسة بينت أن السكان يعتقدون أن الزعماء الدينيين يقدمون حلولاً مناسبة للمشاكل الفكرية والروحية والاجتماعية للفرد. وتشير ايضا هذه الدراسة أن العامل الديني يؤثر بشكل كبير على تصور العلاقة بين الديني والسياسي في ذهن المواطن العادي حيث إن أكثر من ثلثي الساكنة تؤيد مقولة أن "السياسيين الذين لا يؤمنون بالله لا يستحقون المناصب العمومية" وأن بلدانهم ستكون أفضل لو أن من لهم اعتقادات دينية قوية تسلموا قيادة البلاد.

أنتجت هذه الوضعية نخبة سياسية وإدارية تعطي أهمية كبرى للعامل الديني كمطية لتسلق المراتب القيادية في الدولة. فعلى سبيل المثال تشكل حركة الزعماء الدينيين والمثقفين بالسينغال (التي أطاحت برئيس مجلس النواب في 2008) قوة دينية – سياسية تساهم في ترجيح التوازنات السياسية في البلد. وتتجلى قوة التكتلات الدينية في فترات الحملات الانتخابية. فنظرا للانضباط الكبير للمنتمين للزوايا والطرق والجماعات الدينية، فإن النخب السياسية تدرك أن قيادات هاته التكتلات قادرة على قلب نتائج الانتخابات.

فالملاحظ والمتبع للمشهد السياسي الافريقي يدرك مدى الحضور القوي للمرجعيات الدينية في صناعة القرار بشكل عام في الدول المذكورة. فعلى سبيل المثال: لا بد للرئيس السنغالي أن يزور ضريح أحمد التيجاني بفاس عند زيارته للمغرب والتي تكون عادة إما أول أو ثاني محطة خارجية بعد فرنسا. وذلك لكي يبرهن لاتباع الزاوية التيجانية والتي تمثل غالبية السكان أنه من الميردين أو على الأقل يجلب معتقداتهم الدينية.

وقد فطن المغرب للمعطى السالف الذكر، وطور دبلوماسية روحية تمكنت من استغلال الدين في الدفاع عن قضايا تعتبر ذات أولوية في الاجندة المغربية.

ثانيا: البعد الدبلوماسي للعلاقة الروحية المغربية - الإفريقية

عرف المغرب مبكرا كيف يستخدم حركة دبلوماسية مكثفة منذ الايام الاولى لاستقلال العديد من البلدان الافريقية. لذا وجبت العودة الى تاريخ الدبلوماسية المغربية في افريقيا لمعرفة وتحديد المسار الذي ساعد المغرب على اختيار شركائه الاستراتيجيين في افريقيا، والذين تستند علاقات التعاون معهم على الموارد الرمزية والروحية. لذا سوف نستعرض بعض العناصر المفسرة التي يمكن ان تسلط الضوء على اختيار بعض الدول كنقط ارتكاز لهذه السياسة المتعددة الاشكال.

فالمغرب يتميز على باقي جيرانه المغاربة بقوة امتداده وتواجده في افريقيا. هذا التواجد الذي يمكن تفسيره كسيرورة تاريخية لعلاقات المملكة بإفريقيا جنوب الصحراء التي توطدت منذ بداية الستينيات من القرن الماضي.

هذه العلاقات أخذت العديد من الأشكال وتأقلمت حسب الأوضاع؛ حيث مرت سياسة المغرب الدبلوماسية في إفريقيا من الانخراط إلى الترسخ.³⁶¹

لقد برز دور المغرب بإفريقيا بصورة جلية منذ عهد محمد الخامس (مشاركة القوات المسلحة المغربية ضمن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو) وازدادت في السنوات الأولى لعهد الحسن الثاني (مؤتمر الدار البيضاء)³⁶² و الذي عرف عهده التوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية (أولها مع غينيا سنة 1960).

لكن انطلاقا من بداية الثمانينات من القرن العشرين، ازدادت وتيرة العلاقة المغربية الإفريقية وخصوصا ما يتعلق بالجانب الروحي، بعد انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية إثر اعترافها هذه الأخيرة بالبوليساريو.

1- استحضار البعد الروحي في الدبلوماسية المغربية والدور الجديد للمغرب بإفريقيا المسلمة³⁶³

ثمة روابط متعددة تجمع بين المغرب وإفريقيا أغلبها ذو تجليات حضارية وروحية وثقافية. ففي الجانب الروحي استأثر المغرب بالمجال الديني في الفضاء الإفريقي المسلم خلال العشرة قرون السابقة. ولا تزال بعض الدول ترجع إلى المغرب من خلال رابطات العلماء، والزوايا القائمة، والمساجد المشيدة، والمعاهد والخزانات والجمعيات المغربية العاملة بإفريقيا.

³⁶¹ - Bakary Sambe, Islam et diplomatie : la politique africaine du Maroc ; Ed Marsam 2010.

Page 160.

³⁶² - مجلة دعوة الحق. العددان 151 و 152 . تم الطلاع عليهما بموقع وزارة الاوقاف المغربية على الرابط <http://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/> و ذلك يوم 2016/03/11.

وبالموازاة مع ذلك، يعد المجال الفقهي منطلقا أساسيا لتعزيز العلاقات حيث لا تزال بعض الدول الإفريقية ترجع للمغرب في الجانب الفقهي، وتتشبث في الإفتاء العام بالمغرب، كما تعتمد المذهب المالكي ومصادره المغربية كمتن ابن عاشر في التكوين الفقهي، وتوفد بعض طلبتها للتعلم بالمدارس العتيقة المغربية، وهو ما يستدعي التفكير الجدي في جعل الطلبة الأفارقة الباحثين المتخرجين من المدارس المغربية نواة للبحث الأكاديمي في بلدانهم الأصلية، كما أن المغرب نجح أيضا في المحافظة على الزوايا وخاصة الطائفة التيجانية التي تعلن تعاونها مع المغرب في كل مناسبة.

ومن أجل ترسيخ دوره الروحي الجديد القديم في إفريقيا، نهج المغرب سياسة تعتمد مقاربتين داخلية وخارجية.

أ- المقاربة الداخلية

تمثلت جهود المغرب في الحفاظ على مكانته الروحية في إفريقيا في العمل على ضبط وتطوير المصادر المعرفية للتدين الإفريقي وذلك بإحداث مؤسسات تتكلف بالتكوين وإصدار الفتاوى في إطار روابط للعلماء.

- إحداث معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات بالرباط

في إطار الزيارة التي قام بها الملك محمد السادس إلى جمهورية مالي، بمناسبة تعيين الرئيس الجديد السيد ابراهيم بوبكار كييتا، أعلن عن قرار المملكة المغربية الاستجابة لطلب رئاسة جمهورية مالي المتمثل في تكوين خمسمائة إمام في خمس دورات، مدة كل دورة سنتان. بعد ذلك توالى طلبات العديد من الدول للاستفادة من نفس التكوين. لأجل ذلك تقرر إنشاء معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين لتلبية الطلب الداخلي والخارجي.

يحتضن هذا المعهد، بالإضافة إلى تكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات المغاربة، تكوين أئمة أجنبية من دول إفريقية وأوروبية وغيرها (مالي، وغينيا كوناكري وكوت ديفوار وتونس ونيجيريا وفرنسا وتشاد).

بالإضافة إلى الفوج السنوي من المغاربة المتكون من 150 إماما مرشدا و100 مرشدة، التحق سنة 2016، بالمعهد طلبة أجنبية من مالي وعددهم (171) وغينيا وعددهم (217) وكوت ديفوار وعددهم (207) واتحاد فرنسا وعددهم (50) ونيجيريا وعددهم (53). كما التحق بالمعهد في السنتين الأخيرتين (2014-2015) الطلبة الأجانب حسب ما هو مبين في الجدول الآتي:

البلد	تاريخ الوصول	الفوج	العدد	المرافق	ملاحظة
مالي	نونبر 2013	1	106	1	السنة الثانية
	05 يناير 2015 06 يناير 2015	2	106		السنة الأولى
تونس	12 نونبر 2014 11 دجنبر 2014	1	37	إمام طالب	
غينيا	27 يناير 2015 28 يناير 2015	1	100	مرافق وأستاذ	
كوت ديفوار	11 فبراير 2015	1	75	1	
اتحاد مساجد فرنسا	02 مارس 2015	1	23		
غينيا	أبريل إلى يوليوز 2015	1	35		كبار الأئمة الغينيين
المجموع			482		

المصدر: موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية <http://www.habous.gov.ma>

- إحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة

في سنة 2015 تم الإعلان عن إحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، التي تعد هيئة هدفها توحيد وتنسيق جهود العلماء المسلمين، في

المغرب، وباقي الدول الإفريقية، وذلك من أجل التعريف بقيم الإسلام المتسامح ونشرها وتعزيزها، التي يرئسها وزير الاوقاف المغربي.

وتتمثل أهداف مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، في اتخاذ كل مبادرة من شأنها تفعيل قيم الدين السمحة في كل إصلاح تتوقف عليه عملية التنمية في إفريقيا سواء على مستوى القارة أو على صعيد كل بلد، وتنشيط الحركة الفكرية والعلمية والثقافية المتصلة بالدين الإسلامي الحنيف، وتوطيد العلاقات التاريخية التي تجمع المغرب وباقي دول أفريقيا والعمل على تطويرها.

كما ستعمل على إقامة مراكز ومؤسسات دينية وعلمية وثقافية، وإحياء التراث الثقافي الإفريقي الإسلامي المشترك من خلال التعريف به ونشره والعمل على حفظه وصيانتة، إلى جانب ربط الصلات وإقامة علاقات التعاون مع الجمعيات والهيئات ذات نفس الاهداف.

وتعتبر وزارة الاوقاف المغربية أن قرار إحداث هذه المؤسسة هو عمل في العمق، يعتمد على رصيد ثري في علاقات المملكة المغربية مع حوالي ثلاثين دولة افريقية في الماضي (يتمثل في تراث حضاري وثقافي مشترك، يتجلى على الخصوص في وحدة المقوم الديني بأبعاده العقدية والمذهبية والروحية، تراث مادي وروحي، عقلاني وعاطفي) والذي صمد لمحاولات عزل المغرب عن هذا العمق في القرون الأربعة الأخيرة، كما صمد وما يزال يصمد للإغراء الإيديولوجي المتنوع المصادر. كما يستند إلى جملة من الاهتمامات المتصلة بالحاضر والمستقبل (يتعلق "بتشوف العلماء الأفارقة الصادر عن وفائهم لأسلافهم الذين تنتهي معظم أسانيدهم في العلم والسلوك إلى مشيخات في المملكة المغربية).

- إنشاء معهد الموافقة لعلم اللاهوت بالرباط -

إنشاء معهد الموافقة لعلم اللاهوت بالرباط (سنة 2012) يهيم الأرثوذكس والكاثوليك معا وهدفه هو "الإسهام في نشر فكر الاختلاف في ظل التسامح"، و"العمل بطريقة ذكية ومنفتحة" على تكوين طلبة و علماء دين مسيحيين قادمين أساسا من إفريقيا وأوروبا³⁶⁴. وقد تم إحداثه بمبادرة من الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية بالمغرب، للاستجابة لحاجياتها في مجال التكوين، لتكون فضاء للتكوين والتفكير والنهوض بالحوار الثقافي والديني.

وتعتبر هاته الخطوة الجريئة مناورة من المغرب لكسب تأييد الزعماء الدينيين المسيحيين في إفريقيا والذين باركوا افتتاح المعهد، وخصوصا بعد ارتفاع عدد الافارقة بالمغرب سواء الطلبة والمقيمين المؤقتين الذين يعتبرون المغرب محطة في طريق الهجرة إلى أوروبا.

- تجليات أخرى: يمكن تلخيصها في الحضور المستمر للعلماء الأفارقة في الدروس الحسنية، وتأسيس رابطة علماء المغرب والسينغال، وإنشاء معهد الدراسات الإفريقية، واحتضان لقاءات للطرق الصوفية وكذا الاهتمام بالشيوخ. كما شكل المغرب منذ القدم الوجهة المفضلة للطلبة الأفارقة (وخصوصا من السنغال) الراغبين في استكمال الدراسات العليا في العلوم الإسلامية.

³⁶⁴ - موقع المركز <http://www.almowafaqa.com>

ب-المقاربة الخارجية

-الزيارات الملكية للبلدان الإفريقية. الدين في خدمة الدبلوماسية
(الغاية دبلوماسية والوسيلة دينية) البروتوكول – الخطب ...)

أصبح تقديس العلاقات وتوضيح الجانب الديني بارزا في الزيارات الملكية للبلدان الإفريقية. سواء السياسيين او شركائهم الدينيين أصبحوا يستحضرون المكونات الحقيقية او المتخيلة التي تغذي "الاخوة الدينية" بين المغرب وأشقائه الافارقة حسب تعبير الاعلام الرسمي المغربي. وتعتبر هاته الزيارات فرصة لإعادة إحياء العلاقات الثنائية والشخصية بين الملك ورؤساء الدول المعنية.

يجب ملاحظة الوسيلة التي تستحضر بها الاعتبارات السياسية والدينية في المخيال الديني الافريقي، من بين كل الدول العربية يعتبر المغرب أكثر البلدان حضورا في المخيلة الشعبية للإنسان الافريقي. حيث انه وبالرغم من عدم زيارة العديد منهم للمغرب إلا انهم يعرفونه، لكن هذه المعرفة محدودة في المرجعيات الدينية، حيث انه في استطلاع اجراه بكاري سامبي في السنغال وكان السؤال " هل تعرف رجلا شريفا في المغرب" وكانت الاغلبية الساحقة من المستجوبين تجيب بالإيجاب وتعطي اسم أمير المؤمنين (حيث إن اغليبيتهم يعتبرونه شخصية دينية وليس سياسية) وكذا سيدي احمد التيجاني³⁶⁵. بالرغم من أن هذا الأخير أصله جزائري. في هذا الاستطلاع نبه الكاتب أن المستجوبين يذكرون اسماء لشخصيات دينية وليست سياسية او دبلوماسية على أساس أنها أساسية في العلاقة بين المغرب والسنغال وهذا انما يدل على الحضور القوي للمخيل الديني على حساب الجوانب السياسية والقانونية والدبلوماسية، ما

³⁶⁵ - Bakary Sambe, Islam et diplomatie : la politique africaine du Maroc ; Ed Marsam 2010.

يدفع بالسياسيين الى الدفع بالعمل الديني المتمثل في القادة الدينين الى الواجهة من أجل توطيد العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والسنغال.

كما يحرص الملك على أداء صلاة الجمعة رفقة رئيس الدولة التي يزورها وبنفس الطقوس التي تقام بالمغرب، ويقوم بإهداء الآلاف من النسخ من المصحف المحمدي إلى الجهات المكلفة بتدبير الشؤون الدينية بكل الدول الإفريقية التي يقوم الملك بزيارتها، كما يستضيف الملك رؤساء الطرق الصوفية بالدول التي يزورها وذلك بإقامة مؤدبة عشاء على شرفهم.

ويعتبر وزير الأوقاف من العناصر الأساسية من الجهاز الدبلوماسي المغربي الخاص بإفريقيا جنوب الصحراء بسبب ارتباطاته القوية و التي من بينها رابطة العلماء، حيث نجح المغرب في تسويق نفسه كدولة وملك في خدمة الاسلام والمسلمين، ولذلك فلقب أمير المؤمنين والذي يعتقد البعض أنه يقال في الزيارات على سبيل الاعراف البروتوكولية هو لقب يطلقه الافارقة (خصوصا اتباع الزوايا حتى في احاديثهم الخاصة)، ويعتبره اتباع الزاوية التيجانية كعنصر من الزاوية (حيث يحرص الاعلام الرسمي على إظهار الملك يتلو صلاة الفاتح في نهاية صلاة الجمعة والأعياد) ويصل الامر الى اعتباره كدليل وحاوي للزاوية. بالإضافة الى القيمة الرمزية لمدينة فاس كمقر لضريح شيخ الزاوية التيجانية.

يتبنى الفاعلون السياسيون الرسميون هيكلة تستمد قوتها من إعادة بناء وإحياء العامل التاريخي والديني. فعند تحليل الخطاب السياسي (المشحون بالمؤثرات الدينية) المرفق بلغة إشارة قوية الدلالة، يلاحظ اعتماد حجج تستمد كثيرا من التاريخ والمخيال الديني كاعتبار الدولة الإفريقية - التي كانت تشكل بلاد السودان سابقا- بمثابة العمق الإفريقي للمغرب.

إن قوة العلاقات التاريخية بالإضافة للعامل الديني، كان لهما الدور الحاسم أكثر من التواصل العادي في جمع الحشود أثناء الزيارات الملكية، مما

ساهم في التأثير على السياسيين الأفارقة وانخراطهم في الدفاع عن قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية وتحديات المرحلة الراهنة.

- بناء المساجد

من تجليات المقاربة الخارجية للعلاقات المغربية الإفريقية، يبرز تعهد المملكة، في العقود الأخيرة، بإقامة بعض المساجد في هذه البلدان. ويعتبر مسجد دكار الكبير أسى موقع للتعاون المغربي السنغالي.

- تحليل خطب وتصرفات العلماء الأفارقة

عند تحليل مضمون خطب العلماء الأفارقة، يتضح جليا المكانة الاعتبارية التي يحظى بها أمير المؤمنين جلالة الملك، إذ أن كل الخطباء الذين ارتقوا منابر الجمعة بالمساجد التي صلى بها أمير المؤمنين بمناسبة الزيارات الملكية لإفريقيا، كانوا غالبيتهم يصفونه بصاحب الجلالة مولانا أمير المؤمنين وحامي حى الملة والدين الملك محمد السادس، حفظه الله". كما لا يفوتهم التنبيه لحقيقة أن المغرب كان له الفضل في نشر القيم الإسلامية، وتجمعه مع كل الدول الإفريقية العقيدة والمذهب والمنهج السني في التصوف والسلوك. فيؤكدون أنهم جميعا أشاعرة ومالكية على مذهب الإمام الجنيد في السلوك.

من جهة أخرى، يُحاول العلماء الأفارقة في كل مناسبة التأكيد على مكانة المغرب وخصوصا أمير المؤمنين بصفته سبط الرسول الكريم ودوره في الحفاظ على الدين الإسلامي وعلى نشر تعاليمه في كافة المناطق الإفريقية. ففي سنة 2015 بداركار، تم منح جائزة الشيخ إبراهيم نياس للسلام إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمير المؤمنين، اعترافا بمبادراته المحمودة وجهوده الكبيرة التي ما فتئ جلالته يقوم بها للنهوض بقيم الإسلام الوسطي الذي يدعو إلى السلام والتسامح والتعايش. وقد أنشئت جمعية "أنصار الدين في السينغال

خلال فترة الأربعينيات من القرن الماضي، من قبل شيخ الإسلام الحاج إبراهيم نياس الزعيم الديني بكاولاك، وذلك بهدف تعزيز وتنظيم أتباع طريقته خدمة للإسلام يدعو إلى السلام والتقدم³⁶⁶.

1- نتائج الدبلوماسية الروحية على قضية الصحراء المغربية

أ- التيجانية. زاوية في خدمة الدبلوماسية المغربية

تعتبر التيجانية السلاح السري للقوة الناعمة « soft power » للمغرب في إفريقيا، فقد فرضت الزاوية التيجانية نفسها حتى أصبحت فاعلا رئيسيا في العلاقات المغربية الإفريقية، بفضل شبكتها الواسعة التي تسوق لخطاب ديني مناسب لمختلف التأويلات.

تحظى الزاوية التيجانية بأهمية خاصة بسبب المسارات التي تسلكها منذ القرن 19، وأيضاً بسبب الاتصال المهم الذي ساعدت على ربطه بين شعوب المنطقة. فبواسطة توظيفها للعلاقات التي نسجتها، تعطي للعلاقات المغربية الإفريقية خصوصيتها وطابعها الدائم. ولا يمكن الحديث عن العلاقات مع المغرب في بعض البلدان الإفريقية (السنغال مثلاً) دون ذكر الزاوية التيجانية، حيث تعتبر كقاعدة أو كداعم ديني للعلاقات الثنائية.

إن تحليل الميكانيزمات المؤسسية لا يمكن من فهم الحالة الاستثنائية لهذه التفاعلات والتي يمكن أن تصنف كدبلوماسية موازية. فالعلاقة جد معقدة ومتشابكة وخصوصاً كيفية تكامل السلطة السياسية المؤسسية والفاعلين الدينيين أو حتى تبادل الأدوار فيما بينهم، فمن جهة الدولة وصناع القرار فيها محتاجون للهيئات الدينية لترسيخ العلاقات الثنائية في مجال يؤمن

³⁶⁶ - Site du ministère de habous, consulté le 10/03/2016 <http://www.habous.gov.ma>

بالمقدس، ومن جهة أخرى الفاعل الديني بصفته موحد للشعوب، يحتاج بدوره لدعم المؤسسات الرسمية للعب دوره وتجاوز حدود الدولة القومية. فالتيجانيون يعتبرون الملك محمد السادس رأس الزاوية التيجانية في إفريقيا. ويزكي ذلك حرص الإعلام الرسمي المغربي على إسماع صوت الملك وهو يتلو الصلاة على النبي بصيغة الفاتح (الخاصة بالزاوية التيجانية) دبر كل صلاة عيد أو جمعة أو في أية مناسبة دينية.

يتميز شيوخ الزاوية التيجانية بعلاقتهم المتميزة مع القصر الملكي بالرباط، حيث غالبا ما تؤدي عنهم مصاريف العلاج، الحج إلى مكة وإلى فاس. هاته العلاقة الخاصة غالبا ما تتطور إلى علاقات ثنائية بين السلطات السياسية. فنجد أن الوكالة المغربية للتعاون الدولي تعطي منحاً دراسية للطلبة القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء الذين يدرسون في الجامعات والمعاهد المغربية. وخلال زيارته للبلدان الإفريقية وقع الملك اتفاقيات تسمح لأتباع الزاوية التيجانية بالاستفادة من اثمان تفضيلية على متن الخطوط الملكية المغربية اثناء رحلاتهم لزيارة ضريح أحمد التيجاني بفاس من أجل ترسيخ العلاقات الروحية بين المريدين والمغرب. وجدير بالذكر أن المغرب حافظ على ديمومة رحلاته الجوية مع إفريقيا رغم فيروس الايبولا. واعتبر ذلك واجبا تجاه أشقائه الافارقة.

في منطق التكامل بين الدبلوماسية الرسمية والرباط الديني، توجد مؤسسة دينية رسمية تدير من طرف كل من المغرب والسنغال لكنها ممولة غالبا من طرف المغرب وهي "رابطة علماء المغرب والسنغال" التي أسست سنة 1985 تحت رعاية الحسن الثاني وعبدو ديوف. مع الطابع الرسمي الذي تتميز به المؤسسة، تشكل هاته الأخيرة الجناح الديني للعلاقات المغربية السنغالية. هاته الحالة تأخذ معنى مزدوجا، الأول هو تبني الفاعلين السياسيين مؤسسة

دينية في خدمة التعاون والثاني هو إضفاء الشرعية الرسمية على الفاعلين الدينيين.

الهدف المعلن من هاته الرابطة التي يسيطر عليها المنتمين للزاوية التيجانية هو "تقوية العلاقات الأخوية بين البلدين"، لكنها أيضا الوسيلة الفعالة التي تركز عليها الرباط في تنفيذ سياستها في التأثير الديني جنوب الصحراء. إنها تشهد على إحياء الروابط التاريخية ما بين شعوب المنطقة عن طريق العامل الديني كما كان في الماضي عندما كانت حدود المغرب الكبير تصل إلى الضفة اليمنى من نهر السينغال وكانت صلاتي الجمعة والأعياد تقام تحت راية أمير المؤمنين ملك المغرب.

ب- الدبلوماسية الروحية والتنافس المغربي - الجزائري

لا تنحصر الدبلوماسية الروحية للمغرب في إنعاش التعاون الديني، لكنها تسعى إلى تعميق التعاون الأمني بين الدول في المنطقة والنهوض بمكانة المغرب جهويا. ففي جهوده لمحاربة الارهاب وضمان استقرار المنطقة، يحاول المغرب أن يحل محل منافسة الجزائر³⁶⁷ وكذا نظام معمر القذافي في معالجة قضايا المنطقة. واللدان كانا يشكلان للمغرب مصدر ازعاج بسبب قوتهم المادية الناتجة عن الثروة النفطية التي كانت تغري العديد من البلدان الافريقية الفقيرة.

المنافسة بين المغرب والجزائر بالإضافة إلى قضية الصحراء، تتجلى في صراع الهيمنة والسيطرة على الزاوية التيجانية وبعض الطرق الصوفية الأخرى والاستفادة من شبكاتها وتداخلات أفرادها. فالمغرب متمكن من قضايا الزاوية التيجانية منذ زمن طويل، لكن الجزائر تحاول أن تدخل على الخط وتستفيد من بعض المكاسب الدبلوماسية والسياسية.

³⁶⁷ - Ghita Tadlaoui, Morocco's religious diplomacy in Africa, FRIDE, n° 196- Februry 2015.

ويتضح أن الجزائر فهمت متأخرة الدور المهم الذي تلعبه الزاوية التيجانية. ففي سنة 1983 استرجعت الجزائر جثمان أحد شيوخ التيجانية والذي كان مدفونا بالسينغال وهو الحبيب محمد الذي ينتهي إلى سلالة أحمد التيجاني مؤسس الزاوية. في تلك الفترة أعطى الرئيس السنغالي (عبدو ديوف) أهمية سياسية ودبلوماسية للحادث وذلك بتخصيص طائرته الخاصة لنقل الجثمان.

ومنذ سنة 1984 ومع خروج المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية (بسبب قبولها لعضوية جبهة البوليساريو في 1982/02/12) والجزائر تنظم تجمعا لتيجاني إفريقيا جنوب الصحراء وتونس والجزائر ومصر في منطقة عين مهدي مكان مولد شيخ الزاوية أحمد التيجاني. وفي خضم الأحداث حاول الرئيس السنغالي أن يعترف بجبهة البوليساريو كدولة وتلقى دعما من الجزائر بحوالي 20 مليون دولار لتمويل مشروع سكني يسمى حي الأساتذة³⁶⁸، لكن بسبب الضغط الذي مورس عليه وتخوفه من تأثير القرار على مستقبله السياسي أدى إلى تراجع.

في المقابل قام المغرب في دجنبر 1985 بتنظيم المؤتمر الدولي للتيجانية بفاس. الحدث الذي يعتبر مهما ليس فقط للتيجانيين من جنوب الصحراء وإنما للدبلوماسيين المغاربة الذين نجحوا في استقطاب أكبر شيوخ الزاوية التيجانية في العالم لحضور المؤتمر وتأكيدهم في نهايته على إجماعهم بشأن مغربية الصحراء. وبعد ملتقى "الإخوان التيجانيين" في الاغواط بالجزائر ما بين 23-25 نونبر 2006، نظم المغرب جمعا للزاوية التيجانية سنة 2007.

³⁶⁸ - Bakary Sambe, usage diplomatiques d'une confrérie soufie, politique étrangère 2010/4 (Hiver) p 843-854.

والملاحظ انه منذ تولي محمد السادس للملك، ازدادت وتيرة الدبلوماسية الروحية وانعكس ذلك على قضية الصحراء. فالملاحظ خلال الفترة الممتدة ما بين 2003 و2013 سحبت حوالي 13 دولة إفريقية اعترافها بالجمهورية الوهمية المزعومة في حين أن دولتين فقط اعترفتا بها في نفس الفترة هما جنوب افريقيا وجنوب السودان. صحيح أن هناك أسبابا أخرى أغلبيتها اقتصادية ساهمت في تجميد الاعتراف لكن العامل الديني كان محوريا.

الدولة	تاريخ الاعتراف	تاريخ سحب الاعتراف
مالي		2013
زامبيا		2011
بوروندي		2010
رواندا		2015
ليبيا		2012
غينيا بيساو		2010
ملاوي		2008
سيشل		2008
جزر الرأس الأخضر		2007
تشاد		2006
كينيا	2005	2006
مدغشقر		2005
سيراليون		2003
بنين		1997
ليبيريا		1997
توغو		1997
ساو توميه وبرينسيب		1996
جمهورية الكونغو		1996
بوركينافاسو		1996

1980		غينيا الإستوائية
	2004	
	2011	

خاتمة

بين المقال محورية البعد الديني في العمل الدبلوماسي المغربي-الإفريقي وتأثيره الإيجابي على قضية الوحدة الوطنية للمملكة المغربية. وأن الملاحظ للحياة الدبلوماسية المغربية خلال السنوات الأخيرة، يخلص إلى أثر هذا البعد الديني في النتائج الإيجابية للعمل الدبلوماسي المغربي الذي تكفل بفتح العديد من البلدان الإفريقية لقنصليات وسفارات لها في الأقاليم الجنوبية للمملكة. ومن أجل ترسيخ متانة الروابط الدينية للدبلوماسية المغربية، وجب الاهتمام بشكل أكثر جدية بإحياء دور الإسلام الصوفي والانفتاح أكثر على الزاوية التيجانية التي تشكل العمود الفقري للدبلوماسية الروحية المغربية في ظل احتدام التنافس بين المغرب والجزائر على الفاعلين الأساسيين في الزاوية. كما وجب البحث عن سبل جديد لتمتين الروابط خصوصا من خلال البعثات الطلابية التي يجب أن تتجاوز الجانب الديني لتتعمق أكثر في المجالات المعرفية المرتبطة بصناعة القرار والدبلوماسية.

مشروع أنبوب الغاز نيجيريا – المغرب. التحديات والفرص

د. محمد الهزاط

أستاذ باحث، كلية الحقوق، جامعة
المولى إسماعيل، مكناس، المغرب

مقدمة:

قام المغرب في السنين الأخيرة بعملية هندسة جديدة لسياسته الخارجية اتجاه الساحة الإفريقية، وذلك من خلال انتهاج دبلوماسية فاعلة ومبادرة، تعتمد نهج التعاون والشراكة مع الدول الإفريقية كخيار استراتيجي لتعزيز المنافع والمكاسب الوطنية، وتكريس دوره كفاعل أساسي في تدبير قضايا القارة، وحل مشاكلها والمساهمة في بناء حضرتها وصياغة معالم مستقبلها.

على هذا الأساس، وخلافا للصيغ التقليدية للشراكات القائمة بين العديد من الدول الإفريقية، الجارية في إطار الحركية الاندماجية التي تشهدها حاليا العديد من الدوائر الإفريقية، والتي تركز في معظمها على "نهج التعاون المتعدد الأطراف عبر الأطر والهيكل"، يطرح المغرب صيغة جديدة ومتطورة لنماذج شراكة مع هذه الدول، قائمة على "نهج التعاون متعدد الأطراف عبر المشاريع"، كتلك التي يجسدها مشروع أنبوب الغاز نيجيريا – المغرب، الذي يجعل من التعاون الإقليمي في مجال الطاقة أحد المداخل الأساسية لتعزيز مسارات التكامل والاندماج الإقليمي، وتحقيق الأهداف والمصالح الجماعية، وفي مقدمتها هدف كسب رهان التنمية الشاملة والمستدامة، وذلك تجسيدا للرؤية التنموية الجديدة التي يقترحها المغرب على شركائه الأفارقة، والقائمة على الشراكة التضامنية المنصفة والمربحة، الهادفة إلى النهوض بالأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، وذلك في أفق الانتقال إلى شراكات تكاملية واندماجية عبر إقليمية أخرى، أكثر عمقا وتشعبا واتساعا.

وإذا كانت مزايا وفوائد مشروع الربط الطاقى نيجيريا - المغرب الهامة والكثيرة تعبر عن جزء من حقيقة المشروع المؤكدة³⁶⁹، إلا أن هناك من المراقبين من يشير إلى أن هذا المشروع، وكغيره من مشاريع الربط الطاقى الإقليمية القائمة في العديد من مناطق العالم، قد يواجه العديد من التحديات الضاغطة، التي منها ما يجد مصدره في البيئة الداخلية لأصحاب المشروع وشركائهم في المنطقة، ومنها ما هو نابع من البيئة الخارجية - الدولية، المطبوعة بالتعارض والتنافس بين الأهداف والمصالح الدولية. تحديات تحتم على أصحاب المشروع بدل جهود مكثفة لمواجهتها والتغلب عليها، لاسيما وأن الأمر يتعلق بمشروع طاقى استراتيجي بكل المعايير والمقاييس، وتعدّد عليه الكثير من الآمال لمساعدة دول المنطقة على كسب رهان التنمية.

فما هي طبيعة وأبعاد التحديات التي قد يواجهها مشروع أنبوب الغاز نيجيريا. المغرب، كما يراها بعض المراقبين؟ وما هي السبل الكفيلة والحلول الممكنة لمواجهتها والحد من أثارها السلبية المحتملة على هذا المشروع الاستراتيجي الكبير والواعد؟

أولا: التحديات النابعة من البيئة الداخلية

ترتبط التحديات النابعة من البيئة الداخلية، والتي قد تواجه . حسب بعض المراقبين . مشروع أنبوب الغاز نيجيريا . المغرب، في جزء كبير منها، بمدى

³⁶⁹ - أنظر بخصوص المزايا والفوائد المتعددة لمشروع الربط الطاقى نيجيريا . المغرب، دراستنا تحت عنوان: "مشروع أنبوب الغاز نيجيريا - المغرب: قراءة تحليلية في الفوائد والرهانات، مجلة، الأبحاث في القانون والاقتصاد والتدبير، العدد 8، 2019.

قدرة أصحابه، خصوصا المغرب ونيجريا، على النهوض باستحقاقات المشروع، وتوفير المقومات الضرورية لإنجازه وإنجاحه في أبعادها المالية، والسياسية، والأمنية، وذلك كما يلي:

1- يرى بعض المراقبين أن مشروع الربط الطاقى نيجيريا - المغرب قد يواجه تحديات ضاغطة مرتبطة بارتفاع تكلفته المالية، المحددة حسب بعض التقديرات الأولية، فيما بين 10 إلى 25 مليار دولار، والتي من المحتمل أن تتخذ - التكلفة - منحى تصاعديا، لاسيما في حالة ما إذا سلك المشروع الطريق البحري في بعض أجزائه، وهو المسار المرتفع التكلفة بفعل صعوبة وتعدد الأشغال فيه بالمقارنة مع الطريق البري.

وعليه، فالأوضاع الاقتصادية والمالية الصعبة التي يجتازها حاليا أصحاب المشروع الأصليون نيجريا - المغرب، وباقي دول غرب إفريقيا، بفعل جملة من الإكراهات الداخلية والخارجية يشكل عامل ضغط كبير على هذه الدول، ويجعل من قدرتها على النهوض باستحقاقات المشروع المالية الباهظة، من خلال الاعتماد على إمكانياتها المالية الذاتية أمرا في غاية الصعوبة.

كل هذا يفرض على أصحاب المشروع، وخصوصا نيجيريا والمغرب، ضرورة البحث في كل الخيارات الممكنة لتوفير السيولة اللازمة لإنجاز هذا المشروع، وذلك عبر تكثيف حركتها الدبلوماسية تجاه القوى المانحة - دول ومؤسسات مالية إقليمية ودولية - لإقناعها بفائدة المشروع، وببرحيته التجارية والمالية المؤكدة، واستغلال التوجهات الجديدة للقوى المانحة أو الدائنة التي تفضل تمويل مشاريع التنمية الإقليمية المندمجة بالنظر لفوائدها الكبرى والمؤكدة، مقابل عزوفها عن تمويل مشاريع التنمية القطرية ذات الفوائد المحدودة، لدفعها إلى قبول تمويل هذا المشروع الاندماجي الواعد، والعمل على

توظيف هذه التوجهات لتشجيع الرأسمال الأجنبي على الاستثمار فيه، وتوفير كافة الضمانات اللازمة لتحفيزه على الانخراط في أشغال إنجازهِ.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أنه فضلا عن التمويلات التي ستوفرها هيئة الاستثمار السيادي النيجيري وصندوق استثمار الموارد المغربي، فضلا عن بعض الأبنك الوطنية الخاصة والحكومية، والقطاع الخاص الوطني في البلدين، يتوقع أن تتجه أنظار نيجيريا-المغرب إلى أوروبا لطلب تمويل هذا المشروع، باعتبارها أكثر الأطراف التي لها مصلحة استراتيجية أكيدة في إنجازهِ، لاسيما في ظل تصاعد الطلب الأوروبي على الغاز في الأسواق الدولية، وتزايد رغبتها في تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية، وتخفيف تبعيتها القسرية لها.

إن البدء في إنجاز هذا المشروع سيدفع بأوروبا إلى المرور إلى السرعة القصوى لدعم المشروع وإنجاحه، وذلك في سياق سعيها الدؤوب للبحث عن مصادر إمدادات أخرى لتحسين أمنها الطاقى، وضمان التزود السلس والدائم بالغاز بأسعار مناسبة، وبعيدا عن أية مساومات أو ضغوطات سياسية من جانب زبائنها التقليديين، لاسيما روسيا، وذلك على الرغم من عدم تعرض أمنها الطاقى لحد الساعة لأي أزمة أو تهديد مرتبط بوقف الإمدادات من الغاز الروسي، وتأكيد موسكو الدائم على الطابع الاقتصادى - التجارى المحض لتعاملاتها الطاقية مع أوروبا³⁷⁰.

³⁷⁰ - أنظر نورهان، الشيخ: "الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة "سلاح" روسيا لاستعادة المكانة الدولية؟" في: تحولات الطاقة: كيف يؤثر تطور مصادر الطاقة في سياسات القوى الكبرى؟، ملحق: تحولات إستراتيجية في خريطة السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، (مصر، أبريل 2014)، ص 23 وما يليها.

كما تعد دول الخليج العربي إحدى الجهات المعول عليها لتمويل المشروع، لاسيما في ظل الروابط المميزة التي تطبع العلاقات المغربية - الخليجية، حيث كان المغرب قد توجه بطلب إلى هذه الدول، وبعض المؤسسات المالية العربية والإفريقية والإسلامية، حاثا إياها على المساهمة في تمويل هذا المشروع، والمساهمة في تجسيد وإنجاح الرؤية المغربية المتطورة للتعاون بين دول الجنوب، والتي يطمح المغرب إلى جعل منطقتي شمال إفريقيا وغربها، نموذجا أوليا ومتقدما لتطبيقاتها.

2- يرى البعض من المحللين أن مشروع أنبوب الغاز نيجيريا- المغرب قد يواجه بعض الإشكالات المرتبطة بمساره الجغرافي الطويل، الممتد على مسافة تقدر بحوالي 6000 كلم -المسافة بين لاغوس وطنجة-، سيعبر الأنبوب خلالها أراضي 11 دولة غرب إفريقيا، إضافة على نيجيريا والمغرب، وما يمكن أن يسببه ذلك من خلافات مرتبطة بكيفية الاستفادة من حقوق العبور وما تفرضه من التزامات مقابلة، كالخلافات المتعلقة برسوم العبور التي قد يسعى كل طرف إلى الرفع من قيمتها، أو العجز عن دفع مستحقات الاستهلاك كما حصل عدة مرات مع أنبوب الغاز الرابط بين نيجيريا، بنين، طوغو وغانا، فضلا عن احتمال عدم التوافق بين دول المشروع حول كمية الغاز التي ستستفيد منها كل دولة من دول العبور، لتتضاف إلى قائمة خلافاتهم التقليدية المرتبطة في جزء كبير منها بتعقيدات السياسة وقضاياها الخلافية، لاسيما في ضوء هيمنة الطابع التنازعي على العلاقات بين العديد من دول المشروع³⁷¹.

³⁷¹ - كمثال على هذه الخلافات، نذكر: التوتر الذي يطبع بين الفينة والأخرى علاقات كل من موريتانيا والسينغال بسبب النزاع الحدودي بينهما على إقليم نهر السينغال، والخلاف الحديث بينهما حول ملكية حقل بترولي ضخم يقع بمحاذاة شواطئ مدينة "سينلوى" التي يدعي كل طرف منهما حقه في ملكيتها. فضلا عن الخلاف المرتبط "بنهر مانو" بين سيراليون، ليبيريا وغينيا، وغيرها من الخلافات البينية الأخرى.

إن التحديات الضاغطة التي قد تفرضها خريطة مسار المشروع وطول مسافته، وما يمكن أن تسببه من خلافات بين دول العبور، لا يمكن إنكار احتمال حدوثها إلا أن هذه العقبات يمكن تدليلها وتخفيف وقعها السلبي على المشروع، لاسيما في ضوء المنافع المؤكدة التي سيحققها لدول المنطقة، وذلك من خلال العمل على ترشيد الخلافات البينية، والركون إلى الوسائل السلمية لحلها وتغليب منطق الحوار والتعاون والتضامن بينها، وبما يؤدي إلى تغليب المصلحة الإقليمية العامة المشتركة، على حساب المصالح القطرية الضيقة.

فالحل السلمي للخلافات بين دول المنطقة يستند إلى أرضية صلبة من القواعد القانونية المتاحة، سواء تلك المنصوص عليها في الفصل 6 من ميثاق الأمم المتحدة، أو في موثيق المنظمات الإقليمية والقارية، كالمادة 58 من الميثاق المنشئ لمجموعة "الإيكواس"³⁷² والبروتوكول الخاص بها المتعلق بآلية تدبير وإدارة حل النزاعات وحفظ السلام والأمن، الذي أصبح بمثابة السند القانوني والآلية التنفيذية الأساسية لحل النزاعات بين دول المنطقة. كما يمكن اللجوء إلى الوسائل القضائية كالتحكيم أو القضاء الدولي عندما يكون موضوع هذه الخلافات قانونيا، كما تقرر ذلك المادة 28 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. فضلا عن إمكانية عرض هذه الخلافات على أنظار المنظمات الدولية، كمنظمة الأمم المتحدة التي تلعب دورا مهما في تسوية العديد من الخلافات الدولية والإقليمية، إما بصورة مباشرة، أو من خلال التفويض لأحد المنظمات الإقليمية للقيام بهذا الدور، مثل منظمة الاتحاد الإفريقي، كما ينص على ذلك الفصل 8 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

³⁷² - تنص المادة 58 على: "أن دول مجموعة الإيكواس تعمل للحفاظ على استقرار وأمن المنطقة...وأن عليها التعاون من أجل إنشاء وتعزيز الآليات المناسبة لمنع نشوب النزاعات بين الدول ودخلها"

وعليه، فالتسوية السلمية للخلافات التي قد تصاحب تشغيل هذا المشروع الاستراتيجي والإستفادة منه، ليست إمكانية متاحة فحسب، بل هي ضرورة ملحة، تفرض نفسها وبقوة، على الشركاء في المشروع، بالنظر للآمال الكبيرة المعقودة عليه للمساهمة في الدفع بعجلة التنمية في المنطقة، وتمكين دولها من الارتقاء بالمستوى المعيشي لشعوبها، والعمل على استعادة الأمن والسلام في المنطقة، والبحث عن حلول إبداعية للخلافات القائمة بين دولها، كتلك التي يجسدها هذا المشروع، الذي يعد قناة رئيسية من قنوات بناء السلام واستدامته في المنطقة³⁷³

ومن هذا المنطلق، يعد مشروع الربط الطاقى نيجيريا - المغرب يعد رافعة أساسية لدعم وتعزيز الاندماج والتكامل الإقليمي بين دول المنطقة، نموذجا متقدما للحلول المبتكرة والبناءة لحل هذه الخلافات وتسويتها، وأحد الجسور الصلبة التي تساعد دول المنطقة على الانتقال من حالة التنافر والتنازع إلى حالة التعاون والتضامن، وخلق مناخات وبيئات تعاونية - تضامنية تغلب المصلحة المشتركة على حسابات المصالح القطرية الضيقة وميراث العداءات التاريخية، التي ظلت دول وشعوب المنطقة والقارة ككل تدفع ثمنها غاليا إلى يومنا هذا.

ثالثا: هناك علاقة تبادلية بين الأحداث الجيوسياسية على الساحة الدولية وبين أوضاع سوق الطاقة العالمي، فكل منهما يؤثر على الآخر بدرجات متفاوتة، حيث قد يكون للظروف الجيوسياسية غير الملائمة، لاسيما منها الأمنية، تأثير سلبي على المشاريع التعاونية في المنطقة، ومنها مشروع أنبوب الغاز موضوع دراستنا، وذلك بسبب هشاشة الأوضاع الأمنية في معظم دولها، ومن

³⁷³ - انظر علي سالم: "تنشيط السلام: دور خطوط أنابيب الغاز والبترو في التعاون الإقليمي"، متاح على الرابط: <https://www.brookings.edu/ar/research/> (2010/07/15).

ضمناها نيجيريا التي تواجه تحديات أمنية ضاغطة بفعل النشاط المتصاعد لحركات العنف السياسي فيها، وفي مقدمتها جماعة "بوكو حرام" الإرهابية التي تضع حقول الطاقة النيجيرية على قائمة استهدافاتها³⁷⁴

كما يشهد البعض من هذه الدول العديد من حالات عدم الاستقرار السياسي بفعل تصاعد مظاهر العنف فيها، كالعنف الناتج عن النزاعات العرقية أو القومية أو الدينية، أو الصراع على السلطة بين الحكومات القائمة وجماعات المعارضة السياسية، أو بفعل تجدد ظاهرة الانقلابات العسكرية و تدخل العسكر المباشر وغير المباشر في الحياة السياسية،³⁷⁵ فضلا عن تصاعد مخاطر التقسيم في بعض دولها بفعل تزايد نشاط ومطالب الحركات الانفصالية التي تهدد بتفكيك الوحدة الوطنية لهذه الدول، وتندر بإسقاطها في حالة من الفوضى الشاملة، وتعميم نمط الدولة الفاشلة فيها، مما يمهّد الطريق أمام سيناريو التدخل العسكري الأجنبي بدعوى منع انهيار هذه الدول ومساعدتها على مواجهة التهديدات الأمنية، ومنع انتشار مخاطرها إلى عموم القارة³⁷⁶.

وبهذا، تجد هذه الدول نفسها ضحية انكشاف واختراق مزدوج لأمنها وسيادتها، الأول: سببه نشاطات جماعات العنف السياسي والديني التي نجحت إلى حد كبير في إنهاء هذه الدول، وعرقلة ممارستها لوظائفها التقليدية

³⁷⁴ - أنظر: نجم الدين، حكيم: "حركات العنف في غرب إفريقيا" (21-03-2016) في:

<http://www.quiraatafrican.com/home/new>

³⁷⁵ - أنظر: السيد علي، أبو فرحة: "مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية" (2017/07/11) على الرابط:

<http://www.quiraatafrican.com/home/new...>

³⁷⁶ - أنظر: أمينة، حناش: "المبررات الجديدة للتدخل الدولي وآثارها على السيادة الوطنية" مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، المجلد (ب)، دجنبر 2017، ص 217 وما يليها.

الاقتصادية - تحقيق التنمية والاجتماعية - الرعاية الاجتماعية وتوفير الخدمات وخلق الفرص - والأمنية - تقويض قدرتها على احتكار ممارسة العنف المشروع في الداخل وحماية الوحدة الوطنية-، والثاني: مرده إلى التدخلات العسكرية الخارجية، التي وإن كانت تتم تحت عنوان مكافحة الإرهاب أو حماية حقوق الإنسان والديمقراطية، وغيرها من المبررات المضللة، إلا أن الهدف الأساسي منها يبقى هو حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية، والدفاع عن نفوذها في القارة ككل.³⁷⁷

وعلى هذا الأساس، فالخيار الوحيد المتاح أمام دول المنطقة لمواجهة التداعيات السلبية التي يسببها هذا المناخ الأمني والسياسي المضطرب، وما يفرضه من تهديدات ضاغطة، يتمثل في العمل على تكثيف الجهود والتنسيق بين السياسات الوطنية لمكافحة هذه التهديدات غير التقليدية، واعتماد إستراتيجية إقليمية موحدة تقوم على الدمج بين المقاربة التنموية التي تنكب على معالجة الأسباب المغذية لهذه التهديدات في أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، باعتبارها الإستراتيجية الفضلى للتعامل مع هذه الأنماط من المخاطر والوقاية منها³⁷⁸، مع الإبقاء على المقاربة الأمنية حاضرة، في صلب هذه الإستراتيجية، وذلك كجزء من الخيارات المشروعة التي تكفلها القوانين الداخلية والدولية لكافة الدول لمواجهة المخاطر الأمنية.

³⁷⁷ - أنظر: علي جلال، معوض: "القابلية للانكشاف: العوامل الداخلية والخارجية الدافعة للتدخل في العلاقات الدولية"، في: "التدخل الخارجي: المعضلات النظرية في ضوء خبرة العلاقات الدولية" ملحق: اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، يناير 2014، ص 14 وما يليها.

³⁷⁸ - أنظر: محمد، حجازي: "تطور مهددات الأمن الإفريقي واستراتيجيات المواجهة" "في الأمن الإقليمي: المعادلات المتغيرة للتعاون الأمني ومستقبل النظام الدولي"، ملحق: تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 205، يوليو 2016، ص 19 وما يليها.

لاسيما عندما تكتسب هذه الأخيرة صفة التهديد الشامل والوجودي لأمن المجتمع وكيان الدولة ذاته، وتتجاوز بمخاطرها حدود الدولة الوطنية الواحدة لتتخذ طابعا انشطاريا يطال المنطقة والقارة بأسرها³⁷⁹. فضلا عن الاستعانة بكافة الخبرات الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب، كالتجربة المغربية الرائدة، وحتى التجارب الإقليمية الناجحة، وذلك للاستفادة منها في تجاوز إشكاليات التعاون الإقليمي القائمة في مجالات الأمن غير التقليدي ومواجهة تهديداته وأخطاره³⁸⁰.

ثانيا: التحديات النابعة من البيئة الخارجية - الدولية

بالإضافة إلى التحديات النابعة من البيئة الداخلية، قد يواجه مشروع الربط الطاقى نيجيريا. المغرب. حسب بعض المراقبين. تحديات أخرى نابعة من البيئة الخارجية، والتي تجد مصدرها في التعارض بين الأهداف والمصالح الدولية، لا سيما وأن قضية الطاقة باتت تشكل هاجس الجميع، دول وتكتلات، وذلك ليس فقط بالنظر لأدوارها الحاسمة في تحديد إمكانات النمو الداخلي واتجاهاته ومدها، فضلا عن تعزيز قوة الدولة ومكانتها الجيو سياسية في الساحة الدولية، وإنما بالنظر أيضا لدورها الفارق في إحداث تحولات جوهرية في بنية النظام الدولي، وفي تحديد شكل تفاعلاته وموضوعها وحدودها، مما يجعل منها. قضية الطاقة. أحد العوامل المغيرة للمعادلات،

³⁷⁹ - أنظر: مبهييه، نيينغ روجر: "الخيار العسكري: سياسات مواجهة الحركات الانفصالية في غرب إفريقيا" مجلة اتجاهات الأحداث، العدد 23، أكتوبر 2017، ص 82 وما يليها.

³⁸⁰ - أنظر: مصطفى، علوي: "إشكاليات التعاون الإقليمي في مجالات الأمن غير التقليدي"، في: "الأمن غير التقليدي: اتجاهات تهديد "موازية" للأمن في المنطقة العربية"، ملحق: تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 186، أكتوبر 2011، ص 35 وما يليها.

والمنشأة للتحالفات، والمسببة للخلافات والصراعات.³⁸¹ فما هي أهم هذه التحديات؟ وما هي سبل مواجهتها، والحلول الممكنة لتجاوزها؟

1- يعد مشروع أنبوب الغاز نيجيريا - المغرب أحد المداخل الحيوية لحماية وتحسين الأمن الطاقى المغربي، لاسيما وأن المغرب يستورد معظم حاجياته من الغاز الطبيعى من الجزائر، وهي الحاجيات التي عرفت تزايدا ملحوظا في السنين الأخيرة، بفعل تصاعد الطلب المغربى على هذه الطاقة لدعم عملية التنمية الاقتصادية فضلا عن استخدامات متعددة أخرى.³⁸²

ولما كانت العلاقات المغربية - الجزائرية يهيمن عليها الطابع التنافسي، وأن احتمال استخدام الجزائر لورقة الغاز كوسيلة للضغط على المغرب وتهديد أمنه الطاقى يبقى واردا، فإن توجه المغرب لتأمين وضمان حاجياته من الطاقة، وذلك من خلال العمل على تنوع مصادر الإمدادات، والانخراط في مشاريع طاقة بديلة تضمن إمداده بما يكفي حاجياته الطاقية كمشروع أنبوب الغاز نيجيريا - المغرب، يعد خيارا استراتيجيا بالغ الأهمية، سيني حالة "عدم اليقين" بخصوص أمنه الطاقى، وسيضع حدا لاحتمالات استخدام الجزائر لسلح الطاقة في إدارة علاقاتها مع المغرب، وذلك بالشكل الذي سيجعل أمن المغرب الطاقى بعيدا عن التهديد، وفي مأمن من الضغوط والمساومات.

وبالإضافة إلى نزع سلاح الجزائر الطاقى، فإن مشروع أنبوب الغاز نيجيريا - المغرب، يعد منافسا قويا إن لم نقل بديلا فعليا لمشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء، الذي وقعت الجزائر مذكرة تفاهم بخصوصه مع نيجيريا سنة 2002

³⁸¹ - أنظر: مالك، عوني: "العامل المواجه: جدلية تأثير الطاقة في مرحلة إعادة تشكيل النظام الدولي"، في:

تحولات الطاقة... مرجع سبق ذكره، ص 3.4.

³⁸² - أنظر: "الجزائر تزيد صادراتها من الغاز بالمغرب بأكثر من 130"، صحيفة الاشتراكي (المغرب 23-11-

2010)، على الرابط: <https://www.maghress.cours.alittihad/>

يهدف إيصال الغاز النيجيري إلى أوروبا عبر الأراضي الجزائرية، لكن هذا المشروع ما يزال متعثراً لأسباب أمنية واقتصادية³⁸³، حيث سيحرم أنبوب الغاز نيجريا - المغرب، الجزائر من الاستمرار في توظيف ورقة الغاز للتأثير على مواقف وتوجهات العديد من الدول الإفريقية بخصوص الحقوق والمصالح العليا للمغرب.

كما سيتمكن هذا المشروع من منافسة الجزائر في سوق الطاقة العالمي، خصوصاً السوق الأوروبية، فضلاً عن إنهاء احتكارها شبه المطلق لإمدادات الغاز الإفريقي إليها، لاسيما في ظل تصاعد الخلافات الأوروبية - الجزائرية حول أسعار الغاز الجزائري وعقود تصديره إلى أوروبا، فضلاً عن تقاطر دعاوى قضائية بالمحاكم الوطنية الأوروبية ضد الجزائر، بسبب الاتهامات الأوروبية لشركة "سوناطراك" الجزائرية الحكومية بالتلاعب بعقود الصفقات عبر تقديم رشاًوى لأطراف إيطالية³⁸⁴.

كل هذه الاعتبارات، دفعت بالعديد من المحللين إلى القول بأن هذا المشروع الذي سيقفل من قيمة وأهمية أحد عوامل ومصادر القوة والتأثير التي تمتلكها الجزائر في الساحتين القارية والعالمية، والذي سيساعد المغرب من استعادة التوازن في القوة والنفوذ مع الجزائر في الساحة الإفريقية، وتعزيز دوره ومكانته القارية، كل هذا من شأنه أن يعمق من حدة الخلافات المستعرة أصلاً بين البلدين، لاسيما وأن مشروع أنبوب الغاز هذا يشكل في الحسابات

³⁸³ - انظر أحمد، عادل سيد: "أنابيب النفط والغاز مرآة العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 117، يوليو 2009، ص 224.

³⁸⁴ - انظر عبد الرحيم العسري: "الغاز يصادم الجزائر بأوروبا والعالم ينتظر مشروع الرباط (المغرب، هسبريس 2018)، 2018/09/04، على الرابط <https://www.hespress.com/economie> 21 juillet 2018.

السياسية والاقتصادية نجاحا كبيرا للدبلوماسية المغربية في الساحة الإفريقية، وخسارة مؤكدة للدبلوماسية الجزائرية، لأنه مكن المغرب من إحداث اختراق هام وغير مسبوق لأحد أكثر المحاور الإفريقية خصومة ومعاندة للحقوق والمصالح المغربية، الوطنية والقارية، أي محور "الجزائر - نيجيريا - جنوب إفريقيا"، كما جعل الروابط داخل محاور الجزائر وتحالفاتها الإقليمية تتلاشى وتتفكك بهدوء وسلاسة.

وعلى هذا الأساس يتوقع هؤلاء المراقبون أن تتسبب النجاحات الكبرى التي حققتها الدبلوماسية المغربية في إفريقيا والتي يعد مشروع أنبوب الغاز نيجيريا - المغرب أحد عناوينها الكبرى، في إطلاق حرب باردة جديدة في المنطقة المغاربية، حيث ستعتمد كل من الجزائر والمغرب إلى توظيف كل أوراق القوة التي بحوزتهما لكسبها والانتصار فيها، وذلك بالنظر لتباين وتعارض مصالح وحسابات كلا الطرفين بخصوص العديد من القضايا، ومنها مشروع الربط الطاقى نيجيريا - المغرب موضوع دراستنا.

وفي هذا السياق، ومقابل عزم المغرب القوي على إنجاز هذا المشروع الاستراتيجي الكبير والواعد، فإن الجزائر، بالمقابل، ستعمل كل ما في وسعها لعرقلته واستهدافه، وهو المسعى الذي قد تستعين في تحقيقه بمجموعة من السياسات والمخططات، من قبيل العمل على عرقلة الجهود الأممية لتسوية النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، التوجه لابتزاز المغرب والضغط عليه من خلال تخفيض حجم صادراتها الطاقية إليه، رفض تجديد اتفاق تصدير الغاز الجزائري عبر "أنبوب الغاز المغاربي الأوربي" الذي سينتهي العمل به سنة 2021 أو تعقيد شروطه، الضغط على بعض دول غرب إفريقيا ودفعها إلى رفض الانخراط في المشروع وإغرائها بتعويضها عما تحتاجه من مصادر الطاقة، العمل على استدامة حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني داخل هذه الدول

لحرمان هذا المشروع من البيئة الآمنة اللازمة لإنجازه واشتغاله³⁸⁵، فضلا عن احتمال التوجه للتنسيق مع الفاعلين الطاقين الآخرين، وفي مقدمتهم روسيا، لعرقلة وإفشال هذا المشروع، لاسيما وأن موسكو التي لا تنظر بعين الرضا لأية منافسة لها في سوق الطاقة الأوربي، لها هي الأخرى حساباتها الخاصة بخصوص هذا المشروع.

كل هذا يفرض ضرورة البقاء في حالة يقظة استراتيجية دائمة لحماية وتحصين هذا المشروع من السياسات والمخططات المعادية له، الهادفة إلى عرقلة إنجازه وإفشاله، وهي المهمة التي ينبغي أن يتصدى لها كل أصحاب المصلحة في هذا المشروع الاستراتيجي الكبير والواعد، وفي مقدمتها المغرب ونيجيريا وباقي دول غرب افريقيا المفترض أن يعبرها أنبوب الغاز هذا، فضلا عن الاتحاد الأوربي.

2- لا يمكن في سياق الحديث عن التحديات التي قد تواجه مشروع الربط الطاقى "نيجيريا- المغرب"، إغفال أو تجاهل الحسابات الجيوستراتيجية المرتبطة بمشاريع أنابيب الغاز في العلاقات الدولية، ومنها مشروع أنبوب الغاز نيغيريا-المغرب، وما تفرزه من تباينات في الأهداف وتعارضات في المصالح بخصوصها. فتصاعد الأهمية الإستراتيجية لخطوط الطاقة في العلاقات الدولية قد غير كثيرا من مهام ووظائف هذه الخطوط، حيث تحولت من مجرد وسيلة تقنية لنقل الوقود والطاقة إلى أحد أهم روافد ومقومات القوة الجيوسياسية للدول، وأداة حيوية وفعالة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، ومدخلا أساسيا لممارسة التأثير وتعزيز النفوذ والمكانة في الساحة

³⁸⁵-Maroc Algérie Afrique de l'ouest: la géostratégie des gazoles (Afrique le 360. 04/06/2017.

الدولية. وهو ما يفسر إلى حد كبير طبيعة وحجم الإكراهات والتحديات الخارجية التي تواجه هذه المشاريع، وخلفيات وأبعاد تباين وتعارض الحسابات الحاكمة لسياسات القوى الأخرى منها³⁸⁶.

وعلى هذا الأساس، فمشروع أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب، الذي من المتوقع أن يوفر إمدادات إضافية من الغاز الطبيعي إلى السوق العالمية، وخصوصا إلى السوق الأوروبية، سيعمل في أحد انعكاساته على كسر احتكار روسيا شبه المطلق لسوق الغاز الأوروبية من ناحية، كما سيساهم في وفرة العرض الذي قد يسبب انخفاضاً في أسعار الغاز في سوق الطاقة العالمي من ناحية أخرى. وهما المتغيران اللذان يثيران حفيظة القوى الطاقية التقليدية، وفي مقدمتها روسيا التي يعتبر الغاز الطبيعي سلاحها الفعال في مواجهة أوروبا، وورقتها الاستراتيجية الحيوية للتأثير في التفاعلات الجيوسياسية العالمية، ولإثبات قوتها واستعادة نفوذها ومكانتها الدولية³⁸⁷. وهو ما قد يدفعها إلى ممارسة ضغوط قوية على المغرب ونيجيريا لإجبارهما على خفض سقف طموحاتهما ورهاناتهما عليه، أو الذهاب إلى حد ابتزازهما وتهديد مصالحهما في ساحات أخرى وعلى جبهات عدة، لاسيما وأن روسيا تمتلك من الوسائل وأوراق الضغط والتأثير ما يتعدى حدود الكفاية للنجاح في هذا المسعى.

كل هذا يحتم على أصحاب المشروع، في مقدمتهم المغرب ضرورة التحوط والحذر من نوايا وحسابات روسيا، وأخذ هواجس موسكو ومصالحها بعين الاعتبار وعلى محمل الجد، وذلك في اعتقادنا لاعتبارين أساسيين:

³⁸⁶ - أنظر: علي، محمد أبو سريع: "صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 213، يوليو 2018، ص 32-33.

³⁸⁷ - أنظر: نورهان، الشيخ: "الخيار المتروك: هل تصبح الطاقة "سلاح" روسيا لاستعادة المكانة الدولية؟"، مرجع سبق ذكره، ص 23 وما يليها.

الأول: مرتبط بسعي المغرب إلى تنويع شركائه الدوليين، وذلك تجسيدا لاختياراته وتوجهاته الدبلوماسية الجديدة، الهادفة إلى توسيع دائرة شراكاته الدولية لتشمل كافة الفضاءات الجيوسياسية غير الفضاء الغربي، وتعزيز علاقاته مع باقي القوى الدولية الكبرى وفي مقدمتها روسيا والصين، لاسيما في ظل اتجاه حلفائه التقليديين، أوروبا والولايات المتحدة، في السنين الأخيرة، لتبني سياسات تزعج المغرب وتضر بحقوقه ومصالحه الوطنية، وذلك في تعارض تام مع متطلبات التحالف والشراكة التي تجمعهما مع المغرب منذ عقود.

الثاني: مرده إلى التأثير الكبير الذي تمارسه روسيا في قضايا السياسة الدولية، والذي اتخذ منحى تصاعديا مع صعود الرئيس "بوتين" إلى سدة الحكم في روسيا، وعزمه على تكريس دور موسكو القوي في إدارة الأزمات الدولية، وبما يخدم مصالحها وتقتضيه حساباتها الجيوستراتيجية الخاصة.

ولعل من بين هذه الأزمات التي تشارك روسيا في إدارتها، النزاع حول الصحراء المغربية. حيث تعد روسيا أحد الأطراف المهمة في مجموعة "أصدقاء الصحراء" بجانب كل من الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا وإسبانيا. وهي المجموعة التي تمسك بخيوط هذه الأزمة وتؤثر في مساراتها، وتعمل على إعداد الخيارات والقرارات الخاصة بها في منظمة الأمم المتحدة. كما أن روسيا تؤثر بقوة في سلطة القرار الدولي، وذلك بحكم امتلاكها لحق الفيتو داخل مجلس الأمن الذي مازال النزاع حول الصحراء المغربية معروضا عليه. وهو الحق الذي تتحكم في استخداماته المصالح الإستراتيجية لأصحابه، أكثر من اعتبارات العدالة ومقتضيات الشرعية الدولية.

كل هذا يحتم على أصحاب المشروع، وفي مقدمتهم المغرب، البحث في الصيغ الكفيلة بتبديد هواجس موسكو اتجاه هذا المشروع، وتجنب الاصطدام معها في سوق الطاقة الأوروبية، وذلك من خلال العمل على إقناعها بجدوى

المشروع وفائدته الاقتصادية الكبيرة لدول المنطقة، وبمشروعية الرهانات والأهداف التي تؤطره بعيدا عن أية خلفيات أو حسابات مصلحة خاصة، تستهدف منافسة روسيا في سوق الطاقة الأوروبية أو الإضرار بمصالحها المشروعة فيها، وإخراج هذا المشروع من لعبة المباريات الصفرية التي تجعل ما سيحصل عليه أصحابه من فوائد ومزايا يشكل بالضرورة خسارة لها - موسكو - وتهديدا لمصالحها، وإقناعها بأنه ينطوي على العديد من الفوائد والفرص المرغوب فيها من قبل الجانبين - أصحاب المشروع وروسيا-، والتي يمكن اقتسامها بما يخدم مصالحهما المشتركة.

وفي هذا السياق يدخل عنصر "المكافأة"- "المقابل" على خط عملية المساومة والتسويق لأهداف المشروع لدى صناع القرار في روسيا، وذلك بهدف خلق حالة من الاستعداد لدى موسكو لتفهم مصالح المغرب ونيجيريا في المشروع. وعنصر - المكافأة- المقابل قد يتخذ صورا عدة، من ذلك مثلا: إشراك شركات الطاقة الروسية في إنجاز المشروع نظرا لخبرتها الكبيرة في هذا المجال، التنسيق والاتفاق مع موسكو على إستراتيجية واحدة لحماية مصالحها الطاقية في السوق الأوروبية، سواء على مستوى حجم الإمدادات المتوقعة إلى السوق الأوروبية، أو على مستوى حماية أسعار الغاز من الانهيار بسبب الوفرة الطاقية المفترض أن يحدثها هذا المشروع في سوق الطاقة العالمي، إحياء مذكرات التفاهم التي كانت قد وقعتها روسيا مع نيجيريا بخصوص إنتاج ونقل الغاز عبر "أنبوب الغاز العابر للصحراء" منها إلى الجزائر وصولا إلى أوروبا، وتطبيق مقتضياتها على مشروع الربط الطاقى نيجيريا المغرب، لاسيما وأن روسيا كانت قد أعلنت حينها أن لها مصلحة مباشرة في "أنبوب الغاز العابر للصحراء" المزمع إقامته، والتي تندرج في إطار سعيها الدؤوب لإحكام قبضتها على تفاعلات أوروبا الطاقية، أو إبرام اتفاقيات تجارية مربحة لها لتلبية احتياجاتها من موارد أخرى يتمتع فيها

المغرب بالوفرة والجاذبية، كالفوسفاط، والصيد البحري...، وغيرها من الصفقات المغربية التي تليق بحجم ومكانة روسيا كقوة دولية كبرى، ويستأهلها هذا المشروع الطاقى الاستراتيجي الهام والحيوي بالنسبة للمغرب ودول غرب إفريقيا.

3- يرى بعض المحللين أن من بين التحديات التي قد تواجه مشروع أنبوب الغاز نيجيريا - المغرب تلك المرتبطة بتقلبات أسعار الغاز في سوق الطاقة العالمي، والذي لا يخدم مصالح الدول المصدرة على المدى البعيد، وذلك بفعل الاتساع المطرد في قاعدة الدول المنتجة للغاز، ودخول منتجين طاقيين جدد إلى نادي الدول الطاقية -أذربيجان، غاز شرق المتوسط...- إلى جانب المنتجين التقليديين، فضلا عن تكاثر المشاريع المزمع إقامتها لإنتاج المزيد من الغاز الطبيعي وتصديره عبر شبكات ضخمة من الأنابيب، وهو ما قد يسبب انهيارا كبيرا لأسعار الغاز على المدى البعيد، وذلك بفعل عدم التوازن بين العرض والطلب، وتراجع قدرة السوق العالمية على استيعاب كل هذه الكمية المعروضة من الغاز³⁸⁸.

إن وضعية التخمّة التي تعرفها حاليا أسواق الطاقة العالمية، ومنها السوق الأوروبية للأسباب المشار إليها سابقا، وابتعاد السوق الآسيوية العطشى للطاقة - لاسيما الصين والهند اليابان، كوريا الجنوبية- عن المسار الجغرافي المفترض أن يعبره أنبوب الغاز نيجيريا المغرب، فضلا عن المنافسة القوية التي يعرفها الغاز النيجيري قاريا وعالميا، وتزايد عدد مراكز الإنتاج الواعدة وانتشارها جغرافيا، كلها عوامل تشكل تحديا كبيرا لمشروع الربط الطاقى هذا.

³⁸⁸- أنظر: مجدي، صبحي: "الارتفاع المشروط: عوامل غلبة "اللايقين" على أسعار النفط"، ملحق: تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 204، أبريل 2016، ص 22.

لكن لما كانت قضية الأسعار، تتأثر صعودا أو هبوطا بفعل التقلبات الحاصلة على مستوى الطلب - الحاجيات والعرض، فإن تحدي انخفاض أسعار الغاز قد لا يصمد أمام التغيرات المتواصلة على مستوى سوق الطاقة العالمية، حيث تؤكد الاتجاهات الجديدة في مزيج الطاقة الأحفورية على حدوث تحولات جوهرية وتطورات إيجابية في أسواق الطاقة العالمية لصالح الغاز والمشاريع المرتبطة به، مقابل النفط، لاسيما في ضوء التوجه العالمي للاعتماد أكثر على مصادر الطاقة النظيفة، ومنها الغاز الطبيعي، الذي وإن كان يعد أحد مصادر الطاقة الأحفورية، إلا أنه يتميز عن النفط والفحم بجودته العالية، وتكلفته المنخفضة، فضلا عن قلة إضراره بالبيئة³⁸⁹.

وفي هذا الإطار تقدر وكالة الطاقة الدولية، أنه إذا استمرت دول العالم في تبني سياسات اقتصادية تحافظ على البيئة، فإن نصيب الغاز والطاقة المتجددة من إجمالي المعروض العالمي من الطاقة قد يصل إلى 54% بحلول عام 2040 مقابل 36% حاليا. كما أنه وفي ضوء تصاعد الاستخدامات المتعددة للغاز في العديد من القطاعات، من المتوقع أن يحافظ هذا الأخير على مكانته كثاني أهم مصدر للطاقة على مستوى العالم، بل وأن يحل محل الفحم خاصة في محطات توليد الكهرباء، ومحل النفط أيضا في عدد من الاستخدامات الأخرى، مما يرشحه لأن يتحول إلى مصدر الطاقة الرئيسي الأسرع نموا خلال العقدين القادمين، حيث تتوقع العديد من الدراسات أن يزيد الطلب عليه بنحو 65%. وهذا معناه أن قمة عصر النفط قد تنتهي في السنوات المقبلة،

³⁸⁹- أنظر: علي صالح، إبراهيم الغيطاني: "تحولات خريطة الطاقة العالمية حتى عام 2040"، مجلة اتجاهات الأحداث، فبراير 2018، ص 2.

وأن أيام هيمنته على قطاع الطاقة تتراجع بسرعة لصالح الغاز ومصادر الطاقة المتجددة³⁹⁰.

هذا، ومن المتوقع أن الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على الغاز ستؤدي إلى نمو حجم تجارته بالأسواق العالمية، لاسيما عبر خطوط الأنابيب التي تعد الوسيلة المفضلة لنقل الغاز عبر الحدود الدولية، حيث بلغ حجم الغاز المنقول عبرها حوالي 735,5 مليار متر مكعب في عام 2016 وحده، وبنسبة 68% من التجارة العالمية، مقابل 346,5 مليار متر مكعب على متن السفن، أي بنسبة 32% من التجارة العالمية للغاز، وهو ما سيقوض في الوقت نفسه من احتمال وجود فجوة واسعة محتملة بين العرض والطلب العالمي على الغاز في الأجل المتوسط³⁹¹.

ويعزز ما قيل سابقا، قيام العديد من دول العالم، ومنها المغرب، بإطلاق عمليات واسعة لاستكشاف الغاز في أراضيها وعلى امتداد مياهها الإقليمية، فضلا عن توجه دول أخرى لوضع مشاريع عملاقة لإقامة أنابيب جديدة عابرة للحدود لنقل الغاز بين مراكز الإنتاج والاستهلاك، كخط "تاناب" المقرر أن يوصل الغاز الأذري إلى أوروبا مروراً بتركيا، والخطين الروسيين "السييل التركي" الذي سينقل الغاز الروسي إلى الأراضي الأوروبية عبر تركيا، و"نورد ستريم 2" المخصص لتصدير الغاز الروسي من منطقة "لينينغراد" مروراً ببحر البلطيق، وصولاً إلى أوروبا.³⁹²

³⁹⁰ - المصدر نفسه، ص 13.

³⁹¹ - أنظر: إبراهيم، الغيطاني: "التداعيات الجيوسياسية للتحويلات الراهنة في صناعة الغاز الطبيعي".

مجلة اتجاهات الأحداث، العدد 25، يناير-فبراير 2018، ص 13.

³⁹² - المصدر نفسه، ص 15-16.

كما أنه، وفي سياق التقديرات الواعدة المحيطة بصناعة الغاز عالميا، سجلت في السنين الأخيرة زيادة ملحوظة في حجم الاستثمارات العالمية المرتبطة بهذا القطاع، وذلك بعد فترة من التراجع خلال سنوات 2015-2016 بفعل هبوط أسعار النفط عالميا، مما أفقد صناعة الغاز القدرة على الحفاظ على جاذبيتها الاستثمارية. لكن مع عودة أسعار الغاز للارتفاع بالموازاة مع الارتفاع المسجل على مستوى أسعار النفط، استعاد الاستثمار العالمي في مشروعات الغاز – استكشافا وتطويرا وإنتاجا وتسويقا - عافيته مجددا، فتسارعت وتيرة عمليات اكتشاف الغاز، وتعددت مراكز إنتاجه وانتشرت في أنحاء مختلفة من العالم³⁹³.

وعليه، واستنادا إلى الأرقام والمعطيات المتعلقة بتطورات الاستهلاك العالمي للطاقة، ومنها الغاز الطبيعي، نخلص إلى أن المؤشرات الإيجابية المرتبطة بصناعة الغاز، مضاف إليها النمو الاقتصادي العالمي المتصاعد، على الرغم من بعض الأزمات الطارئة، والتطور المستمر على مختلف الأصعدة وفي كافة مناحي الحياة، وتزايد الوعي بضرورة الحفاظ على البيئة، فضلا عن النمو الكبير والمتسارع في ساكنة العالم المتوقع أن ترتفع من 6.1 مليار نسمة حاليا إلى 9.1 مليار نسمة بحلول عام 2040، والتحسين المستمر في مستوى معيشة السكان، وانتقال نحو 2.5 مليار نسمة من تصنيف الفئات المتدنية الدخل إلى تصنيف الفئات مرتفعة الدخل، واتساع قاعدة الطبقة الوسطى في العديد من دول العالم، لاسيما في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، وانضمام نحو 2 مليار نسمة جديدة للعيش في المناطق الحضرية -إفريقيا حوالي 51% ومنطقة آسيا والمحيط الهادي حوالي 59% من إجمالي السكان فيهما-، كلها عوامل ومؤشرات

³⁹³ - أنظر: علي صالح، ابراهيم الغيطاني، مرجع سبق ذكره، ص 12-13

إيجابية ومشجعة تؤكد بداية العصر الذهبي للغاز الطبيعي³⁹⁴ ، وأن مشروع الربط الطاقى نيجيريا-المغرب تنتظره آفاق واعدة، وذلك بالرغم من الإكراهات والتحديات التي قد يواجهها.

خاتمة

إن أهمية وفاعلية نهج " التعاون متعدد الأطراف عبر المشاريع " ، الذي يعكس الأسس الجديدة الحاكمة للحياة الاقتصادية الدولية تؤكدتها جميع نظريات التكامل الدولي، كما تدعمها كافة الدراسات التقييمية لتجارب الاندماج الإقليمي القائمة في العديد من مناطق العالم، وفي مقدمتها تجربة التكامل. الاندماج الأوروبية، التي أثبتت نجاعتها في كسب رهان التنمية المندمجة، مما جعل منها التجربة الفضلى، والنموذج الأكثر طلبا والأجدر اقتداء من بين كافة تجارب التكامل والاندماج الإقليمي الأخرى القائمة.

وعليه، واستنادا إلى هذه الخلفية المرتبطة بنجاح تجارب التكامل الإقليمية في كسب رهان التنمية المندمجة، وتشابه المصالح والأهداف، وتماثل الانشغالات والتحديات، فضلا عن اتساع مساحة القواسم المشتركة بين المغرب ودول غرب إفريقيا، يبقى التعاون والتكامل الإقليمي عبر إطلاق مشاريع التنمية العابرة للحدود، والمؤطرة بخلفيات اندماجية وتضامنية، منهج العمل الأفضل والأنجح لتحقيق المصالح والأهداف الجماعية، ومواجهة الإكراهات والتحديات القائمة والمحتملة، والمدخل الأساسي لكسب رهان التنمية الإقليمية المندمجة.

وفي هذا السياق يندرج مشروع الربط الطاقى بين نيجيريا والمغرب، مروراً بإحدى عشر دولة غرب افريقية، ضمن تلك الرؤية المتطورة لنهج الشراكة

³⁹⁴ - المصدر نفسه، ص 19

جنوب . جنوب التي يقترحها المغرب على شركائه الأفارقة، والقائمة على نهج " التعاون متعدد الأطراف عبر المشاريع الطاقية". كما يعد هذا المشروع نموذجا متقدما للحلول الإبداعية الهادفة لحل مشاكل المنطقة والقارة عموما، وفي مقدمتها مشكلة التنمية، ومساعدة دولها على إيجاد المقومات اللازمة للنهوض بالمستوى المعيشي لشعوبها، فضلا عن تعزيز القدرة لديها على الصمود في وجه تحديات العولمة، وتحويل إكراهاتها وضغوطاتها إلى فرص واعدة للنمو والازدهار أسوة بباقي قارات العالم الأخرى، وذلك وفق منظور يرى أن مشاريع التعاون والشراكات الإقليمية المربحة والمنصفة، صارت أحد المحركات الأساسية للتفاعلات الاقتصادية الدولية وأحد المحددات الحيوية والضرورية لكسب رهان التنمية.

كل هذا يفرض على دول المنطقة . غرب إفريقيا . ضرورة حسم اختياراتها في اتجاه دعم والانخراط في هذا النمط من المشاريع التنموية الاندماجية الذي يجسده مشروع أنبوب الغاز نيجيريا . المغرب ، وذلك بالنظر للمزايا الكبرى والفوائد المؤكدة التي ينطوي عليه، مما يجعل منه مشروعا تنمويا استراتيجيا واعدة بكل المعايير والمقاييس، والعمل على إيجاد الظروف الملائمة لإنجاحه في أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية، وتكثيف الجهود لتذليل الصعاب ومواجهة التحديات التي قد تعترضه، لا سيما وأن الشراكات الإقليمية المندمجة باتت الخيار الوحيد والأنجع للاستفادة من الدينامية الاقتصادية التي أحدثتها ظاهرة العولمة، ومواجهة التحديات التي تفرضها.

L'Afrique: Opportunités de développement & défis de compétition internationale

Ouvrage collectif

Coordination et encadrement

Elhoucine CHOUGRANI

Driss LAGRINI

طبع هذا الكتاب بدعم من
مؤسسة هانس زايدل



**Hanns
Seidel
Stiftung**

**L'Afrique: Opportunités de développement
& défis de compétition internationale**

Coordination et encadrement

Elhoucine Chougrani

Driss Lagrini

Dépôt légal : 2022MO2730

Isbn : 978-9920-611-57-2

Edition : DAR EL IRFAN

05.28.23.51.13

daralirfane@gmail.com

**Note: Les articles publiés dans cet ouvrage n'engagent
que la responsabilité de leurs auteurs**

SOMMAIRE

Preface.....	7
L'Etat en Afrique à la lumière d'idéal type Wébérien	11
Prof. Youssef Dahraji	11
La finance climatique en Afrique	31
Prof. Saddougui Mohammed	31
La question de l'identité culturelle et le développement en Afrique	53
Youssef BEN ALI	53
L'attractivité des investissements en Afrique: Principaux déterminants, indices et pays attractifs.	71
Prof. BENHAYOUN ELMADANI.....	71
LE DEVELOPPEMENT EN AFRIQUE SUBSAHARIENNE A L'EPREUVE DE L'INSTABILITE POLITIQUE ET DE LA FRAGILITE	85
Debora Yawa Sitsofe SUETOR.....	85
Remarques critiques sur le réseau des traités bilatéraux d'investissements conclus entre le Maroc et certains pays d'Afrique.....	105

Preface

Definitely, the African continent has impressive qualities and the potential position and weight to engage in a world that is characterized by anarchism and anarchy among actors at the international level. It is situated in a vast rich area with regard to mineral wealth, the diversity of marine wealth and the diversity of economic resources.

The topography of the African continent varies between seas, plains, forests, deserts and mountains; the natural resources of the African continent also differ between gas, diamonds, gold, phosphate, copper, zinc, and oil, which are estimated by some statistics, to account for more than eight percent of the world's reserves.

Despite the severe effects of the colonial occupation conditions that have affected African countries for several decades, many African countries have entered the labyrinth of violence, power struggles, and competition over money and authority, which have been deepened by the cycles of drought, the rapid spread of epidemics and diseases, malnutrition and the impact of climate change on national economies, which have increased their societal costs as well as the pressure imposed by international economic institutions (International Monetary Fund (IMF) and World Bank) to several African countries in their development programs, particularly in the context of what is known as the Washington Consensus, and the increasing burden and weight of external debt on development programs. The African continent has involved many social, cultural, economic and political transformations over the last two decades, and these have contributed to achieving stability and peaceful circulation of power in an attempt to paint a bright picture of the African continent apart from the stereotypes associated with wars, diseases, famines, “coups d'Etat” and migrations, that have been credited with an evolution in the level of rising economic growth, an

improved investment environment and increased international interest in cooperation with African countries.

In the face of these factors, which enhance investment opportunities for Africa, with which the continent of the future has become privileged; increasing international interest in the latter, as the African continent is a center of attraction and competition for major international and regional powers, taking different forms; they varied between soft power and hard interventions.

Nevertheless, the African continent still faces many challenges, both political and security difficulties facing some States. (such as the Sahel-Saharan region), the growth of clandestine migration under the pressure of several social, political, and economic constraints, the expansion of terrorism in some countries living on the brink of tension, fragmentation, and sustain crises, as is the case for Libya and Somalia, or the increasing intensity of international agitation on this virgin continent, which has an astonishing potential to attract outside aspirations with distinction.

In this context, the African continent concerned with the challenges of hegemony and competition has not been able to coordinate its inter-agency activities or to develop the basis for balanced cooperation within the framework of South-South relations, as Africans feel vulnerable and vulnerable to frenzied international competition. By looking at the West's strategies, it works to (deepen) the deregulation of controversial issues (such as climate change) by relying solely on the strength and pitfalls of the market and ensuring the dominance and fortitude of multinational corporations (TNCs).

The author seeks to take stock of the major changes in the African continent in various areas, particularly political, economic, and security; since the beginning of the 1990s, we have monitored all the problems and challenges that the African States have been

facing together, particularly about the political, security and economic challenges that the African continent is facing.

While thanking all the professors who have contributed to this collective work together with the members of the Scientific Committee who have deepened and helped to improve this effort, we hope that readers and specialists will find something to heal their scientific and cognitive curiosity.

Elhoucine Chougrani

Driss Lagrini

L'Etat en Afrique à la lumière d'idéal type Wébérien

Prof. Youssef Dahraji

(FSJES- Marrakech)

Introduction générale

Max Weber est considéré comme référence incontournable dans le domaine des études contemporaines en sciences politiques¹. Son œuvre est riche en paradoxes ce qui a été à l'origine de l'histoire de sa réception². C'était, en effet grâce à des multiples travaux empiriques qu'on est arrivé à des résultats bouleversants. Ajoutons à cela que ces recherches ont été focalisées sur l'idée suivante: «tout ordre de relations sociales, sans exception de quelle nature qu'il soit, doit être examiné, si on veut l'évaluer, sous l'angle suivant: à quel type humain offre-t-il les chances optimales de devenir le type dominant, par le biais d'une relation externe ou interne?»³.

En tant qu'homme de science,⁴ il a insisté sur la conformité des travaux scientifiques à des règles rigoureuses, comme l'idéal type, le rapport du valeur et la neutralité axiologique. En plus, la construction de l'objet scientifique doit poursuivre une démarche spécifique dont la diversité historique des valeurs, des croyances et des cultures doit constituer un fait⁵. C'est en refusant la manière dont les chercheurs en

¹ Phillip Braud, *Science politique*, (1982) "Que sais-je" ? P.U.F. p. 5.

² François Ghazel, « Max Weber sous le regard des biographes » in *Revue Française de science politique* Volume 68– n°5 – octobre 2018. p.895-911 dont p. 895

³ Max Weber, *Gesammelte Aufsätze zur Wissenschaftslehre*, Tubingen, Mohr(Siebeck), 1922 p.517, cité par Jean-Pierre Grossein in Max Weber, *L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme*, (2003) Traduit et Présenté par Jean-Pierre Grossein, p. XX

⁴ Max Weber, *Le savant et le politique*, (1959). Trad. par Julien Freund, Ed Plon. Préface de Raymond Aron, p 9

⁵ *Ibid.*, p. 68.

sciences humaines procédaient, qu'il a insisté sur le fait que le facteur économique n'est pas déterminant dans la recherche des causes des transformations de la culture et de la société. A partir de ce point de vue, l'objet de la recherche est le changement social et les processus de transformation, qui ont abouti en Occident à la rationalisation et au désenchantement du monde. En plus la pluralité causale (facteurs économiques et culturels) est traitée sans jamais présupposer que tel facteur est déterminant⁶.

Il convient de noter que chez Max Weber, la recherche empirique et la construction des concepts scientifiques sont étroitement liées. Il a considéré que la recherche scientifique à des impacts du capitalisme en tant que phénomène culturel nécessite un travail préalable de clarification conceptuelle⁷, qui représente la condition d'une analyse correcte des phénomènes sociaux. Cela veut dire que le processus de rationalisation et de civilisation doit être accompagné par un travail de construction des systèmes et des idéaltypes⁸. En outre, ces travaux de recherche s'intéressent aux transformations sociales et culturelles et leurs impacts sur les représentations individuelles. En procédant de cette manière il a noté que la fatalité du capitalisme a créé « l'homme de l'Occident » qui se distingue par la rationalité. Cette idée est justifiée dans, l'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, par: « le développement de type

⁶ "Die 'objektivität' 'sozialwissenschaftlicher und sozialpolitischer Erkenntnis', in Max Weber, *Gesammelte Aufsätze zur wissenschaftslehre*, 5. Auflage, hrsg. V. Johannes Winckelmann, Tübingen 1982, cf. pp. 161

⁷ « Les progrès qui ont la plus grande portée dans le domaine des sciences sociales sont liées dans les faits au déplacement des problèmes pratiques de la culture et ils revêtent la forme d'une critique de la construction des concepts » in Max Weber, *Essais sur la théorie de la science*, p. 204

⁸ *Ibid* « Notre vie sociale et économique européen-américaine est 'rationalisée' d'une manière spécifique et dans un sens spécifique. Il en découle que l'une des tâches principales de nos disciplines consiste à expliquer cette rationalisation et à construire les concepts qui lui correspondent ».

d'humanité ordonné à la profession vocation (berufsmenschentum) dans sa signification de composante de l'esprit de capitalisme »⁹.

Suite à toutes ces idées, l'Etat moderne est soumis aux procédés signalés ci-dessus. Il reflète les transformations et les évolutions socio-économiques et politiques, qui ont abouti à la rationalisation juridique, politique et sociale en Occident¹⁰. En effet, l'Etat moderne s'est engagé dans un processus qui distingue l'Occident des autres continents dans lesquels on trouve, d'après Max Weber, le règne de valeurs différentes. Notons que Max Weber est arrivé à ces résultats grâce à des recherches comparatives, qui constituent l'arrière-plan de la construction idéale typique de l'Etat, comme opération préparatoire fournissant l'élément constitutif de la singularité historique de l'Occident qui est la rationalité. En liaison avec cette découverte, Max Weber a suivi à travers les siècles le développement d'une catégorie sociale qu'il appelait homme politique professionnel, dans laquelle il distingue¹¹ entre ceux qui vivent de la politique et ceux qui vivent pour la politique. Cette distinction n'est pas sans conséquence sur la rationalisation juridique et politique, surtout avec l'évolution de la science et de la technique et leur impact social et culturel¹².

Ce dernier constat se traduit par l'apparition d'une classe de juriste, compétente et spécialisée, avec un référentiel scientifique et technique. En effet, de multiples critiques du capitalisme ont été

⁹ Max Weber, *Ethique protestante et l'esprit du capitalisme*, op. cit. p. XIV

¹⁰ Max Weber, « Rationalisation formelle et rationalisation matérielle du droit. Droit théocratique et droit profane », dans, ***Sociologie du droit***. Traduction de Grosclaude Jacques. Paris, P.U.F, « Quadrige », 2013, p. 207-236. URL: <https://www.cairn.info/sociologie-du-droit--9782130609346-page-207.htm>

¹¹ SP. p. 151

¹² Pour plus d'information sur le sujet consulter le livre de J. Habermas, *Connaissances et intérêt*, sur tout son article « Science et technique comme idéologie ».

formulées par Georg Lukács¹³, C. Castoriadis¹⁴ et les fondateurs de la théorie critique¹⁵. Ces derniers empruntaient beaucoup à Max Weber qu'à Marx, et même l'œuvre de Habermas est considérée comme prolongement et relecture profonde de la problématique wébérienne de la rationalité¹⁶.

Bien que, Max Weber ait construit l'idéal type de l'Etat moderne devenu canonique dans les sciences politiques¹⁷, l'important est la démarche suivie dans sa construction. En particulier, la recherche de la signification culturelle des phénomènes étudiés, en dégagant les raisons qui ont fait qu'un continent soit devenu ce qu'il est¹⁸ et les raisons qui ont créé un type d'homme nouveau.

D'après les diverses lectures consacrées à l'Etat et le politique en Afrique¹⁹, on observe que ce continent noir représente un espace où les problèmes sociaux et politiques s'accroissent.

¹³ Georg Lukacs, *Histoire et conscience de classe*, (1923). Trad Paris. Ed de Minuit, (1960) surtout le chapitre sur « la réification de la conscience de classe » p. 125-133.

¹⁴ C. Castoriadis, *La société bureaucratique*, (1973) Paris. U.G.E Coll. 10-18. 2 Volume.

¹⁵ Adorno, Horkheimer et Habermas, Axel Honneth

¹⁶ J. Grondin, « Rationalité et agir communicationnel chez Habermas », (1986) Critique, janvier-février, p. 40 ; Ph. Raynaud, *Max Weber et les dilemmes de la raison moderne*, (1987), P.U.F. Paris, p. 191

¹⁷ « L'Etat est l'entreprise politique qui revendique avec succès dans l'application des règlements, le monopole de la violence physique légitime » in Max WEBER, *Economie et société*, (1971), Plon, Paris. Où il « s'agira de définir quelques concepts dont il est fait un usage fréquent... ». p. 61

¹⁸ Catherine Colliot-Thélène, *Max Weber et l'histoire*, (1990) P.U.F, Paris P,60.

¹⁹ René Dumont, *L'Afrique noire est mal partie*, (1962), Paris, le Seuil. A. Meister, *L'Afrique peut-elle partir ?* (1964), Paris, le Seuil. J-F Bayart, *L'Etat en Afrique*, (1989) Ed Fayard. Patrick Chabal, Jean-Pascal Daloz, *L'Afrique est partie. Du désordre comme instrument politique*, (1999) Ed Economica, Paris. Toutes ces références sont citées par J. François Médard, « L'Etat et le politique en Afrique », *Revue Française de science politique* ; année 2000/50-4-5/pp. 849-854. Article disponible sur:

https://www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_2000_num_50_4_395512.

A travers la méthode wébérienne, qui s'intéresse à la signification culturelle propre à chaque continent étudié, on se pose la question quant aux possibilités permettant de dévoiler la singularité historique de l'Etat en Afrique. On s'interroge également sur la catégorie sociale et politique qui a plus de chances pour créer les conditions nécessaires de transformations effectives. En fin le questionnement porte sur les multiples expériences politiques ayant échoué dans la construction d'un Etat institutionnalisé ?

Nous allons démontrer que la conception Wébérienne de l'Etat est considérée comme un outil de recherche qui peut permettre la compréhension des sociétés africaines dans leurs divergences culturelles, linguistiques et religieuses. Nous allons démontrer également que l'approche wébérienne est d'actualité. Elle est considérée comme critère de distinction entre société sans Etat et société avec au-dessus un Etat autonome et distincte des autres groupements (Castes, Classes, Corporation...)

Premier chapitre: L'Etat moderne selon Max Weber

Weber a déclaré que « l'Etat moderne ne se laisse définir sociologiquement que par le moyen spécifique qui lui est propre, ainsi que tout groupement politique, à savoir la violence physique »²⁰.

D'après cette définition, la violence physique était partagée par tous les groupements politiques et représente un fait normal. Alors que la spécificité de l'Occident se manifeste dans le monopole de la violence physique légitime. En outre, Ce fait représente un processus historique qui a abouti à la rationalisation de la domination à travers le monopole de la violence²¹ et de la fiscalité²².

²⁰ Max Weber, *Le savant et le politique*, op. cit., p. 124

²¹ *Ibid.*

Section 1: Le monopole de la violence légitime

Lorsque Weber étudiait l'Etat moderne, il a éliminé toutes les définitions précédentes en raison de leur manque de rigueur scientifique. Pour lui, définir l'Etat par rapport à des objectifs nous éloigne du champ de la science, qui exige la neutralité axiologique. Ce qui veut dire que le concept de la violence physique réalise le souci de la science et de la politique.

Historiquement, tous les groupements politiques utilisent de la violence physique, mais ce qui est propre à l'Occident est « le monopole de la violence physique légitime »²³, disait Max Weber. De ce point de vue, le recours à la violence n'est toléré à personne sans l'autorisation de l'Etat, qui est devenu l'unique source de droit à la violence. Donc, en finir avec la violence physique représente, selon Max Weber, une condition nécessaire permettant le passage vers des formes de sociétés caractéristiques de l'Occident moderne²⁴. Là où l'individu devenait conscient des effets désastreux de la pure violence, qui marquait les sociétés guerrières, la contrainte de l'Etat est préférable à la guerre civile. C'est pourquoi, le monopole étatique de la violence physique représente une étape décisive dans le processus de rationalisation juridique et politique. Il est devenu nécessaire pour le bon fonctionnement de la société, qui préfère le règne du droit et la réglementation de l'exercice du pouvoir constitutionnel à la brutalité et la pure violence.²⁵

Ce fait, ne veut pas dire que la violence disparaît des rapports entre individus, et que les relations sociales seront marquées par

²² Norbert Elias, *Über den prozeß der zivilisation*, Bd 2, Suhrkamp, 1992 P. 155
Cité par Catherine Colliot Thélène, « Violence et contrainte », Edition Hazan ;
1995/2 N 25 P. 264-279. P. 276. Disponible à l'adresse:
<http://www.cairn.info/revue-lignes-1995-2-page-264-htm>.

²³ Max Weber, *Economie et société*, Op. Cité., p. 28

²⁴ Catherine Colliot Thélène, « Violence et contrainte », op. cit., p. 273

²⁵ *Ibid.*, p.277

l'harmonie et l'entente. Cela ne veut pas dire également que l'antagonisme et la domination de l'homme sur l'homme cessent d'être le régime le plus ordinaire de la socialité.²⁶ Pour Max Weber: « Il n'existe aucune sorte de communauté en entente y compris celle qui se combine avec le sentiment de l'abondance le plus total, par exemple une relation érotique ou caritative, qui ne renferme en dépit de ce sentiment, la possibilité du faire violence à autrui. »²⁷. Cela signifie que l'entente et la paix ne sont que la mise en forme des conditions de la lutte. Ce qui veut dire que l'enjeu de la concurrence est changé. Avant les temps modernes c'était le pouvoir et la conquête de la reconnaissance, mais actuellement c'est le monopole de ce pouvoir qui est en jeu. Dans ce cadre la violence ne disparaît plus ainsi que la lutte, or ce qui change c'est l'interprétation de la nature du Droit²⁸, remarquait Catherine Colliot-Thélène. Par conséquent, Le droit n'est pas l'opposé de la violence, mais l'institutionnalisation de celle-ci à travers son monopole. Cette remarque montre que le passage à un mode de socialisation politique différent est accompagné par la modification de la structure du pouvoir, renvoyant à la domination politique légale-rationnelle. Ainsi la violence physique devient-elle obsolète.

²⁶ *Idem.*, p. 273

²⁷ Max Weber, *Essais sur la théorie de la science*, (1965), Ed Plon, p. 382-383. Cité par Colliot Thélène, « Violence et contrainte », op. cit., p. 273.

²⁸ Catherine Colliot Thélène « Violence et contrainte » op. cit., p. 268.

Section 2: La domination légale rationnelle

Hegel a décrit le procès des civilisations comme évolution vers la soumission politique rationalisée²⁹, une évolution qui rompt avec l'arbitraire. Au même titre Norbert Elias parlait de cette évolution comme passage d'un système à chances ouvertes (concurrence libre) à un système à chances fermées (concurrence liée)³⁰. En d'autres termes Hans Kelsen note la substitution de la contrainte juridique à la contrainte physique pure comme fait aboutissant au changement des rapports sociaux³¹. Or Max Weber, le philosophe, a déclaré le « désenchantement du monde » comme caractéristique des temps modernes. Il ne s'attarde pas d'adresser des critiques puissantes à tous les courants qui prétendent la paix et l'entendement comme mode de sociabilité³². Encore, il a critiqué le déterminisme économique et l'holisme sociologique. Pour lui, déclarer la violence physique légitime comme mode de sociabilité n'exclut pas la domination et la violence en étant preuve de l'expérience politique³³. Par là il s'écarte de la tradition moderne par sa méfiance à l'égard de la théorie libérale

²⁹ Jürgen Habermas, *Le discours philosophique de la modernité*, (1988). Trad de l'allemand par Christian Bouchindhomme et Rainer Rochlitz. Gallimard (2011).

³⁰ Norbert Elias, *Über den prozeß der zivilisation*, Bd 2, Suhrkamp.1992 Cité par Colliot-Thélène, op. cit., p. 274

³¹ Hans Kelsen, *Théorie pur du droit*, Dalloz, Paris, 1962. P. 64

³² Max Weber, *Le savant et le politique*, op. cit., p. 205: « Le pacifiste qui agit selon les préceptes de l'Evangile déposera les armes ou les jettera au loin par respect pour le devoir éthique...a fin de mettre fin à la guerre et en même temps à toute guerre. L'homme politique au contraire dira: le seul moyen sûr qui aurait permis de discréditer la guerre pour tout le futur prévisible aurait été une paix immédiate fondé sur le statu quo.»

³³ Max Weber, *Economie et société*, (1971).Edition Plon, p. 231. Voir aussi, *Le savant et le politique*, p.216 où Max Weber écrit: « celui qui veut le salut de son âme ou sauver celle des autres doit donc éviter les chemins de la politique qui, par vocation, cherche à accomplir d'autres taches très différentes, dont on ne peut venir à bout que par la violence ».

et par son insistance sur les aspects irrationnels de l'activité politique³⁴.

Weber a défendu la construction de l'Etat nation comme choix politique résolvant le problème de la pluralité et l'antagonisme des valeurs au sein de la société allemande au début du XXe siècle. Puis, il a jugé impossible la solution rationnelle des dilemmes de l'action politique³⁵. Étant obsédé de la chose publique, il a voulu dégager l'éthique propre à l'activité politique³⁶, en réaffirmant que l'éthique de la responsabilité est l'éthique politique par excellence³⁷. Et comme expression de scepticisme sur les capacités de la raison moderne il a insisté sur le rôle du charisme politique comme opposé à la bureaucratie³⁸.

Max Weber écrit: « L'Etat moderne est un groupement de domination de caractère institutionnel qui a cherché (avec succès) à monopoliser, dans les limites d'un territoire, la violence physique légitime comme moyen de domination et qui, dans ce but, a réuni dans les mains des dirigeants les moyens matériels de gestion.³⁹ » suivant cette définition, l'Etat moderne est le résultat de la modernité politique et du désenchantement du monde. Ce qui veut dire que le fondement de la légitimité politique c'est la Raison et la science. En bref, Le

³⁴ W. Mommsen, *Max Weber et la politique allemande. 1890-1920*, (1986) traduction française PUF.

³⁵ Max Weber, *Economie et société*, op ; cité, p. 5 voir, *savant et le politique*, op. cit., p. 207: « pour atteindre des fins « bonnes », nous sommes la plupart du temps obligés de compter avec, d'une part des moyens moralement malhonnêtes...et d'autre part la possibilité ou encore l'éventualité de conséquences fâcheuses. Aucune éthique au monde ne peut nous dire non plus à quel moment et dans quelle mesure une fin moralement bonne justifie les moyens et les conséquences moralement dangereuses ».

³⁶ Max Weber, *Le savant et le politique*, op cit ., préface p. 30

³⁷ *Ibid*. p. de 198 à 207.

³⁸ Philippe Raynaud, « La politique de Max Weber », *Revue Commentaire* 1986/3 numéro 35 p.p. 479-485.

³⁹ Max Weber, *Le savant et le politique*, Op cit ; p. 133.

problème central de la sociologie Wébérienne est la domination légitime.

Comment construire un Etat auquel tout le monde doit obéir ? Comment justifier l'obéissance et la docilité ? Comment l'obéissance devient-elle un devoir ?

Dans un texte intitulé: « les trois types purs de la domination légitime » Max Weber a défini la domination comme « la chance de trouver obéissance pour un certain ordre émis, peut reposer sur différents motifs de docilité⁴⁰. » il réaffirme qu'il n'existe que trois fondements de la légitimité de la domination. Chacun d'entre eux étant associé-dans un type pur- à une structure sociologique de la direction administrative et des moyens d'administration fondamentalement différente de celle des deux autres⁴¹. Ces trois fondements sont la domination traditionnelle, la domination charismatique et la domination légale rationnelle⁴².

Comme chaque type d'activité doit correspondre à un type de domination, Raymond Aron a observé que Max Weber ne distinguait que trois types de dominations pour quatre types d'activité⁴³. Cette non correspondance traduit le caractère problématique de toute légitimation d'une domination du point de vue de la rationalité en valeur⁴⁴. Ce qui veut dire que l'évolution vers un mode politique rationnel d'activité reste limitée ; si elle ne prend pas en considération

⁴⁰ Max Weber, «Les trois types purs de la domination légitime », traduction d'Elisabeth Kauffmann, revue sociologie Ed PUF, 2014/3 vol.5/pages 291-302. Disponible à l'adresse: <http://www.cairn.info/revue-sociologie-2014-3-pages-291.htm>

⁴¹ *Ibid* p. 291-292.

⁴² Max Weber, *Economie et société*, (1971) Plon, p. 222

⁴³ Raymond Aron, *Les étapes de la pensée sociologique*, (1967), Gallimard p. 558

⁴⁴ Philippe Raynaud, « La politique de Max Weber », op. cit., p. 480

l'antagonisme des valeurs. Ce constat reflète l'importance politique que Max Weber accorde à la rationalité en valeur⁴⁵.

Pour Max Weber, la stabilité du système politique exige l'évolution vers la domination légale rationnelle, dans laquelle seul le droit justifie la docilité⁴⁶. Cette évolution a une portée historique et sociologique. Historique parce qu'elle montre que la rationalité comme singularité historique propre à l'Occident est un fait de l'histoire et à la montée d'une catégorie sociale des juristes. Sociologique, en désignant la sociologie du droit et la sociologie de la domination comme étant deux disciplines permettant d'étudier et d'élucider le processus de rationalisation et ses paradoxes.

Pour cette raison, Max Weber a insisté sur la rationalité en valeur comme fondement de la domination légitime de l'Etat moderne. Et vu la pluralité des valeurs et des intérêts, il a insisté sur le charisme politique pour mener une politique responsable et efficace. Puis, il a défendu l'Etat-nation en étant un idéal politique pour l'unification et la stabilité de la vie sociale et politique dans un environnement où la rationalité par rapport à une fin risque d'aboutir à l'expansion de la bureaucratie. Cette dernière en se fondant sur la régularité des formes d'actions et l'impersonnalité des règles⁴⁷ ; tend à réduire les problèmes politiques à de simples problèmes techniques⁴⁸. Force de constater que Max Weber a fait du Charisme politique l'antidote de la bureaucratie, et de la nation la valeur suprême ou la raison d'Etat en tant que solution au problème de la cohésion sociétale.

⁴⁵ *Ibid*

⁴⁶ « On obéit non pas à la personne en vertu d'un droit qui lui est propre, mais à la règle codifiée qui précise à qui l'on doit obéir et dans quelles limites on doit lui obéir ». In Max Weber « *les trois types purs de la domination* » op. cit., p. 292

⁴⁷ Philippe Raynaud, « *La politique de Max Weber* », op. cit., p. 482

⁴⁸ Jürgen Habermas, *La technique et la science comme idéologie*, (1973) traduction française. Gallimard Paris.

Le contexte qui encadre les questions posées par Max Weber était marqué par les guerres et les révolutions⁴⁹, ainsi que par les conflits nationaux et multinationaux⁵⁰. Ce constat explique pourquoi Max Weber insistait sur la force et la puissance, en réaffirmant que seul un homme politique de vocation, un homme fort, de charisme peut maintenir l'authenticité de la politique. A ces yeux l'action politique authentique ; que le chef charismatique peut mener ; est liée à la concordance entre deux éthiques: l'éthique de conviction et l'éthique de responsabilité⁵¹.

En conclusion, la construction d'un Etat unifié nécessite un processus de rationalisation qui mène à bien l'antagonisme des valeurs. Et comme la sociologie historique de Weber suppose la possibilité de la comparaison des institutions des diverses sociétés on peut suggérer que les concepts que Max Weber a développés comme: l'Etat nation ; la violence physique légitime, la puissance, la domination, la rationalité en valeur, la rationalité par rapport à une fin...peuvent nous aider à appréhender le noyau du problème politique de notre civilisation⁵², et en particulier à comprendre et à expliquer pourquoi les nations de l'Afrique ont échoué dans la construction d'un Etat rationnel et institutionnalisé⁵³?

⁴⁹ Hannah Arendt, *On Violence*, (1970) Harcourt Brace Jovanovich, Publishers

⁵⁰ W. Mommsen, *Max Weber et la politique allemande. 1890-1920*, (1986) traduction française PUF.

⁵¹ Max Weber, *Le savant et le politique*, op cit., p. 216. « Celui qui veut faire de la politique sa vocation doit prendre conscience de ces paradoxes éthiques et de la responsabilité à l'égard de ce qu'il peut lui-même devenir sous leur pression...Il se compromet avec des forces diaboliques qui sont aux aguets dans toute violence ».

⁵² Max Weber, *Le savant et le politique*, op. cit., préface p. 49

⁵³ D. Acemoglu and J. Robinson, *why Nation fail: The Origins of power, Prosperity and Poverty*, (2012) Publisher Crown Business; <http://whynationsfail.com>.

Deuxième chapitre: Etat et société en Afrique: des rapports ambigus

Personne ne peut nier que l'Afrique actuelle représente un terrain dominé par la violence physique, directe et brutale. Pourtant, les acteurs internationaux déclarent que l'avenir c'est l'Afrique. En outre, la majorité des pays du continent africain trouve des difficultés pour maintenir la stabilité politique à cause du trafic des armes et l'existence des groupes rebelles, des milices et des mouvements armés au sein des sociétés africaines. Alors que, le monopole de la violence et de la fiscalité représente la condition nécessaire et inaliénable de l'existence de la vie sociale⁵⁴.

Section 1: De pure violence

En Occident, le processus de civilisation a conduit à la rationalisation juridique et politique, traduit par le monopole du droit et de la violence par l'Etat. En Afrique on observe un ensemble de phénomènes 'pathogène', exerçant un impact négatif sur la vie en société. Et si d'un côté, certains observateurs affirment que le continent africain se distingue de l'Occident par sa culture et ses valeurs propres ; on souligne l'incompatibilité du modèle de l'Etat en occident à la société en Afrique. D'un autre côté, des auteurs insistent sur le fait que la situation actuelle en Afrique est le résultat de l'histoire coloniale des Etats d'outre-mer ; qui ont laissé derrière de multiples problèmes.

La question qui se pose: est ce que les africains ne voulaient pas de l'Etat ou sont-ils incapables de le contrôler ? Comment surmonter l'obstacle que représentent les dominants bénéficiaires de l'informel et de désordre?

⁵⁴ Norbert Elias, *Über den prozeß der zivilisation*, p. 155. Cité par Catherine Colliot-Thélène, « Violence et contrainte » op. cit., p. 276.

Vue la situation instable et violente en Afrique, des études théoriques et empiriques essaient de comprendre pourquoi le pouvoir résiste à l'institutionnalisation et à la démocratisation. Bien que, les théories de la modernisation des années 1960 aient postulé que la construction d'un Etat démocratique dépend d'un ensemble de condition de nature économique et culturelle, des recherches anthropologiques considéraient que la nature des valeurs en Afrique n'est pas homogène avec la notion de démocratie, d'autres considéraient que la société en Afrique se modernise à sa manière.

Des études récentes ont constaté que les sociétés apatrides exigent un modèle de démocratie différent de celui proposé par Gabriel Almond. C'est le cas des études développées par Arent Lijphart depuis les années 1970 en considérant que les gouvernements font face à de graves obstacles dans des sociétés où s'expriment des différences raciales, linguistiques et religieuses⁵⁵. Et pour surmonter cette situation il a suggéré que le modèle doit prendre en compte le cas des démocraties plures et d'établir un lien entre cet état social et l'instabilité politique. Mais l'expérience a montré que la violence brutale est devenue la règle dans les sociétés plures de l'Afrique, Ce qui constitue un obstacle majeur pour la construction d'un Etat moderne à travers des arrangements politiques. Ce qui a été justifié par des études récentes sur l'Afrique en constatant que la rédaction de la constitution et l'organisation des élections ne constituent pas une garantie pour mettre fin à la violence brutale malgré la présence des acteurs internationaux (ONU, UE). De multiples raisons ont été avancées:

⁵⁵ Arent Lijphart, *The politics of accommodation: Pluralism and democracy in the Netherlands*, (1968) (Berkley: University of California Press, p. 2

• Dans le premier essai⁵⁶, Thierry Vircoulon a observé que le processus démocratique en RDC et au Centrafrique n'était pas au rendez-vous dans le contexte de guerre et de conflits violents où la majorité de la population lutte pour sa survie, et une autre cherche refuge dans les pays voisins et limitrophes. En plus les élections en se focalisant sur la présidentielle, montre que les acteurs dominants ne voulaient pas de l'institutionnalisation du pouvoir. Et puisque la survie de ses Etats dépend de l'appui des acteurs internationaux qui injectent de l'aide budgétaire pour payer le fonctionnement administratif et à fournir les services de base, nous constatons avec l'auteur que « ces Etats sont des coquilles vides et leur existence est plus théorique que réelle »⁵⁷.

• Dans le second essai⁵⁸, Marc Antoine Pérouse De Montclos a considéré que le Nigeria souffre de multiples problèmes, comme la corruption, la pauvreté, la violence et la reproduction de la même élite politique. Ce pays reflète le maintien des intérêts géopolitiques des grands Etats. Il a constaté ensuite que le problème du Nigeria en tant que grande puissance économique, démographique et militaire dans la région ne se manifeste pas dans des considérations ethniques et religieuses, en opposant un nord musulman à un sud chrétien, plutôt que dans une politique d'enclavement géographique entériné par le colonialisme britannique. Donc, selon l'auteur le problème est lié à l'histoire de colonialisme dans la région et sa résolution renvoie non seulement à la rédaction de la constitution et l'organisation des élections comme moyen d'éviter les conflits militaires, non seulement à la nécessité de renforcer le sentiment national mais exige encore un débat public au sujet des problèmes nationaux afin d'arriver à « des arrangements informels ou institutionnels, qui permettent de

⁵⁶ Thierry Vircoulon, «La démocratisation (post conflit) En Afrique centrale: les causes d'un échec», Revue française des relations internationales/ «Politique étrangère» 2019 / 2 été / p. 37 à 48

⁵⁷ Ibid.

⁵⁸ Marc Antoine Pérouse De Montclos, «Nigeria: les méfaits de la démocratie», en ligne ; <http://www.cairninfo/revue-politique-etrangere.2019-2-page-25.htm>

désamorcer les tensions en organisant un partage de pouvoir sur une base communautaire »⁵⁹. Ensuite, contre certaines théories matérialistes qui considèrent que les pauvres sont plus disposés à la violence⁶⁰, l'auteur a insisté sur les enjeux symboliques qui peuvent conduire à des affrontements violents⁶¹.

• Le troisième essai intitulé: « vers un retour de l'autoritarisme en Afrique »⁶². Victor Magnani et Thierry Vircoulon considèrent que le processus de la démocratie a échoué en Afrique (Exemple: le Bénin, la Zambie, la Mauritanie et l'Afrique de Sud) malgré une organisation régulière des élections périodiques. Ils ont constaté également que la démocratie est victime de réductionnisme et de résistance⁶³. Lorsqu'elle est réduite aux élections seules, ce fait conduit à la négligence d'aspects fondamentaux que sont: «l'environnement institutionnel et la situation du marché politique »⁶⁴. Ce qui explique leur insistance sur le terrain d'application de la démocratie et les signes qu'ils présentent.

Toutes ces études représentent le suivi de débat ouvert par René Dumont dans, *L'Afrique noire est mal partie*, suivie de l'étude d'Albert Meister, *L'Afrique noire peut-elle partir ?* Ce dernier considère que le continent africain ne peut se moderniser qu'à sa manière propre. Dans le même sens, l'ouvrage de P.Chabal et J-P Daloz, *Africa works*, insiste sur l'informalisation et la

⁵⁹ *Ibid* p. 29

⁶⁰ H. Neary, «*A comparison of Rent-Seeking Models and Economy*», cité par Marc Antoine Pérouse De Montclos, «*Nigeria: les méfaits de la démocratie*», en ligne; <http://www.cairninfo/revue-politique-etrangere.2019-2-page-25.htm>

⁶¹ C. Cramer, «*Economicos Goes to war. Methodological individualism, Rational choice and the political Economy of War*», *World development*, vol 30, n°11, 2006, p. 1845-64.

⁶² Victor Magnani, Thierry Vircoulon, *Vers un retour de l'autoritarisme en Afrique*, <http://www.cairn.info/revue-politique-etrangere-2019-2-9-htm> p.9 à 23

⁶³ B. Gueye, «*La démocratie en Afrique: succès et résistances*», *In Pouvoir*. N°129, avril 2009, pp. 5-26

⁶⁴ Victor Magnani, Thierry Vircoulon, «*Vers un retour de l'autoritarisme en Afrique*», *op. cit.*, pp. 9-23.

retraditionnalisation du politique (reproduction ethnique par adaptation au modèle occidental importé) pour tirer la conséquence que l'Etat en Afrique est une illusion, car il n'arrive pas à se constituer en une institution autonome⁶⁵.

En conclusion, l'Afrique est une région instable où persiste la violence avec ses multiples aspects. Bien que la survie de l'Etat dépende de l'aide internationale ou bien d'alliance avec des milices ou des mafieux, la société en Afrique demeure un terrain de la circulation et de trafic d'armes. Une réalité qui freine la construction d'un Etat nation démocratique.

Section 2: Quelles perspectives

L'Afrique dans sa multiplicité présente des syndromes similaires: instabilité politique, violence brutale et conflits sociaux. Est-ce qu'un Etat fort peut pallier ces problèmes?

Selon la conception hobbesienne, pour éviter les guerres et éliminer l'incertitude, un Etat fort (un Léviathan) est indispensable. Cependant la théorie marxiste depuis Marx jusqu'à Habermas considère que l'Etat représente un outil de domination entre les mains de la classe dominante. Dans le même sens, James Scott a considéré que l'Etat peut présenter la source de désastre pour les défavorisés, ce qui justifie la résistance et la fuite. Dans son livre « *Seeing Like A State* », Scott a proposé une théorie de l'Etat et de ses conséquences sur la société, considérant que l'Etat par sa nature veut tout rendre « lisible », le centre et les périphéries pour mieux contrôler la société, ce qui menaçait l'économie morale des paysans, et pourrait déclencher une rébellion ou une révolution.

⁶⁵ Consulté l'étude critique de J. François Médard, « *L'Etat et le politique en Afrique* », *Revue Française de science politique*, année 2000/pp. 849-854.

La dernière conception de Scott n'est pas tellement convaincante, à en croire les travaux de l'anthropologue David Nugent qui montrent que « si les gens peuvent contrôler l'Etat et l'utiliser dans leur intérêt, alors ils exigeront qu'il agisse et se développe »⁶⁶. En bref, la puissance de l'Etat se conjugue par sa légitimité politique, en combinant violence physique et violence symbolique, suivant l'expression de Pierre Bourdieu. L'important c'est que L'Etat se développe par rapport à la société. Comme exemple, l'Etat moderne en occident nécessitait un processus historique pour prendre la forme actuelle où les guerres et les révolutions avaient leur mot à dire⁶⁷. Dans d'autre circonstance, ce sont les composantes de la société qui ont joué le rôle décisif dans la construction d'un Etat inclusif⁶⁸. Cela veut dire que l'Etat ne peut pas maintenir le même visage et dépend dans sa transformation de la nature des élites et la conscience de classe⁶⁹. En bref, plus la société se développe les taches de l'Etat deviennent multiples.

On suggère que la centralisation de l'Etat peut être utile à un moment donné, il serait même intéressant qu'il garde contact en réalisant des rapports interactifs avec la société dans ses différences linguistiques ethniques et religieuses. Ce processus peut aboutir à « un Etat consensuellement fort »⁷⁰ ou à « un Etat de droit démocratique

⁶⁶ Idée développé à travers le livre de *David Nugent, Modernity at the edge of Empire*, et son article « Building the State, Making the Nation: les bases et les limites de la centralisation de l'Etat dans le Pérou Moderne ».

⁶⁷ *Hannah Arendt* considère dans son livre, *On Violence*, que le XXème siècle se caractérise par les révolutions et les guerres.

⁶⁸ C'est le cas de Pérou où les gens au lieu de fuir l'Etat et de lui résister reconnaissent l'expansion de son autorité et donc le monopole légitime de la violence et l'impôt ; c'est le cas aussi de l'Espagne la Grèce et le Portugal, qui sont analysés par Nicos Poulantzas dans son livre, *La crise des dictatures: Portugal, Grèce, Espagne*, (2017) La Découverte.

⁶⁹ Georg Lukacs et Antonio Gramsci considèrent que la transition politique exige la conscience. Le premier a développé une théorie sur la conscience de classe. Le deuxième a développé une théorie de l'hégémonie culturelle.

⁷⁰ Idée développée par *Daron Acemoglu*, " *Politics and economics in weak and strong states*", In, <http://whynationsfail.com>.

»⁷¹. En d'autres termes, l'Etat en Afrique peut revêtir une structure pluraliste pour bien mener sa politique régionale en contrôlant les différents groupes qui composent la société et qui trouvent en lui un lieu pour s'exprimer⁷². Mais si l'élite dominante refuse la transition politique vers un régime ouvert à toutes les couches sociales, en utilisant tous les moyens pour garder sa domination politique en particulier la violence brutale, La guerre civile et les révolutions se déclencheront, ce qui conduit à l'effondrement de l'Etat donnant raison à l'idée de l'Etat selon James Scott et Hobbes, en justifiant l'instabilité politique, l'incertitude et le despotisme.

En conclusion, la conception Wébérienne de l'Etat nous aide à comprendre la société en Afrique dans ses différences culturelles linguistiques et religieuses. Tout d'abord la sociologie historique de Max Weber nécessite l'étude des sociétés Africaines dans leurs différences avant de penser ensuite à ce qu'elles ont en commun. A partir de là, commence le rôle des intellectuels. Ces derniers ont l'obligation de développer le sens commun à travers l'enracinement d'une identité nationale unifiée. Et si la violence était le mode d'expression politique le plus dominant en Afrique, le type idéal Wébérien de socialité ne l'exclurait pas pour autant. Au contraire Elle est considérée indispensable pour la vie en société, en se transformant avec le temps en violence légitime et institutionnalisée. Donc, selon la perspective de Weber, le problème qui frappe l'Afrique ce n'est pas la violence en tant que telle plutôt que l'absence de son institutionnalisation ainsi que les problèmes liés au trafic des armes et

⁷¹ Voir Arent Lijphart, *Democracy in plural societies: A comparative exploration*, New Haven, (1977) Yale University Press; *Patterns of democracy*, Yale University Press, (1999); *Thinking about Democracy: Power sharing and majority rule in theory and practice*, Ed. Routledge, New York, (2008).

⁷² Consulter l'article de Pierre Birnbaum, « L'action de l'Etat, différenciation et dédifférenciation » in M. Grawitz and J. Leca(eds), *Traité de science politique*, 4 (1985) P.U.F, Paris. Chapitre X.

la diffusion des mines anti-personnel⁷³, l'immigration et l'exil comme conséquence des guerres civiles, les mouvements armés, les milices et les groupes rebelles. Tous ces problèmes peuvent causer et accélérer la fragilisation et le démembrement de l'Etat en Afrique⁷⁴. En effet, la sociologie historique de Max Weber utilise des concepts bien définis comme la violence légitime ; la nation ; le charisme ; la domination rationnelle. Des concepts qu'on peut, actuellement, utiliser pour mesurer le degré de développement et de transformation de l'Afrique noire. Sans oublier que des études actuelles font référence à Max Weber de manière inavouée en utilisant sa méthode et ses concepts⁷⁵.

En définitif, la société Africaine est en crise profonde, elle a échoué dans l'expérience démocratique, dans les arrangements pour résoudre le problème lié à la pluralité des valeurs, en suite elle a échoué dans la construction d'un Etat fort capable de gérer la situation complexe et de maintenir la stabilité et la régulation sociale, et surtout, lorsque la collecte des armes représente un processus inachevé avec la présence des stocks important d'armes, en Libye, au Tchad au Liberia et en Sierra Leone, qui échappent au contrôle des gouvernements⁷⁶

⁷³ Thierry Perret et Christophe Champin, « Mines anti-personnel, trafic d'armes légères: des obstacles de taille à l'imposition d'une paix durable », la revue internationale et stratégique, sous la direction de Hoga Sada, *L'Afrique entre guerre et paix*, P.U.F Printemps 1999 ; p. 155

⁷⁴ Consulté les travaux de W. Zartman, *Cowardly Lions: Missed Opportunities to Prevent Deadly Conflict and State Collapse*, (2005) Editeur Lynne Rynner; *The negotiation Process: Theorie and applications*, Sage publications (1978).

⁷⁵ Charles Tilly en définissant l'Etat écrit ceci: « Une organisation qui contrôle la population d'un territoire particulier est un Etat dans la mesure où ; 1- elle est différenciée des autres organisations qui agissent dans le même territoire ; 2- elle est autonome ; 3- elle est centralisée ; 4- ces multiples sous-divisions sont coordonnés les uns par rapport aux autres », cité par Pierre Birnbaum, *L'action de l'Etat, différenciation et dédifférenciation* » op. cit., Chapitre X.

⁷⁶ Thierry Perret et Christophe Champin, « Mines anti-personnel, trafic d'armes légères: des obstacles de taille à l'imposition d'une paix durable », op. cit., p. 156.

La finance climatique en Afrique

**Prof. Saddougui
Mohammed**

*FSJES – Université
Mohamed I^{er} – OUJDA*

Introduction générale

L'action internationale face au changement climatique a été lancée en 1992 avec la signature de la convention cadre des Nations unies sur le changement climatique. Le Protocole de Kyoto, signé en 1997, en a été le principal texte d'application.

L'une des étapes charnière qui a marqué ce processus fut l'émergence en 2005 d'une innovation, si particulière, à savoir, la finance carbone. Cette dernière est basée sur de nouveaux types d'actifs financiers: les actifs CO₂, ou « crédits carbone » qui matérialisent des réductions d'émissions et circulent sur ces nouveaux marchés.

Il s'agit d'une sorte de «Bretton Woods environnemental » instaurée avec le Protocole de Kyoto et la Directive européenne dont l'objectif est de définir un cadre institutionnel pouvant protéger l'environnement de la planète sans pour autant freiner le développement économique⁷⁷.

La finance climat a pris de l'ampleur avec les négociations internationales sur le Changement climatique: (Kyoto (1997) ;

⁷⁷ FRÉMONT R, « *L'architecture du système européen d'échange de quotas: Un « Bretton Woods » environnemental* », *Revue d'économie financière*, 2006, p.1.

(Copenhague (2009) ; Cancun (2010) ; Durban (2011) ; Varsovie (2013), Paris (2015) ; Marrakech (2016) ; Allemagne (2017) ; etc.

« Les financements climats désignent les ressources financières mobilisées pour financer des actions dans l'atténuation et l'adaptation aux effets des changements climatiques.

Cette définition recouvre également les engagements en matière de financements publics pris par les pays développés dans le cadre de la CCNUCC bien qu'une définition du terme de « financement climatique » reste à être agréée internationalement »⁷⁸.

Dans le cadre des transferts nord-sud, des institutions ont été mis en place telles que le Fonds pour l'environnement mondial, le Fonds d'adaptation, les Fonds d'investissement pour le climat, et plus récemment le Fonds climatique vert, ainsi que de nouveaux mécanismes financiers en évolution, tels que les paiements fondés sur

⁷⁸ WATSON Charlene & SCHALATEK Liane, « Architecture du financement climatique mondial », Fondation Heinrich Böll, NorthAmerica, 2019, <https://climatefundsupdate.org/>

- Il faut souligner qu'il n'y a pas de définition unique au niveau mondial.

- Pour le secrétariat de la CCNUCC, la finance climatique désigne le financement local, national ou transnational, pouvant provenir de sources de financement publiques, privées ou alternatives en vue de l'Atténuation et l'adaptation au changement climatique.
- Pour le *World Resources Institute*, il adopte trois approches différentes, mais nuancées, pour définir la finance climatique:
 - Une approche large définissant la finance climatique comme étant tout mouvement de fonds vers des activités qui réduisent les émissions de GES ou aident la société à s'adapter au changement climatique ;
 - Une approche moins large où la finance climatique désigne uniquement les flux financiers des pays développés vers les pays en développement (finance climat internationale) ;
 - Une approche étroite se contentant de la finance climat internationale« additionnelle », donc uniquement les investissements supérieurs aux investissements au fil de l'eau.
- Pour le Club de Financement du Développement International, la finance climatique fait partie de la finance verte et constitue des flux financiers pour l'atténuation et l'adaptation.

les résultats pour la réduction des émissions causées par le déboisement et la dégradation des forêts ainsi que l'énergie propre⁷⁹.

A l'instar des autres régions du monde, l'Afrique a assurément un intérêt grandissant pour le financement de la lutte contre le dérèglement climatique. Un tel financement doit en principe recouvrir des objectifs distincts, à savoir, l'atténuation, l'adaptation et la prise en charge des pertes et préjudices et présenter des aspects diversifiés tels que les financements privés, les interventions publiques, les financements nord-sud⁸⁰, etc.

Dans ce contexte, l'Afrique est-elle en mesure de s'approprier les mécanismes de la finance climatique et contribuer à atteindre l'objectif tracé par la communauté internationale, à savoir, la réussite de la transition énergétique par le maintien des températures mondiales à 2°C au-dessus des niveaux pré-industrialisés ?

Pour traiter d'une telle problématique, il est opportun dans un premier temps de s'interroger sur la capacité de l'Afrique à ériger en politique publique, aux niveaux local et continental, la finance climatique; puis, dans un second temps, nous allons essayer de discuter des enjeux et des limites de l'Afrique face au financement climatique.

⁷⁹ VANDEWEERD (V.), GLEMAREC (Y) & BILLET (S.), *Préparation au financement climatique: Un cadre pour comprendre ce que signifie être « prêt » à utiliser le financement climatique*, Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), 2012, p.1.

⁸⁰ BOISSINOT (J.) & FEOFFRON (P.), « Introduction », in, *Changement climatique et finance durable*, Revue d'économie financière, 2015, p.18

I. Mécanismes de financement climatique africain

Si le financement climatique est indispensable pour un développement résilient au changement climatique à faible teneur en carbone au niveau mondial, il est davantage important pour le continent africain qui subit tous les aléas des changements climatiques sans pour autant être responsable des causes et incidences possibles du réchauffement planétaire.

Pour avoir une idée sur les mécanismes de financement climatique en Afrique, il est opportun d'abord de mettre en exergue l'architecture du financement climatique mondial.

I. 1. Architecture du financement climatique mondial

Depuis l'adoption de la Convention Cadre des Nations-Unies sur les changements climatiques (CCNUCC, 1992), les pays développés se sont engagés à soutenir les pays en voie de développement, notamment via le financement de projets climatiques. A cette fin, le financement climatique international se traduit par des contributions bilatérales entre Etats ou par le financement de fonds internationaux.

En 2001, sous le Protocole de Kyoto, est établi un nouveau fonds pour le financement de projets climatiques visant l'adaptation aux effets du changement climatique dans les pays les plus vulnérables: le Fonds pour l'Adaptation.

En 2009, lors de la COP15 de Copenhague, la décision de créer le Fonds Vert pour le climat est prise et les pays développés se sont engagés à atteindre dès 2020 un montant de 100 milliards de dollars en termes de financement climatique international.

De ce fait, l'Accord de Paris – adopté à l'occasion de la COP21- a rappelé les engagements des pays développés à mobiliser le montant

précité pour le financement climatique international et la nécessité d'évaluer par la suite l'augmentation des financements, tout en acceptant de fixer un nouvel objectif collectif à l'horizon de 2025 au lieu de 2020⁸¹.

Les fonds sont déboursés via des canaux multilatéraux (à l'intérieur et à l'extérieur des mécanismes de financement de la CCNUCC et de l'Accord de Paris), et de plus en plus souvent via des canaux bilatéraux, ainsi que par des fonds climatiques régionaux et nationaux où plusieurs pays en développement ont établi des fonds nationaux et régionaux - selon des formes et des modes de fonctionnements différents⁸².

Une telle architecture du financement climatique mondial est complexe et constamment en transformation.

I.1.1. Les canaux du financement climatique

Le financement climatique se départage entre trois canaux principaux: les canaux multilatéraux, bilatéraux et les fonds nationaux et régionaux.

- Les canaux multilatéraux du financement climatique⁸³
 - Le Fonds pour l'environnement mondial (FEM) ;
 - Le Fonds pour les pays les moins avancés (FPMA) ;
 - Le Fonds spécial pour les changements climatiques (FSCC) ;
 - Le Fonds pour l'adaptation (FA) ;
 - Le Fonds vert pour le climat (FVC) ;
 - Le Comité permanent des finances ;

⁸¹ <https://environnement.brussels/thematiques/air-climat/climat/financement-climatique-international>

⁸² WATSON Charlene& SCHALATEK Liane, «Architecture du financement climatique mondial», op. cit. pp.3 et s.

⁸³ Ibid.

- Les Fonds d'investissement pour le climat (CIFs) qui abritent le Fonds pour les technologies propres (CTF) et le Fonds stratégique pour le climat (SCF) ;

- Le Fonds stratégique pour le climat rassemble le Programme pilote de résistance aux chocs climatiques (PPCR), le Programme d'investissement pour la forêt

- (FIP), et le Programme de développement accéléré des énergies renouvelables pour les pays à revenu faible (SREP) ;

- Les Banques multilatérales de développement (BMDs) ;

✓ L'unité Finance Carbone de la Banque mondiale a établi le Fonds de partenariat pour le carbone forestier (FCPF) administre également le Partenariat pour le développement des marchés (PMR) et le Fonds Bio Carbone) ;

✓ La Banque européenne d'investissement (BEI) administre le Fonds mondial pour la promotion de l'efficacité énergétique et des énergies renouvelables (GEEREF) ;

✓ La Banque africaine de développement améliore le financement climatique dans les pays africains par le biais du Fonds pour les Changements Climatiques en Afrique (ACCF) financé par l'Allemagne et administre l'Initiative pour l'énergie renouvelable en Afrique (AREI) ;

- Les agences des Nations Unies et les banques multilatérales de développement sont également les entités de mise en œuvre du FEM, le FPMA, le FSCC, et le Fonds pour l'Adaptation et le Fonds vert.

- Le Programme ONU-REDD, opérationnel depuis 2008, rassemble le PNUD, le PNUE et la FAO pour accompagner les activités REDD+ ;

- Le Fonds international de développement agricole (IFAD) administre aujourd'hui le Programme d'adaptation pour les petits exploitants agricoles (ASAP).

• Les canaux bilatéraux du financement climatique⁸⁴ :

- L'Initiative internationale pour le climat (IKI) en Allemagne ;

⁸⁴ Ibid.

- Le Fonds international pour le climat (ICF) au Royaume-Uni;
- L'Allemagne et le Royaume Uni ont également contribué au « Dispositif NAMA » qui finance des mesures d'atténuation appropriées au niveau national dans les pays en développement et les économies émergentes;
- L'Allemagne et le Royaume-Uni soutiennent également le programme Précurseurs REDD+⁸⁵(REM);
- L'Allemagne, le Royaume-Uni et le Danemark soutiennent le Fonds Mondial de Partenariat Climatique (GCPF);
- L'Initiative internationale sur la forêt et le climat est financée par la Norvège ;
- Les fonds nationaux et régionaux pour les changements climatiques⁸⁶
 - Le Fonds fiduciaire indonésien pour les changements climatiques (ICCTF) ;
 - Le Fonds Amazonie, établi par le Brésil ;
 - Les fonds nationaux pour les changements climatiques au Bangladesh, Bénin, Cambodge, Éthiopie, Guyane, Maldives, Mali, Mexique, Philippines, Rwanda et Afrique du Sud ;
 - Le Mécanisme d'assurance contre les risques liés aux catastrophes aux Caraïbes (CCRIF) a été créé en 2007 grâce à l'appui de la Banque mondiale et d'autres partenaires de développement ;
 - le centre de Capacité de risque de l'Afrique (ARC) offre un modèle similaire en tant qu'institution spécialisée de l'Union africaine.

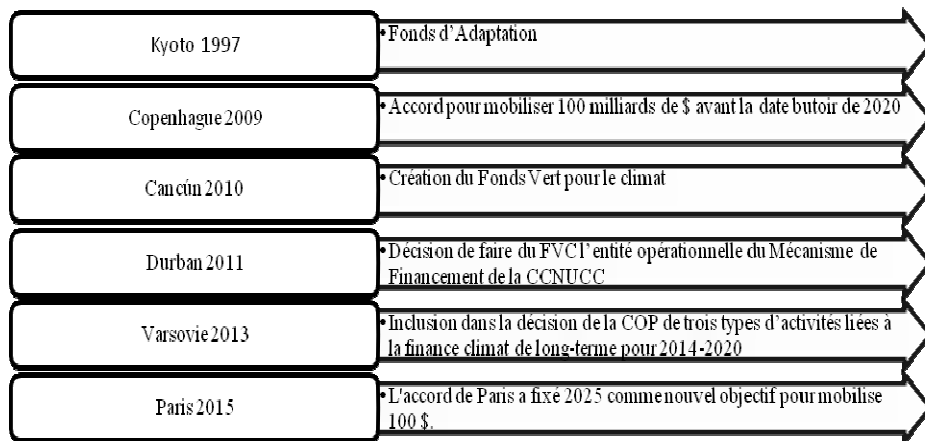
I.1.2. Historique de la finance climat selon les négociations internationales sur le Changement climatique

Les débats autour du financement de l'atténuation et de l'adaptation au changement climatique ont évolué depuis la signature

⁸⁵ Acronyme signifiant la Réduction des émissions causées par la déforestation et la dégradation des forêts dans les pays en développement.

⁸⁶ Ibid.

du protocole de Kyoto en 1997. Centrées sur la répartition de l'effort au niveau mondial, les négociations ont évolué depuis la COP Paris 2015 vers un consensus sur la nécessité de diversifier les sources de financement⁸⁷.



I. 2. Les mécanismes de financement climatique africain

Les événements météorologiques extrêmes ne cessent de rappeler la communauté internationale des risques liés aux changements climatiques et de l'inciter d'agir d'urgence. Les effets néfastes du changement climatique s'accroissent, avec de graves sécheresses et des précipitations sans précédent, des tempêtes et des inondations, en particulier en Afrique ; ce qui entraîne de lourdes pertes et dommages. Le continent africain est plus que jamais dans le besoin de fonds pour faire face aux changements climatiques.

Les mécanismes de financement climatique du continent africain sont très diversifiés et complexes. Ils ne s'apprennent pas à une appréhension facile. Ainsi, une multitude d'acteurs travaillent à l'octroi de financements climat, tant pour appuyer son développement bas en carbone que pour l'aider à s'adapter aux sévères impacts déjà ressentis.

⁸⁷ <https://www.vie-publique.fr> (du 7 mars 2019).

A cet effet, le continent africain a bénéficié du financement public du climat à l'instar des autres régions du monde, notamment les allocations du Fonds vert pour le climat en matière d'atténuation et adaptation. La répartition régionale en valeur nominale indique que l'Afrique a bénéficié de 25%⁸⁸.

Concernant le financement climatique public, entre 2013 et 2017, l'Asie, suivie de l'Afrique, ont reçu les volumes les plus importants tout au long de cette période. En termes de volume, les montants dont a bénéficié le continent africain pendant cette période a presque doublé⁸⁹.

Le tableau suivant montre les montants de financement climatique public dont a bénéficié l'Afrique pendant la période 2013/2017.

Année	2013	2014	2015	2016	2017
Montant (USD billion)	7.3	9.3	9	12.5	16.9

Pour le financement climatique bilatéral, l'Afrique a bénéficié pendant la même période des quotités suivantes:

Année	2013	2014	2015	2016	2017
Quotité de l'Afrique	18%	21%	25%	33%	29%

Quant au financement climatique multilatéral (attribué aux pays développés), les quotités de l'Afrique sont ventilées dans le tableau suivant:

⁸⁸ WATSON Charlene & SCHALATEK Liane, «Le Fonds Vert pour le Climat», Fondation Heinrich Böll, North America, 2019. p.5. <https://climatefundsupdate.org/>

⁸⁹ OECD, Climate Finance Provided and Mobilised by Developed Countries in 2013-17. OECD publishing. 2019, pp. 24-25. DOI: <https://doi.org/10.1787/39faf4a7-en>

Année	2013	2014	2015	2016	2017
Quotité de l'Afrique	21%	21%	16%	18%	30%

I.2.1. Le financement climatique en Afrique subsaharienne

L'Afrique subsaharienne est la région qui est la moins responsable en matière de changements climatiques, et la plus vulnérable quant à leurs effets. Le Fonds vert pour le climat (FVC) est devenu le plus grand fonds multilatéral cumulatif pour le climat actif dans la région, suivi du Fonds pour les Pays les Moins Avancés (FPMA) et le Fonds pour les Technologies Propres (CTF), administré par la Banque Mondiale⁹⁰.

Selon le PNUE (PNUE, 2015), les volumes de financements climat destinés à l'Afrique subsaharienne ne suffiront probablement pas à répondre à ses besoins connus en matière de financements de l'adaptation, estimés par l'UNEP à 50 milliards US\$ par an jusqu'en 2050 dans un scénario optimiste de réchauffement de deux degrés centigrade.

⁹⁰ WATSON Charlene & SCHALATEK Liane, «Note régionale sur le financement climatique: Afrique subsaharienne», Fondation Heinrich Böll, NorthAmerica, 2019. <https://climatefundsupdate.org/>

**Tableau 4: Fonds climat destinés à la région Afrique
subsaharienne (2003-2018).**

Fonds	Montant approuvé (en millions US\$)	Projets approuvés
Fonds vert pour le climat (FVC)	991.6	33
Fonds pour les pays les moins avancés (FPMA)	725.9	166
Fonds de technologie propre (CTF)	524.7	8
Fonds pour l'environnement mondial (FEM 4, 5, 6)	455.0	149
Programme pilote de résilience climatique (PPCR)	288.3	16
Programme d'investissement forestier (FIP)	250.2	17
Renforcement du programme d'énergie renouvelable (SREP)	243.9	15
Facilité de partenariat pour le carbone forestier (FCPF)	212.6	34
Alliance mondiale contre le changement climatique (GCCA)	205.8	25
Fonds d'adaptation	159.2	61
Programme d'adaptation aux petites exploitations agricoles (ASAP)	158.0	21
Fonds forestier du bassin du Congo (CBFF)	83.1	37
Fonds mondial pour l'efficacité énergétique et les énergies renouvelables (GEEREF)	40.5	2
Programme ONU-REDD	35.1	8
Fonds spécial pour les changements climatiques	35.5	13

(SCCF)		
Fonds Bio-Carbone	30.0	2
Fonds pour la réalisation des OMD	20.0	4
Partenariat pour la préparation au marché (PMR)	5.8	3

Source: WATSON Charlene& SCHALATEK Liane, «Note régionale sur le financement climatique: Afrique subsaharienne», Fondation Heinrich Böll, NorthAmerica, 2019. <https://climatefundsupdate.org/>

Concernant le financement climatique en Afrique subsaharienne dans les pays les moins avancés (PMA) et qui sont les plus vulnérables aux impacts du changement climatique, ils ont bénéficié des fonds multilatéraux sur le climat.

Ainsi, depuis 2003, 29 PMA ont été soutenus avec presque 2,7 milliards US\$, ce qui représente 61% du financement global approuvé pour la région. La Zambie, la Tanzanie, le Mozambique, le Niger, la République démocratique du Congo, l’Ethiopie et le Rwanda sont les principaux PMA bénéficiaires, chacun devrait recevoir plus de 150 millions US\$ pour des projets approuvés.

Le Fonds vert pour le climat (FVC) a pour objectif de consacrer 50% de financements approuvés sur des projets d’adaptation, dont la moitié de ce montant devrait aller aux PMA, PEID et États Africains, ce qui signifie que ce fonds est devenu la source la plus importante de financement climatique aux pays Africains les moins développés. En 2018, les PMA d’Afrique: le Burkina Faso, la République démocratique du Congo, le Rwanda et la Zambie ont obtenu le financement approuvé du Fonds vert pour le climat⁹¹.

⁹¹ Ibid.

I.2.2. Le financement climatique en Afrique du Nord

Les pays de l'Afrique du nord se trouvent dans une zone des plus pauvres en eau dans le monde et doivent importer plus de la moitié de leurs denrées alimentaires. Ils sont donc très vulnérables aux changements climatiques. Quant aux modes de vie et de consommation, ils sont très coûteux en CO2 puisque les émissions par habitant y sont souvent supérieures de 60% à la moyenne des pays en développement⁹².

En matière de financement climatique, ces pays bénéficient des programmes dédiés à la région du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord (MENA). Les deux principaux pays, le Maroc et l'Égypte reçoivent respectivement 54% et 27% du total des financements climat approuvés dans la région MENA.

C'est le Fonds pour les technologies propres(CTF) qui fournit la majeure partie des contributions, avec un total approuvé de 885 millions US\$ pour sept projets au Maroc et en Égypte et trois projets régionaux.

Dans le cadre du Fonds vert, trois projets soutiennent le Maroc (pour un total de 99,4 millions US\$) et deux projets égyptiens (avec 186,1 millions US\$). L'Égypte, le Maroc, la Tunisie avec la Jordanie bénéficieront également du programme de 378 millions US\$ pour le financement de l'énergie durable, bien que la part du financement qui sera allouée à chaque pays ne soit toujours pas claire⁹³.

Les financements climat des fonds climatiques dédiés sont concentrés entre le Maroc et l'Égypte, pour un montant total approuvé

⁹² WATSON Charlene & SCHALATEK Liane, «Note régionale sur le financement climatique: Moyen-Orient et Afrique du Nord», Fondation Heinrich Böll, North America, 2019. <https://climatefundsupdate.org/>

⁹³ Ibid.

de 784 millions US\$ et 397 millions US\$ respectivement des fonds multilatéraux pour le climat suivis par le fonds vert pour le climat.

Le plus grand financement approuvé dans la région est le prêt concessionnel de 238 millions US\$ octroyé en 2014 par le FTP à Noor II et III, Projet de concentration d'énergie solaire (CSP), au Maroc. Quant à l'Égypte, elle a bénéficié en 2017 d'un investissement du Fonds vert pour le climat avec l'approbation d'un cadre de financement d'énergie renouvelable pour l'Égypte de 154,7millions US\$⁹⁴.

La Libye qui souffre de conflits est parmi les pays de la région MENA qui ne reçoivent pas le financement climatique.

Depuis la COP24, l'accès direct au financement climatique est désormais possible grâce à la coopération Sud-Sud. Il s'agit d'une approche qui permet aux institutions nationales des pays en développement, y compris les gouvernements, les ONG et les organisations privées, d'accéder à la finance climat, sans passer par les intermédiaires traditionnels tels que les agences des Nations Unies et les banques multilatérales de développement⁹⁵.

II. Enjeux et limites de l'Afrique face au financement climatique

Nous étudierons dans un premier temps les risques et les opportunités climatiques en Afrique, pour aborder dans un second temps les enjeux et les limites du financement climatique.

II. 1. Les risques et les opportunités climatiques en Afrique

Nous aborderons successivement les risques et les opportunités climatiques en Afrique.

⁹⁴ Ibid.

⁹⁵ <https://www.cop24afdb.org/fr> (consulté le 20/11/2019).

II.1.1. Les risques climatiques auxquels est confronté le continent africain

L'Afrique est particulièrement vulnérable au changement climatique et souffre de ses effets. Selon une contribution de la Banque Africaine de Développement à la réunion de la COP21 à la CCNUCC, l'Afrique est confrontée à des risques climatiques aigus⁹⁶ :

- Le changement climatique va probablement réduire les récoltes des principales céréales dans toute l'Afrique. En Namibie, par exemple, les impacts climatiques sur l'agriculture pourraient réduire le PIB annuel de 6% à 1%;

- Le réchauffement mondial change la fréquence, l'intensité, l'étendue et la durée des extrêmes météorologiques et climatiques. Ceux-ci incluent des sécheresses très prononcées, des inondations, des stress thermiques et des cyclones tropicaux;

- Des événements extrêmes comme des inondations peuvent se combiner avec des changements à plus long terme comme l'élévation des températures, et favoriser la propagation de maladies infectieuses, déplacer les zones impaludées et exacerber la malnutrition;

- Les changements dans le régime des pluies pourraient réduire la disponibilité de l'eau dans certaines régions. Jusqu'à 90 millions de personnes pourraient être menacées si la pluie diminue à tel point que les ressources souterraines ne pourront pas se renouveler ;

- La production d'énergie qui dépend de la force hydraulique sera la plus affectée. Les changements dans la pluviométrie augmenteront peut-être la capacité de génération en Afrique de l'Est, mais la diminueront en Afrique de l'Ouest et en Afrique australe ;

- La plupart des plus grandes villes africaines sont situées sur la côte, comme Accra, Dar es-Salaam, Lagos et Maputo. Jusqu'à 10

⁹⁶ Groupe de la Banque africaine de développement (BAD), « L'Afrique et le climat: une opportunité pour s'adapter et prospérer », Contribution de la Banque Africaine de Développement à la réunion de la COP21
À LA CCNUCC, 2015, p.2. www.afdb.org

millions de personnes pourraient être menacées par les inondations au Cameroun, au Mozambique, au Sénégal et en Tanzanie ;

- L'élévation de la température océanique et l'acidification de l'océan altèrent drastiquement les écosystèmes aquatiques. Cela met en danger la durabilité de la pêche et de l'aquaculture, ainsi que les moyens de subsistance des communautés qui dépendent de la pêche.

II.1.2. Les opportunités climatiques en Afrique

L'adaptation au changement climatique combinée avec la réduction des émissions de gaz à effet de serre peut aider à stimuler la transformation économique dont l'Afrique a besoin: un développement qui résiste au climat, à faible émission de carbone, qui stimule la croissance, comble le déficit énergétique et réduit la pauvreté⁹⁷.

Le besoin de répondre au changement climatique s'accompagne d'opportunités qui stimulent les transformations économiques impératives:

Le bouquet énergétique durable constitue une opportunité d'investissement considérable. En effet, l'Afrique dispose d'un gigantesque potentiel en énergies renouvelables. – hydraulique, solaire, éolienne et géothermale. La capacité de génération solaire pourrait atteindre plus de 10 000 GW ; la capacité éolienne, 109 GW ; la capacité hydraulique, 350 GW ; et la capacité géothermale environ 15 GW. L'Afrique doit libérer au maximum son potentiel d'énergies renouvelables.

L'agriculture est une opportunité inégalable pour l'Afrique du moment qu'elle possède la plus grande quantité de terre arable non exploitée, équivalente à 25 % de la terre fertile mondiale⁹⁸.

⁹⁷ Ibid, p.3.

⁹⁸ Ibid.

Quant à l'opportunité urbaine, « Les villes peuvent prendre la bonne route en adoptant un développement plus compact et efficace – en augmentant la productivité économique, en améliorant la qualité de l'air et la santé publique, en réduisant la pauvreté et en relevant la sécurité⁹⁹ ».

Ainsi, il est indispensable d'augmenter l'accès de l'Afrique aux financements pour l'exploitation des opportunités climatiques.

II.2.L'Afrique et le financement climatique: enjeux et limites

Dans ce point, nous allons essayer d'aborder l'apport des acteurs africains en matière de financement climatique. En premier lieu, nous allons mettre en exergue l'apport de l'union africaine, (1) puis dans un second temps, la contribution des réseaux d'acteurs non-étatiques dans le domaine du climat en Afrique, d'une manière générale (2).

II.2.1. L'Union africaine et le financement du changement climatique

Face à un changement climatique menaçant et des négociations ardues et complexes sur son financement, nous assistons de plus en plus à l'émergence d'un certain panafricanisme en la matière. En effet, « l'Afrique a formulée une position commune sous l'égide du Comité des Chefs d'Etat et de gouvernement sur les changements climatiques (CAHOSCC). De même, une solidarité africaine sur les questions environnementales a été démontrée en Juin 2012 à Rio de Janeiro, au Brésil, lors de la célébration de l'anniversaire du Sommet de la Terre éminemment surnommé la conférence RIO+20. On a assisté à la présentation officielle de la Déclaration consensuelle africaine qui a été approuvée par le Sommet des chefs d'Etat en Janvier 2012 à Addis-Abeba. C'est grâce à cette unité collective que les questions relatives à l'évolution d'une économie verte et l'établissement d'un

⁹⁹ Ibid, p.5.

cadre institutionnel pour le développement durable sont venues porter l'empreinte de solidarité participative de l'Afrique»¹⁰⁰.

Dans le cadre de la semaine africaine du climat tenue à Accra, au Ghana, « des organisations multilatérales telles que le PNUD, la Convention-cadre des Nations Unies sur les changements climatiques (CCNUCC) et la Banque mondiale ont rejoint les investisseurs et à d'autres parties prenantes pour faire progresser les plans d'action nationaux pour le climat ou les contributions déterminées au niveau national (CDN) ».

A cette occasion, nous rappelons que le rôle du Maroc est très important dans cette dynamique. En effet, « le modèle marocain de mobilisation de financement, pour faire face aux effets du changement climatique et réduire à 42% les émissions des gaz à effet de serre (GES) d'ici 2030, a été mis en exergue. Ainsi, « Pour financer la lutte contre le changement climatique, le Maroc compte sur la mobilisation du budget public, l'investissement du secteur privé et le financement des institutions financières internationales»

«Grâce à ses politiques climatiques ambitieuses et son engagement à l'échelle internationale, le Maroc a pu attirer des montants importants de la finance climatique. Ainsi, pour les financements publics, il est classé 3eme mondial, juste derrière l'Inde et le Brésil¹⁰¹».

En outre, pour la même finalité, il ne cesse de prendre des initiatives pour permettre au continent africain d'accéder au financement climatique. A titre illustratif, le Maroc a fait du lobbying

¹⁰⁰ Programme des Nations unies pour l'environnement (UNEP), Stratégie Africaine sur les Changements Climatique, AMCEN-15-REF-11, mai 2014, p.12. <https://wedocs.unep.org>

¹⁰¹ Royaume du Maroc (secrétariat d'Etat auprès du ministre de l'énergie, des mines et du développement durable, chargé du développement durable), Guide d'Accès à la Finance Climat destiné aux acteurs territoriaux, juin 2019, p.10.

pour l'agriculture africaine dans le cadre de l'initiative africaine d'adaptation aux changements climatiques (Initiative AAA) en rappelant que «les défis auxquels l'Afrique est confrontée face au changement climatique sont énormes, nécessitant ainsi de renforcer rapidement et de manière tangible le financement de l'adaptation au changement climatique en faveur de l'Afrique¹⁰²».

Par ailleurs, en collaborant avec les autres organisations internationales sur le sujet de financement, les plans respectifs des Nations Unies et de l'Union africaine se sont alignés sur la voie d'un développement économique inclusif et respectueux de l'environnement: le Programme de développement durable à l'horizon 2030 des Nations Unies et l'Agenda 2063 de l'Union africaine¹⁰³. Les deux organisations sont désormais résolues à mener une bataille acharnée afin d'obtenir le financement nécessaire au développement, en particulier de l'Afrique, touchée de manière disproportionnée.

«Le continent africain ne contribue pratiquement pas au changement climatique, mais c'est une des régions du monde où l'impact du changement climatique est le plus dramatique et le plus dévastateur»¹⁰⁴.

¹⁰² ABOU ELFARAH (T.), « Initiative AAA: le Maroc fait du lobbying pour l'agriculture africaine », La vie éco du 11 novembre 2019, <https://www.lavieeco.com>

¹⁰³ Déclaration commune du Secrétaire général des Nations Unies et le Président de la Commission de l'Union africaine après la réunion de la troisième conférence annuelle UA-ONU, « L'ONU et l'Union africaine dans une bataille commune pour financer le développement et l'action climatique », <https://news.un.org>

¹⁰⁴ Déclaration du Secrétaire général des Nations Unies, António Guterres, à l'issue d'une réunion plénière de la Conférence Nations Unies-Union africaine (UA), qui s'est tenue au siège de l'Organisation à New York, 7 mai 2019. <https://news.un.org>

II.2.2. Les réseaux d'acteurs dans le domaine du financement climatique en Afrique

Relever le défi du changement climatique en mobilisant les fonds nécessaires n'est assurément pas l'apanage des acteurs étatiques. Les acteurs non-étatiques peuvent énormément contribuer à stabiliser le climat à travers des solutions qui répondent aux exigences de transition vers des modèles et des systèmes sobres en carbone et résilients aux changements climatiques.

Les ONG peuvent contribuer à relever ce défi aux côtés d'autres entités par le biais de partenariats avec des collectivités locales pour appuyer les planifications climatique et énergétique dans le cadre du développement durable et pour mobiliser des financements climat nécessaires à la mise en œuvre des plans climat locaux. Cela passe par un accès facilité aux financements climatiques décentralisés¹⁰⁵.

Dans un contexte de mise en œuvre des CDN et des objectifs de développement durable (ODD), miser sur les énergies renouvelables et l'efficacité énergétique pourrait constituer une opportunité pour accéder à des financements dont les collectivités territoriales ne pourraient bénéficier de ces opportunités si et seulement si, à l'échelle locale, elles se dotent à la fois de politiques énergétiques adaptées et qui répondent aux besoins des populations, et d'outils techniques d'aide à la décision et à la planification¹⁰⁶».

A partir de là, nous pouvons dire que le rôle des acteurs non-étatiques en matière de financement climatique prend de plus en plus de l'ampleur en faisant pencher en leur faveur la dynamique concernant la sphère financière climatique au détriment des Etats.

¹⁰⁵ Réseau, Climat & Développement, Planification du développement local et accord de Paris, comment la rendre cohérente avec ses objectifs ? Réseau Action Climat-France, 2018, www.climatdeveloppement.org

¹⁰⁶ Ibid.

D'ailleurs, cette tendance est mise en exergue à l'occasion des différents sommets mondiaux réunissant les acteurs non-étatiques luttant contre le changement climatique. Des participants, élus locaux, militants associatifs, responsables économiques sont conscients que les contributions des États ne sont aujourd'hui pas assez ambitieuses pour tenir les objectifs de l'Accord de Paris¹⁰⁷.

Désormais, la mise en œuvre des objectifs de l'accord de paris, à savoir la neutralité carbone, l'adaptation aux changements climatiques et l'alignement des flux financiers avec ces deux objectifs n'est plus assuré uniquement par les Etats, mais aussi par l'action des acteurs non-étatiques, notamment la société civile, les collectivités locales, les entreprises privées, etc.¹⁰⁸.

Conclusion

La finance climatique est actuellement au cœur des débats au niveau international. Les flux financiers de 100 milliards de dollar par an jusqu'à 2020 qualifiés de solidarité Nord- Sud peinent à être une réalité. Les pays africains, en parlant d'une seule voix à la COP 21, se sont imposés comme acteurs jouant un rôle essentiel dans la conception du nouvel accord qui permet d'éviter un réchauffement mondial catastrophique tout en aidant l'Afrique à construire un développement résilient au climat et à faible émission de carbone¹⁰⁹.

Si les mécanismes de financement climatique du continent africain sont très diversifiés, ils ne sont pas pour autant suffisants. En

¹⁰⁷ La seconde édition du sommet Climate Chance fut organisée à Agadir en septembre 2017, dans la suite de la forte mobilisation de la COP22 de Marrakech. Ce sommet a connu un grand succès. En effet, avec près de 5.000 participants de 80 nationalités, cela démontre l'importance et l'intérêt suscité par la mobilisation des acteurs non-étatiques dans la lutte contre le changement climatique.

¹⁰⁸ LEGUET Benoît, «La COP 24 marque la dynamique des acteurs non étatiques pour le climat », L'AGEFI, 2018, <https://www.agefi.fr>

¹⁰⁹ Groupe de la Banque africaine de développement (BAD), « L'Afrique et le climat: une opportunité pour s'adapter et prospérer », op. cit. p.7.

effet, l'Afrique, et tout spécialement l'Afrique sub-saharienne, a reçu très peu de financements climatiques. De ce fait, pour libérer le potentiel de l'Afrique, l'architecture mondiale du financement climatique doit être réformée¹¹⁰.

Dans ce contexte, le modèle marocain de mobilisation de financement pour faire face aux effets du changement climatique est perceptible au niveau du continent. Ainsi, le Maroc bénéficie des programmes dédiés à la région du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord (MENA) en recevant 54% du total des financements climat approuvés dans la région MENA et, dans le cadre du Fonds vert, trois projets soutiennent le Maroc (pour un total de 99,4 millions US\$).

Les pays du continent africain doivent désormais œuvrer en concert pour satisfaire leurs besoins de financement climatique et concrétiser leurs aspirations à construire des économies résilientes au changement climatique et à faibles émissions de carbone à travers leurs Contributions Déterminées Nationales (CDN) dans le cadre de l'Accord de Paris.

¹¹⁰ Ibid, p.9.

La question de l'identité culturelle et le développement en Afrique

Youssef BEN ALI

*Doctorant Chercheur en
Droit Public et Sciences
Politiques.*

INTRODUCTION

Consciente de la place de la culture¹¹¹ dans l'essor du bien-être social et économique de l'humanité, l'Organisation des Nations Unies pour l'Education, la Science et la Culture (UNESCO) a pris en charge la responsabilité de préserver les spécificités identitaires et culturelles des peuples. Cette vision de l'UNESCO s'est vite traduite en Afrique par la création du Centre de Recherche et de la Documentation Régionale pour la Tradition Orale (CRTDTO) au Niger, suite à la réunion du comité scientifique de l'UNESCO en 1966. Ledit centre a été placé sous l'égide de l'Organisation de l'Unité Africaine (O.U.A) à partir de 1974, avec une dénomination du Centre d'Etudes Linguistiques et Historiques par Tradition Orale (CELHTO). L'objectif est de promouvoir des programmes et des études sur les cultures, les langues et les traditions des peuples du continent africain, ce qui permettrait inéluctablement de revaloriser le patrimoine oral pour plus de réappropriation de la culture africaine.

A partir des années 1989, l'UNESCO a mis en relief l'aspect traditionnel de la culture en stipulant que « *la culture traditionnelle et populaire fait partie du patrimoine universel de l'humanité, qu'elle est*

¹¹¹ La culture renvoie généralement à un système de croyance et de valeurs partagées au sein d'un groupe.

un puissant moyen de rapprochement des différents peuples et groupes sociaux et d'affirmation de leur identité culturelle(...)»¹¹². De même, les conclusions de la réunion des chefs d'Etats et de gouvernement de l'union africaine en Janvier 2006 au Soudan, se sont soldées par reconnaître l'importance de la culture comme locomotive de tout développement en Afrique, et un tremplin pour répondre aux défis que pose la mondialisation¹¹³.

Que faut-il entendre alors par "l'identité culturelle" ? Cette notion traduit « l'ensemble de traits marquant une certaine spécificité, une certaine individualité propre à un groupe social ou à un peuple. [Elle] recouvre toutes les conditions d'humanisation et d'épanouissement matérielles et spirituelles au sens large»¹¹⁴. A son tour, la culture regroupe généralement les normes, les valeurs, les institutions et les artefacts.

Certes, les écrivains, les artistes et les hommes de l'art en général sont des porteurs de valeurs de cette identité culturelle de leurs peuples respectifs. Ces charges émotionnelles devraient être traduites

¹¹² UNESCO, Recommandation sur la sauvegarde de la culture traditionnelle et populaire, 15 novembre 1989. Pour plus de détails, voir le lien suivant: http://portail.unesco.org/fr/ev.phpURL_ID=13141&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html (consulté le 12/01/2021).

¹¹³ L'idéologie néolibérale adhère fortement à une mondialisation basée sur des économies concurrentielles. Elle milite également pour un paradigme qui considère que l'épanouissement de l'humanité devrait se baser sur des politiques de profit "d'essence matérielle" et purement économique (notamment - les Programmes d'Ajustement Structurel (PAS) - imposés par la Banque Mondiale (BM) et le Fonds monétaire international (FMI), et sans lesquelles toute politique de développement "à base immatérielle", telle que la culture, ne suffit pas amplement pour la résorption des maux sociaux (pauvreté, précarité, exclusion sociale...etc.) Les "PAS" prennent leur légitimité des 10 points du "Consensus de Washington". Pour plus de détails, voir: John WILLIAMSON (édité par), *The Political Economy of Policy reform*, Washington DC, Institute for International Economics, 1994, p. 14

¹¹⁴ Pierre- Célestin NYETERA (rédaction), *Education, science et culture*, Revue Trimestrielle Janvier- Mars, N° 9, 1984, p. 76

en réel développement inclusif ¹¹⁵ qui prend en considération les réalités et les aspirations de la population autochtone de chaque région de l'Afrique. Or, les valeurs de l'identité culturelle africaine devraient être reconnues à divers niveaux de l'organisation nationale et sociale. Ceci servira de tremplin au développement socioculturel et rendra aux Africains leur propre personnalité, puisque la langue est un véhicule de la culture.

Dans cette perspective, les modèles de développement élaborés par les bailleurs de fonds occidentaux en Afrique semblent impuissants à générer le progrès attendu. En effet, la majorité de la population en Afrique vit sous le seuil de la pauvreté, dont la majorité des pays africains occupent le bas du classement selon l'Indice de Développement Humain (IDH) ¹¹⁶. Dit autrement, cet échec est dû essentiellement non seulement à la non conformité des modèles du développement importés de l'occident aux réalités et aux identités culturelles de la population autochtone en Afrique, mais aussi au caractère artificiel de l'Etat qui « souffre d'un grave déficit imputable à [sa] légitimité précaire » ¹¹⁷.

Le présent article entend répondre à la problématique suivante: **En quoi la culture africaine offre-t-elle des perspectives pour le développement en Afrique ?**

¹¹⁵ Le développement inclusif exige une dynamique de l'intégration territoriale où la question de l'édification de la société se fait par l'empowerment et l'action participative des communautés locales. Pour plus de détails, consulter: Angba Martin AMON, « Développement inclusif et gouvernance économique: quelle identité sociale pour l'Afrique ? », in *Cahiers de l'IREA*, N° 31, 2019, p. 92

¹¹⁶ Pour plus de détails, voir le Rapport du PNUD (2019). 31 pays africains affichent une catégorie faible dans ce classement et occupent des rangs qui varient entre 154^{ème} et 189^{ème}. In PNUD, « *Human Development Report 2019 Beyond income, beyond averages, beyond today: Inequalities in human development in the 21st century* », 2019, p. 304. Disponible en ligne sur le lien suivant: <http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019.pdf> (consulté le 02/01/2021).

¹¹⁷ Bertrand BADIE, *L'Etat importé: L'occidentalisation de l'ordre politique*, Paris, Ed. FAYARD, Coll. Dirigée par Pierre BIRNBAUM, 1992, p. 249

L'hypothèse principale de notre analyse est que le sous développement de l'Afrique est dû, en partie, à la déformation qu'a subie la culture africaine sous l'emprise de l'hégémonie culturelle occidentale. En conséquence, il est impératif de revisiter les stéréotypes enracinés dans les esprits des africains à propos de leurs cultures, pour s'attendre à plus de progrès et de développement des générations futures¹¹⁸.

Pour ce faire, la présente recherche s'articulera en deux parties. Dans la première partie, il sera question d'élucider la dialectique de la richesse et de l'aliénation de la culture africaine, avant que la deuxième partie mette en exergue les atouts de la culture africaine dans le développement du continent. Finalement, la conclusion générale propose des suggestions servant comme repères pour une meilleure réinsertion de la culture africaine dans tout projet de développement, notamment dans la réduction de la pauvreté et de la précarité.

¹¹⁸ Or, les malheurs de l'Afrique trouvent leurs explications dans cette perte de repère de leurs identités africaines. Cette situation engendre des maux de plusieurs formes, notamment, les conflits idéologiques, économiques et religieux de l'Afrique postcoloniale handicapant le développement du continent africain.

PARTIE I: La dialectique de la richesse et de l'aliénation de la culture africaine

Deux idées-forces méritent d'être analysées, d'une part, les emblèmes de la richesse de l'identité culturelle africaine (**section 1**), et d'autre part, l'hégémonie et l'aliénation culturelle en Afrique (**section 2**).

SECTION1: Art et littérature traditionnelles, deux emblèmes de la richesse de l'identité culturelle africaine¹¹⁹.

Selon Anta Diop¹²⁰, il existe trois caractéristiques générales de l'art africain qu'il qualifie de nègre: « *liberté audacieuse, rythmes puissants et invention plastique toujours valable* ».¹²¹ Pour cet homme

¹¹⁹ Les composantes de l'identité culturelle traditionnelle en Afrique sont multiples (les chants, les danses, la musique...etc.). Néanmoins, l'accent sera mis sur l'art et la littérature traditionnelle comme des principaux traits d'une telle identité. Ce qui importe le plus est de mettre en exergue le rôle de la préservation de la culture locale des populations autochtones dans le processus du développement du continent.

¹²⁰ Cheikh ANTA DIOP (1923-1986) historien, politicien et anthropologue sénégalais. Il avait un apport considérable dans la mise en exergue de la culture et de la civilisation de l'Afrique noire, en particulier, et mondiale. Parmi ses œuvres:

- Cheikh ANTA DIOP, *Antériorité des civilisations nègres: mythe ou vérité historique ?* Ed. Présence africaine, 1967 ;
- Cheikh ANTA DIOP et al. *L'Antiquité africaine par l'image*, Ed. Présence africaine, 1976 ;
- Cheikh ANTA DIOP, *Parenté génétique de l'égyptien pharaonique et des langues négro-africaines*, Institut fondamental d'Afrique noire, Ed. Les nouvelles éditions africaines, 1977 ;
- Cheikh ANTA DIOP, *Nations nègres et culture: De l'Antiquité nègre égyptienne aux problèmes culturels de l'Afrique noire d'aujourd'hui (I, II)*, Ed. Présence africaine, 1979 ;
- Cheikh ANTA DIOP, *Civilisation ou Barbarie*, Ed. Présence africaine, 1981 ;
- Cheikh ANTA DIOP, *L'Afrique noire précoloniale. Étude comparée des systèmes politiques et sociaux de l'Europe et de l'Afrique noire, de l'Antiquité à la formation des États modernes. L'Unité culturelle de l'Afrique noire*, Ed. Présence africaine, 2000.

¹²¹ Cheikh ANTA DIOP, *Nations nègres et culture: De l'Antiquité nègre égyptienne aux problèmes culturels de l'Afrique noire d'aujourd'hui (II)*, Vol. 2, Ed. Présence

érudit, l'art africain doit être toujours au service d'une cause sociale, car il émane d'une croyance populaire incarnant un culte royal et religieux partagés. Prenons le cas des statues qui servaient comme support immortel des ancêtres morts. Ces objets artistiques sont alors des figures de certaines divinités. De même, l'art se manifeste dans la sculpture, et dans l'architecture sous la forme de huttes en terre, rondes ou rectangulaires. Le bois, la terre, l'ivoire sont des matériaux de sculpture qui permettent de fabriquer des masques, des statuettes, des meubles, des instruments de musique...Ce n'est qu'avec l'art utilitaire, traduit par les produits des métiers artistiques (métiers artisanaux, sculpture...etc.) et qui respecte les rites et les mœurs de la société, que l'identité culturelle africaine prend sa forme.

Quant à la littérature africaine, la forme orale y occupe une place importante. Elle est riche et diverse par ses nombreux genres littéraires (contes, récits dont l'action se situe dans un passé réel ou mythique, proverbes, dictons, maximes, sentences, adages, etc.). Plus particulièrement, la littérature orale baoulé¹²² a une valeur éducative, informative, ludique voire juridique. Les proverbes baoulés sont des formules stéréotypées ou des énoncés figés qui passent de génération en génération. Leur connaissance se fait par transmission culturelle. Les contes aussi, un autre genre littéraire, sont dits par des adultes ou des personnes âgées à leurs jeunes. Parfois, ce sont uniquement les enfants qui se réunissent pour dire des contes.

Dès lors, l'appartenance à un groupe socioculturel, permet de répondre favorablement aux attentes de ce groupe. Cette appartenance à la culture traditionnelle d'une communauté s'acquiert par l'emprise

africaine, 3^{ème} édition, 1979, p. 339. Cité par Caroline PACHECUS, *Médias, Mondialisation et diversité culturelle, le cas de l'Afrique Subsaharienne*, Série Communication, Paris, Ed. L'Harmattan, 2018, p. 112

¹²² Les Baoulés sont un peuple de la Côte d'Ivoire, vivant dans la grande majorité au centre du pays, près des villes de "Yamoussoukro" et de "Bouaké". Ils représentent l'ethnie la plus majoritaire en Côte d'Ivoire avec environ 23 % de la population du pays.

qu'exerce le milieu sur les membres de cette communauté, alors que chaque action de ses individus devrait être conforme aux règles communément établies. Ceci dit, la culture traditionnelle ne peut y avoir cet attrait qu'avec une charge émotionnelle transmise à ses membres et qui se représente sous forme d'activités (musique, chants, danse...). Ces personnes se sentent liées par une gamme de sentiments d'appartenance commune, de complémentarité et de solidarité. C'est dans cet esprit en commun que naît la conscience d'une nécessité des innovations sociales et économiques au profit de la communauté d'appartenance qui prime sur le profit individuel ou corporatiste. C'est par ce détour que l'individu affiche une réelle volonté d'honorer son contrat social vis-à-vis de sa communauté d'origine. Ainsi, au moment où les pays africains colonisés envisageaient à arracher leurs indépendances et leurs propres émancipations politique et économique, le colonialisme s'efforçait de diffuser sa domination et ses valeurs culturelles pour mieux servir ses propres intérêts.

SECTION 2 . Hégémonie et aliénation culturelle en Afrique

Les écrits d'Antonio GRAMSCI sur l'hégémonie culturelle¹²³ avaient un impact important sur la pensée des européens à l'époque. Cette politique de domination culturelle européenne vis-à-vis de celle africaine a influencé également la culture traditionnelle des pays africains qui ont été sous la colonisation européenne. Ainsi, «sur le plan ethnico-culturel, l'Afrique noire [était] esclave et naïve des modèles culturels occidentaux. Elle entretient et cultive le complexe

¹²³ L'hégémonie culturelle signifie une sorte de domination qui est principalement idéologique. Gramsci qualifie l'hégémonie comme un système de vie morale déterminé (conception de la vie, etc.). Il estime aussi que le groupe social dominant a acquis sa domination en propageant ses pratiques et ses croyances dans les sociétés dominées. Voir à cet égard notamment: Antonio GRAMSCI, *Cahiers de prison*, Collection Bibliothèque de Philosophie, Ed. Gallimard, Tome II, 1983, p. 392

d'infériorité par rapport à la civilisation occidentale-européenne (...)»¹²⁴.

En effet, l'hégémonie culturelle des européens se traduit par une prohibition de toute forme de représentation de la culture traditionnelle des africains (croyance, langue «dialecte », mœurs ancestrales, danse et folklore ...). Avec cette politique, les européens ont essayé de chambouler cette culture des communautés autochtones en Afrique, afin de les rendre plus pacifiques et moins résistants à leurs convoitises. Au fait, dans un discours adressé aux missionnaires européens en Afrique, stipulait que le Roi des Belges Léopold II leur disait: « *Vous devez les détacher et les faire mépriser tout ce qui leur procure le courage de nous affronter (...) Votre action doit se porter essentiellement sur les jeunes afin qu'ils ne se révoltent pas. Si le commandement du Père [induit] celui des parents, l'enfant devra apprendre à obéir à ce que lui recommande le Missionnaire qui est le père de son âme. Insistez particulièrement sur la soumission et l'obéissance. Evitez de développer l'esprit de critique dans vos écoles. Apprenez aux élèves à croire et non à raisonner (...)* »¹²⁵.

Au demeurant, l'évangélisation a servi pleinement les intérêts coloniaux. Elle se basait essentiellement sur la soumission de la population africaine aux directives des missionnaires. Cette politique de domination culturelle se fait au détriment de la culture traditionnelle des africains. D'ailleurs, un africain reconverti à la religion du missionnaire ressent un sentiment de honte vers sa religion, ses traditions, sa culture et son identité d'origine.

Cette tentative d'aliénation de la culture des africains a été sévèrement critiquée par le mouvement de négritude¹²⁶ dirigé par les

¹²⁴ Michel NTI MBALLA, *L'Afrique noire à la traîne de la trajectoire de l'émergence*, Editions Connaissances et savoirs, 2019, p. 26

¹²⁵ Moïse BALENDA, *La quête de la nationalité et de la personnalité africaines, quel difficile exercice de style!*, Paris, Eds. Velours, 2010, p. 511

¹²⁶ C'est un courant littéraire et politique né entre les deux guerres mondiales (fin des années 1930), et qui rassemblait des écrivains noirs tels que Léopold Sédar Senghor, Léon-Gontran Damas, Aimé Césaire...etc. dont l'objectif est de

élites africaines dès 1930. Ceux-ci ont souligné le danger que suscite la confrontation entre la culture et les traditions de la population autochtone et celles des missionnaires. Dès 1960, des responsables politiques tels que G. Eyadéma et S. Mobutu ont lutté acharnement pour une « *renaissance culturelle* »¹²⁷. Un tel mouvement a plaidé pour une rupture avec l'hégémonie européenne aliénante, mais sans se faire entendre.

Dans la même perspective, les missionnaires européens prétendaient transmettre une noble mission, celle de civiliser les sociétés africaines. Néanmoins, cette diffusion des nouvelles valeurs aux différentes communautés africaines exige l'abandon de la culture locale incarnée dans les mœurs, les traditions, les coutumes, les croyances...etc.

Un autre courant qui ne manque pas d'importance, et qui a critiqué l'hégémonie culturelle des européens, c'est le courant afro-culturel. Celui-ci avait le mérite de « *promouvoir l'autonomie de la conscience politique des peuples africains et d'ascendance africaine* »¹²⁸. Pour ce courant, c'est l'aliénation culturelle des sociétés africaines qui génère cette incapacité pour ces nations à prendre leur propre responsabilité en mains.

Cette aliénation a entravé certainement toute possibilité d'autonomisation des peuples africains. D'où la nécessité de la réappropriation de l'identité culturelle autochtone, et de la mémoire historique africaine pour plus d'émancipation sociale. Pour les adeptes de ce courant, leur position n'est qu'une réelle volonté d'une

revendiquer l'identité culturelle noire et de rendre la dignité à celle-ci, après des années d'aliénation politique, psychologique et surtout culturelle.

¹²⁷ Magloire SOME, « Les cultures africaines à l'épreuve de la colonisation », article tiré de la communication présentée au colloque 'Historiens Africains et mondialisation', 3^{ème} Congrès de l'Association des historiens Africains en 2001, publié par le Conseil pour le développement de la recherche en sciences sociales en Afrique & Association des historiens africains, 2002, pp. 41–59

¹²⁸ José DO-NASCIMENTO, *Les chemins de la modernité en Afrique. Pour changer l'Afrique, changeons de paradigme*, Paris, Editions l'Harmattan, 2017, p. 383

autonomie des normes, des valeurs, des priorités et des intérêts qui préside à l'action des peuples africains, et qui vise avant tout la désaliénation de l'identité culturelle des sociétés africaines.

Il va sans dire que l'aliénation de la culture africaine par les anciens pays colonisateurs est un réel affront à l'éthique et aux valeurs humaines universelles, puisqu'elle faisait une table rase à une grande charge culturelle accumulée par les ancêtres en procédant à une négation de celle-ci. En fait, les sociétés du continent africain doivent parfaitement être attachées à leurs histoires, notamment culturelles, pour pouvoir tracer un avenir florissant. L'Afrique a besoin donc d'un véritable réajustement intellectuel et culturel. A cet effet, il est nécessaire de remédier préalablement les aux facteurs culturels du sous-développement avant de mettre en œuvre des nouvelles stratégies du développement. Ce n'est qu'avec ce changement radical des mentalités que l'on peut aboutir au développement attendu du continent. La mise en relief des atouts de la culture africaine dans le développement du continent constituera l'objet de la partie suivante.

PARTIE II: Les atouts de la culture africaines dans le développement du continent

Le long de cette deuxième partie, l'accent sera mis sur la place du développement dans la culture africaine de post-indépendance (**section 1**), avant de traiter l'identité culturelle en Afrique et les enjeux du développement (**section 2**).

SECTION 1 - La culture africaine de post -indépendance: quelle place pour le développement du continent ?

Le concept de la culture est défini comme une entreprise humaine ayant trois composantes: « *la base matérielle, la base des valeurs et la base institutionnelle. La base matérielle d'une culture englobe toutes les incarnations matérielles de l'esprit et des idées d'une société donnée. La base des valeurs, quant à elle, fait référence à l'ensemble des valeurs qui déterminent la signification relative de toutes les choses et de tous les actes au sein d'un univers social donné. La base institutionnelle fait référence aux processus et aux conditions qui jouent un rôle dans la définition et la promotion d'un individu dans une société donnée.* »¹²⁹.

De même, la culture constitue l'un des piliers importants pour tout développement escompté. Néanmoins, ce concept demeure polysémique. Certains anthropologues limitent cette notion aux comportements qui expriment les valeurs partagées et les convictions unanimes d'une communauté donnée. A son tour, l'UNESCO a insisté sur le rôle de la culture dans le développement à l'issue de la déclaration de MONDIACULT. Celle-ci a considéré que « *le patrimoine culturel immatériel n'avait pas encore été suffisamment pris en compte* »¹³⁰ dans les politiques de développement. Au vu de ces

¹²⁹ Mohammed D. SIRLEAF AMOS, *Visionary Liberia Leader: Ellen Johnson-Sirleaf*, Edition AuthorHouse, 2009, pp. 71-73

¹³⁰ La Déclaration de MONDIACULT est issue de la Conférence mondiale sur les politiques culturelles qui s'est tenue à Mexico en 1982, disponible sur:

clarifications conceptuelles, il semble que la culture ne s'oppose pas au développement, mais les deux notions sont intimement interconnectées. Autrement dit, la culture a besoin du développement pour qu'elle soit prospère ; comme un développement ne peut avoir lieu sans culture¹³¹.

Ceci-dit, la colonisation de l'Afrique était un sérieux défi pour l'autonomie culturelle de l'Afrique. D'ailleurs, depuis les années 1970, la prise de conscience de l'importance de la culture dans le développement¹³² visait à réaffirmer l'identité culturelle des africains, qui serait menacée par l'accent mis sur les modes de développement préconisés par l'Occident. Le débat sur la culture et le développement en ce qui concerne l'Afrique peut être divisé en deux camps. L'un des camps a déclaré que l'Afrique perdrait ses caractéristiques culturelles uniques en raison de l'intrusion d'usages modernes et de comportements étrangers à ses valeurs. A son tour, le camp adverse a appelé à une rupture avec la culture locale, et à une réintégration à des nouvelles cultures qui synthétiserait tradition et modernité.

D'un côté, ceux qui voient dans la culture africaine, elle-même, un obstacle au développement¹³³, croient que l'Afrique dans son ensemble a emprunté les mauvaises pratiques à l'Occident, voire

<https://ich.unesco.org/fr/1982-2000-00309#1982-mondiacult-mexico> (consulté le 13/01/2021).

¹³¹ Parmi les personnalités qui affirment cette relation, on trouve l'ex président du Sénégal Léopold Sédar Senghor qui considère la culture comme base de tout développement.

¹³² Ce rôle a été expressément mentionné dans la déclaration de Mexico en 1982 qui reconnaît le rôle des politiques culturelles comme vecteurs de valeurs créatrices de la richesse.

¹³³ A cet égard, on peut citer l'une des figures ayant adopté cette position. Il s'agit de Ali A. MAZRUI qui, suite à la régression économique et politique de l'Afrique, avait proposé la recolonisation de l'Afrique pour la faire sortir de sa récession aigue. Voir Ali MAZRUI, «Development in a Multi-Cultural Context: Trends and Tensions», in *Culture and Development in Africa*, Ismail SERAGELDIN and June TABOROFF (editors), The World Bank, Washington, DC, IBRD, Environmental Sustainable Development Proceedings, Series N°. 1, 1994, pp. 127 – 136

même celles du capitalisme en adoptant un mimétisme irréfléchi. Or, les africains ont emprunté ainsi la culture du profit mais pas l'esprit d'entreprise. Ils ont aussi emprunté les voies qui mènent au capitalisme, mais pas la culture de prise de risque créative. Grosso modo, les africains ont appris les modes de consommation de l'Occident, mais pas nécessairement ses techniques de production.

De surcroît, ce camp traite les cultures africaines comme des cultures de nostalgie plutôt que d'anticipation, des cultures impressionnantes au regard des normes de charité et de solidarité, des cultures où la productivité et l'efficacité ne sont pas optimales. En outre, ce camp propose de recentrer le débat sur le développement afin de mettre l'accent non sur la libéralisation politique ou économique, mais plutôt sur le développement culturel. Tirant des exemples des expériences russes de la perestroïka (libéralisation politique) et de la glasnost¹³⁴ (libéralisation économique), et des expériences des pays qui ont choisi de transformer leurs économies avant de libéraliser la sphère politique, tels que la Corée du Sud et les "Tigres asiatiques", le Sud-Est pays asiatiques (y compris aussi la Chine). Cela implique de revisiter les fondements de la culture africaine, vue comme obstacle au développement, avant de penser aux autres formes de développement que ce soient économiques ou politiques.

De l'autre côté, l'on trouve des spécialistes qui pensent que les politiques de développement doivent être adaptées aux cultures africaines. Un exemple de cet argument est l'affirmation de Claude Ake¹³⁵ qui considère la construction sur l'indigène est la condition nécessaire pour le développement de la population locale. Claude insiste sur l'impératif d'octroyer à cette population autochtone les moyens de définir la forme et le contenu de leur propre stratégie de

¹³⁴ La glasnost est traditionnellement traduite par « transparence », est une politique de liberté d'expression et de la publication d'informations qui s'amorça par l'accident nucléaire de Tchernobyl, puis fut portée en URSS par M. Gorbatchev en 1986.

¹³⁵ Robert KILTGAARD, «Taking Culture into Account: From "Let's" to "How"», in *Culture and Development in Africa*, Op. Cit., p. 75

développement. Cette finalité ne pourrait être atteinte que si lorsqu'on veille à ce que les changements de développement soient porteurs de valeurs, des intérêts, des aspirations traduites par des fortes institutions sociales. Pour les militants de cette idée, le coupable n'est pas la culture locale des africains, mais l'application aveugle des politiques étranges à des cultures qui peuvent leur être catégoriquement hostiles.

SECTION 2 . La culture et les enjeux du développement en Afrique

Historiquement parlant, il n'est pas donc étonnant que, dans les années qui ont suivi l'indépendance, les intellectuels africains se consacraient essentiellement à la rédaction de l'histoire de l'Afrique ; une histoire que Mbembe décrit comme un « *discours apologétique fondé sur la redécouverte de ce qui était censé être l'essence, le génie distinctif de la "race noire"* »¹³⁶. Cherchant à légitimer leur "race", les africains de cette génération ont essayé autant que possible de se démarquer de ce qu'ils pensaient être occidental. Notons, à cette occasion, la naissance du panafricanisme¹³⁷ qui « (...) *marque le grand retour des africains dans l'histoire intellectuelle et politique des relations internationales (...) Le panafricanisme est donc une occasion de découvrir les enjeux qui (...) obligent à chercher dans l'histoire des éléments de réponse aux défis actuels et futurs qui se posent à ce continent.* »¹³⁸

¹³⁶ Achille MBEMBE, *On The Postcolony*, Series: Studies on the History of Society and Culture, University of California Press, 2001, p. 12

¹³⁷ Ce mouvement est né au XVIII^{ème} siècle dans la diaspora africaine déportée aux Amériques, avant de prendre le nom du panafricanisme au tournant du XX^{ème} siècle. Il a constitué, pour les africains des deux rives de l'Atlantique, un espace privilégié de rencontres et de mobilisations de plusieurs personnalités intellectuelles, politiques et culturelles de l'Afrique.

¹³⁸ Amzat BOUKARI-YABARA, *Africa Unite, une histoire du panafricanisme*, Paris, Ed. La découverte, 2017, p. 6

En résolvant cette crise culturelle, Homi Bhabha a proposé l'idée de l'Hybride. C'est l'idée que les contacts culturels ne mènent pas à l'annihilation de l'une (culture autochtone) et à la victoire de l'autre (culture occidentale), mais plutôt à un état qui n'appartient à aucun des deux, un troisième espace médian, qui est un produit de l'interaction entre les deux. De ce point de vue, la culture africaine d'aujourd'hui n'est pas une occidentalisation dégénérée, mais plutôt un troisième espace qui n'est ni occidental ni africain au vu que les africains ont été influencés par l'Occident, de la même manière que toutes les cultures ont été influencées par d'autres.

Dans le même ordre d'idées, les cultures africaines sont immanquablement en train de changer et sont actuellement reproduites. Il faut comprendre que la culture n'est pas le produit final d'un processus, mais un processus lui-même¹³⁹. C'est un processus historique en perpétuelle métamorphose et qui n'est lié à aucun moment de l'histoire.

Dans son ouvrage, « l'Afrique noire est mal partie »¹⁴⁰. René Dumont a permis de sensibiliser les élites africaines comme il a incité le citoyen ordinaire à s'interroger sur la capacité des classes politiques africaines à promouvoir un développement économique et social harmonieux sur le continent, et de remettre en question les valeurs fondamentales, en particulier celles de la culture. Il importe alors à ce niveau de poser une interrogation qui s'impose avec acuité. Il s'agit de décrypter les éléments des cultures africaines censés entraver le développement.

¹³⁹ Le processus de détermination des facteurs de développement d'après l'agenda 21 de la culture de 2004 a abouti à la reconnaissance de la culture comme quatrième pilier du développement, et un facteur déterminant dans l'inclusion sociale et la réduction de la pauvreté ce qui implique son intégration dans le carré du développement avec l'économie, le social et l'environnement. Voir dans ce sens les résolutions de l'ONU N° 65/166 et N°66/208 sur la "culture et le développement".

¹⁴⁰ René DUMONT, *L'Afrique noire est mal partie*, Paris, Edition Seuil, Coll. Esprit «frontière ouverte», 1962, p. 288

A cet effet, la régression des sociétés africaines est souvent due à la culture paresseuse des africains¹⁴¹. Ce signe est souvent décrit comme une cause de pauvreté persistante et de manque de développement économique. Cette paresse découle des cultures africaines en tant qu'attribut qui n'encourage pas le développement. Une attitude passive à une vie créative, où la plupart des gens sont satisfaits du minimum. La responsabilité n'est pas des africains uniquement, mais plutôt partagée, du moment où les missionnaires envoyés en Afrique ont essayé d'encourager la culture de paresse chez les populations autochtones. A cet égard, l'on note le discours du Roi Léopold II aux missionnaires en Afrique déclarant que: « (...) *heureux les pauvres car le royaume des cieux est à eux. Il est difficile aux riches d'entrer au ciel. Vous feriez tout pour que les nègres aient peur de s'enrichir pour mériter le ciel (...)* »¹⁴².

Beaucoup d'Africains préfèrent s'engager dans l'agriculture de subsistance, plutôt que dans l'agriculture à but lucratif. Les africains reçoivent aveuglement les instructions sans faire appel à la raison pour établir leur viabilité et leur potentialité dans leurs sociétés respectives. L'africain, dans ce discours, est ainsi scellé dans la docilité et la dépendance, dans la déraison et l'obéissance dépourvue de toute critique. Contester cette vue est une tâche décourageante. Car ce discours se situe dans un cadre qui rend tout examen critique presque impossible et équivaut à un péché même.

Au vu de ces constats, les idées culturelles véhiculées par les missionnaires de l'Occident ont contribué, plus que tous les autres

¹⁴¹ Cette culture importée de l'Occident n'encourage pas nécessairement le travail productif. Elle milite plutôt en faveur de l'abandon des pratiques ancestrales au profit des nouveaux besoins en contradiction avec les valeurs et les normes qui régulaient le mode de vie des africains bien avant. Ce changement de vision engendre, entre autre, un cycle vicieux de pauvreté multidimensionnelle qui empêche l'épanouissement social, dont celui-ci ne pourrait être atteint que lorsque les cultures locales des populations autochtones soient respectées.

¹⁴² Extrait d'un discours du Roi Léopold II à Bruxelles aux missionnaires belges en Afrique en 1883.

facteurs, à garder l'Afrique à la traîne dans le développement social. D'où la nécessité de régénérer la culture locale en Afrique pour qu'elle soit une locomotive d'un réel développement de l'ensemble des régions de l'Afrique.

CONCLUSION

En guise de conclusion, le développement est un processus multidimensionnel qui implique des modifications des structures, des attitudes et des institutions, ainsi que l'accélération de la croissance économique, la réduction des inégalités et l'élimination de la pauvreté. Cependant, la dimension culturelle pourrait jouer un rôle crucial dans la promotion de cette démarche.

Par la richesse de ses traditions et de ses symboles qui peuvent projeter une identité propre à l'Afrique, la culture africaine peut constituer une base solide pour mettre en œuvre un développement socio-économique du continent. A cet égard, tout développement escompté en Afrique ne peut avoir lieu, que si les africains revalorisent leur propre identité culturelle et essaient de faire une table rase avec des idées véhiculées par les missionnaires, et qui incitent les africains à être paresseux et de ne pas avoir le courage pour bâtir un avenir florissant. Ainsi, en tant que fléaux handicapant le développement des sociétés africaines, la pauvreté et la précarité sociale semblent alors des phénomènes d'ordre socio-culturel, plutôt qu'économique.

Somme toute, les africains doivent prendre leur destin en mains. Les décideurs doivent garder à l'esprit que, si les plans de développement ne sont pas fondés sur la culture et les valeurs africaines autochtones, ils risquent d'échouer, et que si les connaissances autochtones africaines peuvent paraître trompeuses, elles possèdent une capacité démontrée à impulser les efforts de développement actuels sur le continent.

Au terme de ce travail, il serait alors judicieux de se demander si le facteur culturel interagit-il avec d'autres variables dans la "production" du développement ? Et comment la culture, elle-même, est affectée par divers types de développement ?

L'attractivité des investissements en Afrique: Principaux déterminants, indices et pays attractifs.

**Prof. BENHAYOUN
ELMADANI**

INTRODUCTION

L'Afrique est un continent disposant de nombreuses opportunités et constitue un continent d'avenir. Autrefois délaissé, l'Afrique Elle est aujourd'hui au cœur du développement. C'est ainsi qu'Avec la mondialisation, les investissements directs étrangers n'ont pas cessé de croître, permettant ainsi à ce continent d'en être l'un des principaux bénéficiaires. De ces investissements. Une nouvelle donne s'impose donc graduellement sur le continent africain: les fonds privés se substituent aux bailleurs de fonds multilatéraux ou publics et les investisseurs des pays du Sud remplacent ceux du Nord. Mais surtout, les Africains deviennent eux-mêmes les premiers entrepreneurs et pourvoyeurs de leurs économies. En effet, le continent africain a connu une forte croissance économique au cours des dix dernières années. Cadot *et al.* (2015)¹⁴³ considèrent qu'une croissance durable de l'Afrique est dépendante d'une industrialisation forte. L'industrialisation est le processus par lequel la transformation des produits primaires permet l'obtention des produits à forte valeur ajoutée et compétitifs sur le double plan interne et externe d'un pays (CEA, 2016b¹⁴⁴ ; Chandra, 1992¹⁴⁵). Avec l'ampleur grandissante des investissements directs étrangers (IDE), notre présentation s'articule

¹⁴³ CADOT, O., DE MELO, J., PLANE, P., WAGNER, L., WOLDEMICHAEL, M. (2015), Industrialisation et transformation structurelle: l'Afrique subsaharienne peut-elle se développer sans usines ?, *Papiers de Recherche AFD*, n°2015-10.

¹⁴⁴ CEA (2016b), *Politique industrielle transformatrice pour l'Afrique*, Addis-Abeba, Éthiopie, Nations Unies.

¹⁴⁵ CHANDRA, R. (1992), *Industrialization and Development in the Third World*, London, Routledge.

autour des **principaux facteurs attractifs de l'investissement en Afrique.**

1. Définition de l'attractivité

L'attractivité peut se définir comme étant la capacité pour un territoire d'offrir aux investisseurs des conditions d'accueil suffisamment intéressantes pour les inciter à y localiser leurs projets de préférence à un autre territoire. (Fabrice Hatem, 2004)¹⁴⁶.

Elle se définit également comme étant « *la capacité d'attirer de la main d'œuvre qualifiée et des compétences comme des moyens pour favoriser le développement économique la régénération urbaine* » (OCDE, 2005)¹⁴⁷.

Pierre Veltz (2004)¹⁴⁸ définit l'attractivité comme une notion complexe qui, appliquée aux territoires, doit tenir compte des interactions entre trois facteurs:

- La mondialisation industrielle en parallèle de la globalisation financière, dans un univers d'échanges et de production de plus en plus transnationaux;
- La métropolisation (polarisation de l'économie);
- Le mode d'organisation des firmes (et pas seulement des grandes firmes).

146 Hatem F. 2004, Investissement international et politiques d'attractivité, Economica, Paris.

¹⁴⁷ OCDE (2005), International Symposium « Enhancing City Attractiveness for the Future », 2-3 June, 2005, Nagoya Congress Centre, Japan.

148 P. Veltz. 2004. Penser l'attractivité dans une économie relationnelle, Pouvoirs locaux n° 61, 2004.

2. Les déterminants de l'attractivité

L'attractivité est un sujet de grande actualité car tous les pays de la planète, sans exception, font de l'attraction des implantations des firmes étrangères une priorité de leur politique industrielle. Si les territoires ont besoin des firmes multinationales, les entreprises à leur tour ont besoin des territoires (Hatem, 2004). D'une part, les groupes multinationaux cherchent à tirer profit des avantages très divers offerts par les différentes régions du monde, en optimisant la structure spatiale de leurs activités et en s'implantant là où elles espèrent trouver les meilleurs ressources et avantages; d'autre part, les gouvernements locaux cherchent à s'appuyer sur les firmes multinationales à travers leurs investissements et les transferts de technologies associés, pour atteindre leurs objectifs de croissance ou d'emploi.

Dans cette perspective, les gouvernements se sont lancés depuis plusieurs années dans des politiques de promotion des territoires aboutissant au renforcement des facteurs d'attractivité, afin qu'ils satisfassent au mieux les nouvelles exigences et attentes des firmes multinationales.

L'attractivité d'un territoire est réellement prise en compte lors de la décision d'investissement à l'étranger, mais elle n'est pas le critère déclencheur d'une telle opération, puisque ce choix d'internationalisation naît au départ de la volonté des entreprises à étendre leurs activités à l'étranger ou à les déplacer.

Il est tout de même important de noter que les déterminants des flux d'investissements directs étrangers ne sont pas qu'économiques, il s'agit aussi des facteurs qui relèvent de la gouvernance au sein des pays d'accueil, à savoir la lutte active contre la corruption et l'amélioration des cadres politiques et réglementaires. En vue d'améliorer le climat d'investissement, les pouvoirs publics des pays

d'accueil doivent donc entreprendre des actions efficaces: lutter contre la recherche de rente (la corruption), instaurer la crédibilité et maintenir la dynamique des réformes.

Plusieurs approches se sont intéressées à la décision d'expatriation de la firme. On peut distinguer celle liée au stade d'évolution du produit (Vernon, 1966)¹⁴⁹ et celle attachée aux coûts (Hirsh, 1976; Buckley et Casson, 1981). D'autres auteurs élargissent le champ en terme stratégique (Dunning, 1988; Mucchielli, 1991).

Enfin il existe les approches qui s'ouvrent à la prise en compte des comportements réactifs des concurrents (Smith, 1987; Aussilloux, 1997)¹⁵⁰. Une fois que la décision d'investir à l'étranger est prise par l'entreprise, il ne lui reste plus que le choix du territoire d'implantation en fonction de l'attractivité de chaque pays.

Les facteurs explicatifs de l'attractivité des IDE dans les pays en développement se présentent en deux grandes catégories: les facteurs économiques et les facteurs institutionnels.

Parmi les raisons institutionnelles généralement évoquées pour promouvoir les investissements directs étrangers au sein d'une économie, on cite principalement le risque-pays, la corruption et la mauvaise gouvernance.

En ce qui concerne les déterminants d'ordre économique des investissements directs étrangers, on retient par exemple, le taux de change effectif réel, l'inflation mesurée par l'indice des prix à la consommation, le taux d'intérêt, la taille du marché, le taux de

¹⁴⁹ Vernon. R (1966), International Investment and International Trade in the Product Cycle, *The Quarterly Journal of Economics*, Volume 80, Issue 2, May 1966, Pages 190–207, <https://doi.org/10.2307/1880689>.

¹⁵⁰ Aussilloux V. (1997). "Investissements directs, tarifs douaniers et emploi: une modélisation en termes d'équilibre de Stackelberg", in de Melo J. et Guillaumont P. (eds.), Commerce Nord-Sud, migrations, délocalisations: les effets sur les salaires et l'emploi, Economica, Paris.

croissance du PIB réel, les infrastructures, la stabilité politique et économique, la libéralisation des politiques commerciales, l'état des infrastructures et des institutions, etc.

L'inexistence de ces facteurs jugés essentiels pourrait dissuader la firme multinationale d'investir car le risque d'échec du projet serait élevé.

3. Présentation de l'Afrique



L'Afrique est un continent vaste et massif. Sa superficie est de 30 330 000 km², dont 622 000 km² pour les îles, l'Afrique est le deuxième continent par la taille (22 p. 100 de la surface terrestre) avec sa forme triangulaire, elle s'étire du Nord au Sud sur 8.000Km et de l'Ouest à l'Est de 7.500Km et comptait, en 2017, 1,2 milliard d'habitants.

L'Afrique est limitée au Nord par la méditerranée au Nord-Ouest par la mer rouge, à l'Ouest par l'océan atlantique.

L'Afrique est divisée en deux hémisphères par l'équateur. Elle est reliée à l'Asie par l'Isthme de Suez. Elle est rapprochée de l'Europe par le détroit de Gibraltar. Le continent a été depuis longtemps en contact avec les civilisations méditerranéennes et moyen-orientales. La mer Rouge et la Méditerranée ont été porteuses d'échanges entre les trois continents. Pourtant, une grande partie de l'Afrique dite subsaharienne a longtemps vécu isolée du reste du monde.

4. L'Afrique: Une zone d'attractivité et d'investissements dynamiques

L'émergence de la classe moyenne, l'amélioration du climat des affaires, le dynamisme démographique et la diversification économique engrangée récemment dans certains pays sont autant de facteurs ayant valorisé les flux privés en direction du continent africain.

Des investissements financiers de plus en plus en provenance d'Asie ou du Moyen-Orient, au détriment des investisseurs européens et américains. Grande gagnante de cette course aux investissements directs étrangers (IDE), la Chine. En 2017, l'empire du Milieu est en effet devenu le principal contributeur du continent.

La mise en œuvre de grands projets d'infrastructures constitue, un des facteurs de l'intérêt grandissant des investisseurs pour l'Afrique.

Depuis l'année 2000, la taille de l'économie africaine a plus que triplé. Le processus de démocratisation, l'amélioration de l'environnement commercial, la croissance de l'investissement, l'amélioration de la qualité de vie sont les principaux leviers de la

croissance économique d'un grand nombre d'économies africaines depuis la dernière décennie.

La perception de l'Afrique par les investisseurs s'est donc améliorée. Mais tandis que les investisseurs installés sur le continent sont particulièrement positifs – ils classent l'Afrique en ¹⁵¹seconde place des destinations d'investissement les plus attractives au monde après l'Asie – les investisseurs non implantés en Afrique sont en revanche bien plus négatifs et classent la région en dernière position en termes d'attractivité.

Cet écart s'explique notamment par l'écart « *entre les risques opérationnels réels et les risques supposés* » (Rapport EY)¹⁵².

Le manque d'infrastructures est le plus grand problème africain pour les investisseurs. Si les réformes économiques, politiques et sociales nécessaires sont entreprises, l'Afrique pourrait se hisser parmi les marchés à croissance rapide et connaître le même développement que certaines puissances émergentes d'Asie ou d'Amérique du Sud.

Forte de sa population jeune – plus la moitié de la population du continent a aujourd'hui moins de 20 ans – l'Afrique sera en 2035 la plus grande réserve de main-d'œuvre du monde. Certains pays africains pourraient alors bien être les moteurs de croissance de l'économie mondiale.

5. Principaux facteurs et indices d'attractivité en Afrique

Les facteurs jugés fondamentaux à l'attractivité des investissements en Afrique sont:

¹⁵² Ernst et Young/Datar, 2002b, Etude sur la constitution d'une offre territoriale différenciée, ronéo, mai.

■ ***Climat politique:*** Il s'agit du degré de stabilité et de sécurité au sein du territoire d'accueil (risque de guerres, émeutes, risque d'expropriation, taux de délinquance, indice de perception de la corruption, *etc.*).

■ ***Climat économique:*** l'évaluation économique est fondée sur une série de *variables macroéconomiques* tels que l'équilibre budgétaire, l'équilibre de la balance des paiements, le taux d'inflation, le taux d'endettement extérieur, la stabilité du taux de change, *etc.*

■ ***Taille/potentiel du marché:*** mesurée par le produit intérieur brut par habitant. Sa croissance potentielle est mesurée par le taux d'évolution du PIB.

■ ***Législation et système juridique:*** stabilité du cadre réglementaire, clarté de la législation, adhésion du pays à des instances juridiques et arbitrales internationales, signature de conventions internationales, *etc.*

■ ***Infrastructures:*** état du réseau routier, existence d'autoroutes, nombre de ports et aéroports, aménagement urbain, accessibilité à l'eau et à l'électricité, état des infrastructures de télécommunications, *etc.*

■ ***Qualification du personnel/main-d'œuvre:*** la dotation du pays hôte en ressources humaines tels que les chercheurs, les créateurs, les ingénieurs, les techniciens qui sont capables d'orienter la conception et l'innovation.

■ ***La proximité géographique***

■ ***Accès à d'autres marchés voisins:*** certains pays constituent des tremplins pour accéder à des territoires voisins.

■ ***Les considérations culturelles:*** elles peuvent avoir une influence sur le choix du lieu d'implantation. Les principaux critères d'ordre culturels sont les liens historiques avec le pays d'accueil ou encore des questions comme l'existence du sens du commerce, l'éthique du travail, l'existence de la culture de la libre entreprise, la langue et les traditions culturelles, la méfiance à l'égard des étrangers et des occidentaux, *etc.*

■ ***Existence de relations d'affaires:*** l'investisseur étranger pourrait s'implanter sur un territoire en vue de se faire connaître davantage et nouer de nouvelles relations d'affaires solides.

■ ***Démarches administratives:*** les questions ayant trait à la bureaucratie et à l'administration, constituent une contrainte principale à l'investissement dans les économies en développement. Voici quelques exemples: la complexité des négociations ou des procédures, les délais exigés par les procédures administratives nécessaires aux autorisations des investissements, les fréquents changements du personnel politique et les difficultés pour trouver les décideurs prêts à prendre des responsabilités, le manque de cohérence des idées et les changements répétitifs d'orientations qui entravent le processus d'investissement.

■ ***Faiblesse des coûts de production:*** elle peut être mesurée par le coût salarial, le coût d'approvisionnement et de distribution, coût d'exploitation, *etc.*

■ ***Source de matière première:*** il s'agit de vérifier si la disponibilité et le coût des matières premières constituent les

principales motivations ayant poussé l'investisseur étranger à s'implanter sur le territoire d'accueil.

■ **Incitations:** il s'agit d'incitations spécifiques sous forme de facilités fiscales ou financières supplémentaires (exonération d'impôts, prime d'investissement, prise en charge par l'État de la contribution patronale,...) en fonction des priorités données par l'État à l'exportation, au développement régional, *etc.*

6. Etat des lieux des IDE en Afrique

Les investissements directs étrangers restent stables par rapport à 2017, avec 710 projets menés sur l'année 2018 (contre 655 en 2017). Ils ont permis la création de 117 000 postes et ont attiré un montant en capital de 75,5 milliards de dollars en 2018.

La France est le deuxième investisseur le plus important en volume sur la période 2014-2018 avec 329 projets (34,1 milliards de dollars de capital investi), les Etats-Unis se place en troisième position avec (463 projets et 30,9 milliards de dollars). La Chine est quant à elle l'investisseur le plus important en valeur sur la période 2014-2018 avec 72,2 milliards de dollars de capital investi, pour 259 projets.

Le premier secteur d'investissement en 2018 concerne les télécommunications et les médias (133 projets en 2018), suivi par la grande distribution (125 projets) et les transports (93 projets) et la finance.

Sur la période 2014-2018, 66 % des investissements directs étrangers sont destinés aux services, tandis que respectivement 23 % et 11 % sont destinés à l'industrie et aux industries extractives.

7. Les pays africains où il faut investir

Les pays africains qui attirent le plus les investissements en 2018 sont l’Egypte (12 milliards de dollars), le Maroc et l’Afrique du sud.

Le rapport annuel sur l’attractivité des investissements en Afrique « Where to invest in Africa » initié par le groupe financier sud-africain Rand Merchant Bank vient de publier sa 9ème édition où il a mis l’accent sur les pays africains où l’investissement sera rentable en 2020.

La crise de la COVID-19 est arrivée à un moment où les IDE étaient déjà en déclin, le continent ayant connu une baisse de 10 % des flux entrants en 2019, à 45 milliards de dollars.

De manière générale, les économies les plus attractives restent les mêmes dans le top 10 par rapport aux éditions précédentes. La liste des cinq pays les plus attractifs se présente comme suit: L’Egypte, le Maroc, l’Afrique du Sud, Le Kenya, le Rwanda.

❖ **L’Egypte:** Selon la 9^e Édition du rapport, l’Egypte peut toujours se targuer de sa place d’économie la plus attractive et ce, pour la troisième année consécutive.

Le pays bénéficie d’un marché démographique important et reste une des destinations africaines les plus prisées des investisseurs.

Ainsi, à en croire les auteurs du rapport, « *C’est la troisième année en haut de notre classement. Au cours des trois dernières années, l’Egypte a fait de grands progrès en modifiant son environnement des affaires, en attirants davantage d’IDE (investissement directs étrangers) sur le marché et en développant ses propres industries* ».

«Ils ont également pris la décision difficile il y a quelques années de dévaluer leur devise pour mieux refléter ce qui se passe sur le marché. Même si ces décisions ont été difficiles à prendre, elles contribueront à long terme aux changements structurels de l'économie. Nous prévoyons également un taux de croissance d'environ 5,3% pour les cinq prochaines années. C'est bien au-dessus de la moyenne de 4% attendue pour le reste de l'Afrique », ont-ils précisé.

❖ **Le Maroc:** Après l'Égypte, le Maroc vient en seconde position sur la liste des pays où l'investissement offrira de grandes rentabilités en 2020.

Notre royaume chérifien est en plein développement et devrait enregistrer une croissance moyenne de 4% au cours des prochaines années.

Le rapport a noté que la réintégration du Maroc dans l'Union africaine et son rapprochement avec la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO) ont renforcé son attrait pour l'investissement.

Les investissements directs étrangers (IDE) au Maroc enregistré à la fin de juillet 2020 ont connu un repli de 21,5% par rapport à 2019. D'après l'office des changes, les IDE au Maroc se chiffrent à 9,02 milliards de dirhams et s'explique par une baisse des recettes des IDE de 26,4%.

Concernant les investissements directs marocains en Afrique, ils s'élèvent à 37 milliards de dirhams, bondissant de 35,5 % par rapport à l'an dernier, ce chiffre est appelé à se développer à brève échéance. Les intérêts y sont dirigés vers des secteurs plus variés: finance, énergie renouvelables, infrastructures et automobile. Ce chiffre constitue en effet l'essentiel des investissements directs étrangers sortants du Maroc avec une part moyenne de 60% des flux sortants

globaux. 55% de ces flux sont adressés aux pays de l'Afrique de l'Ouest contre 25% en Afrique du Nord, 15% en Afrique centrale et 5% en Afrique australe.

❖ **L'Afrique du Sud:** L'Afrique du Sud connaît un certain recule au profit du Maroc. Ce pays se contente, dans ce rapport, de la troisième position, avec un ralentissement cyclique, une croissance atone et un environnement des affaires qui s'est dégradé. Toutefois, le pays reste une économie avec un marché financier plus liquide relativement aux autres pays du continent. Il s'agit selon le rapport du marché le plus liquide en Afrique.

❖ **Le Kenya:** Le Kenya rejoint également la liste restreinte des pays avec de fortes rentabilités en 2020.

Le pays bénéficie de conditions météorologiques favorables dans un contexte politique plus apaisé.

L'économie de ce pays doit sa compétitivité à la diversité ainsi qu'à la demande soutenue des consommateurs. Elle le doit également à l'urbanisation, à l'Intégration communautaire (EAC), aux réformes structurelles et aux investissements dans les infrastructures. Il en est ainsi des oléoducs, des chemins de fer, des ports etc.

❖ **Le Rwanda:** le Rwanda occupe la 5ème position sur cette liste sélective du rapport. Ce pays est boosté par un environnement des affaires nettement plus favorables et par un développement d'industries locales et par la forte croissance des IDE dans le pays.

Conclusion Générale

En Guise de conclusion, la stratégie à adopter par les pouvoirs publics en vue d'améliorer l'attractivité de l'investissement aux pays de l'Afrique doit comporter trois étapes importantes. D'abord, il faut prévoir la mise en place des facteurs propres à la localisation de l'entreprise qui lui donneront la possibilité ou le désir d'investir, de créer des emplois et de développer ses activités. Ensuite, les décideurs doivent s'attaquer aux causes profondes de l'échec des politiques qui érodent le climat de l'investissement. Pour ce faire, ils doivent prendre des mesures visant à lutter contre la corruption et d'autres formes de recherche de rente qui alourdissent les coûts et introduisent des distorsions dans les politiques, et à renforcer la crédibilité de la puissance publique afin de rassurer les entreprises et de les inciter à investir.

Les investissements constituent l'essentiel des besoins de l'Afrique, continent dont la population croît le plus rapidement, mais qui reçoit moins d'investissements étrangers directs (IED) que toute autre région émergente, exception faite des économies en transition d'Asie centrale. En d'autres termes, si nous devons calculer les IED entrants par habitant, l'Afrique serait la région du monde ayant le moins d'entrées et, compte tenu de l'évolution démographique et du niveau de développement actuel, celle dont les besoins seraient manifestement les plus importants. Cela justifie en soi un vif intérêt à mieux comprendre le rôle de la Chine en tant qu'investisseur en Afrique.

LE DEVELOPPEMENT EN AFRIQUE SUBSAHARIENNE A L'EPREUVE DE L'INSTABILITE POLITIQUE ET DE LA FRAGILITE

**Debora Yawa Sitsofe
SUETOR**

*(Doctorante
Chercheure.FSJES-UCA)*

INTRODUCTION

Dans les années 1960, la majorité des pays de l'Afrique subsaharienne ont obtenu leur indépendance, tout en nourrissant l'espoir du développement de leurs économies et de leurs sociétés. Malgré cette attente des jeunes Etats à la sortie de la colonisation, la plupart d'entre eux n'ont pas pris la bonne direction pour construire le développement humain et la démocratie, mais ils ont sombré dans des violences politiques qui continuent des années après, à les rendre politiquement instables. En effet, il est très important de préciser que l'instabilité politique se manifeste par un certain nombre de facteurs composites qui mettent en péril la paix et la sûreté nationales. Ainsi, les travaux des politologues américains Charles Lewis TAYLOR et Michael C. HUDSON¹⁵³ et ceux de Dipak GUPTA¹⁵⁴ (Professeur américain de sciences politiques) permettent de faire ressortir trois types d'instabilité socio-politique. Il s'agit notamment de *l'instabilité*

¹⁵³- Charles L. TAYLOR, M.C. HUDSON (1972), *World Handbook of Political and Social Indicators*, Yale University Press, New Haven et Londres, cité par Lisa CHAUVET, «Allocation de l'aide internationale et instabilités sociopolitiques», *Revue économique*, Vol. 53, n°3, 2002, pp. 545-556, <https://www.cairn.info/revue-economique-2002-3-page-545.htm>, consulté le 29/04/2021.

¹⁵⁴- Dipak K. GUPTA (1991), «On the Methodology of Constructing a Composite Indicator for Political Instability: A Cross-national Study», In Frantz R., Singh H., Gerber J. (eds) *Handbook of Behavioral Economics*, Vol. 2A, JAI Press, pp. 151-178, cité par Lisa CHAUVET, idem.

de l'exécutif ou d'élite ; de l'instabilité violente ou armée et de l'instabilité sociale. La première forme d'instabilité est la résultante de l'échec des processus démocratiques et elle se révèle par des coups d'Etat ou des changements de gouvernements, tandis que la seconde forme s'exprime par de violentes exactions politiques pouvant conduire à des assassinats politiques, une guerre civile ou des guérillas. La dernière forme d'instabilité est due quant à elle, à l'insatisfaction de la population et elle se traduit par des manifestations, des soulèvements, des grèves et des émeutes¹⁵⁵. Dans notre travail nous définissons l'**instabilité politique** comme une situation politique où les protagonistes politiques n'arrivent pas à s'entendre sur l'alternance pacifique au pouvoir et la façon de gérer les affaires publiques.

Un fait majeur de l'instabilité politique dans les Etats africains, a été la succession des coups d'Etat militaires. Quoique la tendance soit à la baisse, la région est toujours connue pour son manque de sérénité et de stabilité politique qui, il convient de le mentionner, est nécessaire pour le développement de tout Etat, du fait qu'elle crée un environnement propice à la sécurité des citoyens et aux investissements. L'instabilité politique dont il est question dans lesdits Etats, est un facteur qui sous-tend leur fragilité. D'après l'Organisation de Coopération et de Développement Economiques (OCDE), *«un État est fragile lorsque le gouvernement et les instances étatiques n'ont pas les moyens et/ou la volonté politique d'assurer la sécurité et la protection des citoyens, de gérer efficacement les affaires publiques et de lutter contre la pauvreté au sein de la population»*¹⁵⁶. Dans son rapport de 2017 intitulé *«États de fragilité*

¹⁵⁵- Lisa CHAUVET, idem.

¹⁵⁶- OCDE, Comité d'Aide au Développement, *«Principes pour l'engagement international dans les États fragiles et les situations précaires»*, Avril 2007, cité par Mélanie DUBUY, «États fragiles et droits de l'homme», Civitas Europa, 2012/1 (N° 28), p. 38, <https://www.cairn.info/revue-civitas-europa-2012-1-page-35.htm>, consulté le 27/01/2021.

2016: Comprendre la violence¹⁵⁷, l'OCDE a ainsi relevé cinq dimensions de la fragilité à savoir **économique, environnementale, politique, sécuritaire et sociétale**.

Selon l'OCDE, la **dimension économique de la fragilité** est décrite par la vulnérabilité d'un pays face à certains risques qui sont induits par la faiblesse des fondations économiques et du capital humain, comme les chocs macroéconomiques, la croissance inégalitaire ou le chômage élevé des jeunes. Ces risques sont notamment la dépendance vis-à-vis d'une rente de ressource ; la dette publique ; le nombre de jeunes sans emplois et ni scolarisés ni en formation ; la dépendance vis-à-vis de l'aide, etc. Pour ce qui est de la **fragilité environnementale**, elle vise à saisir la vulnérabilité face aux risques environnementaux, climatiques et sanitaires (externes ou internes) qui ont une incidence sur la vie et les moyens d'existence des citoyens. L'exposition aux catastrophes naturelles, la qualité de l'air, de l'eau et de l'assainissement ; la prévalence de maladies infectieuses ; la vulnérabilité des moyens de subsistance des ménages...peuvent constituer autant de facteurs de risque environnementaux.

Toujours d'après l'OCDE, la **dimension politique de la fragilité** décrit la vulnérabilité d'un pays face aux risques inhérents aux processus, événements ou décisions politiques. De ce fait, la persistance du régime en place, les actes de violence soutenus par l'État ou la terreur politique, et le niveau de corruption représentent des facteurs de risque qui dévoilent la fragilité politique d'un Etat. Quant à la **dimension sécuritaire de la fragilité**, elle se manifeste au travers de la vulnérabilité de la sécurité globale des citoyens face aux risques de violence (politique et sociale) et de criminalité, notamment le taux d'homicides, le niveau d'activités criminelles violentes, le nombre de décès dus à des acteurs non étatiques ou au terrorisme, le

¹⁵⁷. OCDE (2017), «*États de fragilité 2016: Comprendre la violence*», Éditions OCDE, Paris, accessible via le lien <http://dx.doi.org/10.1787/9789264269996-fr>

niveau de violences domestiques... La **fragilité sociétale** en ce qui la concerne, établit la vulnérabilité de la société face aux risques d'inégalités verticales et horizontales, menaçant la cohésion sociale. On parle d'inégalités verticales lorsqu'elles affectent les personnes dans la répartition des revenus ou des ressources tandis que les inégalités horizontales s'observent entre des groupes sociaux et culturels bien définis ou construits en fonction de la race, de l'ethnicité ou du genre.

Dans cet article, nous nous intéressons uniquement aux dimensions sociale et politique de la fragilité en Afrique subsaharienne, et nous nous penchons sur cette question parce que la fragilité (dont l'instabilité politique n'en est qu'une manifestation) est l'un des freins au développement du continent. La problématique qui se pose est donc la suivante: **comment réduire la fragilité socio-politique qui empêche les Etats de l'Afrique subsaharienne d'atteindre le développement escompté et d'offrir le bien-être à leurs populations ?** La réponse à cette interrogation n'est pas si aisée, eu égard à la complexité des défis auxquels fait face le continent africain. Toutefois, loin d'accepter le statu quo, nous avancerons, après avoir montré au préalable les conséquences de la fragilité socio-politique sur le développement desdits pays (I), quelques pistes de réponse à notre principale question de recherche (II).

I/ La crise de fragilité socio-politique et ses répercussions sur le développement de l'Afrique subsaharienne

Le continent africain contient 54 pays¹⁵⁸ indépendants répartis en deux grands ensembles géographiques à savoir l'**Afrique du Nord** et l'**Afrique au Sud du Sahara** ou **Afrique subsaharienne** qui se compose de 48 Etats¹⁵⁹.

❖ **Figure:** Carte de l'Afrique présentant les Etats au Sud du Sahara



Source: Cette carte modifiée par nous-mêmes, est tirée de Dominique TABUTIN et Bruno SCHOUAKER «*La démographie de l'Afrique au sud du*

¹⁵⁸ - Dictionnaire de géopolitique (sous la direction d'Yves LACOSTE), Flammarion, Paris, 1995 (édition mise à jour).

¹⁵⁹ - Pour le nombre total des pays de l'Afrique subsaharienne, voir Banque mondiale, **Sub-Saharan Africa**, <https://data.worldbank.org/country/ZG>

Sahara des années 1950 aux années 2000, Synthèse des changements et bilan statistique», Institut national d'études démographiques¹⁶⁰.

L'Afrique subsaharienne est considérée comme la partie la plus fragile au monde. D'après la Banque Africaine de Développement (BAD), les pays fragiles ont notamment comme caractéristiques: des **capacités institutionnelles faibles**, une **gouvernance médiocre**, et une **situation politique instable**¹⁶¹. L'instabilité politique est par conséquent, l'une des manifestations majeures de la fragilité politique en Afrique subsaharienne, et cette dernière trouve son fondement dans la nature de l'Etat africain.

1- L'Etat africain: entre instabilité politique et pratiques néo-patrimoniales du pouvoir

En tant qu'autorité légitime, tout Etat a la responsabilité de maintenir l'ordre, la sécurité et la justice sur son territoire. Les pays africains qui ont hérité des institutions politiques fortement imprégnées du système des puissances coloniales, n'ont pas eu le savoir-faire nécessaire en matière de pratique du pouvoir. Ceci explique pourquoi l'alternance politique pacifique est problématique dans la majorité de ces pays. Si les coups d'Etat ont dominé l'arène politique de 1963 à 1999, au XXI^e siècle, l'accès au pouvoir a pris une nouvelle configuration dans lesdits pays qui sont essentiellement des républiques. L'on assiste à des modifications constitutionnelles dans l'intérêt du dirigeant en place, lui permettant de se présenter sans limite aux élections présidentielles. Ceci a été fait en Guinée en 2001,

¹⁶⁰ - In Revue *Population*, Volume 59, 2004, pp. 521 à 622, <https://www.cairn.info/revue-population-2004-3-page-521.htm>, consulté le 27/01/2021.

¹⁶¹ - Banque Africaine de Développement, Rapport sur le développement en Afrique 2008/2009, «*Règlement des conflits, paix et reconstruction en Afrique*», Economica, Paris, 2009, p. 67.

au Togo en 2002 avec la modification de la Constitution de 1992 qui a supprimé la limite du mandat présidentiel¹⁶², etc.

Tableau 1: Tentatives de changements constitutionnels pour la suppression de la limitation du nombre de mandats présidentiels dans certains pays de l'Afrique subsaharienne (1990-2018)

Pays	Echec / réussite	Année
Angola	Réussite	2007
Bénin	Echec	1996
Burkina-Faso	Echec	2014
Cameroun	Réussite	2008
Comores	Réussite	2018
Congo	Réussite	2015
Djibouti	Réussite	2010
Erythrée	Réussite	2007
Gabon	Réussite	2003
Guinée	Réussite	2001
Malawi	Echec	2002
Namibie	Réussite	2000
Nigéria	Echec	2006
Niger	Réussite	2009
Ouganda	Réussite	2005
République Démocratique du Congo	Echec	2016
Rwanda	Réussite	1990 et 2015
Soudan	Réussite	2008
Tchad	Réussite	2005
Togo	Réussite	2002
Zambie	Echec	2001

¹⁶² - En 2017, la population a exigé le retour de la limitation du nombre de mandat présidentiel ; ce n'est qu'en 2019 que cette limitation (à deux mandats) a été réintroduite dans la constitution togolaise.

Source: Tableau réalisé et actualisé par nous-mêmes en nous inspirant de Joseph KENECK-MASSIL, «Changement constitutionnel et durée au pouvoir en Afrique: une approche économique»¹⁶³.

De telles modifications discrétionnaires des Constitutions dans l'intérêt du dirigeant en place, montrent l'absence d'institutions fortes pouvant réguler les pratiques de prise et d'alternance du pouvoir en Afrique subsaharienne. Pour mieux comprendre cette situation de fait, il faut remonter à la nature même de l'Etat en Afrique où les pratiques de pouvoir sont ancrées dans un mode de gestion "néo-patrimonialiste" qui paralyse l'Etat tout entier, l'empêchant ainsi de réaliser ses aspirations de développement.

Le développement politique et la politique comparée¹⁶⁴ nous enseigne que l'Etat en Afrique a une logique de fonctionnement qui lui est propre et qui est différente de la conception de l'Etat moderne. Selon Jean François MEDARD, ancien Professeur de sciences politiques à l'Institut d'études politiques de Bordeaux, les Etats africains ne sont que «*le sous-produit de l'interaction entre les sociétés traditionnelles locales et les Etats modernes de type occidental*»¹⁶⁵, ce qui explique leurs pratiques néo-patrimoniales. Le mot patrimonialisme a été employé par le sociologue allemand Max Weber, pour expliquer le mode de gérance des sociétés traditionnelles,

¹⁶³ - In *Revue d'économie politique*, 2019, Vol. 129, p. 128, <https://www.cairn.info/revue-d-economie-politique-2019-1-page-105.htm>, consulté le 19/01/2021.

¹⁶⁴ - Voir: - Bertrand BADIE, *Le développement politique*, Paris, Economica, 1978.
- Bertrand BADIE, Guy Hermet, *Politique comparée*, Paris, PUF, 1990.

¹⁶⁵ - Jean-François MÉDARD (1991), «L'Etat néo-patrimonial en Afrique noire», in J-F Médard (dir.), *Etats d'Afrique Noire: formation, mécanismes et crises*, Paris, Ed. Karthala, pp. 323-353, cité par Callonico G. (2015), *Corruption, croissance et démocratie en Afrique: la difficile consolidation*, Cahiers du CÉRIUM Working Paper N°6, Centre d'études et de recherches internationales, Université de Montréal, p. 5, accessible via <https://papyrus.bib.umontreal.ca/xmlui/handle/1866/12660>, consulté le 24/01/2021.

par les autorités traditionnelles¹⁶⁶. Ainsi, il conçoit le patrimonialisme comme «*un type idéal de domination traditionnelle fondé sur l'absence de différenciation entre le public et le privé*»¹⁶⁷: le chef traditionnel gère le royaume comme une propriété personnelle, et le trésor public est confondu avec le trésor privé de celui-ci.

Considérant qu'ils suivent des pratiques de pouvoir mixte (c'est-à-dire un mélange de traditionalisme et de modernité), J-F MEDARD reprend l'expression de néo-patrimonialisme pour qualifier les Etats africains, car «*la forme, l'apparence extérieure est étatique (constitution, droit écrit, administration...) mais la logique de fonctionnement est patrimoniale*»¹⁶⁸. Parler de cette dernière, c'est faire allusion à la personnalisation du pouvoir, à la confusion du public et du privé dans le mode d'administration, avec son cortège de corruption politico-administrative et ses composantes telles que le népotisme, le tribalisme, le clientélisme... Le népotisme consiste pour le détenteur de l'autorité publique, à favoriser les membres de sa famille tout en leur attribuant des postes ou des pouvoirs sans qu'ils n'aient la compétence requise. Le tribalisme est une pratique par laquelle l'autorité publique favorise les membres de sa tribu. Pour ce qui est du clientélisme, il est employé pour désigner la pratique selon laquelle «*un personnage qui jouit d'un statut supérieur (le patron) prend avantage de son autorité et des ressources dont il dispose pour protéger et dispenser des bénéfices à un inférieur (le client), qui lui*

¹⁶⁶ - Aux côtés des autorités traditionnelles, Max Weber a distingué les autorités charismatiques (qui sont choisies à cause de leurs qualités personnelles) et les autorités légales-rationnelles (qui sont choisies selon les lois établies). D'après ce sociologue, autorités traditionnelle, charismatique et légale-rationnelle ne sont pas exclusives mais sont plutôt des types idéaux qui peuvent interagir et se combiner dans la réalité.

¹⁶⁷ - Jean-François MÉDARD, «L'État patrimonialisé», In *Revue Politique africaine*, n° 39, Septembre 1990, p. 29, <http://www.politique-africaine.com/numeros/pdf/039025.pdf>, consulté le 10/12/2020.

¹⁶⁸ - Jean-François MÉDARD, «La spécificité des pouvoirs africains», In *Revue Pouvoirs*, n°25, Avril 1983, p. 16, <https://revue-pouvoirs.fr/La-specificite-des-pouvoirs.html>, consulté le 10/12/2020.

retourne ses faveurs sous forme de soutien et de services»¹⁶⁹. Ainsi, au regard de ce qui précède, on admettra que dans un modèle de gouvernance néo-patrimonial, les agents publics se soucient de leur intérêt personnel au détriment de l'intérêt général, et *«la politique et l'administration deviennent ainsi un business qui permet de s'enrichir directement et indirectement »*¹⁷⁰.

Dans l'Etat africain néo-patrimonial et politiquement fragile, les populations sont celles qui pâtissent, surtout en ce qui concerne leur bien-être.

2- Les entraves à la réalisation du développement humain comme conséquences de la fragilité socio-politique en Afrique subsaharienne

En raison de leur défaillance, les Etats fragiles connaissent non seulement des taux élevés de pauvreté mais ils sont aussi incapables de fournir des services publics de qualité à leurs citoyens. La fragilité d'un Etat est donc un obstacle au développement humain.

Le Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD) définit le développement humain comme *«un processus qui conduit à l'élargissement de la gamme des possibilités qui s'offrent à chacun.»* Il rajoute que *«(...) quel que soit le stade de développement, elles impliquent que soient réalisées trois conditions essentielles: vivre longtemps et en bonne santé, acquérir un savoir et avoir accès aux ressources nécessaires pour jouir d'un niveau de vie convenable. Si ces conditions ne sont pas satisfaites, de nombreuses possibilités restent inaccessibles.»*¹⁷¹. Le développement humain se concentre sur

¹⁶⁹- Caciagli Mario, Jun'ichi Kawata, «Heurs et malheurs du clientélisme. Étude comparée de l'Italie et du Japon», in *Revue française de science politique*, 2001/4 (Vol. 51), p. 569, <https://www.cairn.info/revue-francaise-de-science-politique-2001-4-page-569.htm>, consulté le 23/01/2021.

¹⁷⁰- Jean-François MÉDARD, *«La spécificité des pouvoirs africains»*, op.cit., p. 20.

¹⁷¹- PNUD, *«Rapport sur le développement humain»*, 1990, p. 10.

la personne humaine et sur la construction de toutes les capacités devant permettre à tout un chacun de vivre dans le ‘bonheur’. C’est dans cette optique que le PNUD a relevé que **la capacité de vivre une vie longue et en bonne santé, l’accès à la connaissance et à un revenu suffisant pour un niveau de vie décent/convenable**, sont des conditions de base et ce sont d’ailleurs, les trois axes de l’Indice de Développement Humain (IDH) conçu pour mesurer le niveau de développement humain dans un pays. A titre illustratif, le classement des pays selon leur Indice de Développement Humain a montré en 2019 que 31 pays de l’Afrique subsaharienne, ont un Indice de Développement Humain faible. Par ailleurs, dans un rapport réalisé conjointement en 2019 par l’Organisation des Nations Unies pour l’Alimentation et l’Agriculture (FAO) et la Commission Economique des Nations Unies pour l’Afrique (CEA), il est établi que 20,4% de la population africaine (soit 257 millions de personnes) étaient sous-alimentés en 2016¹⁷². Parmi ce nombre, on recensait en 2017, 237 millions de personnes en Afrique subsaharienne contre 20 millions en Afrique du Nord. Cette situation touche également les enfants, et cela a un impact sur leur croissance.

Pour ce qui est de la santé, une très grande partie de la population a difficilement accès ou n’a pas du tout accès à des soins de santé appropriés. Le Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD) fait état d’environ *408,6 millions de personnes en Afrique subsaharienne* n’ayant pas de soins de santé¹⁷³. D’un autre côté, «la qualité des services essentiels de santé (services de soins prénatals, soins du nouveau-né, services de soins postnatals,

¹⁷²- FAO et CEA (2019), «*Afrique – Vue d’ensemble Régionale de la sécurité alimentaire et la nutrition - Lutter contre la menace de la variabilité du climat et des extrêmes climatiques pour la sécurité alimentaire et la nutrition- 2018*», Rome, p. 3, <http://www.fao.org/3/ca2710fr/ca2710fr.pdf>, consulté le 27/01/2021.

¹⁷³- Jan KELLETT, PNUD, *Une chance pour les soins de santé universels en Afrique subsaharienne*, 2020, <https://www.undp.org/content/undp/fr/home/blog/2020/a-chance-for-universal-healthcare-in-sub-saharan-africa.html>, consulté le 22/10/2020.

vaccination des enfants, nutrition des enfants...) demeure un défi, et l'accès y est surtout faible: seuls trois pays (Sao Tomé et Príncipe, Maurice et les Seychelles) ont un indice d'accès supérieur»¹⁷⁴. A la problématique des soins de santé, s'ajoute celle de l'eau potable et de l'assainissement qui a une incidence sur la bonne/la mauvaise santé des populations. En effet, la situation est chaotique dans la région où *«seulement 24% de la population a accès à une source sûre d'eau potable et les installations sanitaires de base – non partagées avec d'autres foyers – sont réservées à 28% de la population»*¹⁷⁵.

Tout comme pour l'alimentation et la santé, l'Afrique subsaharienne (malgré quelques progrès) n'arrive pas à convenablement combler les demandes d'éducation de sa population qui ne cesse d'augmenter. Comme l'établissent les statistiques des Nations Unies, une grande partie des enfants et des jeunes en âge d'être scolarisés dans la région ne le sont pas. Selon l'Institut de Statistique de l'Organisation des Nations Unies pour l'Education, la Science et la Culture (UNESCO), *les taux d'enfants non scolarisés sont les plus importants* en Afrique subsaharienne, avec un pourcentage plus inégalement élevé chez les filles que chez les garçons¹⁷⁶. En effet dans la région, *«un sur trois enfants, adolescents*

¹⁷⁴- Organisation mondiale de la Santé, Bureau régional de l'Afrique (2018), *«État de la santé dans la région africaine de l'OMS: analyse de la situation sanitaire, des services et des systèmes de santé dans le contexte des objectifs de développement durable»*, Brazzaville, <https://www.afro.who.int/sites/default/files/2018-08/Etat%20de%20la%20sante%20Region%20africaine%20de%20l%20OMS.pdf>, consulté le 06/02/2021.

¹⁷⁵- ONU, *«L'accès à l'eau potable: plus de 2 milliards de personnes toujours privées de ce droit fondamental (ONU)»*, New York, 2019, <https://www.un.org/development/desa/fr/news/sustainable/new-un-water-development-report.html>, consulté le 27/01/2021.

¹⁷⁶- UNESCO, *«L'ISU publie les nouvelles données sur l'éducation et les indicateurs de l'ODD 4 de l'année scolaire 2018»*, 2019, <http://uis.unesco.org/fr/news/lisu-publie-les-nouvelles-donnees-sur-leducation-et-les-indicateurs-de-lodd-4-de-lannee>, consulté le 27/01/2021.

*et jeunes, n'est pas scolarisé*¹⁷⁷, ce qui constitue une forme d'exclusion envers le tiers de la population jeune. En matière d'emploi, il est à noter que «la plupart des jeunes travaillent dans l'économie informelle tandis que 67% de jeunes travailleurs vivent dans la pauvreté.»¹⁷⁸. Ces situations ont incontestablement une conséquence négative sur l'avenir de ces enfants et jeunes, ainsi que sur leur capacité à contribuer au développement de leurs pays.

Si telles sont les conséquences de la fragilité sur le développement humain, comment celle-ci pourrait-elle être réduite pour que les Etats de l'Afrique subsaharienne puissent finalement aller dans le sens du développement ? Dans les raisonnements qui suivent, nous avançons quelques éléments de réponse à cette interrogation.

II/ Les alternatives pour une stratégie opérationnelle de résilience de l'Afrique subsaharienne

La réduction de la fragilité n'est pas ponctuelle ; c'est un processus très long qui implique l'engagement des gouvernants et la participation des gouvernés. Un Etat fragile, rappelons-le, est vulnérable à tout risque qui survient dans la société. Si certains risques échappent aux Etats et leur sont imprévus à l'instar des catastrophes naturelles (comme les tremblements de terre), d'autres par contre, sont le résultat de la mauvaise gouvernance des politiques publiques. Au niveau du développement humain, et eu égard aux chiffres de la pauvreté grandissante des populations, il faut reconnaître que souvent cette situation n'est pas due au manque de ressources de ces Etats africains ; le continent est très riche en ressources naturelles renouvelables et non renouvelables (*88% de réserves mondiales en diamants, 82% de réserves en manganèse, plus de 55% de réserves en*

¹⁷⁷- UNESCO, «*Publication des données sur l'éducation: un sur cinq enfants, adolescents et jeunes n'est pas scolarisé*», 2018, <http://uis.unesco.org/fr/news/publication-des-donnees-sur-leducation-un-sur-cinq-enfants-adolescents-et-jeunes-nest-pas>, consulté le 27/01/2021.

¹⁷⁸- FAO et CEA (2019), op.cit., p. 36.

cobalt, 42% de réserves en or...) ¹⁷⁹ mais le paradoxe auquel nous faisons face, c'est une population qui s'appauvrit et qui n'a pas les moyens de vivre décemment.

Tableau 2: Réserves minières en Afrique

Minerais	Production	Rang	Réserves	Rang
Métaux du groupe du platine (MGP)	54 %	1	60 %+	1
Phosphate	27 %	1	66 %	1
Or	20 %	1	42 %	1
Chrome	40 %	1	44 %	1
Manganèse	28 %	2	82 %	1
Vanadium	51 %	1	95 %	1
Cobalt	18 %	1	55+ %	1
Diamants	78 %	1	88 %	1
Aluminium	4 %	7	45 %	1
Aussi, Titane (20 %), Uranium (20 %), Fer (17 %), Cuivre (13 %), etc.				

Source: Vision du régime minier de l'Afrique (2009), cité par Union africaine, Mécanisme Africain d'Evaluation par les Pairs (MAEP), Rapport sur la gouvernance en Afrique (2019), «*Promouvoir les valeurs communes de l'Union Africaine*», p. 68, https://au.int/sites/default/files/documents/36843-doc-fre-the_africa_governance_report_-_march_launch_final.pdf, consulté le 06/02/2021.

Des études spécialisées ont d'ailleurs montré le niveau élevé de corruption de la plupart des Etats africains. Dans cette optique, la Fondation pour le renforcement des capacités en Afrique (une agence spécialisée de l'Union africaine), a relevé que *«selon certaines estimations, les flux financiers illicites [qui sont en réalité des fonds qui sont reçus, transférés ou utilisés de façon illégale] en provenance d'Afrique s'élèveraient à 50 milliards US\$ par an... C'est environ le double de l'aide publique au développement (APD) que l'Afrique*

¹⁷⁹ - Commission Economique pour l'Afrique, Union africaine, Rapport économique sur l'Afrique, «*Tirer le plus grand profit des produits de base africains: l'industrialisation au service de la croissance, de l'emploi et de la transformation économique*», 2013, p. 86, <https://repository.uneca.org/bitstream/handle/10855/22393/b10695023.pdf?sequence=1&isAllowed=y>, consulté le 06/02/2021.

reçoit...»¹⁸⁰. Depuis de nombreuses années, des études bien documentées ont en effet démontré que le problème de l'Afrique est un problème de 'mauvaise gouvernance' de l'Administration publique. A titre illustratif, dès 1989, la Banque mondiale dans son rapport intitulé «Afrique subsaharienne: de la crise à une croissance durable»¹⁸¹, a établi que *la litanie des problèmes de développement de l'Afrique est sous-jacente à une crise de gouvernance*¹⁸². En 2012, la Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement (CNUCED) a indiqué pour sa part que *«la mauvaise gouvernance des ressources naturelles sur le continent, due à la faiblesse des institutions et des politiques dans ce secteur, se traduit par des gains à court terme plutôt que par un développement à long terme»*¹⁸³. La problématique de la mauvaise gouvernance sur le continent demeure toujours d'actualité; par conséquent, il est primordial de s'intéresser à la 'bonne gouvernance' publique, comme alternative pour la réduction de la fragilité socio-politique en Afrique subsaharienne.

1- La nécessité d'un environnement propice à la culture de la 'bonne gouvernance' publique dans les Etats africains

¹⁸⁰- Fondation pour le renforcement des capacités en Afrique, «*Comment les flux financiers illicites causent des pertes à l'Afrique*», <https://www.acbf-pact.org/fr/our-work/data/comment-les-flux-financiers-illicites-causent-des-pertes-%C3%A0-lafrique#slideshow-3>, consulté le 27/01/2021.

¹⁸¹- Voir Errata SHEET, Pierre Landell-MILLS, Ramgopal AGARWALA, and al., «*Sub-Saharan Africa: From crisis to sustainable growth: A long-term perspective study*», Washington D.C., The World Bank, 1989, 300 pages, www.wds.worldbank.org/servlet/WDSCContentServer/WDSP/IB/1999/12/02/000178830_98101901364149/Rendered/PDF/multi0page.pdf, consulté le 07/02/2021.

¹⁸²- «*Underlying the litany of Africa's development problems is a crisis of governance*», Errata SHEET, Pierre Landell-MILLS, Ramgopal AGARWALA, and al., «*Sub-Saharan Africa: From crisis to sustainable growth: A long-term perspective study*», idem, p. 60.

¹⁸³- Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement (CNUCED), Industries extractives: Optimiser la rétention de la valeur dans les pays hôtes (New York et Genève: Nations Unies (2012)) [Traduction], cité par Union africaine, Mécanisme Africain d'Evaluation par les Pairs (MAEP), Rapport sur la gouvernance en Afrique (2019), op.cit., p. 68.

En 1338, Ambrogio LORENZETTI a peint une fresque du «bon gouvernement et du mauvais gouvernement»¹⁸⁴, à la sala dei nove (la salle des neuf ou salle de la paix) au Palazzo Pubblico (palais public) de Sienne en Italie, pour montrer les effets d'un bon versus un mauvais gouvernement sur la vie des citoyens en ville comme en campagne. Depuis l'antiquité, cette question a occupé une place fondamentale chez Aristote qui *«estimait que les succès et les échecs rencontrés pour donner aux individus la possibilité de mener une "vie prospère" font la différence entre un bon et un mauvais système politique»*¹⁸⁵. Dans un rapport datant de 1983, la Banque Mondiale reconnaît en effet que la mauvaise gestion interne explique en partie les problèmes des pays en développement. Et même s'il n'existe pas de définition consensuelle de la 'bonne gouvernance' de l'Administration publique, le Haut-commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme la définit en tant que *«l'exercice de l'autorité par le biais de processus politiques et institutionnels transparents, dont la responsabilité peut être mise en cause et qui encouragent la participation du public»*¹⁸⁶. La primauté du droit (c'est-à-dire l'Etat de droit), la transparence, la reddition des comptes ou la responsabilité de ceux qui exercent un mandat public, la lutte contre la corruption et la participation de toutes les parties prenantes, sont les critères fondamentaux pour mesurer la 'bonne gouvernance' publique.

D'aucuns diront incontestablement que proposer la 'bonne gouvernance' comme alternative au problème de la fragilité socio-politique de l'Afrique subsaharienne, n'est pas nouveau, et que ce modèle a échoué tant de fois dans la région. Ce constat est partiellement vrai, d'où l'importance de déterminer les raisons de

¹⁸⁴- Cette fresque de LORENZETTI s'intitulait initialement « la paix et la guerre ».

¹⁸⁵- Cité par PNUD, Rapport sur le Développement humain, 1990, p. 9.

¹⁸⁶- Haut-commissariat des Nations Unies aux Droits de l'homme, *«Pratiques de bonne gouvernance pour la protection des droits de l'homme »*, New York et Genève, 2007, p. 2,
https://www.ohchr.org/Documents/Publications/GoodGovernance_fr.pdf, consulté le 27/01/2021.

l'échec et, partant, créer un environnement propice à l'opérationnalisation de la 'bonne gouvernance' en Afrique subsaharienne, parce que les Etats adhèrent à cette idée sans qu'elle ne soit suivie d'actions concrètes. Nous conviendrons donc avec Jean-François MEDARD qu'«(...) *il n'y a pas de solution sans l'adoption de mécanisme institutionnel visant à responsabiliser les dirigeants vis-à-vis des dirigés, à les obliger à rendre des comptes (accountability).*»¹⁸⁷.

Pour opérationnaliser la 'bonne gouvernance' en Afrique subsaharienne, il faut reconstruire bien au préalable l'Etat africain et le débarrasser de toutes formes de pratiques patrimoniales qui nuisent à la gestion des affaires publiques. Aussi longtemps que l'Etat africain demeurera néo-patrimonial, il y aura toujours de l'inefficacité de la gestion dans l'Administration publique. Il faut «*réaménager donc l'État non seulement en le réduisant quantitativement mais en le limitant, le contrôlant, le maîtrisant.*»¹⁸⁸. Ainsi, la 'bonne gouvernance' est une alternative à long terme devant permettre aux Etats de l'Afrique subsaharienne sinon d'être performants, du moins de réduire la fragilité socio-politique qui les rend vulnérables face aux risques présents et futurs.

Considérant que la **fragilité sociétale** est déterminée par les inégalités qui menacent la cohésion sociale, nous proposons comme alternative pour la réduction de la fragilité socio-politique, une action publique en faveur de la justice sociale, afin de créer une société moins inégalitaire où tous auront accès aux mêmes opportunités et services sociaux de base pour vivre dignement.

¹⁸⁷ - J.F MEDARD, L'Etat patrimonialisé, op.cit., p. 35.

¹⁸⁸ - J.F MEDARD, idem.

2- L'action publique en faveur de la justice sociale comme moyen de réduction de la fragilité socio-politique en Afrique subsaharienne

Faire respecter la justice et l'égalité dans la jouissance des droits de tout être humain est vital pour la réalisation du développement humain. S'il est reconnu que les hommes naissent égaux en droits, le constat est qu'ils n'en jouissent pas équitablement, surtout pour ce qui est des droits socio-économiques dont la garantie effective nécessite l'intervention des Etats. En effet, l'article 11, alinéa 1 du Pacte International relatif aux Droits Economiques, Sociaux et Culturels de 1966, reconnaît que ce sont les Etats qui doivent prendre des mesures appropriées pour la réalisation du droit de toute personne à un niveau de vie suffisant et à une amélioration constante de ses conditions d'existence. En dépit de cette disposition, nous remarquons que dans de nombreux pays de l'Afrique subsaharienne, il existe une très grande différence de niveau de vie entre les citoyens, ce qui fait que les plus défavorisés ont inégalement accès aux services sociaux élémentaires en alimentation, en éducation et en santé.

Dans son Discours sur l'origine et le fondement de l'inégalité parmi les hommes, Jean-Jacques ROUSSEAU a montré que *«l'inégalité(...) est toujours éprouvée solidairement, (...) et produit des effets qui corrompent donc la société tout entière»*¹⁸⁹. L'inégalité est un état de mal-être social qui entraîne son cortège de pauvreté, de précarité et de faible niveau de développement humain. Dans tout pays où règnent des inégalités criantes, la société est divisée en deux: d'un côté la classe de ceux qui n'ont rien, et de l'autre côté celle de ceux qui sont mieux lotis.

Il est certain que les citoyens aspirent à des opportunités équitables pour jouir d'une vie épanouie. Parler donc de la justice

¹⁸⁹- Cité par Pierre ROSANVALLON (2011), La société des égaux, Editions du Seuil, Paris, p. 353.

sociale, c'est penser à la réduction de toutes les formes d'inégalités qui privent plusieurs membres de la même société, du développement du potentiel (physique, intellectuel, économique) indispensable à leur épanouissement et à leur participation à la vie sociale. En effet, la justice sociale «*est fondée sur (...) la possibilité pour tous les êtres humains sans discrimination de bénéficier du progrès économique et social...*»¹⁹⁰. Cette justice sociale suppose aussi que les règles institutionnelles s'appliquent équitablement dans l'intérêt commun, d'où le rejet de toute forme de privilège et des mesures qui ne bénéficient qu'à une fraction de la population. Comme développé dans les lignes précédentes, dans l'Etat néo-patrimonial africain, la politique est une sorte de business pour les agents publics. Car au lieu de servir la nation, comme il ressort de leur mandat politique, ils pillent la société avec une seule préoccupation: augmenter leurs ressources personnelles. Cette pratique empêche donc les fonctionnaires corrompus d'offrir à la population, des services sociaux de qualité, ce qui perpétue le cycle des inégalités. En conséquence, l'action en faveur de l'instauration de la justice sociale, doit combattre la corruption et cibler les couches défavorisées afin d'améliorer leurs conditions d'existence et de renforcer leurs capacités de participation au progrès de la communauté.

¹⁹⁰ - Nations Unies, «*Journée mondiale de la justice sociale*», <https://www.un.org/fr/observances/social-justice-day>, consulté le 26/01/2021.

CONCLUSION

En définitive, nous convenons que le modèle actuel de gestion des affaires publiques dans les Etats de l'Afrique subsaharienne, ne leur permet pas de se développer et d'assurer le bien-être de leurs populations. Quoique le colonialisme ait laissé un système non adapté aux réalités desdits Etats, ceux-ci doivent nécessairement être reconstruits, en tenant compte de leurs particularités sociales car l'Etat ne peut être importé d'ailleurs mais il se construit plutôt graduellement en interaction avec la société toute entière.

Il y a encore du chemin à parcourir pour que l'Afrique se développe et pour y parvenir, elle doit obligatoirement abandonner la logique de fonctionnement néo-patrimonialiste, pour embrasser les pratiques politico-administratives de l'Etat (légal-rationnel) moderne. Il faut toutefois préciser que le changement ne peut s'obtenir du jour au lendemain, sans une prise de conscience de l'ensemble des acteurs (y compris les citoyens), de leur rôle à jouer. A cet effet, une 'révolution des esprits' contre les pratiques sociales et politiques archaïques, doit avoir lieu afin d'éveiller les citoyens au sujet des questions de leur temps. Les élites intellectuelles africaines doivent forcément apporter leur pierre à l'édifice pour que l'Afrique puisse trouver son propre modèle pouvant finalement lui permettre de réaliser les aspirations au développement humain de ses populations.

Remarques critiques sur le réseau des traités bilatéraux d'investissements conclus entre le Maroc et certains pays d'Afrique

*Prof. Mohamed Oudebji,
UCA*

Introduction

Tout d'abord, il est important de préciser que nous n'allons pas aborder dans cet article les conséquences éventuelles de la crise sanitaire du COVID 19 sur les traités bilatéraux d'investissement (TBI) et le système juridique complexe du droit international de l'investissement en général et de l'investissement direct étranger (IDE) en particulier. L'investissement international est un phénomène relativement ancien dans le contexte du droit international spécifiquement et des relations internationales globalement. L'idée de sa réglementation remonte historiquement à la période de l'après seconde guerre mondiale par le biais du projet de la Charte de La Havane sous l'égide des Nations Unies (1947-1948). L'IDE représente certainement l'un des aspects les plus remarquables de la mondialisation du commerce mondial à l'ère néolibérale. A preuve, son développement récent a été consacré juridiquement par la signature en avril 1994 des accords de Marrakech instituant l'organisation mondiale de commerce (OMC).

L'importance de l'IDE, véhiculé principalement par les entreprises commerciales transnationales, s'explique du point de vue économique par le rôle positif qu'il joue dans le développement économique durable des Etats quelque soit leur niveau de développement économique. Le phénomène nouveau durant ces dix dernières années est visiblement l'augmentation relative du volume de l'IDE en Afrique. Cette nouvelle réalité économique s'explique par plusieurs facteurs dont le plus intéressant est la richesse de notre

continent en produits de base ou matières premières. Cependant, malgré le fait que l'Afrique soit le continent le plus fragilisé en termes économiques, politiques sécuritaires et sanitaires, ce qui semble paradoxal c'est qu'il présente de nombreuses opportunités de développement économique durable. On comprend donc pourquoi la grande majorité des Etats veulent attirer, à tout prix, sur leurs territoires l'IDE. Par conséquent, on remarque depuis près d'une vingtaine d'années au moins la prolifération du nombre de TBI au niveau mondial et particulièrement entre les seuls pays en développement (Sud-Sud). D'où l'émergence remarquable du système juridique des TBI entre pays Africains et la multiplication, par la suite, du nombre des TBI conclus entre le Maroc et certains pays de notre région Africaine¹⁹¹.

Cette étude examine la problématique suivante: est-ce que le réseau ancien des TBI conclus entre le Maroc et certains pays d'Afrique a des incidences sur le développement économique ? Pour ce faire, le plan de cet article se divise en deux parties. La première partie examine respectivement la fragmentation du régime des accords internationaux d'investissements (AII) généralement et la divergence des intérêts économiques entre les Etats nationaux d'investisseurs et

¹⁹¹La tendance lourde, durant ces 20 dernières années, du droit international de l'investissement contemporain réside dans le nouveau phénomène de l'accroissement du nombre des TBI Sud-Sud et des TBI associant particulièrement le Maroc avec d'autres pays Africains. Cette nouvelle réalité économique et juridique témoigne de la montée en puissance de la coopération intra-africaine spécialement dans le domaine des IDE et du rôle accru de la région africaine relativement à l'élaboration de règles juridiques concernant, notamment, la promotion et la protection des investisseurs étrangers. Voir à ce sujet, Gudrun M. Zagel, « International Investment Agreements and Sustainable Development: Are the African Reform Approaches a Possible Way out of The Global IIA Crisis? » in **Manchester Journal of International Economic Law**, April 2020, pp. 26-47 ; Oudebji Mohamed, « Les traités d'investissements conclus par le Maroc avec d'autres pays Africains et leurs incidences sur le développement économique », in **African Yearbook of International Law**, Vol.21, 2015, pp. 195-213; Lauge S. Poulsen, « The Significance of South-South BIT for The International Investment Regime », in **Northwestern Journal of International Law and Business**, vol.30, 2010, p. 101.

les Etats d'accueil du Sud. La deuxième partie analyse les incidences des TBI signés entre le Maroc et d'autres pays africains sur le développement économique. Sur la base de cette problématique, nous adopterons une approche méthodologique pluridisciplinaire. En plus de la discipline spécifique du droit international de l'investissement, la présente étude s'inscrit en général dans le champ disciplinaire du droit international économique du développement.

Première partie: la fragmentation des traités ou accords internationaux d'investissements (AII) et la divergence des intérêts économiques entre les Etats nationaux d'investisseurs et les Etats d'accueil du Sud

On évoquera, dans une première section, la fragmentation des (AII) et, dans une deuxième section, la divergence des intérêts économiques entre les Etats nationaux d'investisseurs et les Etats d'accueil du Sud.

Section I: La fragmentation des traités ou accords internationaux d'investissements

A l'origine, l'idée d'une réglementation multilatérale des investissements a été examinée pour la première fois dans le cadre des négociations, de 1945-1948, sur la Charte de La Havane. Le texte de ladite Charte¹⁹², qui est resté cependant à l'état de simple projet de traité international, comprend notamment dans son article 12 des dispositions sur la conclusion d'accords bilatéraux ou multilatéraux sur la protection de l'investissement étranger. Mais ce projet de Charte, initialement de caractère économique libre-échangiste tel que proposé par le gouvernement américain, n'est pas entré en vigueur en raison du

¹⁹² Ce texte a le mérite d'avoir jeté les bases d'une Organisation internationale du commerce. Voir **Charte de La Havane instituant une Organisation internationale du commerce**, du 24 mars 1948, Acte final et documents connexes de la Conférence des Nations Unies sur le commerce et l'emploi, New York, Nations Unies, 1948, no de vente 1948.II.D.4.

refus de sa ratification par le Congrès américain qui est, théoriquement parlant, un promoteur et défenseur du libéralisme économique¹⁹³. Cependant malgré l'absence d'une régulation multilatérale globale contraignante des investissements, ce vide juridique n'est pas synonyme d'un échec en la matière. En effet, les pays d'origine et les pays d'accueil ont cherché à protéger leurs intérêts respectifs en concluant des traités/ ou accords bilatéraux, régionaux et multilatéraux sur les investissements en général¹⁹⁴.

On rappellera que les pays en développement particulièrement, après avoir essayé de promouvoir les investissements étrangers au moment de leur décolonisation, vers la fin des années 50, ont ensuite tenté de les contrôler durant les années 70 du siècle précédent. Donc ce n'est pas un hasard si en 1974 justement certains instruments internationaux d'origine non conventionnelle ont exprimé clairement la préoccupation principale des pays en développement relativement à leur intérêt de régulation des investissements pour des fins de développement¹⁹⁵. L'instrument non conventionnel le plus important,

¹⁹³A ce sujet il est important de rappeler que le refus du Congrès américain s'explique, semble-t-il, par le fait que certaines dispositions de l'Acte final de la Charte de La Havane n'étaient pas conformes à son objectif originel de libéralisation des échanges économiques. Il s'agit à la fois des dispositions relatives au contrôle des investissements internationaux, puis celles concernant les accords intergouvernementaux sur les produits de base et qui étaient, exceptionnellement, d'esprit interventionniste et dirigiste. Sur le refus américain, voir BROWN W.A., **The United States and The Restoration of World Trade**, Washington D.C., Brookings Institution, 1950, pp.362-375 et JOUANNEAU D., **Le GATT**, «Que sais-je? », no1858, Paris, PUF, 1980, pp. 21-23.

¹⁹⁴Voir à ce sujet la note du Secrétariat de la CNUCED intitulée, **Aspects relatifs au développement des accords internationaux d'investissement**, sous la cote TD/B/C.II/MEM.3/2, 2 décembre 2008, p. 9.

¹⁹⁵Résolution **3281** (XXIX), adoptée le 12 décembre 1974 par l'Assemblée générale. Cette résolution a été votée par 120 pays, contre 6 dont les Etats-Unis, avec 10 abstentions. Ce qui réduit énormément sa valeur juridique en tant que source de droit international économique. On n'abordera pas dans cette étude la question de la valeur juridique des résolutions des organisations internationales. Sur cette question, voir notamment CASTANEDA J., « La valeur juridique des résolutions des Nations Unies », **Recueil des cours de l'Académie de droit international de La Haye**, 1970, volume I, pp .205-331.

en matière de régulation de l'IDE notamment, est **la résolution 3281** de l'Assemblée générale des Nations Unies et qui porte le nom de «Charte des droits et des devoirs économiques des Etats». Le paragraphe 2 de son article 2 - qui concerne implicitement une forme spécifique d'investissement direct étranger, c'est-à-dire l'entreprise commerciale multinationale/ ou la société transnationale - énonce que: *«Chaque Etat a le droit:*

*a) de réglementer les investissements étrangers dans les limites de sa juridiction nationale et d'exercer sur eux son autorité en conformité avec ses lois et règlements et conformément à ses priorités et objectifs nationaux. Aucun Etat ne sera contraint d'accorder un traitement privilégié à des investissements étrangers».*¹⁹⁶

En revanche, il importe de préciser que dans la plupart des Etats aussi bien développés qu'en voie de développement, les années 1980 ont été marquées par une vague de libéralisation économique. Ainsi à partir de cette période, il y a eu une tendance vers la libéralisation quasi-générale des législations et réglementations nationales et internationales relatives à l'investissement dans le but de lui assurer un environnement économique, politique et juridique plus favorables. C'est dans ce contexte de mondialisation de l'économie libérale, au début des années 90, symbolisée notamment par la création de l'Organisation mondiale du commerce, que les Etats Nord-Sud avaient intérêt à s'entendre sur la régulation internationale de l'investissement. D'autant plus que les rapports de force politique et économique (chute de l'Union Soviétique et fin de la guerre froide en 1989) s'orientent - depuis cette date jusqu'au début de la récente crise financière et économique de 2008 - en faveur des Etats développés à économie libérale puisque à l'époque on remarque chez la plupart des Etats en voie de développement une grande adhésion aux règles économiques et juridiques néo-libérales. D'où le consensus fragile et

¹⁹⁶ Résolution **3281** (XXIX), adoptée le 12 décembre 1974 par l'Assemblée générale, op.cit.

provisoire entre Etats Nord-Sud, en attendant l'adoption éventuelle d'un futur accord ou cadre multilatéral global sur l'investissement dans le cadre d'une organisation internationale multilatérale: par exemple l'**OMC**, la Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement (**CNUCED**), ou l'Organisation de coopération et de développement économique (**OCDE**). Ainsi le fait le plus remarquable depuis le début des années 2000, est l'expansion considérable du nombre actuel des conventions ou traités internationaux d'investissement impliquant presque tous les Etats de la planète. En conséquence, c'est en raison généralement de ces enjeux économiques et juridiques évoqués précédemment, qu'il existe aujourd'hui ces nombreux traités bilatéraux, régionaux et multilatéraux régissant les investissements¹⁹⁷.

Cependant, sur le plan juridique, ces accords ont créé un régime international de l'investissement de plus en plus fragmenté et incohérent. Il s'agit, par exemple, de traités ou accords bilatéraux de promotion et de protection d'investissement, de traités de non-double imposition (TNDI), d'accords commerciaux régionaux contenant des dispositions sur l'investissement et des accords multilatéraux sectoriels concernant un aspect particulier du droit de l'investissement. Il en est ainsi, à titre d'exemple, de la convention de la Banque Mondiale sur le Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements de 1965 (**CIRDI**), puis de la convention de l'Agence multilatérale sur la garantie des investissements (AMGI) de 1985. Et sans oublier également certains accords de l'OMC comme l'accord, de 1994, sur « les mesures d'investissements liées au commerce», connu par l'abréviation

¹⁹⁷Voir la réforme des accords internationaux d'investissements et, notamment, le texte entier de la CNUCED, **Rapport de la sur l'investissement dans le Monde 2015**, voir plus précisément, la version Anglaise et son **Chapitre IV** intitulé *Reforming the International Investment Regime*, p. 119. Voir aussi Remplacement des accords « **obsolètes** » in CNUCED, **Réforme du régime des accords internationaux d'investissements: Phase 2**, Document TD/B/C/II/MEM.4/14, 31 juillet 2017, p. 7.

française MIC¹⁹⁸. En résumé, il existe néanmoins de larges différences entre ces accords. Certains poursuivent comme double objectif la promotion et la protection des investissements. C'est le cas des accords bilatéraux qui portent le nom d'accords de promotion et de protection des investissements sur une base réciproque (en abréviation **APPI**). Nous reviendrons donc sur la question des APPI ou TBI dans la deuxième partie de cet article.

En ce qui concerne les accords commerciaux bilatéraux ou régionaux, leur nombre s'est considérablement multiplié depuis la signature des *Accords de l'OMC* à Marrakech en avril 1994. Ces accords commerciaux contiennent souvent des dispositions juridiques contraignantes pour les parties contractantes dans le domaine de la libéralisation et de la protection de l'investissement étranger. On y ajoutera que ces accords s'efforcent de dépasser le libre-échange pour créer des unions douanières ou des marchés communs. A titre d'exemple, on peut mentionner l'accord de libre-échange signé en 2004 et entré en vigueur en 2006 entre les Etats-Unis et le Maroc; et l'accord du même type comme celui de 2008 entre Singapour et le Conseil de coopération des pays Arabes du Golfe (**CCG**: Arabie-Saoudite, Emirats-Arabes Unies etc...). Et sans compter les intégrations économiques régionales du continent Africain dont les plus importantes sont, d'une part, la CEDEAO le COMESA et l'UMOA, et d'autre part l'African Continental Free Trade Area/ ou Zone de Libre-échange Continentale Africaine conclu en 2019 - sous

¹⁹⁸ On doit noter ici que cet Accord fait partie des **accords multilatéraux sur le commerce des marchandises** inclus dans l'annexe I A des Accords de l'OMC et dont le respect s'impose à tous les Etats membres de l'OMC. L'Accord MIC donne une liste indicative ou exemplative (mais non exhaustive) des mesures contraires aux règles de l'OMC, comme par exemple celle consistant à imposer à l'investisseur étranger l'obligation d'acheter ou d'utiliser des produits d'origine nationale, ou de ne pas vendre sa production dans le pays d'accueil pour ne pas concurrencer la production nationale. Voir OUDEBBI Mohamed, « Les accords internationaux sur l'investissement et l'Accord sur les MIC dans le contexte Africain », in **Transnational Dispute Management** (édité par l'université Dundee, Ecosse), vol.3, décembre 2006, pp. 1-20.

l'égide de l'Union Africaine - et qui comprend les 54 Etats membres de cette organisation continentale. Pour l'essentiel, la relation de ce type d'accords avec la présente étude réside dans le fait qu'ils contiennent généralement des dispositions importantes sur les investissements internationaux¹⁹⁹.

Mais qu'en est-il de la question relative à la divergence des intérêts économiques entre les Etats nationaux d'investisseurs et les Etats d'accueil ? Cette question sera évoquée brièvement dans la section II.

Section II: La divergence des intérêts économiques entre les Etats Nord-Sud ou Sud-Sud au regard de la question de l'investissement international

Tout d'abord il convient de préciser que les Etats, aussi bien développés qu'en voie de développement, sont libres en tant qu'acteurs clés de la société mondiale pour négocier les accords internationaux d'investissement et les traités bilatéraux d'investissement²⁰⁰. Mais cette liberté souveraine qui apparaît théoriquement en matière de conclusion de ces accords n'est pas pratiquement évidente, surtout pour les pays du Sud dans le cadre de la négociation des TBI particulièrement. Car compte tenu des intérêts économiques divergents entre les Etats Nord-Sud ou Sud-Sud sur la question de l'investissement international, il est clair que les Etats nationaux d'investisseurs sont les mieux placés pour négocier en leur

¹⁹⁹ Pour plus de détails sur ces accords, voir le site officiel de l'OMC et précisément **la base de données sur les accords commerciaux régionaux (ACR) de l'OMC**. Voir à titre d'information le site internet du Think Tank: www.bilaterals.org

²⁰⁰ Pour les fins de cette étude, on privilégie l'utilisation du terme **acteurs** puisqu'il englobe des éléments de nature, notamment, politique économique et juridique. On ajoutera qu'à « l'instar autres disciplines juridiques: le droit international emprunte son vocabulaire à un langage étranger au droit, mais il opère ensuite une transformation plus ou moins profonde du sens des mots »: voir REUTER P. « Quelques réflexions sur le vocabulaire du droit international » in Mélanges offerts à M. le doyen Louis Trotabas, Paris, LGDJ, 1970, p. 424.

faveur à la fois les objectifs des TBI ainsi que le système juridique des droits et obligations qui les encadrent. Théoriquement, l'intérêt économique des Etats nationaux d'investisseurs ou exportateurs de l'IDE (développés/ou en voie de développement) peut s'expliquer par l'hypothèse qui suit: c'est-à-dire qu'investir dans le territoire des pays en voie de développement Africains leur offre les avantages d'accès direct aux matières premières (comme le pétrole, le gaz, le cuivre, l'or ou autre produit de base), une main d'œuvre Africaine locale peu coûteuse et la possibilité d'accéder à de nouveaux marchés d'exportation Asiatiques ou Européens. Par contre les Etats d'accueil Africains, et qui sont majoritairement demandeurs de l'IDE, leur propre intérêt économique s'explique par le fait que ce type d'investissement leur apporte contrairement aux autres sources de financement comme l'aide publique ou les prêts: des capitaux étrangers, de nouvelles compétences de gestion et la technologie étrangère. D'autant plus que ces trois avantages ou apports économiques de ce type d'investissement sont manifestement indispensables pour leur croissance économique, pour la réduction de la pauvreté et pour l'intérêt général du développement socio-économique de leur population²⁰¹.

En plus de ces considérations économiques, la pratique contemporaine en matière de négociation des ABI montre que leur contexte de négociation est inégalitaire. Cette pratique de négociation

²⁰¹L'explication scientifique des avantages économiques liés à l'IDE trouve son origine dans les Théories économiques récentes. La littérature économique sur les déterminants des IDE est caractérisé par la domination de la littérature essentiellement anglo-saxonne, mais inversement par le manque relatif de travaux de recherche publiés originellement en langue française. Il est vrai qu'il s'agit plus sur cette question, de publications de langue anglaise appartenant surtout à des chercheurs universitaires ou à des groupes d'experts et conseillers comme ceux sollicités, par exemple, par certaines institutions internationales économiques. Voir notamment, le *Chapitre 2* intitulé « Comprendre les déterminants de l'investissement en Afrique » in CNUCED, **Afrique, Rapport 2014-Catalyser l'investissement pour une croissance transformatrice en Afrique**, Nations Unies, Genève, 2014, pp. 31- 41.

est conditionnée par les rapports de force politique économique favorisant les Etats développés traditionnellement investisseurs par rapport aux Etats en voie de développement demandeurs d'investissements durant le siècle dernier. La preuve, c'est le fait que leur négociation porte, entre autres, sur des points substantiels qui expriment profondément les intérêts économiques des Etats développés. Il en est ainsi des questions qui sont particulièrement fondamentales pour ces pays et lesquelles sont étroitement influencées par le principe fondamental de la forte protection juridique de leurs investisseurs privés précisément. C'est ce que confirme d'ailleurs une intéressante étude de l'Organisation de coopération et de développement économique (O.C.D.E), bien que sa date de publication remonte au début des années 80: « *Certains pays comme l'Allemagne, la France et le Royaume-Uni ne s'écartent de leur modèle de convention que dans des limites étroites. La position des autorités compétentes responsables est de rompre les négociations plutôt que d'accepter des compromis sur des points essentiels.* »²⁰²

En résumé de cette première partie, il est clair que les préoccupations des pays du Nord résident principalement dans la protection juridique et la rentabilité financière de leurs investissements ; par contre celles des pays du Sud, comme ceux d'Afrique consistent essentiellement dans l'attractivité de ces investissements pour des fins de développement économique.

Deuxième partie: les incidences des TBI signés entre le Maroc et d'autres pays africains sur le développement économique

Le phénomène remarquable durant ces 20 dernières années est l'accroissement considérable du nombre des TBI conclus entre les seuls pays en voie de développement. Cette nouvelle donne témoigne du développement de la coopération Sud-Sud dans le domaine

²⁰² Document O.C.D.E., I.M.E. (82), p.20: cité in M. SALEM, *Journal du droit international*, 1986, op.cit., p. 585.

d'investissement et du rôle croissant de ces pays y compris ceux d'Afrique au regard de l'élaboration de règles juridiques internationales sur l'investissement généralement²⁰³. Quant à ce nouveau phénomène, il représente un des signes observables exprimant chez la plupart des Etats Africains leur énorme besoin pour les IDE lesquels sont effectués par les entreprises commerciales originaires de certains pays en développement notamment. Il s'agit surtout de ceux appelés Etats émergents issus du monde en développement comme la Chine, l'Inde, le Brésil, l'Afrique du Sud et surtout le Maroc qui interpelle les observateurs et chercheurs pour son bon exemple de coopération Sud-Sud avec le reste des pays Africains.

Pour mieux comprendre les incidences du réseau ancien des TBI conclus entre le Maroc et certains pays d'Afrique, j'examinerai premièrement leurs dispositions essentielles sur la protection des investisseurs et, ensuite, nous analyserons leurs incidences sur le développement économique des pays d'accueil Africains.

Section I: Les dispositions juridiques fondamentales des TBI du Maroc sur la protection de leurs investisseurs dans les Etats d'accueil Africains

La plupart des pays à l'échelle planétaire concluent ces TBI dans le but de promouvoir et d'encourager la mobilité des flux (entrées et sorties) de tous les types d'investissements. L'hypothèse de base permettant cette explication au regard de leur rôle modéré de promotion, est fondée sur la base de l'appellation commune donnée à ces accords bilatéraux, c'est-à-dire les accords bilatéraux de promotion et de protection des investissements sur une base

²⁰³ Voir à ce sujet, Lauge S. Poulsen, « The Significance of South-South BIT for The International Investment Regime », in **Northwestern Journal of International Law and Business**, vol.30, 2010, p.101; voir aussi la note du Secrétariat de la CNUCED intitulée, **Aspects relatifs au développement des accords internationaux d'investissement**, sous la cote TD/B/C.II/MEM.3/2, 2 décembre 2008, p. 9.

réciroque. Mais la question qui se pose est comment traduire ce rôle de promotion sous forme d'engagements juridiques contraignants ? Au fond, ces accords ne contiennent pas directement des dispositions juridiques contraignantes pour garantir que les deux pays signataires des ces TBI s'engagent réciproquement à adopter des mesures opérationnelles de promotion et d'encouragement des flux d'investissements entre ces deux Etats: soit à titre de pays d'accueil ou d'origine. C'est là une interrogation qu'on doit laisser de côté dans le cadre limité de cet article²⁰⁴.

En général, l'ancienne génération des TBI contient les dispositions suivantes: portée et définition de l'investissement ; admission et établissement ; traitement national ; traitement de la nation la plus favorisée ; indemnisation en cas de nationalisation ou d'expropriation ; garantie de libre transfert des fonds; et mécanisme de règlement des différends, à la fois, entre Etats et entre investisseurs et Etats. Quant à leur contenu essentiel, et surtout celui des TBI impliquant le Maroc avec certains pays Africains, nous mentionnerons brièvement les dispositions juridiques relatives à la protection des investissements et qui y apparaissent comme étant essentiellement des dispositions trop protectrices de la sécurité des investisseurs et de leurs investissements²⁰⁵. Ainsi la plupart de ces accords ont prioritairement un rôle protecteur des investisseurs étrangers et de

²⁰⁴ En réalité c'est au niveau de leurs politiques économiques nationales que les pays, soit d'accueil ou d'origine, appliquent des politiques de promotion qui permettent de mieux faire connaître à l'étranger leurs économies et leurs besoins en investissements étranger. Voir à ce sujet la longue étude de la CNUCED intitulée **Dispositions relatives à la promotion de l'investissement dans les accords internationaux d'investissement**, Nations Unies, New York et Genève, 2008.

²⁰⁵ Selon le professeur Français Jean Toussez, la notion de sécurité est « un état stable, dans lequel la protection des personnes et des biens est assurée, le respect des engagements et des droits acquis garanti. La sécurité n'est pas l'immobilisme; elle implique des négociations permanentes entre les partenaires sociaux...pour qu'elles contribuent toujours à plus de justice, de développement et de paix » in « Mondialisation et sécurité économique internationale », **Revue générale de droit international public**, 1998, p.624; v. aussi Robert Charvin, **L'investissement international et le droit au développement**, Paris, l'Harmattan, 2002, p. 88.

leurs investissements. Force est donc de constater que la préoccupation traditionnelle d'un grand nombre des TBI est orientée vers le rôle prioritaire de protection des investissements étrangers mais moins vers leur promotion²⁰⁶. Or bien que le nombre actuel dépasse plus de **3500** TBI, au fond une très grande majorité de ces accords présente un degré considérable de solutions convergentes ou identiques pour ce qui est des dispositions essentielles sur la protection des investissements. C'est dans ce sens qu'on peut résumer dans les lignes qui suivent ces dispositions juridiques fondamentales sur la protection des droits des investisseurs étrangers globalement.

Pour l'essentiel, il s'agit des dispositions concernant le traitement national et le traitement de la nation la plus favorisée, le traitement juste et équitable²⁰⁷, l'indemnisation en cas de nationalisation ou d'expropriation²⁰⁸, le droit ou la garantie de libre transfert des fonds, et les procédures de règlement des différends, à la fois, entre investisseurs et Etats et entre Etats. Quant à la procédure de règlement des différends institué par tous ces accords dans le domaine des investissements ; une telle procédure privilégie le recours à l'arbitrage international de nature exécutoire²⁰⁹ mais non pas aux

²⁰⁶Concernant leur prétendu rôle de promotion, même plusieurs négociateurs, professionnels et experts en matière d'AII (provenant de plus de 100 pays et organisations internationales) ont constaté que des mesures précises et opérationnelles de promotion de l'investissement étaient souvent absentes des AII en général: in CNUCED, **Rapport de la réunion d'experts pluriannuelle sur l'investissement au service du développement**, document TD/B/C.II/MEM.3/3, 18 mars 2009, p. 11.

²⁰⁷Sur le contenu des **trois** notions juridiques de traitement national, de traitement de la nation la plus favorisée et du traitement juste et équitable: voir par exemple **l'article 3** du TBI de 2007 entre le Cameroun et le Maroc ainsi que **l'article 3** de celui conclu en 2004 entre le Gabon et le Maroc.

²⁰⁸Parmi les dispositions sur la protection, il y a celle concernant l'indemnisation des expropriations ou des nationalisations des investissements de l'autre partie contractante. Sur cette disposition, voir par exemple **l'article 5** du TBI, de 2004, entre le Bénin et le Maroc.

²⁰⁹On citera par exemple comme preuve juridique quelques dispositions contenues dans l'article **9** de l'TBI de novembre 2006 entre le Sénégal et le Maroc: « **1-Tout différend relatif aux investissements entre une Partie Contractante et un investisseur**

tribunaux nationaux des Etats d'accueil, en cas de litiges ou de différends pouvant avoir rapport, soit avec le problème de nationalisation ou soit avec tout autre problème possible comme celui sur le transfert ou le rapatriement des fonds. La règle consacrée à la procédure de règlement des différends énonce que si les actions de règlement amiable n'aboutissent pas à un résultat satisfaisant, les parties - au bout d'un délai fixé à 6 mois - devront soumettre leur litige à l'arbitrage international. Il s'agit notamment de la convention de Washington, adoptée sous l'égide de la Banque mondiale en mars 1965, et qui a institué le Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre investisseurs et Etats d'accueil (CIRDI).

Cependant, l'arbitrage institutionnel comme celui du CIRDI peut avoir pour effet d'exposer légalement l'Etat d'accueil à des poursuites de la part d'un investisseur étranger pour motif d'expropriation ou autre problème juridique. L'inconvénient d'une telle procédure est qu'elle risque ainsi de favoriser ce dernier en lui accordant des droits exagérés, sous forme de compensation financière, par rapport à ceux conférés à l'Etat poursuivi en litige. C'est pourquoi il n'est pas étonnant de constater que trois pays Latino-américains (Bolivie, Equateur et Venezuela) se sont retirés récemment du système CIRDI qui leur était préjudiciable. En outre en raison de la crise de légitimité du CIRDI, l'Afrique du Sud a annulé en 2012 ses TBI conclus avec des pays de l'Union Européenne ; ce qui a permis donc à ce puissant pays africain de mettre fin juridiquement au

*de l'autre Partie contractante sera réglé, autant que possible, à l'amiable, par consultations et négociations entre les parties au différend. 2- A défaut de règlement à l'amiable par arrangement direct entre les parties au différend dans un délai de six mois le différend est **soumis au choix de l'investisseur** soit au tribunal compétent de la Partie Contractante sur le territoire de laquelle l'investissement a été effectué; soit pour arbitrage au Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements (CIRDI)... 5 – Les sentences arbitrales sont définitives et obligatoires pour les parties au différend ».*

fonctionnement de son réseau de TBI²¹⁰. Il est remarquable que si dans le passé **les TBI** étaient signés entre les pays du Nord exportateurs des IDE et les pays du Sud importateurs, actuellement grâce notamment à la mondialisation économique la grande majorité de ces TBI sont conclus entre les seuls pays du Sud. Il en est ainsi par exemple des cinq TBI conclus respectivement entre le Maroc et les cinq pays africains suivants: Cameroun (2007), Sénégal (2006), Gambie (2006), Bénin (2004) et Gabon (2004). Bien que les dates de signature de ces traités se situent entre 2004 et 2007, ceux-ci sont conclus normalement pour une durée de dix ans laquelle est souvent reconductible par les pays signataires. En outre, soulignons le fait que la plupart des pays Africains possèdent leurs propres modèles de TBI qui ne diffèrent pas fondamentalement de l'ancienne génération des TBI adoptés précédemment par les pays du Nord. Cette modélisation ou mondialisation des TBI ne doit pas occulter le fait relatif à leur impact négatif sur le développement économique particulièrement comme on va le voir un peu plus loin.

En résumé, l'essentiel de ces dispositions protectrices, évoquées dans le cadre de cette section I, ont pour conséquence juridique commune la protection des intérêts aussi bien du Maroc en tant que deuxième pays investisseur (en Afrique) ainsi que des intérêts de ses propres investisseurs nationaux. Mais qu'en est-il de la promotion de l'intérêt de développement économique des pays d'accueil généralement et de celui des autres pays Africains spécifiquement ? C'est ce qu'on va voir dans la deuxième section qui suit.

²¹⁰ V. Mossallam Mohammad, « Process Matters: South Africa's Experience Exiting its BITs », The Global Economic Governance Programme, University of Oxford, GEG Working Paper 2015/97, January 2015, p. 4.

Section II: Les TBI conclus par le Maroc avec d'autres pays Africains et leurs incidences sur le développement économique

Dans cette deuxième section on analysera la problématique de base qui oriente cet article, c'est-à-dire la question concernant les TBI conclus par le Maroc avec certains pays d'Afrique et leurs incidences sur le développement économique. S'agissant de cette question précisément, on constate que la majorité des TBI conclus entre le Maroc et les autres pays africains ne s'intéresse pas au fond à la problématique du développement économique. Par contre, ces accords ne se préoccupent de cette problématique que de manière secondaire ou marginale car ils la mentionnent dans leur préambule mais non pas dans leurs dispositions substantielles. Il est donc indispensable de se référer au contenu essentiel de ces accords pour savoir si cette question problématique est traduite dans les principaux objectifs de ces accords et notamment dans leur système juridique de droits et obligations.

Selon l'article 32 (paragraphe 2) des deux conventions de Vienne sur le droit des traités du 23 mai 1969 et du 21 mars 1986, le préambule d'un traité ou accord doit être pris en compte afin d'interpréter celui-ci. Donc le préambule de tout accord est fondamental parce qu'il contient, spécialement, les motifs de sa conclusion et ses objectifs à réaliser²¹¹. Mais lorsqu'on se réfère au préambule spécifique du modèle Marocain des TBI qui lui a donc servi de modèle dans ses relations bilatérales d'investissements avec les autres pays africains, on peut lire dans le TBI signé en janvier 2007 entre le Maroc et le Cameroun ce qui suit: « Reconnaissant *la nécessité d'encourager et de protéger les investissements étrangers en vue de promouvoir la prospérité économique des deux Parties*

²¹¹ Voir à ce sujet, UNCTAD, **Bilateral Investment Treaties 1995-2006: Trends in Investment Rulemaking**, United Nations, New York and Geneva, p. 3; voir également OECD/OCDE, **Relations entre les accords internationaux sur l'investissement**, Documents de travail sur l'investissement international, No 2004/1, p. 7.

Contractantes ». Ainsi, on remarque que l'objectif du développement économique est relégué au second plan puisqu'on subordonne corrélativement sa réalisation aux autres objectifs de protection et de promotion (ou d'encouragement). C'est pourquoi on le retrouve énoncé dans le préambule de ces accords, mais non pas dans les dispositions substantielles ou fondamentales qui constituent véritablement les principaux moyens pour donner une valeur juridique réelle à des notions très importantes comme le développement économique. On ajoutera dans ce sens qu'un éminent professeur américain, à la fois spécialisé des TBI de type Etats-Unis et ancien expert de la CNUCED sur les AII, a souligné dans un de ses anciens articles « *it is critical to assessing the role of the bilateral investment treaties in promoting economic development ...* »²¹². Bref, on peut en déduire que la contribution au développement économique ne fait pas partie du rôle prioritaire de ces accords ; d'autant plus que l'objectif d'une contribution au développement dans ces accords «...est donc un objectif, qui vise non pas spécifiquement le pays en développement partenaire, mais plutôt le développement économique de toutes les parties contractantes, quelles qu'elles soient »²¹³.

En réalité, l'objectif principal poursuivi par ces accords ne va pas dans le sens du droit international du développement. D'autant plus que ce dernier « droit » proposé, au début des années 70, par les pays en développement (moyennant 3 principales résolutions adoptées successivement par l'Assemblée générale des Nations Unies, en 1974, sur l'objectif désirable d'un Nouvel ordre économique international) est presque enterré du fait du triomphe d'un seul et unique droit²¹⁴.

²¹²Vandeveldt J.Kenneth., « Investment Liberalization and Economic Development: The Role of Bilateral Investment Treaties », **Columbia Journal of Transnational Law**, vol.36, 1998, p. 504: **Note 11**.

²¹³ Voir à ce sujet, CNUCED, **Aspects relatifs au développement des accords internationaux d'investissement**, op.cit., TD/B/C.II/MEM.3/2, 2 décembre 2008, p.10.

²¹⁴ D'autant plus que la plupart des Etats du Sud se sont ralliés au système économique triomphant, du **libre marché** par rapport à celui de l'interventionnisme

C'est-à-dire le droit de la mondialisation qui ne se préoccupe pas, au fond, du droit international du développement. Or le seul droit protecteur du développement prévu par les TBI au profit des Etats d'accueil, est le droit relatif à la réglementation de l'admission et de l'établissement des IDE en particulier. Il est intéressant de noter que l'admission et l'établissement, qui comprennent notamment les règles et conditions juridiques relatives à la réglementation restrictive de l'entrée et de l'établissement de l'IDE²¹⁵, sont et demeurent toujours des compétences qui relèvent de la souveraineté territoriale des Etats d'accueil. C'est ce que prévoit le droit international économique puisqu'il consacre le principe du droit souverain de chaque Etat de réglementer l'admission précisément²¹⁶. Ainsi il reconnaît aux Etats d'accueil le droit d'autoriser ou d'interdire l'admission de l'IDE sur leur

économique que proposait le **NOEI**. Ceralliement est illustré entre autres par une résolution de l'Assemblée générale (laquelle il ne faut pas l'oublier était l'organisme instigateur et défenseur de l'ancien **NOEI**), résolution qui traduit son changement d'orientation vers le système libéral de l'économie de marché. Ainsi on peut lire dans le paragraphe 25 de sa résolution, (45/199 adoptée par consensus) du 21 décembre 1990, précisant les grandes politiques **du développement** qui doivent encourager *"une contribution positive du secteur privé, favoriser l'esprit d'entreprise, permettre aux forces du marché de s'exercer et aux prix de s'établir au niveau réaliste"*. .

²¹⁵ Afin d'approfondir la discussion et l'étude de la question de l'**admission**, voir en particulier UNCTAD, **Admission and Establishment** in UNCTAD Series on issues in **international investment agreements**, UNCTAD/ITE/IIT/10 (vol.II), 1999. Et où on peut lire à la page 7 que *"The regulation of entry and establishment of TNCs has taken the form of controls or restrictions over the admission and establishment of foreign investors including the acquisition of interests in local business, and limitations of foreign ownership and control..."*.

²¹⁶ C'est là un principe qui a été reconnu, par exemple, aussi bien par les instruments internationaux à vocation économique libérale qu'interventionniste: tels les **Statuts** du FMI de 1944 (*paragraphe 3, article VI*), et la résolution **3281 (XXIX)** de l'Assemblée générale des Nations Unies datée de 1974 et intitulée *Charte des droits et devoirs économiques des Etats* (article 2, paragraphe 2, alinéa a). A titre de constatation, il y a lieu de noter que le premier instrument (qui a été élaboré par et pour les pays développés) est, et reste encore, le seul instrument juridique destiné à régir les relations économiques monétaires internationales. Quand au second instrument, qui est dénué cependant de toute valeur juridique, il a été fait notamment par les pays en développement pour revendiquer l'instauration d'un "Nouvel ordre économique international".

territoire. Il est donc compréhensible qu'aucun investisseur direct étranger n'a le droit, au nom de la souveraineté territoriale de ces Etats, ni d'entrer et ni de s'établir s'il n'a pas leur nationalité. C'est pourquoi le régime juridique d'admission fait partie de la compétence discrétionnaire de ces Etats, à moins que ces derniers ne soient liés par des accords internationaux d'investissements généralement ou des TBI spécialement et qui les engagent à encourager sa libéralisation et à ouvrir leurs frontières nationales dans la perspective de rendre leurs économies plus attractives pour les IDE. Mais le problème qui se pose pour tous les pays d'accueil y compris ceux d'Afrique, durant la phase de négociation des TBI, est le suivant: comment résoudre la tension entre l'objectif d'attractivité de l'investissement étranger d'une part, et la régulation de l'étape de son admission (ou entrée) qui varie d'un pays à un autre et laquelle dépend largement du droit national des Etats et de leur souveraineté d'autre part ?

A ce sujet, deux approches de solutions juridiques principales existent face à ce problème. La première est celle qui consiste à appliquer les règles de la nation la plus favorisée et celle du traitement national après l'admission de l'IDE. En d'autres mots, il s'agit là de la subordination de l'admission aux conditions posées par les droits nationaux des Etats d'accueil. C'est cette approche qui est adoptée par la pratique marocaine ainsi qu'européenne en matière de négociation de ces accords. Cette pratique conventionnelle ménage la souveraineté des Etats signataires sur cette question, en ce sens qu'il leur laisse la liberté quant à l'utilisation de la réglementation nationale de l'admission de l'investissement étranger compte tenu de leurs propres objectifs et intérêts d'ordre politique, économique et sociale. Bref, selon cette approche la règle du traitement national qui oblige ces Etats signataires à accorder aux investisseurs étrangers, les mêmes avantages qu'aux investisseurs directs nationaux, ne s'applique pas au moment de son admission mais ultérieurement, c'est-à-dire le

traitement après son admission ou après son établissement²¹⁷. Quant à la seconde approche juridique, qui se dégage de la pratique bilatérale des Etats-Unis en la matière, elle se différencie nettement de la première. En effet les TBI signés par ce pays depuis 1982 jusqu'à présent, s'orientent dans le sens de l'extension de la nation la plus favorisée et du traitement national au moment précédant l'étape de l'admission ou de l'établissement (ou le traitement avant l'admission et l'établissement) mais aussi après l'admission. Cet élargissement, surtout, du traitement national a pour conséquence juridique le rejet du principe de réglementation nationale au profit de celui de la liberté d'investissement en ce qui concerne l'admission²¹⁸. Ainsi c'est le droit de la liberté d'admission, et donc d'entrée et d'établissement automatiques des IDE, qui caractérise l'approche suivie par les américains et l'oppose cependant à celle du Maroc et de l'Union Européenne.

Sans aller plus loin dans l'analyse des dispositions sur la protection des investisseurs Marocains et leurs investissements, il est important de noter que si ces dernières favorisent éventuellement les intérêts économiques de ces investisseurs, à l'inverse le principe de régulation de l'admission est théoriquement favorable à l'intérêt du développement économique des pays d'accueil Africains en particulier. Apparemment ce principe leur permet de tenir compte de leurs propres stratégies de développement économique dans le cadre de leurs TBI signés avec le Maroc précisément, mais non pas dans le

²¹⁷ Pour avoir une idée générale sur l'approche européenne, on pourra se référer à l'ouvrage de Dominique Carreau et Patrick Juillard, **Droit international économique**, Paris, Ed. Dalloz, 2013, p. 512.

²¹⁸ En ce qui concerne l'approche des Etats-Unis d'Amérique, voir notamment Chilton Adam, « The Politics of The United States' Bilateral Investment Treaty Program » article publié à Coase-Sendor Institute for Law and Economics Working Paper No.722(The University of Chicago Law School), March 2015; et aussi Vandeveld Kenneth J., « A Brief History of International Investment Agreements » in **U.C.-Davis Journal of International Law and Policy**, 2005, p. 173.

contexte différent des TBI conclus avec les Etats -Unis d'Amérique (USA).

En plus, la géopolitique des relations internationales contemporaines a changé radicalement. A preuve, le contexte politique et économique mondial s'est métamorphosé depuis l'échec en même temps des économies dirigistes de l'Europe prosoviétique et du « Nouvel ordre économique international » revendiqué par l'ancien Tiers-Monde. Ainsi le phénomène le plus observable par la suite c'est, comme on l'a déjà mentionné, la prolifération continue du nombre des TBI au niveau mondial pour attirer les IDE précisément. Dès lors la plupart des pays du Sud globalement ont changé leur politique économique de régulation, qui était très restrictive au regard de ces investissements, pour adopter par la suite une politique économique accueillante et attractive à l'endroit de ces IDE. C'est ce qui a conduit, certainement, ces mêmes pays à renoncer à leur politique de réglementation restrictive pour pratiquer celle de l'attractivité des IDE. On en veut pour preuve juridique l'adoption, depuis plus d'une décennie, dans le cadre de leur ordre juridique national des législations et des réglementations d'accueil libérales et attractives à son endroit. Pourtant, les législations et les réglementations nationales même favorables à l'IDE ne suffisent pas à elles seules pour l'attirer. Ceci étant dit, c'est moins l'adoption de ces instruments juridiques internes qui nous intéressent, dans le cadre de cette étude, que les obligations juridiques souscrites par les parties signataires des TBI par rapport au développement économique.

Or, partant du fait que la décision d'investir dépend surtout de l'appréciation du degré d'attractivité des Etats investis par les investisseurs et que, parallèlement à cela de nombreux pays en développement et mêmes certains pays développés, sont depuis 2008-2009, dans une situation de crise économique à la fois conjoncturelle et structurelle. Ces deux groupes de pays n'ont d'autre choix s'ils veulent attirer les IDE, que ce soit du Nord ou des pays du Sud y

compris ceux du Maroc que d'accepter certains engagements juridiques. Il est donc vrai que les Etats nouvellement investisseurs en Afrique, sont dans une meilleure position pour négocier dans le sens qui respecte leurs propres intérêts nationaux et consécutivement l'équilibre des droits et obligations juridiques. Mais celles-ci telles qu'elles apparaissent dans les anciens TBI conclus entre le Maroc et certains Etats Africains sont à sens unique puisque ces obligations juridiques sont à la charge des pays Africains en tant que pays d'accueil²¹⁹. C'est pourquoi l'explication possible consiste en l'idée, émanant à l'origine de l'OMC, que ces accords qui sont conclus essentiellement afin de *«protéger l'investissement étranger, contiennent cependant rarement des dispositions faisant obligation aux pays d'origine de prendre activement des mesures pour encourager leurs ressortissants à investir sur le territoire de l'autre partie»*²²⁰. En outre, la tendance asymétrique ou déséquilibrée du système des obligations est plus contraignante pour les pays d'accueil Africains particulièrement car elle n'est pas accompagnée de garantie financière de la part de l'Etat d'origine pour ses propres investisseurs (qui sont majoritairement de nationalité marocaine). Pour l'essentiel, la meilleure preuve juridique du rôle marginal des TBI conclus par certains pays Africains d'accueil avec le Maroc, par rapport à l'objectif du développement économique, c'est que ces accords ne contiennent pas des obligations contraignantes engageant le Maroc à contribuer à la promotion de cet objectif plus spécialement.

²¹⁹A titre d'exemple, on se reportera au petit livre jaune de la CNUCED/UNCTAD, **Investment Promotion Provisions in International Investment Agreements**, New York and Geneva, 2008, p.81; voir Groupe de travail des Amériques sur les investissements, **Appel à la construction d'un cadre juridique alternatif aux accords internationaux d'investissement**, mai 2014, p. 4, ce document est publié dans l'ancien site internet de « Network for Justice in Global Investment»:

www.justinvestment.org

²²⁰ Voir la publication de l'OMC même s'elle date de 1996: OMC, **Commerce et investissement étranger direct**, Nouveau rapport du Secrétariat de l'OMC, 16 octobre 1996, p. 25.

Au terme de cet article sur les incidences des TBI conclus par le Maroc avec d'autres pays Africains sur le développement économique, force est de constater que si la place qui y est réservée à la protection des droits des investisseurs généralement est large, il n'en est pas de même pour celle qui est accordée à la question fondamentale du développement économique. Question qui n'est pas prise en considération par ces accords dans leur forme actuelle à tout le moins. C'est sur la base donc de ce constat qu'on peut mieux comprendre pourquoi il est difficile de faire jouer à de tels accords le respect du juste équilibre entre les droits et les obligations correspondant aux intérêts économiques divergents de leurs pays signataires. Certainement, c'est là un des éléments de réponse juridiques à la question problématique de cet article. Ainsi le grand défi des futures négociations sur les TBI spécialement, est de réaliser ce juste équilibre entre les droits et intérêts des investisseurs étrangers, d'une part, et les droits et intérêts des pays d'accueils d'autre part. Un tel défi est situé, d'ailleurs, au centre des discussions contemporaines sur l'orientation future de la problématique globale des accords internationaux d'investissements dans le cadre des institutions internationales économiques compétentes en ce domaine très complexe²²¹.

²²¹ Sur ce défi, voir notamment la réforme des accords internationaux d'investissements en général, et surtout le texte complet du Rapport de la CNUCED/UNCTAD de 2015 sur l'investissement dans le monde (**World Investment Report 2015**) et plus précisément son Chapitre IV intitulé *Reforming the International Investment Regime*, p. 119.

Conclusion

La conclusion principale qui se dégage de cet article est la forte émergence de la coopération Sud-Sud dans le domaine des accords internationaux d'investissement dont le noyau de base est certainement les TBI. De nombreux pays émergents - parmi lesquels nous pouvons citer notamment la Chine, le Brésil, l'Inde, l'Afrique du Sud ainsi que le Maroc - sont devenus ces dernières années de grands investisseurs à l'intérieur de notre région africaine. Ce nouveau type de coopération révèle l'avènement d'une étape nouvelle de la mondialisation économique aussi bien en matière de commerce que d'investissement qui est indissociable. Manifestement cette nouvelle donne démontre que depuis plus de deux décennies, au moins, le nouveau paradigme de la coopération Sud-Sud dans le domaine d'investissement s'ajoute de manière complémentaire à l'approche ancienne Nord-Sud.

Ainsi dans le contexte de cette coopération Sud-Sud, le Maroc et plus précisément ses entreprises commerciales/investisseurs développent également leurs activités d'investissements dans plusieurs pays de la région africaine. On en veut comme preuve juridique le fait que ce pays a conclu de nombreux TBI avec ses partenaires africains. Mais la difficulté consiste en ce que ces TBI dans leur forme traditionnelle, ne diffèrent pas essentiellement de ceux initialement conclus par les pays développés membres de l'OCDE. Et ce qui est très problématique, c'est que le texte du modèle ancien de TBI type Maroc ne réserve pas une place fondamentale pour le développement économique des pays d'accueil africains importateurs des IDE. Pour l'essentiel, les dispositions de ces TBI sont complètement biaisées et déséquilibrées car elles protègent trop les intérêts des investisseurs marocains et de leur pays d'origine, mais sans tenir compte des préoccupations légitimes de développement des pays africains